

الطلاق والتَّرمَل

ومخاطرهما على الأمن الاجتماعي

أَمْلاً في تَجْفِيفِ المُنابِعِ

الدكتور

حاتم العبد

دار العلم والإيمان

للنشر والتوزيع

.. ، حاتم العبد

الطلاق والتمل ومخاطرها على الأمن الاجتماعي أملا في تجفيف المنابع / حاتم
العبد.- ط1.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

. ص ؛ 17.5 × 24.5 سم

تدمك : 978 - 977 - 308 - 607 - 7

1. المغرب- الصناعات

. أ - العنوان

رقم الإيداع : 19670 .

تصميم غلاف : عمرو طلعت

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة - بجوار البنك الأهلي المركز

E-mail: elelm_aleman@yahoo.com

elelm_aleman2016@hotmail.com

حقوق الطبع والتوزيع محفوظة

تحذير:

يحظر النشر أو النسخ أو التصوير أو الاقتباس بأي شكل

من الأشكال إلا بإذن وموافقة خطية من الناشر

2018

اهداء

إهداء إلى مَنْ وهباني الحياة...

إلى مستودع القيم...

إلى مَنْ تتقاطر الكلمات، ويتلعثم اللسان في وصفهما، وإيفائهما حقهما...

إلى والدَيَّ الكريمَيْن، علَّني أكون بارًّا بهما...

إلى مبادئ متجسدة...

إلى بحور روحانية...

إلى والدَيَّ زَوْجَتِي الحبيبة، عرفانًا بفضلهما، وتقديرًا لجهدهما،

واعترافًا بجميل صنعهما، علَّني أكون بارًّا بهما..

إيضاح

للإنصاف وكما يدلّ عنوان الكتاب، أنّ المحتوى يعالج ظاهرتي الطّلاق والترمّل، لكن نصيب المُطلّقة والأرملّة أكبر وحظهما أوفر في العرض من المُطلّق والأرمل، وذلك ليس تحيزاً مني للمرأة، ولا افتئاثاً على حقّ الرجل، ولكن مرجع ذلك إمّا أن يكون أنّ ما ينطبق على المرأة ينطبق على الرجل ؛ فلا طائلة ولا نفع من التكرار، وإمّا لوجود خلل ناتج عن ذكوريّة مُجتمَع، ومفاهيم مغلوطة، وموروثات بالية، فوجب عليّ إصلاح الخلل، وإنصاف المرأة، وإعطاؤها حقّها والدعوة لإعادة هيكلة الفكر المُجتمعي.

يستند هذا الكتاب على بحث استقصائي تم إجراؤه من نوفمبر 2016 حتى فبراير 2017 لعدد 1003 حالة طلاق وترمّل، من ثلاث دول عربية، 812 أرملّة ومُطلّقة و191 مُطلّق وأرمل، تنفرد مصر بنصيب الأسد، إذ يخصّها 700 حالة طلاق وترمّل، بينما تحلّ السّعوديّة ثانيّة بواقع 209 حالة طلاق وترمّل، وتحلّ دولة الإمارات العربيّة ثالثاً بواقع 94 حالة طلاق وترمّل ؛

وعلى بحث استقصائي آخر تم إجراؤه في فرنسا تزامناً مع البحث الأول لعدد 1000 حالة طلاق. يركز الكتاب أيضاً على إحصائيات ومعلومات رسمية صادرة عن جهات رسمية ومراكز بحثية للدول الثلاث. آلينا أن يكون عرض الظاهرة وسرد المعضلة مبعداً عن الأساليب العلمية المحضة، والمصطلحات الأكاديمية الخالصة، وينأى عن الخوض في الخلافات الفقهية المتخصصة.

فهو عرض مبسط للمشكلة وسبل حلها، ولكي يصل إلى أكبر شريحة ممكنة من القراء الأعزاء.

تقديم

"الطلاق والتَّرمَل ومخاطرهما على الأمن الاجتماعي" كتاب مهم لا بدُّ أن يقرأه كافة أفراد المُجتمَع، وليس المُطلَّقات والأرامل فقط، وهنا يطرح السؤال نفسه، لماذا؟

سوف تجد في هذا الكتاب حقائق علمية مصحوبة بنسب إحصائية، عندما قرأت بعضها أحسست بصدمة شديدة ؛ فمثلاً : عندما يذكر أن 9 مليون طفل يعيشون بعيدين عن أبويهم هذا رقم ضخم في أي مكان أو زمان، وعندما يذكر الكاتب أن 20 حالة طلاق تقع في الساعة، وأن دعاوى الطلاق تصل إلى 89459 دعوى في العام الماضي، وأن 90 ألف دعوى خلع تُرفع في نفس العام، فعلينا إذاً أن نقف ونتأمل ونقرأ مثل هذا الكتاب.

وقد تخيفنا هذه الأرقام ولكن صياغة كاتبنا دكتور حاتم العبد، صياغة أدبية لا تجعلك تنفر من الأرقام، بل تشدّدك لتسأل نفسك وتبحث كيف نجفّف المنابع، ويلاحظ أن كاتبنا يضيف أبعاداً كثيرة أثناء السرد فهذا بعد اجتماعي، وذاك نفسي وهذا ديني وغيره من الأبعاد، وهذا يعني أنّه يرى الإنسان في المشكلة، والمشكلة في الإنسان ؛ ومرور الكاتب بتجربة شخصية جعل الموضوع ليس دراسة أكاديمية لظاهرة ما، بل هناك بعد إنساني أضافه الكاتب إنّه كان داخل المشكلة في يوم ما وليس خارجها.

وقد مرّ الكاتب بتسلسل واضح في الفكر ليأخذك إلى حيث يجب أن ترى وأن تكون. نبدأ بالاختيار المناسب وأنّه هو الأساس، وبعد الزّواج كيف يتعامل الزّوجان، وكيف أن دفء الأسرة له تأثير كبير على الزّوجين وعلى الأبناء، فكأننا أمام طبيب يكتب وصفة طبيّة لحياة زّوجيّة ناجحة.

وركّز على صداقة الأبوين بالأبناء، وأهميّة غرس المبادئ، ومرحلة الإعداد للزّواج، والثقافة الجنسيّة، ودور الدّولة والمُجتمَع في هذا، وكان يعرض أفكاره ويطعّمها بحالات نفسيّة، وذكر أيضًا كيف أننا لا نملك ثقافة الاختلاف، وأننا لا نستطيع أن نحلّ خلافاتنا بسهولة، وخاصّة بدخول أطراف مثل الحموات.

ولم ينس أن يذكّرنا بالآثار النفسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة للطلاق، وكعاداته يفاجئنا برقم خطير فيقول لنا: إننا نهدر 17 مليار جنيه سنويًا في حالات الطلاق؛ فيدقّ نواقيس الخطر ويطلق صافرات الإنذار للتصدّي لظاهرة الطلاق.

وذكر الدكتور حاتم العبد كيف يكون الزّواج الثاني ناجحًا ومقبولًا من الأطراف والمُجتمَع؛ ولم ينس كونه باحثًا، فذكر لنا توصيات هامة لتجفيف منابع الطلاق.

ألم أقل لكم إنّه كتاب يستحقّ القراءة ويستفيد منه كل أفراد المُجتمَع؛ فلتقرأه في تأمل...

الأستاذ الدكتور

عادل محمد المدني

أستاذ الطب النفسي بطب الأزهر

مستشار العلاقات الزوجية بجامعة لوس أنجلوس 2017

للتواصل مع الكاتب للغلاف

<https://twitter.com/HatemALABD>

<https://www.facebook.com/HatemALABD.BTV>

تَوَطُّة

يَسْكُنْ ذهني ويشْغَلْ بالي، ويؤْرِقْ منامي، ويأسِرْ فكري، ويؤْلِمْ وجداني، ويحرِّكْ مشاعري، ويمسُّ أحاسيسي، ظاهرتا الطَّلَاق والتَّرَمُّل المتفشيتان في مُجْتَمَعنا العربي، وما يخلفانه من صَدْع في الجدار الأسري، ونقص في الاحتياج الأبوي أو الأمومي، وحرمان من المُكوّن العاطفي للأبناء.

قد يَعْتَرِي الرِّباط المُقَدَّس، والميثاق الغليظ للزَّوْاج، عوارض تُضعف من قوته، وتَنال من صلابته، وتُهَدِّد بقاءه، كما قد تُجهز عليه، وتَضَع حدًّا لاستمرارِيته. فقد تنتهي العلاقة الزَّوْجِيَّة بسبب إرادي، أي الطَّلَاق، وقد تنتهي بسبب لا إرادي، أي بالوفاة، فهل معنى ذلك الاستسلام ورفع الراية البيضاء لتلك العوارض ؟ أم التغلُّب عليها وعبورها واستئناف الحَيَاة واستمرارها ؟ أأضحت تلك العوارض صخرة تتحطَّم عليها أحلام الرجال والنساء ؟

المسيحيَّة السمحة بروحانياتها، من جانبها أولت الأسرة اهتمامًا بالغًا، وتشدَّدت في الحفاظ على الكيان الأسري لصالح الأبناء والمُجْتَمَع، فلم تُقرَّ الطَّلَاق إلا لعلَّة الزنا، ثم جاء الإسلام الحنيف فشرع الطَّلَاق حلًّا لمعضلات المشاكل،

لكن جعل إباحته أبغض الحلال، ليس هذا فحسب، بل إنَّه أقام توازنًا عادلاً بين حقِّ الزوج والزَّوجة في إنهاء الرابطة الزوجية، بأن أقرَّ للمرأة أن تفتدي نفسها بخلع الزوج الذي لم تمنعه رجولته من التنكيل بالقارورة والإساءة إليها.

سألت فضليات من الأَرَامِلِ والمُطَلَّقات، ممن رزقن بالأبناء والبنات وممن لم يرزقن، وسألت أفاضل من الأَرَامِلِ والمُطَلَّقين ممن رزقوا بالأبناء والبنات وممن لم يرزقوا، وسألت واستفسرت من أبناء هؤلاء وأولئك، عن تجربة الزواج الثاني، ومدى نجاحها في تضميد جراح الطلاق أو جبر كسر الوفاة.

بإدئة لازمة : الاختيار بين التأنس والتسلع

مشكلة المشاكل هي في الاختيار، اختيار شريك أو شريكة الحياة، فتلك مرحلة حاسمة في الحد من وباء الطلاق وطاعون الانفصال، وكارثية التشرذم الأسري. والأمر جد بسيط : أن نعود لإنسانيتنا وأدميتنا، وأن يكون صحيح الدين وقويم المبادئ هما الحاكمين في الاختيار.

النماذج الناجحة : عندما يتأنس الإنسان !

ثمة نماذج كثر كانت للنجاح عنواناً، فلم تقف حادثة وفاة شريك الحياة أو الطلاق منه عقبة أمام استئناف حياتها. بل على العكس، كانت واقعة الوفاة أو الطلاق بمثابة القوة الدافعة نحو استمرارية الحياة، أو تصحيح وجهة بوصلتها.

الأرواح جنود مجندة ما تعارف منها ائتلف وما تنافر منها اختلف، فليس معنى أن كيمياء الزوجين لم تتحد، ولم تتألف مكوناتها، أن نلومهما أو نلوم أحدهما، ولا ينتقص من شأن أحدهما ولا يشينه البتة الطلاق.

بأي شرع وقانون ننكر على الأرامِلِ والمُطلَّقين استئناف حياتهم؟ والأنس بشريك حياة جديد، يعينهم على وعورة طرق الحياة وعثارة دروبها، وظلمة ليلائها، وقارصية برد شتائها وقيظية صيفها، وتحمل أعاصيرها، والتصدي لبراكينها ؟

بأي حقّ نُنكر على أطفال شاءت الأقدار أن يجدوا أنفسهم مع أب مُطلَّق أو أرمِل أو أُم مُطلَّقة أو أرملة، أن يتمتعوا بدفء من حلّ محلّ الأب أو الأمّ وحنانه؟ بأي حقّ مَنعهم حقّهم في الاستمتاع بقول كلمة بابا أو ماما ؟ أنحن أوصياء على بعض ؟

نعرف حالة نادرة الحدوث : أن رجلاً اتَّفَق وزوجته على الانفصال الودّي ودون أدنى مشاكل أو علو صوت أو سباب أو تجريح، بل بكل احترام ونُبَل خلق وسمو معانٍ، ليس هذا مثار الدهشة والغرابة، فهذا ما يجب أن يكون، أما ما أدهشني وفاجأني هو أن هذا الرجل هو مدير مجموعة شركات والد طليقته، وبعد حدوث الطلاق لم تتغيّر العلاقة بين الرجلين، بل ظلّت طيبة كما كانت، ولم يقله صاحب المجموعة ولا خونه ولا تربّص به، بل على العكس من ذلك، ازدادت صلاحيات طليق ابنته، واستطاع هذا الأخير- من جانبه، وكعهده دومًا، أمينًا مخلصًا مُتخصّصًا ناجحًا- أن يحقق مكاسب غير مسبوقّة لمجموعة والد طليقته... والأمثلة كثيرة.

النماذج الفاشلة : عندما يتسلَّع الإنسان !

أما الأمثلة السَّلبية وحالات الفشل فهي الأخرى جدّ كثيرة، فمن متزوِّج من أرملة أو مُطلَّقة بُغية مالها أو لمجرد أن يكسب رهاناً مع أصدقاء السوء إذا ما استطاع الظفر بها، أو ربما كان سوء تقدير للموقف أو نزوة عابرة.

وربما التسرّع خشية القيل والقال، ورغبة في الستر واتقاء شر السنة آثمة وأعين متلصصة وغيبة متربصة ونهيمه متحفزة، يُجبر المُطلَّقات والأرامل على قبول أول طارق لباب الزَّواج، دونما تفكير أو تعقُّل أو تدبُّر، وهنا تقع الواقعة، ويقعن فريسة سهلة لمنعدي المبادئ وأنصاف الرجال وعديمي الأخلاق والمتلاعبين بالنساء.

وثمة نتائج شديدة السَّلبية في تلك الحالة، لعلَّ أهمها قاطبة الأبناء وصدمتهم في شريك أو شريكة الحياة للأُم أو للأب، بل صدمتهم في الأب والأُم بتضييعهم والتَّخلي عنهم. ولا ينبغي أن تنال تلك العوارض من قيمة المرأة أو أن تنتقص من مكانتها في المُجتمَع، بأن تصبح خياراً ثانياً، ومثارَ لوم لمن أراد الزَّواج منها، وقبله مهجورة، وسُبة في حقِّ الزَّوج الجديد. فالمرأة نصف المُجتمَع، لها ما للرجل وعليها ما عليه، وكافة الأديان أوصت بها خيراً.

في اختيار الطلاق والتّرمّل موضوعاً

تتعدّد الدوافع وتتقاطع الأسباب التي حدث بنا لاختيار الطلاق والتّرمّل موضوعاً. عزيز على الأكاديمي أن يرى خطراً محدقاً به وبأهله ومجتمعه ووطنه العربي ولا يضطلع بمهمته في المساهمة في دفع هذا الخطر ودحض عواقبه وتجنب آثاره. كذلك أسهمت الصورة المغلوطة عن الإسلام والطلاق ونسبه في الغرب في حفزنا على الكتابة في الموضوع، يضاف إلى ذلك أنّه بمطالعة المكتبة الأكاديمية العربية وجدناها خالية من دراسات في الموضوع وعدم وجود مقارنة مع الغرب في هذا الشأن. كما أنّ مشاركتنا في عدة مؤتمرات دولية بخصوص الطلاق دفعتنا دفعاً إلى تناول الموضوع، كما لم تغب عن هذه الدوافع التجربة الشخصية التي ممرنا بها في جنينية حياتنا الأكاديمية.

كان من نتاج اتحاد تلك العوامل واجتماعها أن انشغل ذهننا بهذه القضية، وتملّكت تفكيرنا، وخصّصنا لها عامين كاملين من مارس 2015 وحتى مارس 2017، وقد كرّسنا كل وقتنا من أجل إنجاز هذا البحث، مستثمرين فرصة وجودنا بفرنسا لعمل دراسة مقارنة حول الظاهرة بين الوطن العربي والمُجتمع الغربي. إنّ هذا العمل هو ثمرة جهد وعناء عامين متكاملين من البحث والاستقصاء الميداني، من مناقشة كبار المتخصصين الأوروبيين

والوقوف على آرائهم، إلى التواجد شبه اليومي في محاكم الأسرة بفرنسا، إلى الاتصال المباشر مع الحالات محلّ البحث... إلى زيارة الجمعيات ومؤسسات المُجتمَع المدني المعنية بالموضوع في فرنسا، كل ذلك بغرض وضع الأمور في نصابها، والخروج بنتائج علمية صحيحة، وتوصيات مستندة إلى واقع مرير، أملًا في تجفيف المنابع، ونفهم وإع مدرك لوباء الطلاق والتصدي له...

حالة الخطر و وشيكة الهاوية

تدقّ الإحصائيات نواقيس الخطر وتُطلق صافرات الإنذار، وتبعث بنداءات الاستغاثة، وتُشير إلى كارثية الموقف وخطورة الوضع وفجاعة الآتي، إذا ما تفاقم الوضع الراهن. ذلك أنّ تفاقم ظاهرة الطلاق تُنذر بعواقب وخيمة على وحدة المُجتمَع وبنيته الأساسية وعماد قوته، وهي الأسرة.

أنّ تتصدّر دولة عربية المركز الأول عالميًا في بطولة رياضية أو ثقافية، فهذا عين النجاح، أما أن تصل نسبة الطلاق بها إلى ما يقارب 50% فثمة خلل يجب إصلاحه، وفجاعة يتعين الاعتراف بها، وكارثة محدقة يلزم التصدي لها، وهاوية عافانا الله من السقوط فيها.

أن نعلم أن هناك 9 مليون طفل مصري بعيدين عن حضن أبويهما، أن نعلم أنه في العام الماضي 2016 وصل معدّل حالات الطلاق إلى 20 حالة في الساعة، أي ما يعادل 170 ألف حالة سنوياً، وأنه قد سجّلت في العام نفسه 89459 دعوى طلاق و90 ألف دعوى خُلع، من أصل 900 ألف حالة زواج¹، أي ما يقارب نسبة 20%، أن نعلم أن نسبة الطلاق في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة بلغت العام قبل الماضي 34% وفي المملكة العربيّة السّعوديّة 30%، لأدركنا لتونا حجم الكارثة التي نحيها، والأولوية التي يجب أن نوليها إياها.

مغلوطيّة المعلومة ومظلوميّة المُجتمَع العربي والعالم الإسلامي

نعترف بخطورة ظاهرة الطلاق على الأمن الاجتماعيّ العربي والإسلامي، وبتنامي ارتفاع نسبه في كثير من الدّول العربيّة والإسلاميّة؛ لكن أن يحاول الغرب وبعض وسائل الإعلام العربيّة- عن قصد أم لا- وضع الدّول العربيّة والإسلاميّة في مقارنة ظالمة وغير منصفة مع الدّول الغربيّة في نسب الطلاق، وإيهامنا بتصدّر الدّول العربيّة لنسب الطلاق عالمياً

1 . النشرة السنوية لإحصاءات الزّواج والطلاق عام 2015، متاح على الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء <http://www.capmas.gov.eg>

فهذا ظلمٌ بين، وخلطٌ للأوراق، وتنصلٌ من المسؤولية، وتصديرٌ للمشكلة. أوضحنا- كما سيأتي بيانه تفصيلاً وبما لا يدع مجالاً للشك، ومن واقع إحصائياتهم الرسمية- أن ارتفاع نسبة الطلاق في بعض الدول العربية بمعدلٍ يساوى أو يتفوق على نظيرتها الغربية، إنما هي معلومة مغلوطة، ومُجحفة، وظالمة، وذلك لافتقار الأسس العلمية الصحيحة للقياس والمقارنة؛ فمن ناحية لا يعرف الوطن العربي والعالم الإسلامي علاقات خارج نظام الزواج، وإن كنا لا ننكر وجود بعض الحالات الشاذة هنا أو هناك، لكنها نسبة لا تُذكر، أي إن الإحصائيات الرسمية للزواج والطلاق الصادرة عن الدول العربية والإسلامية يتطابق فيها- رغم ارتفاعها- الرسمي مع الفعلي؛ أي إن تلك النسبة هي المُعبر الحقيقي عن حالات الطلاق في مجتمعنا العربي والإسلامي. أمّا في الغرب؛ فالأمر جدّ مختلف، فلا تعبّر الإحصائيات الرسمية عن الحالات الإجمالية للطلاق والانفصال على أرض الواقع. وذلك أن الغرب بعد أن تحلّل من دينية الزواج؛ أضحت نسبة الزواج في تناقص مستمر، فتناقضت- بالتبعية- نسبة الطلاق الرسمي، لكننا برهننا وبالدليل القاطع على أن نسبة الطلاق الفعلية في المُجتمعات الغربية (الطلاق الرسمي + الانفصال خارج منظومة الزواج) تكاد تقترب من 90%، وقد استطعنا التدليل على ذلك من خلال النسب الرسمية للأطفال المولودين خارج منظومة الزواج،

وهي نسب تعادل وتنفوق في بعض الدول الغربية نسبة الأطفال الشرعيين (كما هو الحال في إنجلترا)، بمعنى أن حجم العلاقات خارج منظومة الزواج يساوي- إن لم يكن يفوق بكثير إذا ما أضفنا الشباب والمراهقين- حجم العلاقات الزوجية، واستنتجنا من ذلك وبإعمال أحكام الاستنباط والقياس، أن نسبة حالات الانفصال خارج إطار الزواج ومنظومته إنما تعادل أو تتفوق على نسبة الطلاق الرسمي، بمعنى عدم تطابق نسبة الطلاق الرسمي مع الطلاق الفعلي الإجمالي، كما هو الحال في الدول العربية والإسلامية، ومن ثم يُعدّ ظلماً بيناً مقارنة كل جزء، بمعنى ليس من قواعد العدالة والإنصاف مقارنة كل حالات الطلاق في الوطن العربي والعالم الإسلامي (تطابق الطلاق الرسمي مع الفعلي)، مع جزء من نسبة الطلاق في الدول الغربية (الطلاق الرسمي فقط) ونهمل نسبة تعادل أو تزيد على تلك النسبة الرسمية.

تطابقية نسبة الطلاق الرسمي والفعلي في الوطن العربي والعالم الإسلامي يمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية :

$$\text{الطلاق الإجمالي} = \text{الطلاق الرسمي} = \text{الطلاق الفعلي}$$

بينما الأمر ليس كذلك في المجتمعات الغربية، ويمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية :

$$\text{الطلاق الإجمالي} = \text{الطلاق الرسمي} + \text{الطلاق غير الرسمي (الانفصال خارج منظومة الزواج)}.$$

فمن الإجحاف والظلم مقارنة نسبة الطلاق الإجمالي في الوطن العربي والعالم الإسلامي مع جزء من الطلاق الإجمالي في المُجْتَمَع الغربي؛ أي الطلاق الرسمي.

ومن الدلائل على ما نقول أيضًا كثرة الأخوة غير الأشقاء في المُجْتَمَع الغربي؛ فنحن نعيش في المُجْتَمَع الأوروبي وبخاصة فرنسا منذ أحد عشر عامًا، يكاد يكون الجميع تحت سن الأربعين له أخ أو أخت من غير الأشقاء، ليس هذا فحسب ولكن الأخوة غير الأشقاء غالبًا ما يكونون من علاقات خارج إطار الزواج.

وانتصاراً لعروبتنا وإنصافاً لديننا، نسجّل تلك النقطة الجوهرية والفارقة المحورية والتي لم نجد دراسات وأبحاث تشير إليها لا من قريب ولا من بعيد. واتّساقاً واتّفاقاً مع ما توصلنا إليه، نهيب بالمراكز البحثية والمعنيين، في تواصلهم مع المُجْتَمَع الغربي ومع المنظمات الدّولية إيضاح تلك النقطة الجوهرية، وطلب مقارنة الطلاق الإجمالي الفعلي بيننا وبينهم، وليس الطلاق الرسمي فحسب. وتتمثل جوهرية هذه النقطة في رفع الظلم عن المُجْتَمَع العربي والإسلامي بوصمه بأنّه نتيجة إقرار الإسلام للطلاق، ازدادت نسبه في المُجْتَمَعات الإسلامية، حتى إنّها زادت عن المُجْتَمَعات الغربية، وهذا ليس بحقيقة؛ فأعلى نسبة للطلاق في مجتمعنا العربي والإسلامي لا تعادل 40% من مثيلتها في المُجْتَمَع الغربي.

خُلُوّ المكتبة الأكاديمية العربية

من دراسات في الموضوع مع غياب الدراسة المُقارنة

العلاقة بين الأكاديمية والأكاديمي ممتنّها، علاقة الدائن بالمدّين، فمتى اتَّخذ الباحث قراره بالرهينة الأكاديمية، يضحى أداتها في التَّنوير ورايتها في التَّبصير؛ فطبيعة العقد الأكاديمي بين الأكاديمية والأكاديمي أنَّه عقد إذعان، بمقتضاه يذعن الأكاديمي لتكليفات الأكاديمية، وهنا نحن نلتزم بعقدنا الأكاديمي ونوفي بعهدنا الأخلاقي. أوضحنا أن الموضوع يشغل ذهني منذ 2010، وكُنّا ننوي البدء فيه بعد مناقشة الدكتوراه ولكن حالت ظروف مرضية بيننا وبين ذلك، وما إنْ تعافينا وبدأنا نتوكَّأ على عصانا، حتى أخذنا نبحث عن الموضوع في المكتبة الأكاديمية العربية،

فلم نجد بحثاً منفصلاً يوطّر مخاطر الطلاق على الأمن الاجتماعي ومقارنه ذلك بالمُجتمَع الغربي، اللهم إلا مداخلات متناثرة هنا وهناك، لعل أهمها ندوة كلية الآداب جامعة القاهرة عام 2002 تحت عنوان "الأسرة المصرية وتحديات العولمة"².

وقد أردت -مدفوعاً بأكاديميَّتي- أن أسدَّ عجزاً وأكمل نقصاً بهذا البحث المتواضع؛ أي إنَّه يمكن القول بأنَّ هناك نقصاً غير مرغوب فيه، في الكتابة في هذا الموضوع وغيباً تاماً للمقارنة بالدُّول الغربية. اللهم إلا قليلاً من المقالات أو الدراسات التي تتلمس ظاهر الموضوع على استحياء ومن وراء ستار.

2 البحث عن أسباب الطلاق يقود للعلاج، مقال بجريدة البيان الإماراتية، 4 يناير 2003؛ دراسة تحليل أسباب ظاهرة الطلاق، إعداد الباحث التربوي والاجتماعي، سبتي، عباس، يناير 2012، منشور على موقع الجمعية السعودية الخيرية لرعاية الأرامل والمطلقات؛ المالكي، فريد، ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001؛ العبيد، مريم و الرامزي، فاطمة، مشكلة الطلاق في المُجتمَع الكويتي، دراسة تحت إشراف، سلامة، رمزي، منشورة على موقع مجلس الأمة الكويتي يونيو 2010؛ خضير، ماهر، الطلاق: آثاره وأضراره، دراسة منشورة على الموقع www.egyptianoasis.net بتاريخ 1-12-2006؛ العنزي، إبراهيم، الطلاق: أسبابه - آثاره - سبل العلاج، منشور على الموقع الإلكتروني www.al-jazirah.com.sa بتاريخ 10-4-2009؛ أشهر عشرة أسباب للطلاق، جريدة القبس العدد الصادر في 19-11-2009، والمنشور على الموقع www.alqabas.com؛ الثاقب، فهد، أسباب الطلاق في المُجتمَع الكويتي: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع والعشرون - العدد الثالث، 1996؛ قانون الأحوال الشخصية جعل معدلات الطلاق في الكويت عالمياً، جريدة القبس الصادر في 13-7-2009، العدد - 12976، المنشور على الموقع www.alqabas.com؛ أهم أسباب الطلاق في الكويت، جريدة القبس، الصادر في 16-7-2006، العدد - 11896، المنشور على الموقع www.alqabas.com.

مؤتمر بروكسل والمسؤولية الأكاديمية

شاركنا في مؤتمر أوروبي عقد في مدينة بروكسل البلجيكية في 13 مارس 2015 وكان المؤتمر تحت عنوان "القانون الأوروبي للأحوال الشخصية والعائلية Droit européen de la famille"، وكان من بين محاور المؤتمر الطلاق وأثره على الأسرة الأوروبية، وخلص المؤتمر لكون الطلاق رغم أنه يمرّ في أوروبا في غالب الأحوال بهدوء، إلّا أنّه له عواقب وخيمة على الأسرة نفسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة، وما كان منّا أن أشرنا في مداخلتنا لضرورة احتساب الانفصال خارج منظومه الزواج ضمن نسبة الطلاق الفعلي، ولكيلا نحرم أطفال من إدراجهم داخل دراسة موضوعيّة... قوبل اقتراحنا من جانب البعض بعدم الرضا، وأشار مشاركون فرنسي إلى أنّه لو طبّق اقتراحي، فإنّهم سيكونون أمام نسبة تقارب 90% مما يضر بالشكل الإجمالي للإحصائيات على حد وصفه، إلّا أن الاقتراح صادف قبول أغلبية المشاركين، ووعدناهم بأن نسهم بدراسة ميدانيّة حول هذا الموضوع مقارنة بالوطن العربي،

وها نحن نفي بالوعد والعهد. فرض علينا هذا المؤتمر واجباً معنوياً ومسؤولية أكاديمية، للبحث في أعماق تلك المشكلة، وتحليل مفرداتها، صحيح أننا قانونيو التخصص، إلا أن القانون جزء من العلوم الإنسانية، إضافة إلى أننا معنيون بالأمر لكوني مصرياً عربياً مسلماً، مهدداً بالخطر الحالّ والهاوية الوشيكة، وكان لزاماً أن ينتفض قلماً وتسطر يدانا ما توصل إليه عقلنا من بحث وتحليل ونتائج.

تجاوزية الآثار : الإسهام في استيفاح ظاهرة العنوسة

يقوي من رغبتنا في اختيار الموضوع إلى جانب العوامل الأخرى، كون تفشي ظاهرة الطلاق له مردود سيئ على ظاهرة اجتماعية أخرى في حاجة ماسة للعلاج وهي العنوسة. إذ إنَّ بعض الفتيات غالباً ما يفضلن البقاء بدون زواج والاشتراك في نادي العانسات والانتماء لمجتمع مناهضي الزواج على الزواج والأسرة ثم الطلاق. ونحن هنا بصدد تداخل للآثار السلبية لظاهرتين اجتماعيتين في غاية الخطورة، تضرب كلتاهما الأسرة واستقرارها في مقتل. فتضاعفية الآثار السلبية للطلاق وإقاؤها بظلالها على ظاهرة اجتماعية أخرى في حاجة عاجلة للحل، يسهم في تعقيد الأمور،

ويدفعنا إلى البحث الفوري عن حلٍّ لتلك الظاهرة، إذ تنبئنا إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن نسبة العنوسة في مصر العام الماضي 2016 بلغت 13.5 مليون شخص³، ممن تجاوزت أعمارهم الـ 30 عاماً، منهم 2.5 مليون شاب، و 11 مليون فتاة؛ فهذه قبلة موقوتة أخرى تهدد الأمن الاجتماعي، ولئن كان خطرهما أقل حدة وأخف وطأة من ظاهرة الطلاق؛ إذ إنَّ الطلاق ينصبُّ على أسرة قائمة بالفعل؛ فيصيبها بالأمراض ويشلُّ نموها ويعرقل تقدُّمها وقد يتمكن من تدميرها، بينما العنوسة تهدد تكوين الأسرة، فهي خطر سابق على الأسرة، من سلبياتها وتداعياتها تأجيل الأسرة أو عدم تكوينها، وهذا له من المخاطر الكثير والكثير، إذ إنَّ تفشي تلك الظاهرة يعمل على تحوُّل وحدة المجتمع الأساسية وخليته الأولية من الأسرة إلى الفرد، وهذا نقيض مبنى المجتمع العربي وفلسفته؛ فالعنوسة أيضاً من مهددات الأمن الاجتماعي.

الزواج غير الشرعي بين الطلاق والعنوسة، والعلاقة الآتمة بينهما، يسهم في استفحال المشاكل الاجتماعية واستعصائها على الحل، وإذا لم نعالج هاتين الظاهرتين الوبائيتين

3 وفقاً للبيانات الرسمية المصرية، متاحة على الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء <http://www.capmas.gov.eg>

فسنكون كمن يسكب الزيت على النار؛ فتزيد استعاراً وتوهَّج لهباً وتحيل المُجْتَمَع إلى جمر ملتهب، وتضحى أكثر فتكاً بمقدرات المُجْتَمَع وبنيته الأساسية، كذلك فإنَّ رقعتها تزداد اتساعاً ويصعب إن لم يكن يستحيل إصلاحها.

ذاتية الباحث : الفضول العلمي والتطلُّع المعرفي

في عام 2010 بدأت دراسة الماجستير في حقوق الإنسان في جامعة ليون 2 لومبير توازياً مع دراسة الدكتوراه الأولى، ويعدُّ هذا الماجستير من أثرى التكوينات العلمية والخبرات المعرفية، وكان الأساتذة المحاضرون من كبار المتخصصين، وكان من بين المواد المقرر دراستها، مادة فلسفة حقوق الإنسان، وكان يقوم بتدريسها البروفسور Mai Lequan، وذات يوم في سيمينار مفتوح برئاسة القاضية في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (La Cour européenne des droits de l'Homme- CEDH, ECHR) البروفسور Edith JAILLARDON، طرحنا عليهما سؤالين : أليس حقاً من حقوق الإنسان العيش في أسرة؟! أليس من حق الطفل أن ينعم بكلمة ماما وبابا في أسرة موحدة كجزء من حقوق الإنسان؟! وكانت المفاجأة عندما أتت الإجابة بأن العيش في أسرة ليس حقاً من حقوق الإنسان (الفرد).

لأنَّه ليس من الضروري للفرد العيش في أسرة ؛ فقد يختار العيش منفرداً ومنعزلاً، وهنا وجب احترام حريته، والنزول على رغبته، وقد تكون رغبته العيش في أسرة، وهنا أيضاً وجب احترام رغبته وإعمال مقتضياتها، أي إنَّ مناط الاحترام والتقدير والحماية هو اختيار الفرد وحرية قراره ! وكانت الإجابة على السؤال الثاني ببلى، ولكن مع تفاصيل، تلك التفاصيل هي عدم حتمية عيش الأبوين معاً ! ومنذ ذلك اليوم وقد عقدنا العزم أن نطلق عنان فضولنا العلمي وبألا نكبح جماح تطلُّعنا المعرفي للوصول للحقيقة العلمية، وكان هذا الموقف النواة الأولى لدراسة الموضوع !

شخصية التجربة

يُضاف إلى ما سبق من أسباب الكتابة في هذا الموضوع، سبب شخصي، ففي بداية الألفية ومع جنينية حياتي الأكاديمية، اقترح عليَّ أحد أساتذتي الأجلَّاء أن أتزوَّج من أرملة شابة، في مثل سني، توفي عنها زوجها بعيد أشهر من زواجهما، حيث سافر زوجها للحج، ولقي ربه هناك. حقيقة الأمر أنني كنت في أشدَّ السعادة لهذا المُقترح ولهذا الموضوع، لدرجة أن أستاذي دُهِش من فورية ردِّي، وعفويته،

وقد نقل هذا الانطباع إلى والد الشَّابَّة الأرملة، والذي سرَّ وابتهج هو أيضًا، وهنا تلاقى مبادئنا قبل أن يرى أحدهما الآخر، ولأني إنسان ريفي، تحكمني عادات وتقاليد، وتربية؛ لم يكن بدَّ من موافقة الأهل، فأنا من معتنقي مبدأ ضرورة موافقة الأهل في موضوع الزواج، سواء برضاهم أو بالإقناع، وإذا كان الزواج هو علاقة بين زوج وزوجة، فإن قبول أهل الطرفين للآخر من الأهمية بمكان؛ لتفادي حدوث مشاكل، ولمنع الطلاق في بعض الأحوال.

طلبت من أستاذي مهلة لأفتح أهلي في الموضوع، ولم يكن عجباً لي، أنَّ والد الأرملة الشَّابَّة، هو الآخر طلب ضرورة موافقة أهلي.

سافرت في أول عطلة نهاية الأسبوع إلى بلدتنا في كفر الشيخ، وعندما رأته أمي سعيداً مسروراً، قالت لي: "أكيد فيه عروسة"، وأجبتها: "بالفعل يا أمي".

فقصص عليها أن هناك فتاة ترمّلت بعد سبعة أشهر من زواجها، ورزقت بنت لم تر والدها، حقيقة الأمر، تعاطفت أمي معها أيّما تعاطف، ثم نظرت لي وقالت: "فيه علاقة بين القصة دي والعروسة اللي أنت جاي تقولي عليها؟"

أجبتها : "هي دي العروسة يا أمي".

للهولة الأولى، كان ردّها بالموافقة، وأن كونها أرملة لا يعيبها في شيء، بل على العكس، فإن تربية بنت يتيمة رزق من الله، وبابّ لدخول الجنة، غير أنّها عادت مساء ذلك اليوم وقالت لي : "طيب ما تفكر تاني، وأنت إيه يعيبك، دا أنت زينة الشباب..." إلخ. لم أفاجأ من تغير رأي أمي على الإطلاق، بل كنت أنتظره وأتوقعه، وواقع الأمر أنّ والدتي، سيّدة ريفيّة بسيطة، مثلها مثل ملايين الأمهات الفضليات، ردّ فعلها الأوّل، هو الفطرة الصحيحة وما يجب أن يكون عليه الجميع، أما ردّ فعلها بعد ذلك، فهذا هو الموروث الواجب تغييره، والعادات الواجب إعادة النظر فيها، والتقاليد التي تحكم عالمنا العربي والتي ما أنزل الله بها من سلطان.

ولم أفلح في إقناعها، وعدت أدراجي إلى القاهرة، واستشعر والد الأرملة الشابة ردّ فعل الأهل، وأخبر أستاذي بأنّه كان يعلم ذلك، لذلك أصرّ على ضرورة موافقة أهلي بداءة.

غير أنّ والدتي هاتفتني بعد أسبوع لتخبرني بموافقاتها، فكان الردّ متأخراً !

لقد ظلت هذه الواقعة تشغل ذهني إلى يومنا هذا، لا لكونها تجربتي الشخصية، ولكن لأن ذلك الفكر هو الفكر السائد في المجتمع، ولا أرى له بوادر تغيير أو ملامح تبديل، لذلك تتضاعف عندي الرغبة، ويقوى الحافز، للكتابة في هذا الموضوع.

ومنطلقنا في اختيار الموضوع يرتكز على شخصية التقدير لهذه العوامل، وبالبناء على ذلك لا ننكر وجود عوامل أخرى جديرة بأن تكون دافعاً مسوّغاً لدراسة الظاهرتين، لكن ما استقرّ في وجداننا، واهتدى إليه تفكيرنا، ورغب قلمنا في أن يسطره، هو ما سلف بيانه من عوامل دافعة نحو دراسة تلك الظاهرة الاجتماعية الخطيرة، التي تهدد وبحق الأمن الاجتماعي المصري والعربي، ومن ثم الأمن القومي أيضاً. ثم إنه أيضاً عهدٌ قطعتة يدانا على نفسها لصالح عقلنا، من ضمن بنود ذلك العقد، ومن مقتضيات شرائطه، هو ألا تخط يدانا شيئاً غير ما وقر في عقلنا، واستقرّ في وجداننا؛ فالكلمة أمانة، والعلم أمانة، والتحليل والبحث والدرس أمانة... ولا أظن يدنا بناقضي عهد أو بفاسخي عقد!

مفاهيم... أطر... مضامين...

جاء عنوان الكتاب كالتالي: "الطلاق والتَّرمُل ومخاطرهما على الأمن الاجتماعي"، بشموله على خمس كلمات أساسية يتوجَّب علينا تعريفها، تحديد مضامينها ونظِّم أطرها. يسهم ذلك في فهم المشكلة محلَّ البحث. "الطلاق" و"التَّرمُل" و"مخاطرهما" و"الأمن" و"الاجتماعي"، تعرف الأشياء بأضدادها، تزخر الأدبيات الفارسية بمثال السمكة وحديثها عن بيتها المائية وأهميتها لها واستنكارها للأهمية القصوى التي أولاها باقي المخلوقات لهذا الماء! وواقع الأمر وحقيقته أنَّ تلك السمكة كانت آمنة من فزع شبكة صياد وخوف من سنارة هاو، ولم تتألَّم يوماً عطشاً ولم تلتصق رثائها خنقاً، ولم تحترق بأشعة الشمس ولا بلهيب رمل الشاطئ. لن تعي هذه السمكة كل تلك النعم إلا حينما يقذفها قدرها في شباك صياد أو سنارة هاو، ربما بمحض اختيارها، وفي هذه اللحظة فقط سوف تعرف النعمة التي كانت بها والجنة التي خرجت منها ؛ فالليل يعرف بالنهار، والصحة بالسقم، وكذلك الطلاق بالزواج، والتَّرمُل بنعمة الحياة واستقرارها، والأمن بالفزع، والاجتماع بالفرقة والوحدة.

ماهية الزواج وخصائصه

للزَّواج في العالمين العربي والإسلامي مفهوم يختلف عن نظيره في المُجتمَع الغربي ؛ فهو اصطلاحاً: اتِّفاق بين الرجل والمرأة على الارتباط بهدف إنشاء الأسرة، ويعود الزَّواج بفائدة حفظ النوع البشري عن طريق التكاثر، ويطلق على الطرفين المتَّفقيين الزَّوج والزَّوجة ؛ وفي اللغة : هو الارتباط والاقتران، ويعني الاقتران بين شيئين، وارتباطهما معاً بعد أن كانا منفصلين عن بعضهما، وقد شاع استخدامه للتعبير عن الارتباط بين الرجل والمرأة بهدف الاستقرار، وإنشاء المنزل، والأسرة. وهذا هو الجزء المشترك بين الشرق والغرب في مفهوم الزَّواج، لكن الزَّواج في الوطن العربي والعالم الإسلامي يمتاز عن مثيله الغربي في مضمونه وهدفه ودينيته. ذلك أن الزَّواج قُدس ديني، اتَّفقت كلمة العلماء على أنَّ مقاصد الشريعة الإسلامية هي الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وقاموا بتصنيف مراتب المصالح البشريَّة من حيث الأهميَّة إلى الضروريات⁴، وهي ما لا غنى عنها بحال من الأحوال، ولا تستقيم الحياة بدونها، ويقع على قمة تلك الضروريات ما يعرف بالكليات الخمسة. ثم تأتي الحاجيات في المرتبة الثانية،

4 للمزيد حول هذا الموضوع: ابن القيم، إعلام الموقعين، ج 4 طبعة بيروت 1973، ص. 373 وما بعدها ؛ الشاطبي، الموافقات في أصول الأحكام، ج 2، تحقيق محي الدين عبدالحميد، مكتبة محمد علي صبيح، بدون تاريخ، القاهرة، ص. 4 وما بعدها، أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، مكتبة صبيح، بدون تاريخ، القاهرة، ص. 135 وما بعدها.

وهي ما يحتاجه الإنسان لتحقيق مصالحه، بغياها تشق الحياة ولكن لا تهديد عليها، كأحكام البيوع مثلاً. ويتذلل تلك المراتب التحسينات، وهي ما يتم به اكتمال أحوال الإنسان مثل جمال الملبس واقتناء السيارة.

عودة إلى الضروريات في الفقه الإسلامي، وهذا ما يهمننا في الموضوع محلّ البحث، ذلك أننا سوف نبرهن على تميز الوطن العربي عن الفكر الغربي بذلك. ما اصطلح على تسميته بالكليات الخمس ليس حكراً في الواقع على الدين الإسلامي ولا على الأديان السماوية فحسب، بل امتدت نطاقها، واتسعت رقعتها لتشمل كل من يحكم عقله ويغلب فطرته ويحتكم إلى طبيعته من بني البشر. تتمثل تلك الضروريات في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. ما يهمننا هنا هو حفظ العقل والنسل والمال، ولكن السؤال ما علاقة هذه الكليات بموضوع البحث وتعريف مفرداته ؟

واقع الأمر أنّ في الإجابة عن هذا السؤال إيضاحاً لإشكالية البحث، فقد رسمت الشرائع السماوية والسليقة والفطرة طريقاً وحيداً لاتحاد الرجل والمرأة والإنجاب وهو الزواج، ومتى كان حفظ النسل من الضروريات الدينية؛ فالزواج- الذيهو الطريق الأوحده للنسل والفضيلة وإشباع الغرائز- يضحى واجباً؛ بمعنى أن الأسرة وحيويتها ضرورة ووحدة أساسية للمجتمع، وحفظ العقل يتأتى بكل ما من شأنه المحافظة على العقل والوعي دوماً،

ولعلَّ حفظ العقل يتجاوز مسألة المسكرات وأثرها، ليمتد ليشمل حيويته وحفظه من الشتات والأمراض النفسية؛ فما ينتج عن الطلاق وتهدُّم الأسرة هو شتات للذهن وعدم صون للعقل، فمن هنا يكون حفظ الأسرة قائمة معافاة معدوداً من الضروريات الخمس.

يتزامن حفظ المال مع حفظ العقل، فالمال أداة التنمية، وهو لازم لدوران عجلة الإنتاج، وهو مهم للأمن الاجتماعي وحفظه ضرورة دينية، لذلك حرم الحق تبارك وتعالى اكتناز المال، وكذلك التبذير؛ فالحفاظ على المال هو أيضاً ضرورة دينية، ويترتب على ذلك وعلى ما سبق، أنَّ المال المهْدَر في الطلاق الوبائي إنما هو مما نهى الإسلام عنه، لأنَّه صرفٌ في غير موضع، وتبديدٌ في غير حاجة.

بهذا المعنى تتضح أهمية الزواج، أي الأسرة بتطبيق قاعدة: تعرف الأشياء بأضدادها؛ لكون الطلاق مناقضاً للأسرة والزواج؛ أي هدم للكيان الأسري، بمعنى تفتيت لنواة المجتمع، لتلمسنا لتونا خطورته على الأمن الاجتماعي.

على الأسرة العربية أن تُعلِّم أبنائها - منذ نعومة أظافرهم - ماهية الزواج، أهميته، خصائصه، ولاسيما دينيته واجتماعيته؛ فإنَّ هذا - بالإضافة إلى كونه واجباً دينياً وأخلاقياً - يحد من حالات الطلاق بشكل كبير جداً.

دينية الزواج

غرس المفهوم الديني للزَّواج في نفوس الأبناء يقي بلا أدنى شك من الطلاق ويحجِّم شيوعه. والأسرة العربية مدعوة إلى تربية أبنائها على أن الزواج هو سرٌّ مقدَّس، وطقسٌ ديني، يأثم من لا يأبه به ويعبث بأحكامه، وأنَّ الله سبحانه وتعالى مطلع على عبادِه، وعلى أفعالهم ونواياهم، وأنَّ الزواج هو شرع الله وسنته في أرضه، وأنَّه لا ينبغي له بأي شكل من الأشكال أن يتَّخذ صورةً مدنيَّةً؛ بمعنى لا يجوز بحال من الأحوال، متى رسم الحق تبارك وتعالى طريقًا محدَّدًا، وتشريعًا مفصَّلًا، أن نخالف هذه الأحكام الشرعيَّة أو نلتف عليها، فمثلاً: لا يجوز مهما كانت ثقافة الأسرة واغترابها السماح لأبنائها بإقامة علاقة خارج إطار الزواج "Boyfriend & Girlfriend" فهذا يتعارض كلياً وجزئياً مع دينية الزواج، وسيكون له مردود سلبي على الأمن الاجتماعي.

اجتماعية الزواج

الزَّواج ضرورة اجتماعية بامتياز، ذلك أنَّ المُجتمَعَ العربي والمسلم، ينبني على الأسرة وليس على الفرد كما هو الحال في المُجتمَعَ الغربي؛ بمعنى أنَّ الأسرة تشكِّل نواة المُجتمَعَ ومحوره، قوة المُجتمَعَ من قوة الأسرة، ترابط المُجتمَعَ ووحدته من ترابط الأسرة ووحدتها، أيضاً تفكُّك المُجتمَعَ من تفكُّك الأسرة، فالمُجتمَعَ هو عبارة عن ثمرة والأسرة نواة هذه الثمرة، فإذا ما أصيبت النواة بعطبٍ أو مرضٍ،

ينتج عن ذلك عطب في الثمرة ؛ فالعلاقة طردية بين الأسرة والمجتمع، ينجم عن ضعف الأولأو قوتها ضعف في الثانية أو قوتها. بينما في المجتمعات الغربية وبعدما انسلخ المجتمع من الدين وانشق عن تعاليمه، أضحى الفرد هو نواة المجتمع، ومن ثم اهتمت الدولة بالفرد على حساب الأسرة، وتوارى دور الأخيرة إن لم يكن قد اختفى في المجتمعات الغربية. وقد أولت الدول الغربية اهتماماً بالغاً بالفرد، حتى لو تعارض ذلك مع الأسرة ومقتضياتها ؛ فالحرية الفردية مصونة لا تمس بغض النظر عن التعاليم الدينية أو التربية الأسرية، ومتى كان الزواج هو عماد الأسرة، بمعنى أنه مرادف لها، فإن الزواج أضحى مهمماً بالتبعية لتهميش الأسرة؛ لذلك نجد الإنجاب في الغرب خارج منظومة الزواج أمراً عادياً، بل مستحباً، ولم يعد للزواج أية أهمية تذكر.

كما أن للزواج- كنظام اجتماعي- فوائد جمّة، فهو يزكي من الفضيلة في المجتمع، ويعلي من الأخلاق، بقصر العلاقات الجنسية داخل إطار الزواج فحسب، كذلك من مآثر الزواج اللحمة والألفة والترابط بين أفراد المجتمع ؛ لذلك لم يكن غريباً أن يعتنى به الإسلام ويجعله ميثاقاً غليظاً.

ماهية الطلاق وخصائصه

تعريف الطلاق في اللغة : هو حلُّ الوثاق. والإطلاق هو الإرسال والتَّرك، ويأتي الطلاق أيضاً بمعنى إزالة القيد.

الطلاق في الشرع : هو حلُّ عقد الزواج، وهو فسخ عقد النكاح قولاً أو مálًا بلفظ مخصوص معيّن.

هذان التعريفان مما يخرجان عن إطار البحث والدراسة، بل والتخصّص أيضاً؛ إنّما مرمى البحث وغايته هو التنقيب داخل تلك الجرثومة الاجتماعية، بالاقتراب منها وبمحاوراتها ومحاولة فهم ما تصبو إليه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ترقّب آثارها على المُجتمَع، تلك الآثار التي قد تقضي على أركان المُجتمَع وتحيله إلى ركام متناثر في مهب ريح عاتية، وإلى أنقاض مبعثرة على أرضٍ محترقة. ومن ناحية ثالثة، عدّ العدة، واستنفار الهمم، وتضافر الجهود، لخوض معركة شرسة ومهمة في سبيل المُجتمَع وبقائه...

فالطلاق ظاهرة اجتماعية تثير حفيظة كافة أفراد المُجتمَع، وتسترعي انتباههم، إذ إنّ الجميع معنيون به، وفي مرمى نيرانه، وفي دائرة مخاطره، وفي محيط فاجعته...

فالحوض في ظاهرة اجتماعية خطيرة كالطلاق، يستوجب تضامراً للجهود، والعمل المشترك لكافة الأجهزة المعنية، والتنسيق المستمر مع المتخصصين، والتعاون البناء بين المهتمين بها؛ لتعدد آثارها وتنوع أوجه دراستها؛ فهي ظاهرة جد معقدة، لها أوجه اجتماعية، واقتصادية، وسياسية.

عمدنا إلى البدء بتحديد ماهية الطلاق بالتطرق إلى الزواج، وأهميته وفوائده، مركزيته في المجتمع العربي والإسلامي، وواقع الأمر أننا نرى في تعريف الزواج، تعريفاً للطلاق، ليس علينا إلا أن نعكس التعريف والآثار، ونخلف المآثر والفضل، لنصل ونتفهم المعنى والمضمون والمدى الحقيقي لتلك الظاهرة...

اتساقاً واتفاقاً مع هذه الفلسفة وهذه الرؤية، نرى أن أهم خصائص الطلاق ما يلي:

دينية الطلاق

تنسحب الصبغة الدينية للزواج على الطلاق، بمعنى أنه يتوجب على الأسرة العربية إيضاح الخصائص الدينية للطلاق، وأن الشارع سبحانه وتعالى أباحه، لكنه أبغض الحلال إليه، وأن العبث بالحياة الأسرية وتعريض سفينة الزوجية للتحطيم على شاطئ الطلاق، إثم عظيم. ينبغي على الأبناء أن يستشعروا خطورة وكارثية الطلاق من الناحية الدينية، وألا يستهينوا بعواقبه الدنيوية والأخروية والدينية والاجتماعية...

فوضوية الطلاق

تستمر معنا قاعدة "تعرف الأشياء بأضدادها"؛ فإذا كانت "الاجتماعية" من خصائص الزواج، فإنَّ "الفوضوية" -بالمقابل- من خصائص الطلاق، إذ إنه يعمل على الفرقة وتقطيع أواصر المُجتمَع وغيرهما من آثار نتناولها فيما بعد تحت عنوان "آثار الطلاق".

حربائية العدو المُجابَه

لعلَّه من الصعوبة بمكان ومما يعقِّد الأمور ويقوي من العدو الذي نحن بصدده مجابهته، هو أنَّه يتستَّر بالشرعية، ويلتحف بعباءة القانون، ونحن في غفلة عن ذلك! إذ إنَّنا كثيراً ما سمعنا "هذا شرع الله"، "هل تعترض على شرع الله؟"، ونحن هنا نبرئ ذمتنا ونخلي ساحتنا من المساس بشرع الله، ومن يجرؤ؟! لكن عدونا يفتقر إلى أخلاق الفرسان، وشرف النزال، فقد احتال وارتندي خلصة ثوباً ليس بثوبه، والتحف بعباءة مسروقة، وأطلَّ علينا بهما، محاولاً إقناعنا بشرعيته، وأنَّه هو المخلص لما استعصى من الأمور، في حين تتبدَّى خسسته وتضح دناءته، عندما يحتضن أسرنا، ليخرج من الثوب غير الشرعي، والرداء غير القانوني، سكيناً حاداً، يغرسه في ظهورها؛ فيقضي عليها في الحال، أو بالأقل يتركها تنزف، بجراح لن تندمل، فهو إمَّا قتلٌ حالٌّ، وإمَّا قتلٌ بطيء...

ماهية التّرمّل

نقصد بالتّرمّل هنا ما يتعدّى مداه، ويتخطّى مضمونه واقعة وفاة أحد الزّوجين، ويتجاوز هذا العارض الذي قد يحدث لكل إنسان وفي أي وقت ؛ فلموت حقّ، لكن مفهوم التّرمّل الذي نعيه هو تلك الحالة التي يخلّفها موت أحد الزّوجين، وخصوصاً الزّوج، من ظروف نفسية تلم بالأرامل، واللاقي أصبحن مهيضات الجناح، كليّات الفؤاد، تتقاطر عليهن الشجون وتتوالى الأحزان، وكأنّ الدنيا تسقيهن مزيجا من الهمّ والأسى، في قدح من الحزن، عليهن أن يرتشفنه ؛ ومن نظرة آثمة في بعض الأحيان من المُجتمَع، من عين متلصّصة، وأذن متربّصة، ومن مستجد ظروف اقتصادية قد تؤثّر على الأسرة، وتعصف بها عصفاً، ومن تنصل المسؤول من مسؤوليته... أي إنّنا نعني بالتّرمّل الآثار الناجمة عن فقد أحد الطرفين، ودور المُجتمَع في احتواء الأرامل مع بيان أدبيّات التعامل معهن...

بمعنى النظر إلى أسرة هائلة برغد العيش، مستقرّة، متماسكة، وبين عشية وضحاها، يتغيّر الحال، ويتبدّد الاستقرار... هذا هو المقصد من التّرمّل. في معرض تحديد أطر البحث ونظم نطاقه، نلفت عناية القارئ الكريم إلى أنّ الطّلاق يستحوذ على الجزء الأكبر من هذا الكتاب، وذلك لخصوصيته، ولكونه عملاً إرادياً لأطرافه، وقراراً يبحث عن رقابة، ورخصة وجب التفكّر في فلسفتها، والتدبّر في حكمتها،

والتمعّن في إقرارها، لوخيمية عواقبها، وكارثية آثارها... في حين أنّ التّرمّل مما يخرج عن الإرادة الإنسانية، وإمّا هو ناموس الكون، وسنة الحياة، وحق الله على عباده... كما أنّه لا يشكّل ظاهرة خطيرة كالطلاق...

ماهية المخاطر

يمكننا تعريف الخطر بأنّه "هو كل ما يشكّل تهديدًا، أو مجازفةً لشخصاً أو شيء ما"⁵؛ فالخطر إذن هو موقف لشخص أو لدولة، مهدّد في أمنه والغالب في وجوده⁶. بمعنى أنّه يشكّل اضطراباً للسكينة أو تهديدًا للوطن⁷، ولتحديد مفهوم الخطر في موضوع الطلاق والتّرمّل، يقتضينا الحال أن نفرّق بين الخطر والمجازفة.

5. تعريف قاموس La Rousse الفرنسي.

6 Renan, *Drames philos.*, Abbessé Jouarre, 1886, III, 5, p. 648 ; voyez e.a., Green, *Journal*, Le Bel aujourd'hui, 1955-58, p. 112 ; Staël, *Lettres de jeunesse*, t. 1, 1790, p. 397 ; Las Cases, *Mémor. Ste-Hélène*, t. 1, 1823, p. 177 ; Sand, *Mare au diable*, 1846, p. 103.

7 Mérimée, *Lettres Ctesse de Montijo*, t. 1, 1870, p. 117 ; Zur Geschichte von *danger* im Französischen. Berlin, 1967. – Quem. 2es. t. 3 1972. – Termes techn. fr. Paris, 1972, p. 49.

الخطر

فالخطر هو شعور بالتهديد، تهديد أمني يستهدف سلامة الإنسان وسكينته، تهديد اقتصادي منصّب على الماديات، تهديد اجتماعي يضرب في مقتل أسس المجتمع وركائزه، وهو أمر خارجي عن الإرادة، وغالبًا ما يكون خارج دائرة التوقع. فمن تتعطل بهم محركات الطائرة هم في خطر، ومن تشب النار في بيته أو مزرعته فهو في خطر... والخطر بهذا المفهوم قد يكون عامًا، كالخطر الذي يتهدد دولة أو مدينة، وقد يكون خاصًا، كالخطر الذي يهدد فردًا بعينه...

المجازفة

أما المجازفة فهي ناجمة عن فعل الإنسان، وحرية قراره، أي إن الإنسان يتوقع نتيجة فعله مسبقًا، لكنه غير جازم بها، وقد يزعم قدرته على المجابهة، فهي نتيجة محتملة، فمن ألقى بنفسه في البحر- وهو لا يجيد السباحة- لإنقاذ طفل يصارع الموت يعد مجازفًا.

ذاتية المخاطر في الطلاق والتَّرمُل

أما في نطاق الطلاق والتَّرمُل فإن للمخاطر ذاتية تميزها، وخصوصية تفرقها عن باقي المفاهيم في العلوم والموضوعات الأخرى، فهي خليط من الخطر والمجازفة، منتج من اتحاد المؤكَّد مع الاحتمالي، مكوَّن من اجتماع خطأ الغير مع الخطأ الشخصي. فالمخاطر الناجمة عن الطلاق هي مجازفة من قبل أطرافها وخطر على المُجتمَع، إذ إنَّ من خصائص آثار الطلاق أنها متعددة، لا تتوقَّف عند أطرافها، بل تصيب المُجتمَع بأسره، لذلك فهو ظاهرة اجتماعية، تسترعي انتباهنا جميعاً. كما أنَّه منتج من اتحاد كارثة محقَّقة على المُجتمَع مع احتمالية توفُّع النتائج من طرفيها. وأخيراً هو مزيج من خطأ الطرفين: خطأ شخصي، مع خطأ الغير المتمثِّل في تقاعس الدولة عن الاضطلاع بواجبها، وتحمل مسؤولياتها. وكذلك الحال في التَّرمُل مع فارقية كون التَّرمُل ظاهرة غير إرادية، لكن لزم علاج آثارها وتجنُّب مساوئها، وتلاشي مخاطرها...

تقاعس المُجتمَع عن إيجاد حلٍّ للطلاق وعلاج للتَّرمُل يشكِّل خطأ كبيراً وتهديداً للأمن الاجتماعي. آلبنا أن تكون التعريفات والإيضاحات والمحددات الخاصة بالمصطلحين "الأمن" و"الاجتماعي"، تحت عنوان "في تهديد الأمن الاجتماعي مخاطرًا"، وذلك لوثيقة العلاقة، ووطيدة الوشائج، وتناسقية الاسترسال.

الطلاق بين الوبائية والعلاجية

نبتدئ هذا البحث بالفرقة بين نوعين من الطلاق، تقتضي طبيعة البحث التفرقة بينهما : الأول وهو ما يمكننا تسميته بالطلاق العلاجي، وهو ما يركز على أسباب تبرره، ودوافع توصل إلى حتمية وقوعه، وهو بهذا المفهوم يكون علاجياً، أي إنه يأتي علاجاً لمشكلة معقدة وقد استنفدت معه كافة طرق الإصلاح ولم تكلل بالنجاح، فكان الطلاق المبرراً، علاجاً للمستعصي من الأمور.

أما الطلاق الوبائي، فهو على العكس من ذلك، ففي الأصل لا يركز على أسباب تبرره أو دوافع مقنعة، فهو يفتقر إلى هذا وذاك، وهو كالخلية السرطانية، التي سرعان ما تنتشر في جسد الوطن العربي لتلتهم أسر الشابة، وتفرق شملها وتقتضي عليها ؛ فهو بهذا المعنى نستطيع تسميته بالطلاق السرطاني أيضاً، وكأنه موضة، على أسرنا الشابة الفتية أن تجربته وترتشف من مرارة كأسه.

فمثلاً : الخيانة الزوجية، من قبل الزوج أو الزوجة، تعد سبباً مبرراً للطلاق، وهذا مثال للطلاق العلاجي، أما من يطلق زوجته لأنها تأخرت في تجهيز وجبة الغداء له، أو لأنه منعها للذهاب لوالدتها- وهو أمراً غير مقبول-

فذهبت رغم ذلك، فهذا طلاق وبائي، لا يقوى أمام النقد والتفنيد، كما أنه يفتقر للحجج، وهذا النوع من الطلاق يجد انتشاراً واسعاً وذيوياً شاسعاً بين شبابنا، كما أنه يسري في جسد وطننا العربي مسرى السرطان في الجسد.

وأياً ما كان الأمر، وأياً ما كان نوع الطلاق، علاجياً أم وبائياً سرطانياً، فإنه يستدعي منّا جميعاً استنفاراً حالاً، وتكاتفاً للجهود، ورفع درجة الاستعداد، والهجوم للقضاء عليه.

لقد قصر المُجتمَع بتغافله وغفوته حتى تسَلَّل هذا اللعين الخسيس إلى أَسْرنا، وبدأ ينخر أعمدة بيوتنا، وبالفعل نال التصدّع كثيراً من بيوتنا، واستطاعت الدموع أن تشقّ لها أودية على وجنات شاباتنا، وأنكى وأدهى من ذلك يده التي طالت أطفالنا؛ فغابت الابتسامة من على وجوه الملائكة البريئة، واستوطن التشّت وارتسم الحزن وسكن.

أحاول عن طريق هذا البحث أن أسهم ولو بقدر ضئيل في علاج المشكلة بعد أن نكون قد سلطنا الضوء عليها، وعلى نتائجها الكارثية.

خطة المكافحة

يستصرخنا الجسد الأسري ويستنجد بنا، وكيف لا نسمع أنين تألمه ؟ وصراخ توجعه ولو كان صامتاً ؟ كيف يهنا لنا العيش وهناك في كل بيت مُطلّقة أو أرملة، وقد ثاقلت عليها الهموم واشتدت عليها الكروب ؟

كيف مُجتمَع قوامه الأسرة أن يغمض له جفن وقد حُرم بعض أطفاله من قُبلة أب وحضن أم قبل النوم ؟ كيف مُجتمَع أن ينهض وقد تقطعت أواصره الأسرية ؟

أما وقد اشتكى الجسد الأسري من آلام مبرحة، أصابته بالعجز والشلل، فحلّ تدخل مشرط الجراح. أن يتعافى الجسد الأسري لهي ضرورة آنية غير آجلة، وأهمية بالغة، ومصلحة قومية، ولكي نضطلع بدورنا وقد لمسنا العلة وعرفنا المرض، واستكشفنا الخلل، يجب التدخل للعلاج واجتثاث الورم السرطاني الذي يسري في الجسد الأسري مسرى الدم في العروق ؛ ولا يقل أهمية عن علاج المرض بعدما ظهر العرض، التطعيم ضد قاتلية فيروسه، واحتمالية تفاقمه، وفرضية أن يصيب آخرين، ولا سيما من المحيطين والمقربين، إذ إنَّ وباء الطلاق ينتشر كالعدوى، بل كالنار في الهشيم.

بالبناء على ما سبق، يمكننا القيام بدراسة تحليلية للمرض، وتتبع حدوثه، بأن نتصدى له، وقد نخر سوسه أعمدة البناء الأسري.

مبتدأ القول وافتتاحيته، أن نتعقّب الجسد الأسري من يوم مولده، بأنّ نوليّه مُطلّق رعايتنا، وأنّ نحصّنه بلقاح الوقاية ومصل المعرفة، ثمّ نصحبه في كل خطوة من خطواته، وفي كل مرحلة من مراحل تطوّره وعمره ؛ فنخرج على مرحلة الارتباط بالنصف الآخر، ونسانده، وإذا ما قدّر الله، وباءت محاولات الكشف الشامل بالفشل، نقف معه في مرضه، نعضّده، نسانده، نكون له عوناً ومدداً، أملاً في استئصال الورم الطّلاقي والسّرطان الانفصالي، وعودة الحياة إلى طبيعتها، سواء بالبحث عن شريك آخر مناسب، أو بالاكْتفاء بهذا القدر، واستكمال رحلة الحياة بنصف جسد.

ومهما كان الاختيار ؛ فالهم هنا هو تعافي الجسد الأسري من وبائه، واسترداد عافيته، واستمرار حيويّته وديموميّتها.

إنّ الحلّ الناجع هو مواجهة المشكلة والتصديّ لها، بالاعتراف بها والعكوف على حلها. والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

حاتم العبد

مارس 2017

تشخيصاً لداء

أما وأن اشتكى الجسد وتألَّم ؛

أما وأن ظهر العرض ؛

أما وقد وضعنا أصبعنا على موضع الألم ؛

أما وقد تضاعف الألم ؛

أما وقد حدّدنا موطن الشكوى ؛

أما وقد طوّقنا محيط النزيف ؛

أما وقد استشعرنا خطورة الموقف ؛

أما وقد تلمّسنا وخيمية العواقب ؛

أما وقد تحسّسنا فاجعية التراخي ؛

أما وقد اقتلعت الريح الشجر ؛

أما وقد عصفت الأمطار الوابلة بالبذور ؛

أما وقد حرق البرق باب البيت ؛

أما وقد هشمَّ الرّعد نوافذه ؛

أما وأن تهافت الخيمة بعد كسر عمودها؛

أما وقد استبينَّ المرض ؛

أما وأن سقطت الأقنعة ؛

أما وقد تكشّفت الأمور ؛

أما وقد وضحت الحقائق ؛

أما وقد تبينَّ الخيط الأبيض من الخيط الأسود ؛

أما آن الأوان لرسم البسمة على وجوه أطفالنا ؟!

أما آن الأوان لمسح الدموع من على وجنات بناتنا ؟!

أما آن الأوان لاستعادة المريض لعافيته؟!

أما آن الأوان للمريض استرداد قوته؟!

أما آن الأوان للمريض استعادة حيويته ؟!

أما آن الأوان للمكلوم أن يفرح ؟!

أما آن الأوان لمهيشة الجناح أن تسعد؟!

أما آن الأوان لقطار التنمية أن يتحرك؟!

أما آن الأوان لإرساء قواعد بناء الدولة؟!

أما آن الأوان لإجتثاث الجرثومة الخبيثة من جسدنا الطاهر؟!

أما آن الأوان لنحصن أنفسنا من قاتلية وباء؟!

أما آن الأوان لنؤمن لأولادنا عيش رغد؟!

أما آن الأوان لنؤمن لأولادنا حياة هائلة ومستقبل باهر؟!

أما آن الأوان للتدخل ؟

أما آن الأوان لوقف النزيف؟!

أما آن الأوان لتشخيص المرض؟!

أما آن الأوان لفحص المريض؟!

أما آن الأوان لدخول غرفة العمليات؟!

أما آن الأوان... أما آن الأوان...

بلى... قد آن...

في تهديد الأمن الاجتماعي مخاطرًا

يختتم الكتاب عنوانه بكلمتين "الأمن" و"الاجتماعي"، ولقد آلينا على أنفسنا أن نعالج تلك الجزئية، ونقف عليها بالبحث والتمعن لأهميتها الشديدة. والواقع أن موضوع الأمن الاجتماعي من الاتساع بحيث يقتضي أن نخصص له مجلدات مستقلة، ونفرد له مساحات أوسع، لكننا هنا وفي دائرة نظم أطر البحث والمضامين، نكتفي بالقدر المرتبط بالموضوع الأساس للكتاب، وهو الطلاق والترمل، الذي يسهم في تبيان وخطورة تقاعسنا تجاه هاتين الظاهرتين.

في حاجة الإنسان إلى الأمن

تتعدد احتياجات الإنسان وتتنوع مطالبه، إلا أن حاجته إلى الأمن تقبع على رأس الاحتياجات والمطالب. فمن دون الأمن لا تستقيم أمور حياته، ولا ينعم برغد العيش، ويظل متقوقعاً داخل شرنقة الخوف، حبيساً داخل دائرة التوجس، أسيراً داخل معتقل القلق، تفسد حياته، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يمثل غياب الأمن خطراً محدقاً على وجوده واستمرار نوعه⁸.

8 في المعنى انظر، الكيلاني، مفهوم الأمن الاجتماعي وتأصيله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، 3-4 يوليو 2012، جامعة آل البيت، كلية الشريعة، السعودية؛ السلمي، العز بن عبد السلام، الفوائد في اختصار المقاصد أو القواعد الصغرى، ط1، دمشق، دار الفكر، 1416هـ، تحقيق خالد الطباع، ص. 41.

الأمن ضرورة حيائية

جُبِلَ الإنسان على حبِّ الحياة، والتطلُّع لما هو أفضل، يستوجب التمتع بالحياة والعيش الهائئ، ضرورة الشعور بالأمن؛ فبغياب الأمن تتبدّد كل متعة للحياة، وتندثر كل رغبة للعمل وتضمّر كل رغبة للتقدّم، ويغيب الباعث على الابتكار ويختفي الحافز على التجديد، أي إنّه يمكننا القول بأن الإنسان بلا أمن كالأصم الذي نُهديه أسطوانة موسيقية عذبة، أو كمن يصطلي بقيظ الصحراء في حارقة شمس يوليو، ثم نُهديه مدفأة!! أي إنّ وجود الأمن يستتبع بالضرورة غياب الخوف وزوال تهديده، فهما نقيضان لا يجتمعان البتّة. فإمّا السعادة ورغد العيش، وإمّا الذعر والرعب والضيّق والتعاسة. وقد اختلف البشر، وتنوّعت مشاربهم في كل شيء، في اللغة والدين والعادات والتقاليد، والثقافة... إلخ، غير أنّ الشيء الوحيد الذي جمع شملهم، ووحد كلمتهم هو الأمن. فمنزلة الأمن من الإنسان وحاجته إليه، منزلة الماء والهواء والطعام، فبغيابه أو تغيّبه أو نقصه تشقّ الحياة على الإنسان وتتعرّض أنشطته الحياتية.

الأمن غريزة بقائية

تتعاضد الحاجة إلى الأمن لتصل إلى كونه الضامن الرئيس لبقاء الوجود الإنساني، ولما كان البقاء واستمرار النوع البشري هو الفطرة التي جبل عليها الإنسان، وسنة الله في الأرض، فهنا تظهر غريزة الأمن، وترقى في المرتبة لتضحي في مصاف غريزة البقاء، ولا نكون مبالغين إذا ما قلنا بمساواة غريزة الأمن لغريزة البقاء، فما إن نذكر واحدة حتى تتبادر الثانية إلى الذهن، فثمة ارتباط وثيق بينهما. ولعل الشاهد نستقيه من التطور الإنساني على الأرض. فعندما كان الإنسان وحيداً منفرداً، مصارعاً للطبيعة، ومروّضاً للوحوش البرية، ومستأنساً للأليف منها، عمد إلى الاحتماء بالآخرين، لكي يوفر لنفسه البقاء ويضمن استمرارية نوعه، وتواصل جنسه؛ ففطن الإنسان البدائي إلى أهمية ذلك، فبدأ بتكوين أسرة. ولما كانت الأسرة مهددة من قبل العوامل الطبيعية أو من قبل عدوان الغير من بني الإنسان، فقد اهتدى إلى الترابط العائلي ثم القبلي... وبتطور الإنسان، يستشعر أكثر فأكثر حاجته للأمن التي هي حاجته للوحدة، إلى أن وصل إلى الدولة وشكل المجتمع في الوقت الحاضر. اتساقاً واتفاقاً مع ما سلف، نلاحظ أن حاجة الإنسان للأمن لم تتوقف قط على ضرورة بقائه واستمرار نوعه وغريزته، بل شمل أيضاً- وقد أمن على بقائه- شتى مناحيه الحياتية، لتتعدد أوجهه، وتتسع مراميها وتختلف أنواعه باختلاف الزاوية المنظور منها والهدف المبتغى منه.

في أقسام الأمن

تتعدّد أقسام الأمن وتتنوّع، بتعدّد وتنوّع الزاوية التي ننظر إليه منها، إلّا أنّ الشاهد والعامل المشترك بين شتى ضروب الأمن أنّها ضرورة حيائيّة ولازمة بقائيّة.

الأمن الإنساني⁹

ينزع الغرب نحو تأسيس المُجتمَع على مفهوم الأمن الإنساني أو الفردي وحده. إذ ينحو المُجتمَع الغربي نحو كون الفرد هو اللبنة الأساسيّة والخليّة الأولى للمجتمع، لذلك وجب الاعتناء بالفرد والذي هو أساس المُجتمَع، بقطع النظر عن دينه أو جنسه أو عرقه، الاهتمام بصحته، مكافحة كل ما يمسّ هائيّة عيشته ورغدها.

9 لمزيد من التفصيل المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربيّة، 14-15 مارس 2005، عمان، الأردن، أوراق مختارة، من تنظيم اليونسكو.

الأمن القومي والأمن الدولي

ينقسم الأمن من زاوية المكان إلى الأمن القومي أو الوطني، إذا ما تعلّق الأمر بأمن دولة من الدول، يمتد الأمن القومي ليشمل حماية الأمة من كافة الأخطار التي تهدّد مواطنيها وسلامة أراضيها، ووحدة نسيجها الوطني، سواء كانت تلك الأخطار داخلية أو خارجية. ثم هناك الأمن الإقليمي فهو يشمل إقليمًا معينًا من الكرة الأرضية ؛

فمثلاً : الأمن الإقليمي العربي، يشمل جموع الأمن الوطني لكافة الدول العربية، وكذلك الأمن الإقليمي الأوروبي، والأمريكي. ثم يُختتم هذا التقسيم بالأمن الدولي، وهو ما يشير إلى حماية الجماعة الدوليّة والسلم والأمن الدوليين من المخاطر المحدقة، مثال ذلك : مكافحة التسلّح النووي والكيماوي... وبالبناء على ما سبق، هناك الأمن القومي المصري، والأمن القومي الإماراتي والأمن القومي السعودي والأمن القومي الكويتي... إلخ.

الأمن الاجتماعي

المقدمة السابقة في الأمن على إطلاقه لا تخلو من فائدة، بل تتعدّد الفوائد، إذ إنّها لازمة لتعريف الأمن الاجتماعيّ، وتحديد إطاره، وتأطير مفهومه، وإيضاح ركائزه، وتبيان محتواه، وتلمّس أهميته القصوى، ولاسيّما في وطننا العربي وعالمنا الإسلامي. فالمقدمة السابقة ليست زبيداً ولا حشواً مفتقراً إلى القيمة في الموضوع محلّ البحث.

ماهية الأمن الاجتماعيّ : متعدّية المفهوم وشمولية المحتوى

أوضحنا في معرض تعريفنا للأمن بأنّه نقيض الخوف والفرع والجزع. وبالتقاط طرف الحديث، نجد أن مصطلح الأمن الاجتماعيّ يشتمل على كلمتين الأمن والاجتماعيّ، فالأمن هو الطمأنينة وغياب القلق واختفاء التوجّس¹⁰، وليس غياب الخطر الماديّ فحسب، بل المعنوي أيضاً. وكلمة الاجتماعيّ كما عُرِّفت بمعجم العلوم الاجتماعيّة "المواقف التي فيها تأثير متبادل بين فرقاء تربطهم روابط وعلاقات"¹¹

10 في المعنى، العوجي، مصطفى، الأمن الاجتماعي، مقومات-تقنياته، ارتباطه بالتربية المدنية، مؤسسة نوفل للطباعة والنشر، بيروت 1983، ص. 38؛ نظمي، رانيا، الأمن الاجتماعي ومقوماته، مقال متاح على موقع جامعة الملك سعود بالسعودية، faculty.ksu.edu.sa، دون تاريخ.

11 معجم العلوم الاجتماعية، وضع اليونسكو، وتصدير مدكور، إبراهيم، طبعة القاهرة 1975.

وهي بهذا المعنى "وصف للسلوك أو الموقف نحو الآخرين". ويذكر ابن خلدون في مقدمته أنَّ "الاجتماع الإنساني هو عمران العالم... فإذاً هذا الاجتماع ضروري للنوع الإنساني، وإلا لم يكمل وجودهم وما أَرَادَهُ الله من اعتمار العالم بهم واستخلافه إياهم، وهذا هو معنى العمران". أي إنَّا لَأَمْنُ الاجتماعيِّ يمتد ليشمل كافة مناحي الإنسان الحيَّاتيَّة؛ فالحاجة إلى توفير الدواء حال السقم، ومعونة البطالة، وكفالة اليتيم ومعونة غير المقتدرين، ومساعدة الطلبة الذين لا تتوفَّر لديهم الإمكانيات لتكملة الدراسة، وتوفير فرص عمل... إلخ كل ذلك من أنواع الأمن الاجتماعيِّ. ولَمَّا كان مبني المُجْتَمَع العربي هو الإسلام، ولَمَّا كان الإسلام قد جعل من الأسرة الخلية الأولى للمجتمع؛ فمركز الأمن الاجتماعيِّ العربي هو الأسرة. يبتني على ذلك أنَّ مسؤولية الأمن في مجتمعنا العربي تتوزَّع بين الدولة والأسرة، لذلك فإنَّ الأمن في المُجْتَمَع العربي والعالم الإسلامي هو اجتماعي¹². واقع الأمر وحقيقته أنَّ تلك النقطة الجوهرية هي ما يفرق مفهوم الأمن الاجتماعيِّ العربي عن مثيله الغربي.

12 انظر في ذلك، عمارة، محمد، الأمن الاجتماعي في الإسلام ص. 13 (لهذه الحكمة كان الأمن في الإسلام اجتماعيًا، واستحالة أن تقف أفاقه عند حدود الفرد، دون الاجتماع الشامل للأفراد ضمن الجماعة، ولدينا الفرد مسلوكة في مسلك ميادين العمران...).

فالمُجْتَمَع العربي المرتكز على الفلسفة الإسلامية، التي تعلي بدورها من شأن الأسرة والاجتماع وتنظر للفرد على أنه جزء من الكل، نرى على النقيض من ذلك المُجْتَمَع الغربي، يُعلي من شأن الأفراد على حساب الأسرة.

الأمن الاجتماعي العربي : الأسرة المُجْتَمَعِيَّة والمُجْتَمَع الأسري

بفارقة المرتكز، ومغايرة الأساس، يمتاز الأمن الاجتماعي العربي على نظيره الغربي ويتفوق عليه من حيث التماسك واللّحمة وجعل وحدة المُجْتَمَع هي الأسرة، التي هي في أساسها اجتماعية، فكأنَّ الأمن الاجتماعي العربي هو انتصار على الأنانية والفردية. يعرف البعض الأمن الاجتماعي من منظور إسلامي بأنه "الطمأنينة، التي تنفي الخوف والفرع عن الإنسان، فردا أو جماعة، في سائر ميادين العمران الديني، بل وأيضا في المعاد الآخروي فيما وراء هذه الحياة الدنيا..."¹³

13 عمارة، المرجع السابق، ص. 12.

بالبناء على ما تقدّم يمكننا تعريف الأمن الاجتماعيّ العربيّ بأنّه انتصار الإنسان لنفسه بأن اتّخذ من المُجتمَع الأسري نواة وحجر أساس للأسرة المُجتمعيّة، فهو قوة مستمدّة من اتّحاد قوي، وهذا ما يفسّر لنا رسوخه رغم تقلُّب الظروف، وصموده في وجه الرياح العاتية الآتية من الغرب، وصلابة مبناه برغم كل ما يتعرّض له من كبوات. لعل من مظاهر القوة أنّ انحراف فرد في المُجتمَع العربيّ- ونحن هنا لا نقلّل من خطورة انحراف الفرد- لا يؤثّر على متانة وصلابة ووحدة الأمن الاجتماعيّ، لأنّه ليس الوحدة الأساسيّة له، أما تفكُّك الأسرة والنيل من وحدتها بأن ينخر الطلاق أعمدتها، فتهوي صريعة، فهذا هو الخطر البين.

ركائز الأمن الاجتماعي العربي

يمكننا إجمال الأسس التي يركز عليها الأمن الاجتماعي¹⁴ العربي في ثلاثة أقسام :

الركائز الاجتماعية

تتمثل هذه الركائز 15 في كل ما من شأنه أن يؤمن محضاً بيئاً قوي البنية، موحد النسيج، متلاحم الصفوف. وأهم هذه الركائز قاطبة الأسرة، كما تسهم مؤسسات المجتمع المدني بدور فعال في حماية الأمن الاجتماعي العربي.

14 لمزيد من التعقُّق في هذا الموضوع : انظر العمري، محمد، التربية الأمنية في المنهج الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 2009، ص. 2.
الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة (أمن).
الرازي، محمد، مختار الصحاح، مادة (أمن) ص. 11.
الهيتمي، عبد الستار، مسؤولية الأفراد والأجهزة الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "الأمن الاجتماعي تحديات وتطلعات"، المنعقد في البحرين لعام 2007، ص. 4.
الهويل، إبراهيم، مقومات الأمن في القرآن الكريم، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 15، العدد 29، ص. 9.
الحادي، نور الدين، القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 21، العدد 42، ص. 16.
عمارة، محمد، الإسلام والأمن الاجتماعي، ص. 11.
الموسوعة الفقهية الكويتية، ج 271/6.
15 للمزيد من الإيضاحات، الماوردي، أدب الدنيا والدين، تحقيق مصطفى السقا، طبعة القاهرة، 1973، ص. 134 ؛ العوجي، مصطفى، المرجع السابق، ص. 82.

الأسرة وحدة المجتمع : في استباقية وقاية الأمن الاجتماعي

خلصنا إلى أنَّ الأسرة هي وحدة بناء المجتمع ومحوره الأساس، فالاهتمام بالأسرة وتماسكها وحيويتها هو في حقيقة الأمر اهتمام بالأمن الاجتماعي، وعلى ذلك يتوجب على الدولة أن تولي اهتمامها وفائق رعايتها بالأسرة، ترقي صحتها، وتراقب سلوكها، وما قد يطرأ عليه، إذا ما بدر ما يدعو للتدخل فعلها التدخل الحال والسريع، ليس هذا فحسب، بل إنه لمن الأوفق وحفظاً للأمن الاجتماعي، يتحتم على الدولة اتخاذ الإجراءات الوقائية التي تضمن قوة الجسد الأسري وسلامته، وليس عليها الانتظار لحين ظهور العرض، فدوماً الوقاية خير من العلاج، ومما كان الأمن العسكري يستلزم اليقظة ويستدعي الحذر ويوجب العين الساهرة، فكذلك الأمن الاجتماعي (وال تدخل حاملاً فرضت الظروف وظهرت أخطار تهدده)، ينبغي أن يكون استباقياً بامتياز، لأن كلفة التدخل عقب الخطر أكثر شدة وارتفاعاً من التدخل الاستباقي. ذلك أنَّ هناك أشياء تستعصي على الترميم بعد الكسر، وعلى الجبر بعد التحطُّم، وعلى الجمع بعد التناثر، وعلى الوحدة بعد التهشيم، هكذا هي الأسرة. فمكانة الأسرة من الدولة كمكانة الابن من الأسرة، ومسئولية الدولة مضاعفة، لا ينبغي عليها التنصل منها بأي ذريعة من الذرائع، ذلك أننا أمام مسؤولية متعلقة بالأمن الاجتماعي،

ولمّا كان الأمن الاجتماعيّ جزءاً، بل نواة الأمن القومي، فقد وجب أن توليه بالغ اهتمامها وفائق عنايتها ووافر انتباهها. إذا ما نخر سوس الطلاق أعمدة نواة المجتمع وخليته الأساسية، فسينعكس ذلك بالمردود السلبي على المجتمع بأسره، ويهدّد كافة وظائف الدولة، فماذا ننتظر من جندي على الحدود مهموم بطلاقه وبعده عن أولاده، وماذا ننتظر من جراح ممسك بمشرطه لاستئصال ورم أو مرض ولا يستطيع استئصال مرضه الشخصي !! وماذا ننتظر من مدرّسة انشغل ذهنها بتبعات الطلاق، وهي تدرّس لتلاميذها الحبّ والتماسك وبناء الأسرة !! وماذا ننتظر من أرملة تخشى على صغارها غدر الزمن وتقلّب الأحوال ودوران الدائرة !!

مؤسسات المجتمع المدنيّ

يغفل البعض تعريف الدولة، فالدولة شعب وإقليم وسلطة، البعض يحصر الدولة في السلطة والإقليم، ويتناسى عن قصد أو غير قصد الشعب، الشعب هو الآخر مسؤول اجتماعياً، ولا تقل مسؤوليته عن مسؤولية الدولة، وهنا تتجلى أهمية مؤسسات المجتمع المدنيّ وخدماتها الاجتماعية. فالمؤسسات الاجتماعية وما تقوم به من دور فاعل ليس تفضلاً منها، وإنما هو دور منوط بها وواجب يطوّق عنقها. تتعدّد الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية وتنوّع حقول تدخلها؛ فمنها ما يهتم بالأسر الفقيرة، ومنها ما يحتضن الأرامل والمطلقات،

ومنها ما يمدّ يد العون للمجال الطبي بفتح مستويات أو مبرات خيرية بأسعار رمزية. كذلك تجهيز غير القادرين على أعباء الزواج، ومنها من ينحو منحى ثقافياً بتنظيم ندوات تثقيفية هادفة للسمو بالمستوى الثقافي للمجتمع، ومنها ما يهتم بإعادة دمج السجناء القدامى في المجتمع، والعمل على عدم عودتهم للجريمة مرة أخرى، ومنها ما يعمل على محاربة الإدمان، ومنها... ومنها... على الدولة أن تعي أن الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني هو ضمان للأمن الاجتماعي؛ فلا ينبغي أن تضع العراقيل في إنشائها، ولا العقبات في ممارسة نشاطها؛ فالمؤسسات الاجتماعية هي عونٌ للدولة، تضطلع بواجب أخلاقي وتسهر على حفظ الأمن الاجتماعي. كذلك الأندية والأنشطة الاجتماعية والرياضية... إلخ. كما أن ظاهرة أطفال الشوارع لا يمكن أن تستشري في مجتمع أسرته متماسكة قوية، ويضاف إلى ذلك ظاهرة التسرب من التعليم... إلخ.

الانتماء للأسرة انتماءً للوطن :

توطين مفهوم الأسرة في نفوس الأبناء

تغيب عن البعض الصلة الوثيقة بين الانتماء للأسرة والانتماء للوطن. فكما أوضحنا الأسرة هي نواة المجتمع ووحدته الأولية، تماسكه من تماسكها وتفككه من تفككها، وبالترتبة فإن الانتماء إلى الأسرة إن هو في واقع الأمر إلا انتماء للمجتمع، الذي هو الأسرة الكبيرة أو الأسرة المجتمعية. فالعمل على تدعيم وترسيخ الانتماء للأسرة هو مسألة أمن اجتماعي

وبالتبعية مسألة أمن قومي، ولا يتسنى ذلك إلا بالحفاظ على الأسرة متماسكة، هائلة، آمنة على مستقبلها. فالعلاقة بين الانتماء للأسرة والانتماء للمجتمع علاقة طردية بامتياز. ومما يتصل بمسألة الانتماء للأسرة صلة وثيقة، بل هو نتيجة مترتبة عليها، هجرة الأدمغة، وخاصة هجرة الشباب إلى الغرب، فالشاب وقد افتقد الحزن الدافئ لأسرته، لن يجد بداً من الهجرة، ولهذا عواقبه الوخيمة على المجتمع بأسره، إذ إننا بصمتنا على تفكك أسرنا، نقف موقف المتفرج على تفريغ مجتمعنا العربي من النخبة الشبابية ومن الكوادر، وفي هذا تهديد للأمن الاجتماعي، وبالتبعية للأمن القومي. نحن هنا لا نبرر هجرة الأدمغة والكفاءات، ولكن تقاعسنا في التصدي لتفكك الأسرة هو من دفع بهؤلاء الشباب إلى ذلك. تتقاطر أوجه الركائز للأمن الاجتماعي وتتعدد، فمن رعاية صحية جيدة، وإعانة بطالة، إلى تأمينات اجتماعية تغطي الجميع على أرض الوطن... وغيرها، وكل ذلك يسهم في حفظ الأمن الاجتماعي وصونه من الاختراق.

الركائز الاقتصادية للأمن الاجتماعي

الأمن الاجتماعي مفتاح التنمية

تتسع رقعة الركائز الاقتصادية لتشمل كل ما من شأنه توفير وتأمين الاحتياجات المادية لأفراد الشعب، فبدءاً من توفير حد أدنى للمعيشة الكريمة، والعمل على تحسين مستوى الدخل، والوصول به إلى مرحلة رغد العيش، تشمل التنمية بشتى صورها...

باشتراكها مع غيرها من الركائز، تضطلع الركائز الاقتصادية بقيادة قطار تنمية المجتمع. فتوفير المناخ الاقتصادي الملائم، وخلق فرص عمل جديدة، وخفض معدل البطالة كل ذلك يسهم في دوران عجلة الإنتاج، ويتحول المجتمع من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج، ويرتفع متوسط دخل الفرد، ويهنأ بالعيش ويضحي آمناً على معاشه، مخلصاً في عمله؛ ويرتّب على ذلك ارتفاع كفاءته الإنتاجية، ومن ثم ارتفاع معدل الدخل القومي. إذ بتفشي البطالة، إلى جانب كلفتها الاقتصادية على الأمن الوطني، نظراً لتقاضي العاطلين- أو هكذا يجب أن يكون- عن العمل معونة بطالة دون عمل، ويكون ذلك معوّقاً للتنمية، وحجر عثرة على طريق النمو، إذ تتحول الدولة من منتجة إلى مُستهلكة، بل إلى استهلاك الأصول والاحتياطي النقدي.

الركائز السياسية للأمن الاجتماعي

الأمن الاجتماعي مفتاح بناء الدولة

يُكمل مثلث الركائز أضلاعه بالضلع السياسي والركائز السياسية، وتلك الركائز جد متشعبة ولعلنا نذكر منها :

تتضمَّن الركائز السياسيَّة للأمن الاجتماعيِّ سياسة الحكم الرشيد وما تتطلبه من بيئة سياسيَّة صحيَّة، ينعم فيها أبناء المُجتمَع جميعاً بالحقوق ويتحملون نفس الواجبات. لا تقف الركائز السياسيَّة عند حدِّ التمتعَّ بالحقوق السياسيَّة وتحمل الواجبات، بل يتسع نطاقها ويمتد مداها إلى ما هو أبعد من ذلك. فتحقيق العدالة وبسطها وشعور كل فرد من أفراد المُجتمَع بأنَّه لن يُظلم وأنَّه سوف يحاكم أمام قضاءٍ عادلٍّ، هو نوع من أنواع الأمان الاجتماعيِّ اضطلع به المقوم السياسي له، ولهذا مردود بلا أدنى شك على نفسيَّة المواطن وطمأنينته في قادم الأيام. كذلك يعدُّ نوعاً من السياسة الحكيمَّة التي تصب في حفظ وحماية الأمن الاجتماعيِّ، منع وقوع الجريمة ومكافحتها، بالتواجد الفعَّال بين المواطنين وإشعارهم بهيبة الدَّولة، وحرصها على أمنهم وأمانهم، وأنَّها عازمة على قطع يد من تسوَّل له نفسه العبث بأمنهم وسكينتهم. تشمل أيضاً الركائز السياسيَّة الحفاظ على نفسيَّة المواطنين بمحاربة كل ما من شأنه أن يعكِّر صفوها، وليس ذلك من قبيل الرفاهية السياسيَّة أو الخيال الأكاديميِّ، ولكنها مسألة أمن قوميِّ، فتجنيب الأفراد الآثار النَّفسيَّة للطلاق يعدُّ مسألة أمن قوميٍّ... وكذلك يعدُّ الحفاظ على الهويَّة الدينيَّة والحفاظ على عدم العبث بها باختراقها ونشر الأفكار الهدَّامة المخالفة لمعتقدات المُجتمَع، يعد عاملاً هاماً في بناء الدَّولة. الاستقرار السياسي وارتباطه بالاستقرار الأسري هو الآخر نوع من حماية الأمن الاجتماعيِّ.

وخلاصة القول أنَّ الأمن الاجتماعيَّ بتكامل وتداخل وتشعُّب ركائزه (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) هو محور التنمية بشتَّى صورها، تنمية اجتماعية... اقتصادية... ذاتية... إلخ، وهو مُرتكز بناء الدولة المعاصرة، دولة الحق والعدل... دولة الإنسان.

خصائص الأمن الاجتماعيّ

اتِّساقًا مع العرض السابق للأمن الاجتماعيّ، واتِّفاقًا مع ركائزه، نخلص إلى أنَّ أهم خصائصه ما يلي:

التمرد على الفرض

لعلَّ ما يفرق الأمن الاجتماعيّ عن غيره من أنواع الأمن، هو تمردّه على الفرض واستعصاؤه على الجبر. فالأمن الاجتماعيّ هو تربية وثقافة واختيار.

فمن ناحية كونه تربية، يعود إلى الأسرة المتماسكة وما تغرسه في نفوس أطفالها من فضائل وأخلاق وقيم يحيون بها ويشبّون على التمسك بها، ما هي إلَّا أعوام قصيرة حتى تتحمّل المؤسسة التربوية من مدرسة ومعهد وجامعة تربية النشأ بالمشاركة مع الأسرة. ثم ما يلبث أن يدخل المسجد أو الكنيسة على خط التربية، ويتبعهما مؤسسات المُجتمَع المدني.

فالسُّلوك القويُّم هو في أساسه تربية تتقاسم مسؤوليتها الأسرة المتماسكة مع المدرسة والجامعة والمسجد والكنيسة ومؤسسات المُجتمَع المدني، كل ذلك برعاية دولة واعية حافظة لأمنها الاجتماعي والقومي. وثيق الصلة بالتمرد على الفرض، تقاسم المسؤولية عن الأمن الاجتماعي بين كافة مكونات المُجتمَع وعناصره، من دولة وأُسرة ومجتمع مدني...

تغريّة المحتوى ونسبيّة المضمون

قد أسلفنا أنَّ الأمن الاجتماعي مرن من حيث المحتوى الكلي، ثابت من حيث المحتوى الجزئي؛ فالدين والمعتقد السياسي وتماسك الأسرة، التي هي وحدة وأساس المُجتمَع ثوابت لا تقبل مساساً أو اختراقاً، فالمساس بها هو تهديد لأمن الدولة ولوجودها.

أما احتياجات الأفراد الاقتصادية فهي جد متغيرة، وما كان يعد بالأمس أساسياً أضحي تكميلياً أو العكس. كذلك قد يستجد من الأمور ما قد يهدد الأمن الاجتماعي، ومثال ذلك: الاستخدام السيئ لوسائل التواصل الاجتماعي، التي أضحت سبباً في تفشي الطلاق، وهي أمر مستجد يهدد الأمن الاجتماعي، لذا وجب محاربته ومجابهته بكل ما أوتينا من قوة.

مركزية دور الأسرة : الأسرة عنواناً للهوية الوطنية

آثرنا أن نختم بالحديث عن الأسرة لقوة الصلة ووثاقة العلاقة بينها وبين الأمن الاجتماعي. فالأسرة هي محور ارتكاز الأمن الاجتماعي، والعامل المشترك بين ركائزه المختلفة، لذلك فالحفاظ عليها معافاة صحياً، هانئة معيشياً، متماسكة اجتماعياً، هو حفاظاً على الأمن الاجتماعي وصوناً له. بهذا التصور فإن الأسرة العربية هي عنواناً للهوية الوطنية ومرادفاً للأمن الاجتماعي...

آثار الطَّلَاق والتَّرمَل : خاتمة في مقام مقدّمة

علّمنا أن الطَّلَاق هو خلية سرطانية، ما إنْ تصب الجسد الأسري حتى تجهز عليه، تطال تأثيراتها كافة أعضاء المكوّن الأسري، بدءاً من طرفيه، ثم الأبناء وأخيراً المُجتمَع، الذي يئن ويتألم من هذا المرض ؛ فالمُجتمَع ما هو إلا مجموعة أسر، وما إنْ يطال الوباء السرطاني الأسر حتى يضحي خطراً حالاً على المُجتمَع بأسره، يهدّد مقدّراته في تنميته، في تقدّمه وازدهاره، في صحة أفرادهِ الجسديّة والنَّفسيّة وأيضاً في علاقة أفرادهِ بعضهم ببعض.

كذلك الحال بالنّسبة للتَّرمَل، يتقاطع في آثاره مع كثير من آثار الطَّلَاق، مع الاختلاف البسيط في الآثار الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

الآثار الاجتماعيّة للطَّلَاق والتَّرمَل

تتعدّد وتتشعب آثار الطَّلَاق الاجتماعيّة، بيد أنّ القاسم المشترك بينهما جميعاً يكمن في كونها تنال من النسيج الوطني وتُجهز على اللحمة الاجتماعيّة، وتقضي على الأسرة التي هي عماد المُجتمَع العربي والعالم الإسلامي. تحظى الآثار الاجتماعيّة للطَّلَاق والتَّرمَل بأهميّة بالغة، وإن اختلفت درجتها بين الطَّلَاق حيث تزداد حدّة، بينما في التَّرمَل تكون أقلّ ضراوة.

تبادلية العلاقة بين المطلّقين والأرامل من جهة وبين المُجتمَع من جهة أخرى، هو محلّ الآثار الاجتماعية للطلاق والتّرمّل. بيد أنّ للظاهرتين الاجتماعيتين أثراً متعدّياً، إذ تطال رقعة آثاره الأبناء أيضاً.

الآثار الاجتماعية للطلاق والتّرمّل على الرجل والمرأة

تطال آثار الطلاق الاجتماعية كلّاً من المطلّق والمطلّقة، الأرمل والأرملة، بيد أنّها أشدّ وفُغاً وأكثر ضراوة على المرأة بالمقارنة بالرجل.

التغيّرة القيمية والصّدمة الأولى

مبتدأ الآثار يشمل طرفي الطلاق والطرف المتّرمّل في حال التّرمّل، يبتدئ الطلاق والتّرمّل بصدمة اجتماعية فريدة وهزّة عنيفة، لها من سلبية الآثار الكثير والكثير على أصحابها، فأولى أوجه تلك الصدمة هو تغيّر الوضع الاجتماعيّ، إذ يضحى ذوو الشأن في مجال متغير، يصطبغ بصبغة جديدة، فبعد أن كان متزوّجاً أضحى مطلّقاً أو أرملًا، وبعد أن كانت متزوّجة أضحت مطلّقة أو أرملة. وفي ظل مجتمّع له خصوصيّة- مذمومة وممقوتة دون أدنى شك- في نظرتة إلى المطلّقة والأرملة، يستتبع ذلك خفضاً في تصنيفهم الاجتماعيّ، وتراجعاً في مكانتهم الاجتماعية. ليس هذا فحسب، فكما أوضحنا أن الظاهرتين متعدّيتان في آثارهما، ومن ثم ستتغيّر نظرة المُجتمَع نحو المطلّقة والأرملة، ويرمقها بنظرات الشّكّ ويتفحصها بعيون الريبة،

كما سوف تزداد الضغوط النفسية على المطلَّقين بتحميلهم فشل العلاقة الزوجية وإنهائها على مقصلة الطلاق. ويضحي المطلَّقون مثار لوم وإدانة، وقد تتعقَّد الأمور لتصل إلى تجنبهم بل القطيعة معهم. وهذه الآثار قد تدفع في معظم الأحوال المطلَّقين إلى الانطوائية والعزلة والعيش على هامش الحياة الوظيفية أو العائلية. شيئاً فشيئاً يصعب عليهم إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين، فيتوقعون داخل انعزالياتهم، ويتشرنقون داخل وحدتهم. مما ينتج عنه ضعف في الروابط بين أفراد المجتمع، وتقطع أواصره.

طرفا الطلاق وقد اتَّخذوا مقعديهما في صفوف المطلَّقين والمطلقات، يلقي هذا الوضع الجديد بآثاره السيئة على نفسيتهما. فبالأمس كان المطلَّق زوجاً وله زوجة يسكن إليها، يأنس بها، يستدفئ بحضنها، حتى ولو كانا على خلاف. يمرح مع أبنائه، يحتضنهم، أما اليوم فتغيَّر الحال، فلم تعد الزوجة زوجة، ولم يعد يمرح ويمازح أبنائه كالمعتاد والمألوف، مما يصيبه بالقلق والاكتئاب والتوتر...

استفحالية التعقيد

تزداد الأمور تعقيداً بزواجه، وهنا تتعدّد أطراف العلاقة، فبدلاً من مطلق ومطلّقة وأبناء، أضيف طرف رابع هو الزوجة الجديدة، وما يترتّب على ذلك من توترّ العلاقة بين الأبناء والزوجة الجديدة، فكيف إذا بحال مطلق مع زوجة جديدة يرى فيها أبنائه أنّها دخيلة عليهم، وأنّها استولت على مكان أمهم، وترى هي فيهم غريباً لها في قلب وعقل واهتمام زوجها، وشريكاً لها في وقتها معه...

وتزداد الأمور استعاراً بإنجابها لأطفال جدد، وهنا يزداد أطراف المعادلة طرفاً جديداً، بأعبائه ومشاكله وأيضاً حقوقه ومتطلباته...

تتفحل المشكلة، بزواج الأمّ هي الأخرى، ويضيع الأبناء بين أبويهم، تتفاقم الأمور خطراً حال إنجابها هي الأخرى لأطفال من زوجها الجديد، ويصبح الأخير في موقف لا يحسد عليه، فمن شعور لمشاركة أبنائه من الزواج السابق له في زوجته، إلى محاولة الوفاق بينها وبين أبنائه إن وجد، وتتضاعف الأطراف وتتعدّد الأمور، ويضيع الأبناء...

لا زوجة الأب ولا زوج الأمّ - إلا ما ندر - سيكون بديلاً عن الأمّ ولا عن الأب. شرود الذهن للمطلق إذا ما كانت حضانة أبنائه مع مطلّقتها والعكس صحيح، لاسيّما وأن كلا الطرفين يخشى مما سيقال عنه في غيبته !!

يتحصّل من كل ذلك، أنّ المطلقّ يكون عرضة للاكتئاب والتخبّط الفكري وفقدان التوازن الاجتماعي...

تقلبيّة المزاج وتضاربيّة المواقف تصيب أيضاً المطلقّ، أيضاً إذا ما أراد أن يتزوّج، فإنّه عرضة لأمراض نفسيّة إذا لم يتمّ القبول به، فيتملّكه شعور بكونه شخصاً غير مرغوب فيه، مشكوكاً في أمره.

أمّا في حالة التّرمّل فالطرف المتّرمّل في منأى عن الاتهام بكونه السبب في إنهاء العلاقة الزوجيّة، لكنّه لن يسلم من تلصّص أعين المُجتمَع وتربّص أذنيه وسلطة لسانه.

تنامي الانحرافات السلوكيّة

طرفا الطلاق مدفوعان- بالحالة النفسيّة السيئة- إلى الانحرافات السلوكيّة¹⁶، ومن يستسلم منهما لشيطانه ولسوء حالته النفسيّة، ومع غياب المحضن البيئي العائلي والمجتمعي، في تلك المرحلة، يكونان عرضة للإدمان وتعاطي المخدرات والمسكرات

16 Archambault P., 2002, « Séparation et divorce : quelles conséquences sur la réussite scolaire des enfants ? », *Population et sociétés*, n° 379 ; Beltzer N., Bozon M., 2006, « La vie sexuelle après une rupture conjugale. Les femmes et la contrainte de l'âge », *Population*, 61(4), pp. 535-551 ; Berger P., Kellner H., 1988 (1964), « Le mariage et la construction de la réalité », *Dialogue*, n° 102, pp. 6-23.

والتسفلّ في اللَّفظ بفقدان السيطرة على اللسان، وبل التحدّث بلغة جديدة تستمد مفرداتها من قاموس الشارع ومعجم الحوانيت. كذلك تتنامى الانحرافات، لتشمل الجانب الجنسي ؛ فنجد علاقات جنسيّة آثمة خارج نطاق الزّواج، واستحلالا للرذائل، وانصرافاً عن الفضائل...

قد يدفع المُجتمَع بألسنته الآثمة المطلقين والمطلقات نحو الرذيلة ؛ فما دامت ألسنته تنال منهم، قد ينحو كلاهما أو أحدهما نحو الانحراف السلوكي. ما دامت النتيجة واحدة !!

نظرة المُجتمَع المريية وألسنته الآثمة تدلي بدلوها هي الأخرى في مضمار الآثار الاجتماعيّة، فبدلاً من العمل على إعادة دمج المطلقين والمطلقات في الحياة الاجتماعيّة، فإنّه يعمل على تأخير إن لم يكن منع هذا الدمج.

الآثار الاجتماعيّة للطلاق والتّرمّل على الأبناء

رغم كونهم خارج معادلة الطلاق، إلّا أنّهم أوّل ضحاياه، إنَّهم البراءة المتجسّدة، وأمل المستقبل وبناته، إنَّهم الأبناء. ولعلّ كونهم أوّل الضحايا والأكثر تأثراً بالطلاق هو عدم اكتمال تطوّرهم النفسي والاجتماعي والإدراكي والجسدي. فوفّق الحاليتين لا سيّما الطلاق على الأطفال يشكّل عبئاً لا طاقة لهم بتحمّله،

فهو مما يتجاوز في قسوته نعومة أظافرهم، ويتعدَّى في مداه جنينية طاقاتهم، ويتخطَّى في ثقله لبنية أكتافهم...

تعطُّل وغياب التكيف الاجتماعي

يترتَّب على ذلك اضطرابات نفسية تحول بين الطفل والتكيف الاجتماعي، وينزع الطفل نحو العنف السلوكي، ويتعدَّر عليه الدخول في علاقات اجتماعية، بما تقتضاه الانسحاب من حياة الطفولة، والشعور بالحزن والضيق والضجر، بل النقمة على غيره من الأطفال الذين ينعمون في جنة أبيهم. سيحمل أبناء المطلقين ضغينة لأقرانهم ممن ينعمون بحضن أبيهم، ويضمرون لهم حقداً دفيناً، مما ينعكس بسلبية على تماسك المجتمع وترباطه...

أيضاً يصيب الأبناء اضطراب نفسي ناجم عن سلوك كل من الأب والأم في محاولة كل منهما لاستقطابهم. كل تلك المؤثرات سوف تصحب الطفل بنموه وتقدمه في السن، مما سيكون له أسوأ مردود على حياته الأسرية بل وعلى المجتمع في المستقبل، فقد أثبتت الدراسات أن أبناء المطلقين هم أكثر عرضة للطلاق وتحطُّم سفينة زوجيتهم، كما أنه بتنامي ظاهرة الطلاق وشيوعها، يكون المجتمع كمن بذر بذور الفرقة والانقسام، ليس هذا فحسب، بل رعاها واعتنى بها ؛ لتجهز عليه يوماً ما أو كمن يشتري أسداً مفترساً، ويتعمد تجويعه وتعطيشه، ثم يفتح له باب الأسر، فيفتك بكل ما ومن يقابله، فهذا انتحارٌ بحرفية المعنى ومقصودية الدلالة...

الجنوح والتَّسَرُّب من التعليم

لا تتوقَّف الانحرافات السلوكيَّة- للأسف- عند طرفي الطَّلاق، رغم كونهم خارج معادلة الطَّلاق، إلَّا أنَّهم في مرمى الآثار وحيز التبعات ويختلف الانحراف السلوكي للأبناء باختلاف المراحل العمرية. فإذا حدث الطَّلاق في سن صغيرة مبكِّرة، تكون آثاره أقلَّ خطراً، أما إذا حدث في سن متقدِّمة نسبياً، فإنَّهم يكونون عرضة للتدخين، ورويداً رويداً للإدمان والمسكرات والتَّسَرُّب من التعليم¹⁷ ثمَّ الاتِّجاه نحو الجريمة. وقد أثبتت الدراسات أنَّ الحرمان من الاحتواء الأبوي تظهر آثاره واضحة بادية على الأبناء، من قلق وعدم استقرار انفعالي وتوجَّس وفقدان للتركيز واضطرابات النوم... والنزعة نحو المجازفة والتخريب والخروج على المألوف، وتحطيم ما اعتاده الناس، ومخالفة ما ألفه المجتمع.

أي إنَّه إن لم يعتنِ الآباء بالأبناء فسوف تتلقَّفهم أيادي الشارع.

وهنا يكمن وجه آخر لظاهرة الطَّلاق، إذ إنَّ الشباب هم قاطرة المُجتمَع، ومتى أعددنا جيلاً واعياً متعلِّماً كريم الأخلاق ملماً بمجريات الأحداث محلياً ودولياً، أقمنا مجتمَعاً قوي البنية، ملتحم النسيج، ومن ثمَّ إذا ما اعتري الشباب وباء التفكُّك الأسري، أصابتهم آثاره السيئة، فإننا أمام منعطف خطير، ومنحدر عميق، يسوقنا بلا أدنى شك إلى الهاوية، وذلك يهدِّد الأمن الاجتماعي.

17 Archambault P., *op. cit.*, *ibid.*

الآثار الاجتماعية للطلاق والتّرمّل على المجتمع

تشعبية وتداخلية آثار الطلاق لاسيما الاجتماعية منها تطلّ المجتمع وتضربه في مقتل...

اضطرابية العلاقات الاجتماعية

إذا كان الزواج يقوي من وشيحية العلاقات الاجتماعية ويعمل على تنميتها، فإن الطلاق على العكس من ذلك. ونحن هنا نتحدّث عن الطلاق الوبائي المتحلّل من كل القيم والمفتقر لكل المبادئ، والذي لا يسمع العقل فتقع الخلافات بين أسر الطرفين وتتسع رقعتها وغالبا ما يتم اللجوء إلى القضاء، وفي بعض الأحيان يحدث تطاول بالأيدي والألفاظ وتتقطع الصلة الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة، بل في بعض الأحيان يصل الأمر إلى الاقتتال، واحتماء كل طرف بعشيرته وقبيلته ومع غياب العقل تسود شريعة الغاب، ويضحى الأمن الاجتماعي مهدداً. وتنجم عن هذه المشاجرات والمشاحنات حالة من البغض والكراهية، بل الحقد أحيانا على المتزوجين وقد يمتد الأثر السلبي إلى رغبة المطلق أو المطلقة، وحفداً على المجتمع أن يغرس بذور الفرقة، ويسعى إلى إحداث الطلاق في محيطه العائلي أو في العمل...

تزعر الجهود الأمنية وتشتت الأجهزة الأمنية

بذِئوع الطلاق وانتشار الانحرافات السلوكية، تكثر الجرائم، مما يسهم في زعزعة الأمن، وتشتت الجهود الأمنية لمقاومتها، إضافة إلى استنفار في المصحات ومؤسسات علاج الإدمان والمسكرات، وكان أخرى بنا توجيه هذه الجهود وجهة مغايرة لما فيه صالح المجتمع والتنمية.

كان هذا إجمالاً لأهم الآثار الاجتماعية للطلاق، التي تلتقي جميعها في تهديد الأمن الاجتماعي. ويمكننا القول بأنه لا يمكن فصل أثر منها عن بقية الآثار، فهي متداخلة، مترابطة، لا يمكن النظر لأيها بمعزل عن الأخرى...

تهديدية مباشرة للأمن الاجتماعي

باستهدافه للأسرة التي هي نواة المجتمع، يضحي الطلاق تهديداً حالاً وصريحاً للأمن الاجتماعي. ففي سابق العصور، كان احتلال العاصمة والتي هي بمثابة قلب الدولة هي احتلال للدولة بأكملها؛ فكذاك الطلاق، هو صورة احتلالية جديدة، ما من هدف له سوى القضاء على الأمن الاجتماعي، أيضاً يمثل الطلاق السكين الحاد التي تذبج الأمن الاجتماعي بفصل عقله عن باقي جسده، إذا ما وعينا وفهمنا وتفهمنا تلك الخطورة، لعلمنا الحجم الحقيقي للطلاق وخطره الداهم، بتفكك الأسرة يصاب المجتمع بالأوبئة الاجتماعية،

ويستنفذ مقدراته الاقتصادية في مقابل رأب الصدع وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، في محاولة محكوم عليها بالفشل مسبقاً. فالطلاق كالسكين الحاد، من يستخدمه ممسكاً بمقبضه، لا يجرح، لكن من يمسك بصله، ينزف دمًا...

أي إنّ الأمن الاجتماعيّ بمفهومه العربي ومضمونه الإسلامي ومعناه الشرقي يعني الأسرة والأسرة تعني الزواج ؛ ومن ثم فإنّ أيّ مساس بالأسرة أو الزواج هو تهديد حال ومباشر للأمن الاجتماعيّ.

الآثار النفسية للطلاق والتّرمّل

لعلّ الآثار النفسية للطلاق والتّرمّل أكثر إيلاماً وأشدّ خطراً من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ؛ ذلك أنّها تمسّ النفس البشرية وتؤثّر على الشقّ المعنوي لها، وهي بطبيعة الحال متعدّية : تطال طرفي العلاقة المنفصمة كما في الطلاق، أو الطرف الأرمّل في حالة التّرمّل، كذلك فإنّها تطال الأبناء أيضاً، ولئن كانت أشدّ وقعاً على هؤلاء الآخرين.

الآثار النفسيّة للطلاق والتّرمّل على الرجل والمرأة

تطال آثار الطلاق النفسيّة كلّاً من المُطلّق والمُطلّقة¹⁸، بيد أنّها أشدّ وفُعاً وأكثر ضراوة على المرأة بالمقارنة بالرجل.

الرجل وقد انتقل من مركز الزّوج إلى مركز المُطلّق أو الرّمّل ؛ تتابه آلام الفراق وجرح الانفصال، حتى في حالة الطلاق الذي أوقعه بإرادته، فهو قد أضى مهموماً مكتئباً، بعيداً عن السعادة، قلقاً على الدوام، تنشب الخلافات بينه وبين مُطلّقتها دوماً بسبب الأطفال، والنفقة وما إلى ذلك ؛ أيضاً وترتيباً على ازدياد الأعباء الماليّة، من مؤخّر صداق وخلافه، فإنّه يصاب بالاكتئاب والانعزال، بل الإحباط، ويرى الدنيا وقد اسودّت في عينيه ؛ فينصرف عن أصدقائه وربما ارتقى في أحضان أصدقاء السوء وربما لجأ للإدمان والمسكرات، وينتج عن كل ذلك تيار عدمي نشط يسوقه إلى الشكّ والريبة في الوسط المحيط به ؛ أيضاً تقلبيّة أفكاره وعدم ثباتها، فقدانه للاتزان الاجتماعيّ، وهجرة المقربين منه، وفقدان الثقة بالنفس.

18 Bertaux D., 1991, *Des pères face au divorce : la fragilisation du lien paternel*, Paris, Cnaf, Collection *Espaces et Familles* n° 17 ; Bertillon J., 1880, « De l'influence du mariage sur la tendance au suicide », *Bulletin de la Société d'anthropologie de Paris*, pp. 277-295 m ; Bertillon J., 1882, « Étude démographique du divorce et de la séparation de corps dans les différents pays d'Europe », *Annales de démographie comparée*, pp. 257-451.

وتزداد حدة الآثار النفسية إذا ما تزوّج بأخرى، وأضحى بين مطرقة ضغوطات الأولى وسندان طلبات الثانية، مما يصيبه بشرود الذهن، وتشتت التفكير. كل ذلك ينعكس بلا أدنى شك بالسلب على الأبناء وصحتهم ومستقبلهم. وأخيراً تكون الصورة بالنسبة للرجل قائمة لجميع النساء، فهن جميعاً مسؤولات عن إفشال الحياة الزوجية !

المرأة المطلقة أو الأرملة هي الأخرى في مرمى الآثار النفسية للطلاق والترمّل؛ ولئن كانت الآثار النفسية الناجمة عن الترمّل أقل وطأة وأخف حدة من مثيلاتها في حالة الطلاق، إذ لا تحمل الأرملة نفسها مسؤولية الانقضاء المبسر للزواج، كذلك هي آمنة من أن يتهمها المجتمع بالفشل والتقصير، أيضاً يخفف من الآثار النفسية للأرملة مردّ حالة وفاة الزوج للقضاء والقدر وأن تلك هي إرادة الله، وشتان بين أن تشعر أن ما هي فيها بإرادة الله وبين أن تشعر بأنه بإرادة رجل.

أيضاً التعاطف المؤقت معها عقب وفاة زوجها من قبل الأسرة والمحيطين والمجتمع يسهم بعض الشيء في تخفيف الآثار النفسية، وإن كان هذا مؤقتاً.

أما المطلقة فكان الله في عونها، فالمجتمع لن يرحمها، وكذلك أسرتها، وستكون عرضة للقليل والقال، للهمز واللمز، الأمر الذي بدوره يصيبها بالاكئاب والتشتت والتخبطية في اتخاذ القرار.

أيضاً شعورها بالوحدة مع ازدياد أعبائها المالية يسهم في انطوائيتها، وربما أجبرتها الظروف النفسيّة والاجتماعيّة على الوقوع في الرذيلة.

يُثقل الطّلاق كاهل المرأة بجملة من الضغوط والاضطرابات النفسيّة لعلّ منها الإسراف في تأنيب النفس، والشعور بالندم، وتحميل نفسها وحدها المسؤولية، وما يترتّب على ذلك من انتقاص لذاتها وضياح هويتها كزوجة، بالإضافة إلى تنامي الشعور لديها بأنّها لم يعد مرغوباً فيها كزوجة.

الآثار النفسيّة للطلاق والتّرمّل على الأبناء

حقيقة الأمر أن الضّحية الحقيقيّة لوباء الطّلاق هم الأبناء، رغم كونهم ليسوا طرفاً في الصراع الدائر بين أبويهم، إلّا أنّه ينالهم من سلبية الآثار ما لا يصيب أصحاب المشكلة الحقيقيين. ولعلّ مردّد ذلك هو التجاء أحد الأبوين لاستخدام الأبناء كسلاح ضد الطرف الآخر، ومحاولته أن يظهر أمامهم بمظهر الضّحية، وذلك لاستمالتهم إليه، ويترتّب على ذلك تشتّت فكري للأبناء، فلا يعلمون أين الحقيقة !

ينعكس هذا الاختلال الفكري على شتّى مناحي حياة الأبناء ؛ فنجدهم قد فشلوا دراسياً، والحقيقة أنهم قد فُشلوا قبل أن يفشلوا ؛ كذلك قد تؤدّي واقعة الطلاق إلى عزلهم اجتماعياً، فهناك نظرة شكّ وريبة للمطلّقة متجذّرة في عقل ووجدان المجتمع العربي، وتمتد تلك النظرة بالمخالفة للقواعد الإلهية وقواعد العقل والمنطق إلى الأبناء.

يجنح الأبناء في ظلّ حالة التشتّت التي يعيشونها إلى عالم الجريمة وأصدقاء السوء، ومع غياب الرقيب، وضياح المثل وانھیار القدوة، يتعودون على حدة الطباع والعنف واللّجوء إلى المخدرات والمسكرات ومن ثمّ يسهلّ عليهم ارتكاب الجريمة.

صدق القول : "أخطاء الكبار يتحمّلها الصغار"، فنجد أن أغلب الأطفال الذين يعيشون في أسرة مفكّكة، غير منتظمين في الدراسة، وإن انتظموا فهم غير متفوقين، ويكونون عرضة للرسوب ؛ وأدهى من ذلك، أن سيناريو الأنانية لا تتوقف فصوله عند هذا الحد، بل يمتد بإلقاء الأبوين اللوم على بعضهما البعض، وبتبادل الاتهامات بالتقصير في رعاية الأبناء والاهتمام بهم، وغالباً ما ينال القسط الأكبر من اللوم، المرأة المطلّقة، إذ إنّها في الأغلب الأعم هي الحاضنة لأبنائها القُصر.

بهذا التصرف وذاك المسلك يسهم الأبوان أكثر فأكثر في ضياع أبنائهم، وفقدانهم الهوية الأسريّة، بل في كفرهم بالزواج والأسرة، وقد يترتب على ذلك ترك المدرسة أو الجامعة، والوقوع في برائن صحبة السوء والانحراف : فالأبوان بسوء مسلكهما، وبأنانيتهما، ألقيا بأبنائهما إلى الهاوية،

فتلقفهم الشارع، بمبادئه وأخلاقه وقوانينه وأضحى أقرب إليهم من حُضن الأبوين، وتبدأ رحلة الانحراف، ومحاولة إثبات الذات من وجهة نظر أصدقاء السوء، كالإدمان والمسكرات والتدخين والحشيش، والانحلال الجنسي، ولا عزاء للأبوين! لن يقتصر الأمر عند هذا الحد؛ بل إن الأبناء الضحية، المنحرفين، ماذا نتوقع منهم تجاه مجتمعاتهم؟ بل ماذا نتوقع منهم تجاه أنفسهم؟ أهكذا تُبنى المجتمعات وتتقدم؟ أهذه أخلاقنا؟ أهذا ديننا؟ أهذه مبادئنا؟

على الآباء قبل إقدامهم على الطلاق- أيًا ما كان السبب- أن يضعوا نصب أعينه ممسؤوليتهم تجاه أبنائهم وكذلك تجاه مجتمعاتهم ومن قبل هذا وذاك، أمام الله؛ فالأبناء ليسوا فقط أبناء الوالدين، لكنهم أبناء المجتمع بأسره، وصلاحهم من صلاح المجتمع، وانحرافهم من انحراف المجتمع. فالمجتمع بحاجة لكل أبنائه، والأسرة مسؤولة أن تُخرج أبناء أسوياء نفسيًا، أقوياء صحيًا، فالطبيب والمهندس والمعلم والطيار وسائق التاكسي وعامل النظافة، كل هؤلاء أبناء للمجتمع، وحق للمجتمع على الأسرة الأبناء الأسوياء، كي يزدهر لوأؤهُ وتعلو رأيته.

ولعليّ أسجل هنا رسالة من السيد م.ع. من مصر، يروي لي فيها قصة ابنة خالته، تلك الرسالة استوقفتني كثيرًا وكثيراً : مفادها أن فتاة تيقنت أن أبويها عزموا الطلاق بعد زواجها وهي وحيدةٌ لهما،

فما كان منها إلا أن عَزَفَتْ عن الزَّوْجِ كي لا يقع الطَّلَاق بينهما، على الرغم من كونها ميسورة الحال، جميلة، يتهافت عليها الخطَّاب، وأترك لكم نص الرسالة، وغموضيَّة التَّضْحِيَّة وفريديَّة الموقف وحرِّيَّة التعقيب :

"ظَلَّتْ بدون زواج معلَّلة ذلك بأنَّها لو تزوَّجت وتركت بيت أهلها، مع أول مشكلة سينفصلان ؛ ولكنها رفضت على حساب نفسها، هذه ليست الكارثة بل بالنسبة لها أمر عاديّ على الرغم أنَّها في معركة مع مجتمع عقيم ينظر إليها وكأنَّها أجبرت لأنَّها رفضت الزَّواج طيلة هذه الفترة من عمرها بدون أسباب واضحة، وخاصة أنَّها جميلة جدًّا : ليس لها عذر للرفض ! ولكن المُجْتَمَع ينظر إليها على أنَّها خائنة لنفسها، وتخشى الفضيحة ! لكن كَلَّا والله ! بل هي أخذت عهدًا على نفسها بأن تُكافح كل الألسن وقُبِح المُجْتَمَع من حولها، وتُكمل مسيرة كفاحها وحدها، ولكن هيهات هيهات لم يمهلهما القدر كثيرًا فقد اكتشفت نتيجة الضغط الذي تعانیه من العمل وإجهاده ومن الضغط الأسري لأُمٍّ مريضة بانزلاق غصروفي، وأب لا يرحم، إصابتها بسرطان الثدي ! يا الله هذه كارثة لأي أنثى ! ولكنها قالت عكس ذلك : "هيكون السرطان أقوى من المشاكل الأسريَّة الي بشوفها كل يوم ! عادي، نصحتها كثيرًا بالكشف والتحليل ؛ قالت : مستحيل، الي عايزه ربنا هو الي هيكون"

كل هذا وليس هناك أحد من أهلها يعلم أنَّها أصيبت بالسرطان، ولمَّا قلت لها : قولي إنك مريضة بالسرطان علشان يراعو حالتك النَّفسية أجابت : "لما يخلصوا مشاكلهم الأول ويسألوني مالك! بدل ما كل يوم واقفين على الطلاق!"

وإلى الآن هي تكافح في حياتها على الرغم من مرضها كفاً شرساً، ولا يعلم عنها أحد شيئاً إلا الله".

الآثار الاقتصادية للطلاق¹⁹: الطلاق معوق للتنمية

لعلَّ من سلبيات الطلاق، أن آثاره مُتعدِّدة ومُضاعفة ومتعدِّية، فبعد أن رأينا الآثار الاجتماعية وتشعبها، وعرجنا على الآثار النفسية وتفرُّعها، وكذلك سلبيتها وخاصة على الأبناء، نصل الآن إلى الآثار الاقتصادية ؛ ولن تنحو تلك الآثار منحى مخالفاً لسابقتها من التضاعف، فنجد من تلك الآثار ما يخص طرفي الطلاق، وهو العصف بميزانية الطرفين، ليس هذا فحسب، بل تتعدَّى الآثار إلى الدولة، ويضحي الطلاق معوقاً للتنمية، ومُعرقلاً للنهضة، ومقيداً للتقدُّم، وعقبة في سبيل الازدهار المُجتمعي.

19 Pour aller plus loin : Becker G. S., Landes E. M., Michael R. T., 1977, « An economic analysis of marital instability », *Journal of Political Economy*, 85(6), pp. 1141-1187.

الآثار الاقتصادية للطلاق على الأسرة

ينجم عن الطلاق عدّة التزامات ماليّة، وتُستجدّ أعباء أخرى : فمن استحقاق لنفقة للزوجة ومؤخر الصداق، إلى ضرورة البحث عن سكن جديد للرجل وما يستتبعه ذلك من مضاعفة التكاليف، إلى أتعاب المحامين، إلى المصاريف الإداريّة ومتطلبات المحاكم، إلى ضياع الوقت والجهد ؛ فمن يتغيّب عن عمله للذهاب إلى المحامي أو حضور جلسة محكمة فتلك كلفة اقتصادية، بل إن التفكير في تدبير المبالغ المطلوبة، له أيضًا كلفته الاقتصادية، فمن المعروف أن الوقت من ذهب، وأن الاسترسال في التفكير يهدر كثيرًا من الجهد، ناهيك عن إنتاجيّة المُطلّق في عمله، أو المُطلّقة في عملها، فلن يكونا كسابق عهديهما، ولربما ولسوء الحالة النفسيّة، تغيّب أحدهما عن العمل لفترة ما، ولهذا التغيّب ثمنه، ثم بعد ذلك الاستئذان المبكر من العمل، ولهذا أيضًا ثمنه، فسوف يتأثر الدخل سلبيًا حتمًا بالطلاق، وربما أدّت الصدمة وعدم التكيف مع الوضع الجديد إلى الاستقالة أو الفصل من العمل.

كما أنّ الأبناء ليسوا ببعيدين عن مرمى نيران الآثار الاقتصادية ؛ فهم وبلا أدنى شكّ سيتأثرون سلبيًا بها، وربما كان أجدى نفعًا أن يستثمر طرفا الطلاق تلك الأموال المهدرة في إقامة مشروع جديد، في تأمين مستقبل أفضل للأبناء، في تحسين المستوى المعيشي، أو في أي شيء آخر مفيد...

الآثار الاقتصادية للطلاق على الدولة

يأبى الطلاق إلا أن يكون مُعَوِّفًا للتنمية، ومُشَبِّطًا للنهضة، لأنَّ الدولة هي الأخرى معنية به، إذ كما أوضحنا فإن الدور الاجتماعي للدولة يتعاظم؛ فالدولة مُلزمة بأن توفرَّ التقاضي لمواطنيها مجانًا، وتتحمل هي تكلفة اللجوء إلى القضاء، من دفع رواتب للقضاة والعاملين في المحاكم وكل من له صلة بدعوى الطلاق، ومن المعلوم أن الطلاق عبر المحاكم يأخذ وقتًا طويلاً، وفي هذا تكلفة بالغة على الدولة، وأموال مُهدرة، وكان أجدى نفعاً أن تُوجَّه الدولة تلك المبالغ الطائلة للمشاريع الإنتاجية وللنهضة التنموية، ومن خلق فرص عمل لآلاف الشباب العاطلين عن العمل، وهذا بدوره يعمل على تقليل نسبة العنوسة في المُجْتَمَع، فتزداد إنتاجية الفرد؛ إذ إنَّ إنتاجية الفرد تتناسب طردياً مع حالته النفسية وظروفه المعيشية؛ كما أنَّ من محاسن القضاء على ظاهرة العنوسة، تقوية الأمن الاجتماعي.

فإذا كان الفرد ينعم برغد العيش، ودفء الأسرة، فسوف تتضاعف إنتاجيته، وبالتالي تتضاعف إنتاجية الدولة، وهو ما يخلق مجالات جديدة، ويفتح آفاقاً اقتصادية أوسع، وهذا يعود بالنفع على مستوى معيشة الأفراد بالإيجاب، والعكس صحيح، إذا ما عاش الفرد حياة تفكُّك وانفصال، مليئة بالمشاكل، وانشغل ذهنه بالأعباء المالية الجديدة وسبل توفيرها،

فإن لذلك مردوداً سلبياً على إنتاجيته الكمية والكيفية، وبالتالي ينعكس على إنتاجية الدولة وعلى قدرتها على النهوض، وتوفير حياة أفضل لمواطنيها.

وتحدث انتكاسة للاقتصاد القومي، وبطء في معدل النمو الاقتصادي، وقلة المشاريع الجديدة، وارتفاع في مستوى البطالة، وكل ذلك من الآثار الاقتصادية التي تعصف بأي تنمية وتعوق أي نهضة.

وإذا ما افترضنا أن متوسط تكلفة حالة الطلاق في مصر، هو 50 ألف جنيه، وإذا ما علمنا أن متوسط حالات الطلاق هو 170 ألف حالة سنوياً، فإن التكلفة الإجمالية تبلغ 8,5 مليار كحد أدنى تتحملها الأسرة، ولنفترض أن الدولة تتحمل مثلهم، أي إننا نهدر ما قيمته 17 مليار جنيه سنوياً!!

وفقاً لدراسة لمراكز التنمية الأسرية في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة لواقع الطلاق، والتي كشفت عنها لجنة الأسرة في المجلس الاستشاري بالشارقة 20، مطلع 2009، أن الطلاق يكلف ميزانية الدولة 800 مليون درهم، ولنفترض أن الأطراف تتحمل مثلهم، أي إننا نهدر ما قيمته 1.6 مليار درهم سنوياً.

20 مشار إليها تحت عنوان "التغيرات الديمغرافية وأثرها على الأسرة"، متاح على الموقع الإلكتروني لإدارة مراكز العم الإلكتروني www.ssc.adpolice.gov.ae

وإذا ما افترضنا أن متوسط تكلفة حالة الطلاق في المملكة العربية السعودية هو 100 ألف ريال، وإذا ما علمنا أن متوسط حالات الطلاق هو 69 حالة سنوياً، فإن التكلفة الإجمالية تبلغ 6,9 مليار أي ما يقرب من سبعة مليارات ريال كحد أدنى تتحملها الأسر، ولنفترض أن الدولة تتحمل مثلهم، أي إننا نهدر ما قيمته 14 مليار ريال سنوياً.

لنا أن نتخيل ماذا يمكن أن نفعل بهذا المبلغ لو أننا استطعنا الحفاظ عليه، ولنضرب مثلاً بسيطاً : هذا المبلغ يمكن من خلق آلاف من فرص العمل، بل قد تصل إلى الملايين. نضيف إلى ذلك زيادة عجلة الإنتاج وازدياد النمو الاقتصادي والصادرات والتقليل من الواردات.

عالمية ظاهرة الطلاق وعروبية الخصوصية

تفردت ظاهرة الطلاق بالاهتمام على المستوى الدولي، واستأثرت بعناية العالم أجمع. وتُنبئنا الإحصائيات في جميع دول العالم بتفشي الظاهرة وذيوعها، وهو ما دفعنا لتسمية الظاهرة بالطلاق الوبائي أو السرطاني. وفي هذا الفصل نتبع تطوّر تلك الظاهرة المخيفة على النطاقين الدولي والعربي. لكن للظاهرة الكارثية خصوصية في وطننا العربي، ذلك أنها تنفرد بأساس فارق عن الأساس في الدول الغربية غير الإسلامية. ولعلّ ذلك يعزى إلى كون الوطن العربي والعالم الإسلامي قوامه الأسرة وتماسكها؛ بخلاف الغرب الذي يؤسس المُجتمَع على الفردية، ولا يقيم وزنًا للأسرة، وساعد على ذلك أيضًا الصبغة الجديدة للزواج، في الغرب، إذ بتحوّل الزواج من شرعي إلى مدني بداءةً، ثم بإهدار هذا الأخير انسلك الناس من القيود الدينية، وتحلّوا من الفروض الشرعية للزواج، مما نتج عنه استسهال لمعنى الطلاق ويسر في الانفصال. أيضًا تعزى عالمية الظاهرة إلى البعد عن الدين وتعاليمه في معظم الدول الغربية، ولم يعد للزواج أي طقوس دينية باستثناء قلة قليلة جدًا من الكاثوليك، ولئن وقفت الطقوس عند الشكل ولم تعر اهتمامًا بالمضامين أو الجوهر.

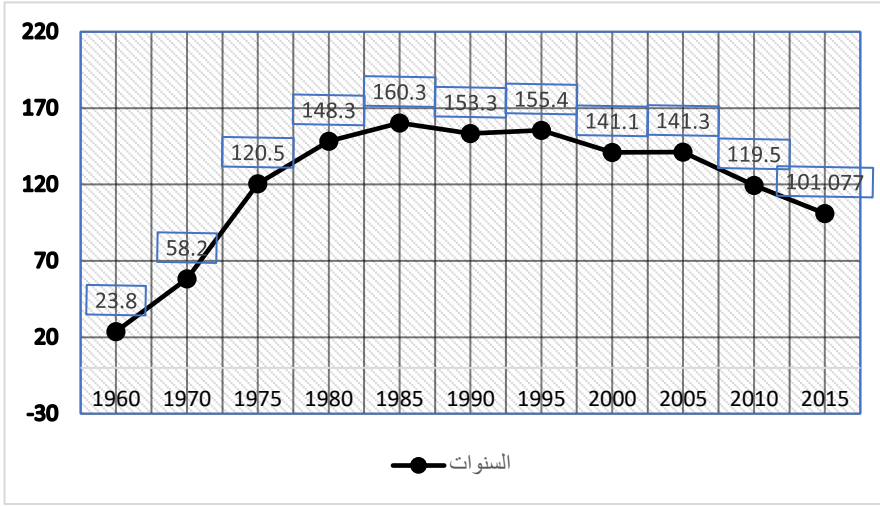
حقيقة وواقع الطّلاق في النظم الغربيّة

هناك سببان رئيسان إذن هما اللذان أفضيا بالغرب بصفة أساسيّة إلى التساهل في الطّلاق: الأوّل هو البعد عن الدّين والثاني - وهو لصيق الصلة بالأوّل ونتيجة له - هو: ظهور الزّواج المدني، وحلوله محلّ الزّواج الشرعي الدّيني، ثم التحلّل التدريجي من هذا الأخير. يمكننا فهم شيوع الظاهرة في الغرب واتساع رقعتها واستفحال آثارها في ضوء هذين العاملين، بالإضافة إلى عوامل أخرى؛ وبالنظر إلى منطقتنا العربيّة وعالمنا الإسلامي، لا نجد للعاملين وجوداً؛ فالزّواج طقس ديني شرعي، يحرص عليه أتباع كافة الأديان السماويّة، كما أن الشّعبيين العربي والإسلامي متدينان بطبيعتهما، صحيح ثمة فئة قليلة ممن لا يعتنقون الدّين ولا يؤمنون بوجود الله، لكن يظلّ التدين والمحافظة صفتين لوطننا العربي وعالمنا الإسلامي. من هذا المنطلق، وبالتأسيس على ما سبق، نتتبّع التطوّر المخيف لظاهرة الطّلاق على المستوى الدولي؛ وقد اخترنا ثلاث دول لتكون موضوع البحث والتحليل وهي: الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا، ثم نردف ذلك بالوطن العربي تحليلاً ودرساً، وقد اخترنا خمس دول ممن يعانون من هذا الوباء السرطاني، وهي: مصر والسّعوديّة ودولة الإمارات العربيّة المتّحدة والكويت والجزائر، على أن يكون تحليلنا مستنداً إلى إحصائيات رسميّة وموثّقة، وقد قمنا بإدراجها في نهاية الكتاب بالفهرس.

تشير الإحصائيات الرسمية لإنجلترا وويلز إلى تنامي ظاهرة الطلاق بشكل ملحوظ منذ منتصف القرن الماضي؛ ففي عام 1950 بلغت نسبة الطلاق في إنجلترا وويلز 8.6%، إذ كان عدد حالات الطلاق 30870 بينما كانت حالات الزواج 358490 حالة زواج، إلا أنه في عام 2015 سجّلت نسبة الطلاق رقمًا مرتفعًا، إذ وصلت إلى 44.9% حيث كانت حالات الزواج 247372 وحالات الطلاق 169111 حالة؛ أي تضاعفت نسبة الطلاق خمس مرات في مدة خمسة وستين عامًا (بلغت عام 1970 نسبة 14%، عام 1980 نسبة 40%، ووصلت عام 1990 نسبة 46.31%، وعام 2000 إلى 52.6%، وعام 2010 إلى 49%).

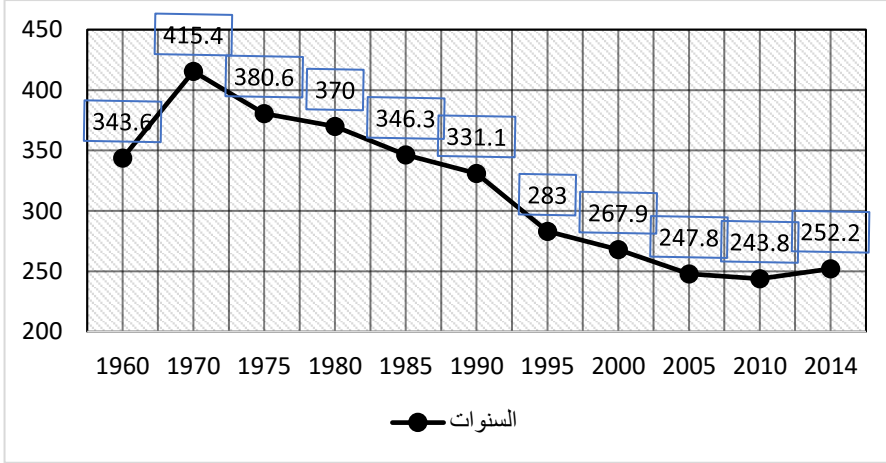
وتوضح الرسومات البيانية التالية 21 تلك السلسلة الزمنية للطلاق.

رسم بياني رقم (1)، السلسلة الزمنية للطلاق بإنجلترا وويلز

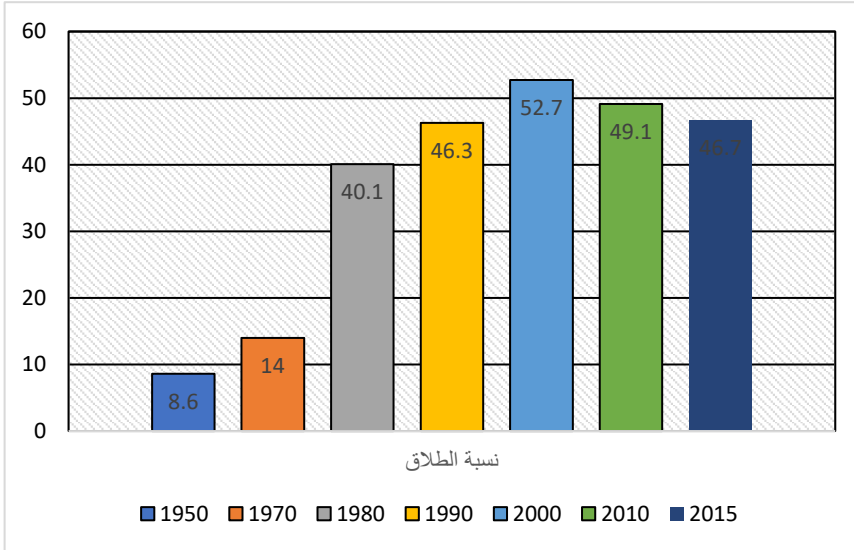


21 جميع الرسومات البيانية من تصميمنا، مستندة إلى الإحصائيات الرسمية لكل دولة، أدرجنا تلك الإحصائيات في الفهرس
بنهاية هذا الكتاب.

رسم بياني رقم (2)، السلسلة الزمنية للزواج بإنجلترا وويلز



رسم بياني رقم (3)، تطور نسب الطلاق بإنجلترا وويلز



بحثاً عن النسبة الفعلية للطلاق بإنجلترا وويلز

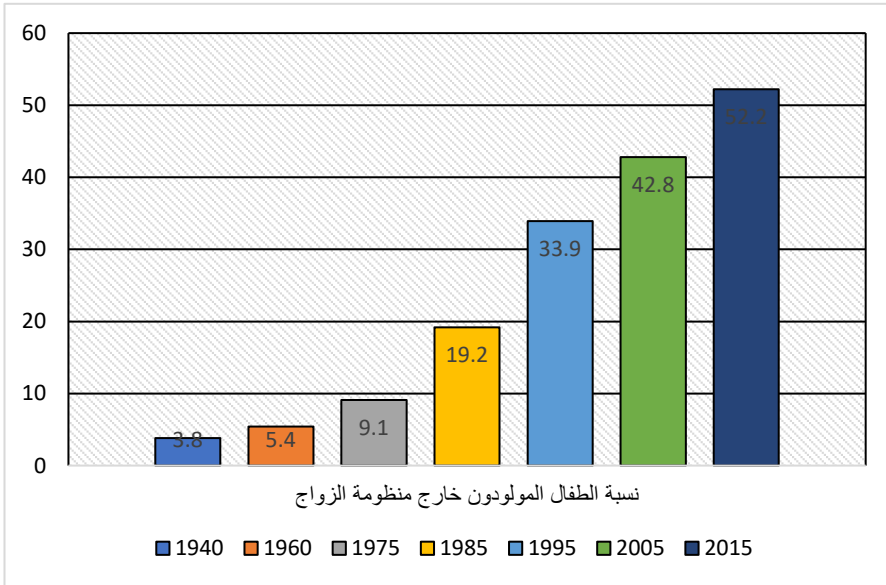
وواقع الأمر أنَّ النسبة الفعلية في المملكة المتحدة وغيرها من الدول الغربية تفوق الإحصائيات الرسمية، إذ بتقبل المُجتمَع المضطرد لظاهرة العيش المشترك للرجل والمرأة دون زواج بل الإنجاب أيضاً خارج منظومة الزواج، يَكُنُّنا من الوقوف على النسبة الفعلية- أو شبه الفعلية- للطلاق بالمعنى الواسع، بما يشمله من الانفصال خارج منظومة الزواج، أكثر بكثير من النسبة الرسمية، التي تستند فقط إلى عقود الزواج الموثقة.

الدلالة الأولى : الأطفال المولودين خارج منظومة الزواج

وفقاً للمكتب الوطني للإحصاء "Office for National Statistics – ONS"؛ فإنه في عام 2015 بلغت نسبة الأطفال المولودين خارج منظومة الزواج 52.2%، وهذه النسبة مخيفة، لأنه بإعمال العقل والمنطق، تبدو نسبة غير المتزوجين الذين يعيشون معاً أكبر من نسبة المتزوجين. ولما كان الاستنباط يبتني على الانتقال من العام إلى الخاص ومن الكلي إلى الجزئي، ولماً كان القياس هو إلحاق ما لم يرد به نص بما ورد فيه نصل تساوي الواقعتين في العلة؛ وإعمالاً لمقتضيات كل من الاستنباط والقياس، والنزول على أحكامهما،

فإن نسبة الطلاق الإجمالي ستتضاعف (الطلاق المؤثَّق + الانفصال خارج منظومة الزواج)؛ أي إننا نتحدَّث عن نسبة فعلية تقارب 90% إن لم تزد. ذلك أنَّ الأبناء الشرعيين داخل منظومة الزواج للعام 2015 بلغت 47.8%.

رسم بياني رقم (4)، تطوُّر نسب المواليد خارج منظومة الزواج بإنجلترا وويلز



أي إنَّه بمكثتنا قياس نسبة الانفصال خارج منظومة الزواج على نسبة الطلاق بالنسبة للمتزوجين.

وبتتبع تطوّر نسبة الأطفال المولودين خارج منظومة الزواج نجد أنّها كانت 3.8% عام 1940 بينما وصلت في عام 1985 إلى 19.2%، وإلى 33.9% عام 1995، وإلى 42.8% عام 2005. ويمثّل العام 2015 المرّة الأولى في تاريخ إنجلترا وويلز منذ تأسيس نظام التعداد عام 1801 أن يكون المتزوِّجون أقل من نسبة غير المتزوِّجون.

الدلالة الثانية : سوابق الزواج & الطلاق المرگب

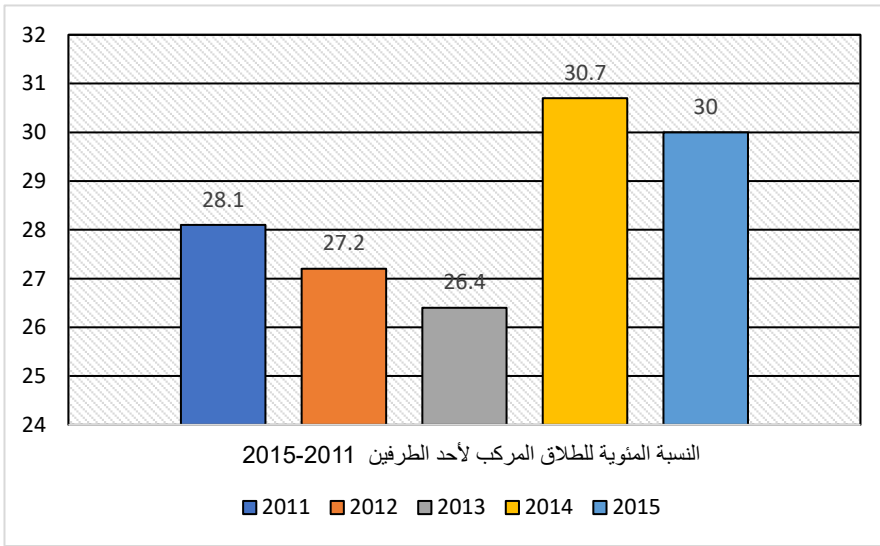
تتمثّل الدلالة الثانية فيما يمكن أن نسمّيه بسوابق الزواج أو الطلاق المرگب، بمعنى تعدّد حالات الطلاق والزواج لنفس الشخص في الماضي. أي إنّها ليست المرّة الأولى لوقوع الطلاق. باستقراء الإحصائيات الرسمية لإنجلترا وويلز يتضح لنا جلياً أن ما لا يقل عن 40% من حالات الطلاق هي طلاق مرگب.

ولتتبع ظاهرة الطلاق المرگب في السنوات الخمس الأخيرة في إنجلترا وويلز، لمن يريد الاستزادة، أدرجنا الإحصائيات الرسمية في فهرس الكتاب.

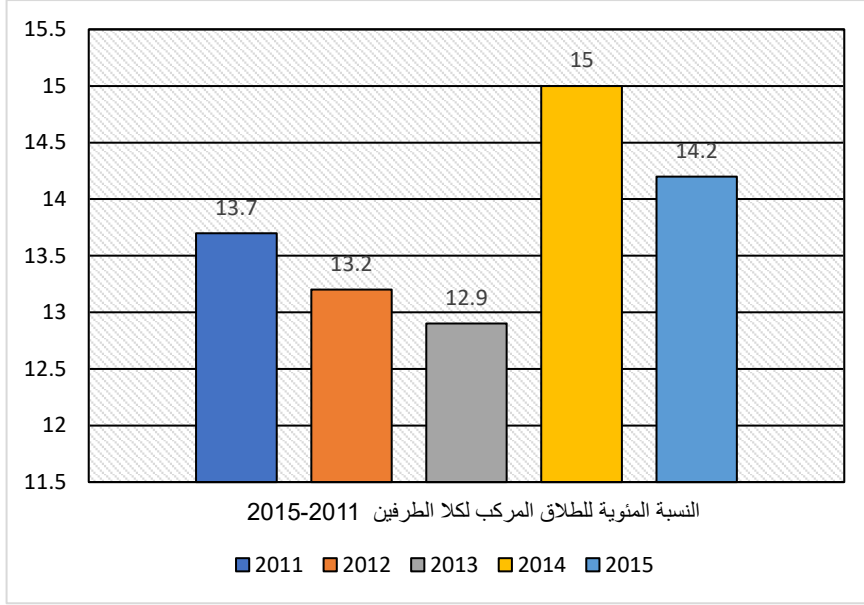
إنّ نسبة الطلاق المرگب في السنوات الأخيرة لا تقل عن 40.6%. فعلى سبيل المثال: في العام 2015 كانت نسبة الطلاق المرگب لأحد الطرفين - محسوبةً إلى نسبة الطلاق الأول أو البسيط - 30% ونسبة الطلاق المرگب لكلا الطرفين 14.2%، ليكون إجمالي الطلاق المرگب 44.2% لعام 2015.

في حين كانت نسبة الطلاق المركَّب لأحد الطرفين 28.1% ونسبة الطلاق المركَّب لكلا الطرفين 13.7%، ليكون إجمالي الطلاق المركَّب 41.8% لعام 2011. وتوضَّح الرسوم البيانية التالية تلك النسب.

رسم بياني رقم (5)، تطوُّر نسب الطلاق المركَّب لأحد الطرفين بإنجلترا وويلز



رسم بياني رقم (6)، تطوّر نسب الطلاق المرگّب لكلا الطرفين بإنجلترا وويلز



الدالة الثالثة : ظاهرة "Boyfriend & Girlfriend"

غير خافٍ على القاصي والداني ثقافة "Boyfriend & Girlfriend" في المُجتمعات الغربية. وبغياب الإحصائيات رسمية عن النسبة الفعلية لتلك الظاهرة، نستطيع القول- من خلال إقامتنا لأحد عشر عاماً في فرنسا واختلاطنا بالطلبة والمُجتمَع الغربي- أنّ تلك الظاهرة تمتد لتشمل ما يقارب جميع الشباب والشابات في مرحلة المراهقة إلّا ما ندر، كالمُتدينين اليهود والكاثوليك وهؤلاء لا تتجاوز نسبتهم 1%.

ومن خلال استيضاح الأمر من زملاء أكاديميين مقيمين بإنجلترا أكدوا لي نفس المعلومة، نضيف إلى ذلك أيضاً أن الأمر لا يتوقّف عند مجرد علاقة واحدة ! إذ يتعدّى إلى ما متوسطه خمس علاقات قبل قرار إنجاب الأطفال. أي إننا بصدد خمس حالات طلاق قبل الزواج أو إنجاب الأطفال خارج منظومة الزواج.

ينبغي على ذلك أن نسبة الطلاق مركبة، بمعنى أنها تتعدّد لنفس الأشخاص، وهذا بدوره يسهم في جلاء الحقيقة وتكشّف النسبة الفعلية للطلاق في إنجلترا وويلز.

وإذا ما طبقنا مقتضيات تلك الدلالات، فإن النسبة الفعلية للطلاق في إنجلترا وويلز تكاد تكون 100% فضلاً عن كونها نسبة مركبة ؛ وإذا ما استثنينا ظاهرة "oyfriend & Girlfriend"، بدعوى أنها مرحلة المراهقة وعدم المسؤولية، وأن الحرية الجنسية مكفولة للبريطانيين وأنها حق من حقوق الإنسان، ورغم عدم قناعتنا بهذه المبررات وهذه الحجج ؛ وارتكزنا فقط على الدلالة الأولى، دلالة الأطفال المولودين خارج منظومة الزواج، فإن النسبة لن تقل في حدّها الأدنى عن 90% فضلاً عن كونها نسبة مركبة ؛ يؤيد ذلك ويعضّده، انتشار نسبة الإخوة غير الأشقاء سواء من جهة الأب أو الأم.

تطور ظاهرة الطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية

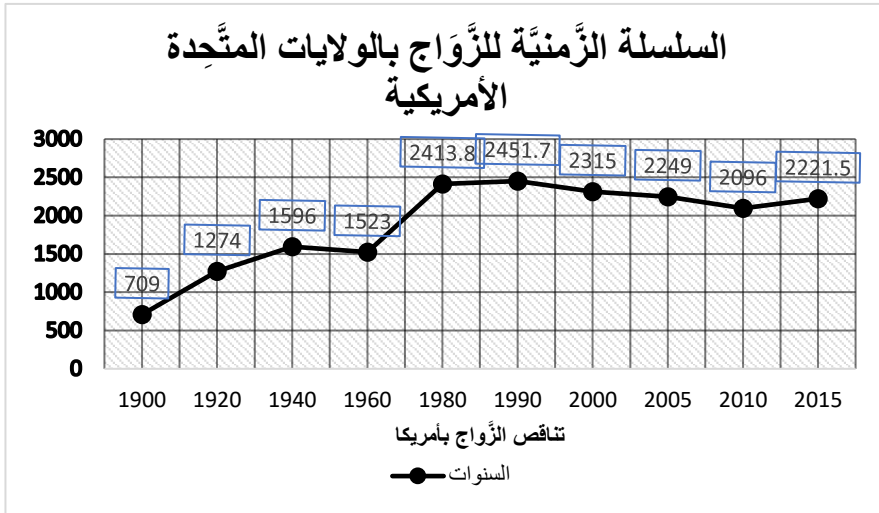
تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة لدراسة أي ظاهرة أو علم، ففوق أنها القطب الأوحده، وشرطي العالم، والأمر النهائي في المجالات العسكرية والاقتصادية والفضائية، فهي تتكون من واحد وخمسون ولاية، ويبلغ عدد سكانها 307 مليون نسمة، هذا التنوع الديمغرافي والاثني والثقافي يفتح شهية وفضول أي باحث في أي مجال للوقوف على الحالة الأمريكية.

فلنتبع ظاهرة الطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث تطورها، وعوامل انتشارها ثم نعرض بعد ذلك على ظاهرة الإنجاب خارج منظومة الزواج.

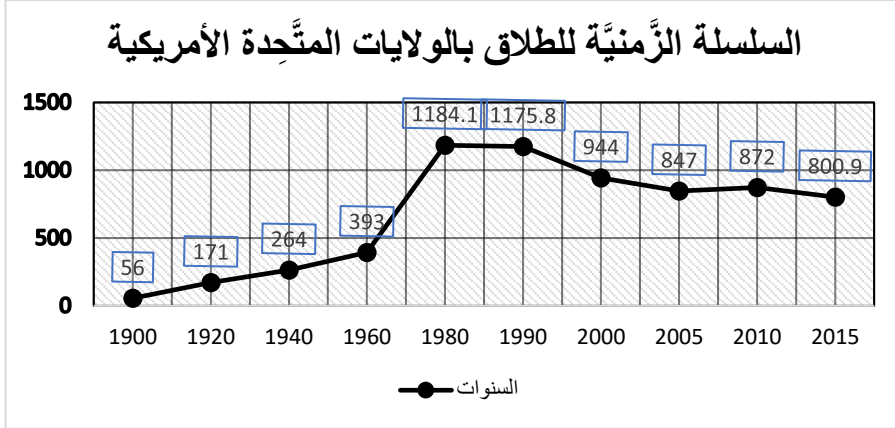
في عام 1900 بلغت حالات الزواج 709000 حالة بينما بلغت حالات الطلاق 56000 حالة؛ أي إن نسبة الطلاق كانت 7.9%، وسجلت 23% عام 1950 أي إنها تضاعفت ثلاث مرات خلال الفترة من 1900 حتى 1950، لتستمر في تزايدها لتسجل في عام 1980 ارتفاعاً ملحوظاً، إذ وصلت نسبة الطلاق إلى 49% ثم حافظت نسبياً على تزايدها لأوائل التسعينات؛ حيث سجلت عام 1990 نسبة 47.9%، لتتخفف انخفاضاً ملحوظاً في بداية الألفية الثالثة، حيث سجلت عام 2000 نسبة 40.8%، وثبتت نسبياً حتى 2003 ثم بدأت تنخفض قليلاً بدءاً من 2004 حتى 2008

ثم عاودت الزيادة المتواضعة بدءاً من 2010، فنجد زيادة طفيفة في نسبة الطلاق عام 2010 بلغت 0.08%، إذ سجّلت نسبة الطلاق 41.6% في يونيه 2015 أصدر المركز الوطني لإحصاءات الحالة المدنية "the CDC's National Center for Health Statistics" تقريراً حمل عنوان "144 عام من الزواج والطلاق في الولايات المتحدة 144 of marriage and divorce in USA" وباستقراء هذا التقرير، يمكننا تلمّس تطوّر ظاهرة الطلاق على النحو التالي :

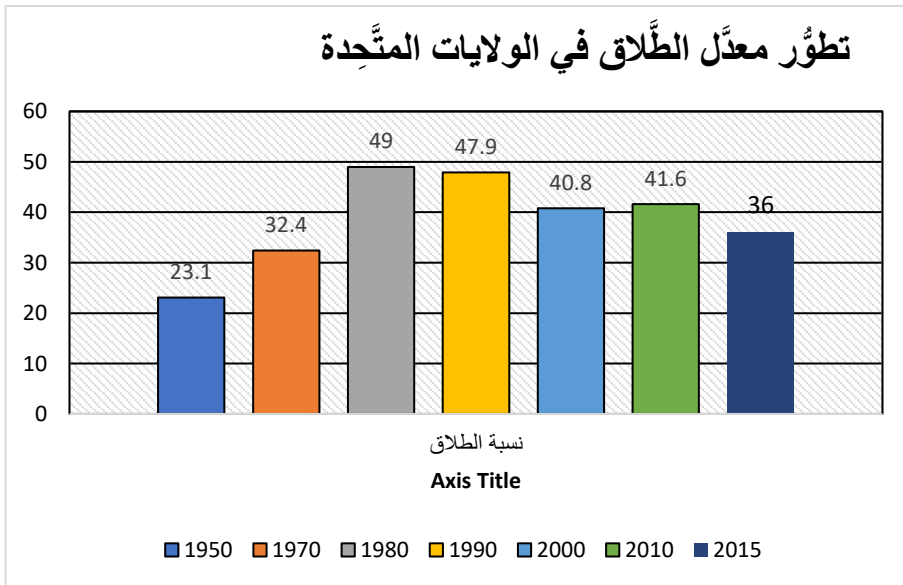
رسم بياني رقم (7)، السلسلة الزمنية للزواج في الولايات المتحدة



رسم بياني رقم (8)، السلسلة الزمنية للطلاق في الولايات المتحدة



رسم بياني رقم (9)، تطوّر نسب الطلاق في الولايات المتحدة



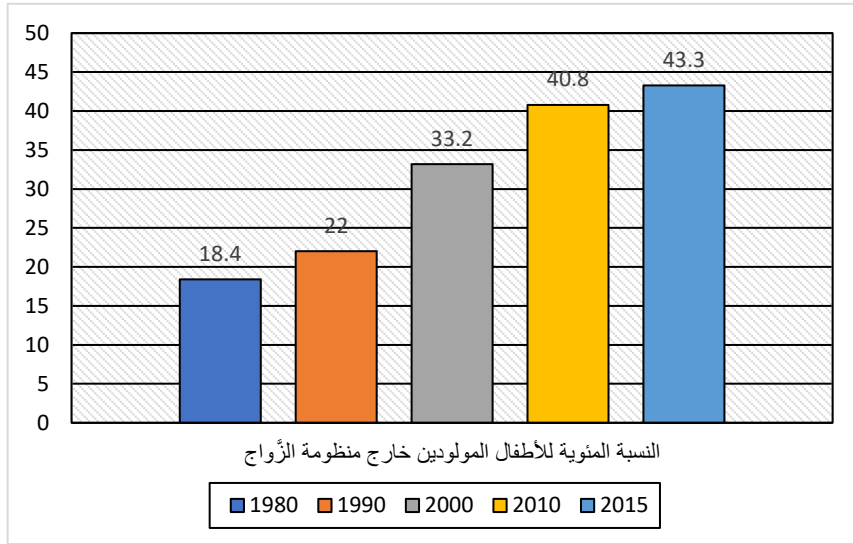
تتطابق تلك النسب والإحصائيات مع التقرير الصادر في ديسمبر عام 1973 عن النظام الوطني لإحصائيات الحالة المدنية والذي حمل عنوان " 100 Years of Mariage and Divorce Statistics United States, 1867-1967, DHEW Publication No. (HRA) 74-1902, U.S. DEPARTEMENT OF HEALTH, EDUCATION, and welfare, December 1973 (U.S.A.). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، زيادة هذا المعدل الطردي لحين بداية التسعينات من القرن الماضي، ثم الثبات النسبي له ليومنا هذا. بينما انخفضت تلك النسبة إلى 36% عام 2015، إذ بلغت حالات الطلاق 800909 حالة في حين بلغت حالات الزواج 2221579 حالة، وبالرغم من كونها نسبة منخفضة إلا أنها في تلك السنة لم تدر في فلك التناسب الطردي مع الزواج، إذ كان معدل الزواج أكثر قليلاً.

بحثاً عن النسبة الفعلية للطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى تطوراً ملحوظاً في تنامي نسبة الأطفال المولودين خارج منظومة الزواج، في عام 1980 كانت النسبة 18.4%، بينما ارتفعت لتصل إلى 22% عام 1990،

لتواصل ارتفاعها إلى 33.2% عام 2000، وفي 2010 سجّلت 40.8% في عام 2015 وصلت نسبة الأطفال المولودين خارج منظومة الزواج إلى 5721601 طفل بنسبة بلغت 43.3%.

رسم بياني رقم (10)، تطوّر نسب المواليد خارج منظومة الزواج بالولايات المتحدة

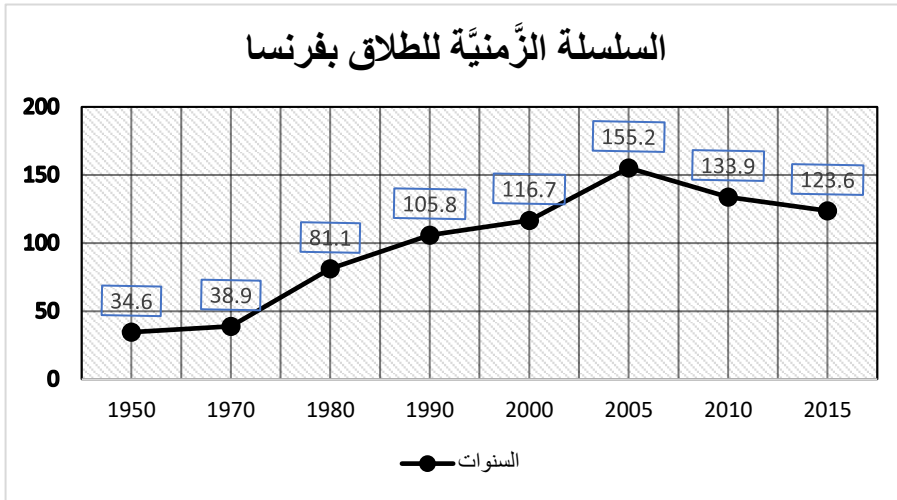


وإذا كان لهذا من دلالة فهي أن نسبة الانفصال الفعلي في الولايات المتحدة الأمريكية تكاد تكون ضعف الإحصائيات الرسمية.

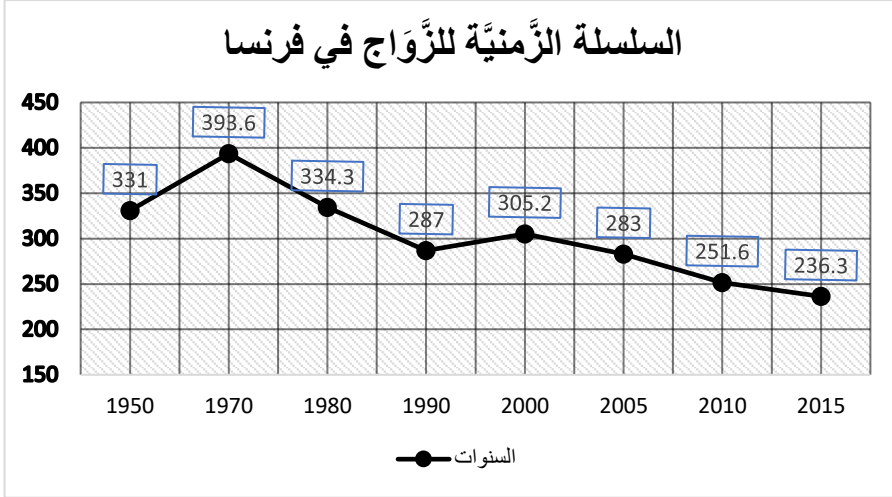
تطور ظاهرة الطلاق في فرنسا:

وفيما يتعلق بفرنسا، نجد أن نسبة الطلاق عام 1950 كانت 10.5% (عدد حالات الطلاق 34663 وعدد حالات الزواج 331091 حالة) وفي عام 2014 وصلت تلك النسبة إلى 51.2% (23537 حالة طلاق و241292 حالة زواج) أما فيما يتعلق بالأطفال المولودين لأبوين غير متزوجين فقد بلغت عام 2015 نسبتهم 57.9% بينما كانت تلك النسبة 47.4% عام 2005 وذلك وفقاً للإحصائيات الرسمية الصادرة عن المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية.

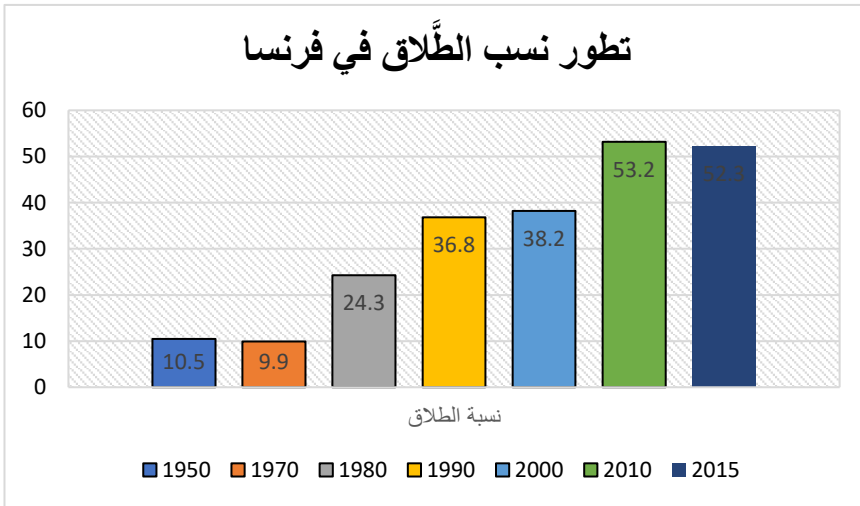
رسم بياني رقم (11)، السلسلة الزمنية للطلاق بفرنسا



رسم بياني رقم (12)، السلسلة الزمنية للزواج بفرنسا



رسم بياني رقم (13)، تطور نسب الطلاق بفرنسا



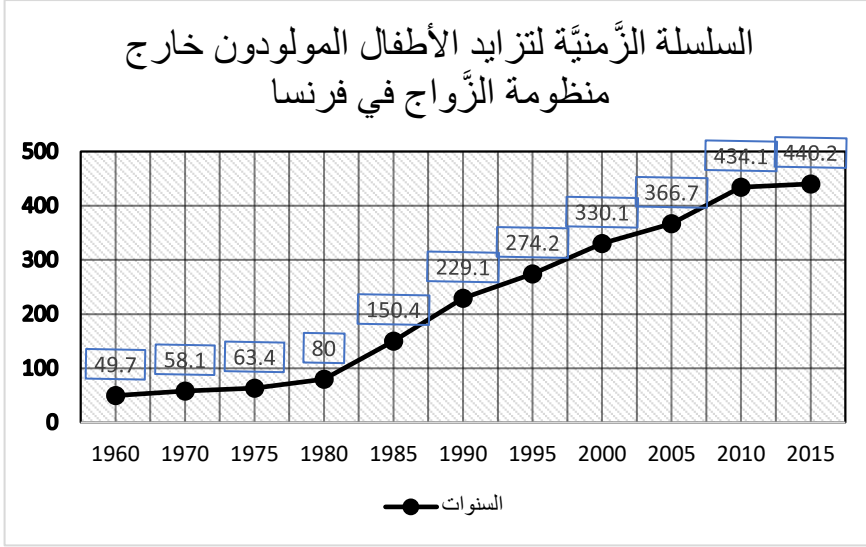
فريدة الحالة الفرنسية في الطلاق

تتبدى خصوصية الحالة الفرنسية في كون نسب الطلاق في تزايد مستمر على الرغم من انخفاض معدّل الزواج ومعدّل الطلاق، أي إنّنا أمام علاقة عكسية بين نسب الزواج ونسب الطلاق. فعلى الرغم من انخفاض نسبة الزواج تزداد نسبة الطلاق، وهذا يوضح تفحّل ظاهرة الطلاق في فرنسا.

بحثاً عن النسبة الفعلية للطلاق في فرنسا

وبإتباع نفس الأسلوب، فإن حالات الانفصال الفعلي خارج منظومة الزواج في فرنسا تزيد عن 51.2%، وذلك أنّ نسبة الأطفال المولودين خارج الزواج تقارب لـ 58% وهذا ما يرفع نسبة الطلاق الفعلي من وجهة نظرنا إلى ما يقارب 90% كحد أدنى.

رسم بياني رقم (14)، السلسلة الزمنية للمواليد خارج منظومة الزواج بفرنسا

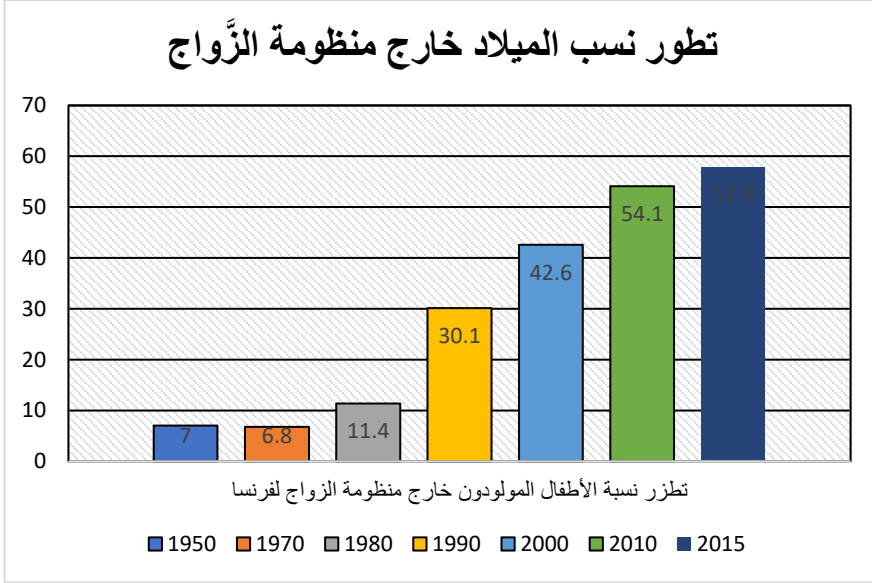


تتبع تطوّر الميلاّد خارج منظومة الزواج في فرنسا

في عام 1901 بلغت نسبة الأطفال خارج الزواج نسبة 8,7 بينما بلغت في عام 1950

نسبة 7 وفي عام 2000 وصلت النسبة إلى 42,6 وفي 2015 تصل إلى 57,9.

رسم بياني رقم (15)، تطوّر نسب المواليد خارج منظومة الزواج بفرنسا



التّرمّل في ألمانيا ونموذجية التجربة

آثرنا أن نتخذ من ألمانيا موضوعاً للدراسة، ذلك أنها عقب الحرب العالمية الثانية، رزحت تحت نير التّرمّل، واكتوت نسائها بهمرارته، وارتشف أطفالها من علقم اليتيم، إلّا أنّها استطاعت أن تتغلّب على هذه الكارثة الحقيقية، وذلك بالسماح وعلى عكس القوانين الكنسية بتعدد الزوجات، الأمر الذي شكّل طوق النجاة للعنصر الألماني، الذي كاد ينقرض لولا هذا الحلّ المتسق والمتفق مع الفطرة والطبيعة ومن قبلهما مع شرع الله.

اختلف المؤرخون على عدد ضحايا الحرب العالمية الثانية من الألمان؛ فمنهم من قال بأن ألمانيا خسرت 85% من شعبها ومنهم من قال بأن الخسائر بلغت 50% فقط من جملة السكان 22؛ وبعيداً عن رحي هذا الخلاف، فإنّ المؤكّد أن ألمانيا خسرت في حرب الثلاثون عاماً ما لا يقل عن خمسة ونصف مليون رجل! وكان من تبعات هذه الحرب وتداعياتها، اختلال واضح وخطير في نسبة الذكور إلى الإناث، إذ إنّ من ثلاثة إلى أربعة مليون سيّدة بقيت دون زواج أو إنجاب أطفال،

22 « *Reproduction et révolution normative : mariage, monogamie et biologie sous le IIIe Reich* », Revue de l'Institut français d'histoire en Allemagne, n° 4, 2012, pp. 261-289.

وكما قال هتلر "ليس بالروح القدس ستحمل الإناث الألمانيات، بل بفضل الرجال المتبقين على قيد الحياة"²³. وبإزاء تلك الضرورة وهذا الموقف، أقرّ هتلر تعدّد الزوجات "للرجال المحترمين، ذوي الكرامة، الأقوياء، المعافين بدنياً وصحياً"²⁴. وقد نُظر لهذا التصنيف وهذه الشروط المفروضة من قبل هتلر على أنها شُرعت للخاصّة والمقرّين منه. وفي خريف 1943 كان هتلر قد قصر حق تعدّد الزوجات على الحاصلين على وسام الصليب الحديدي من الدرجة الأولى²⁵، لكن سرعان ما تهاوت هذه الشروط بمطلع عام 1944.

23 BOGDAN H., « *La Gueere de Trente Ans* », Perrin, 1997, réed. Tempus, 2006, pp. 270-279.

24 Conversation de Heinrich Himmler avec Flix Kersten, 4 mai 1943, citée dans KOOP V., « *Dem Fuhrer ein Kind schenken* », p. 41 ; voy. aussi Hermann Graml, *Die Alliierten und die Teilung Deutschlands. Konflikte und Entscheidungen 1941-1948*, Francfort/M., 1988, p. 105 ; Wolfgang Meinicke, « Die Entnazifizierung in der sowjetischen Besatzungszone 1945 bis 1948 », *Zeitschrift für Geschichtswissenschaft*, 11 (1984), p. 968-979 ; Helga Welsh, *Revolutionärer Wandel auf Befehl ? Entnazifizierungs- und Personalpolitik in Thüringen und Sachsen (1945-1948)*, Munich, 1989 ; Manfred Wille, *Entnazifizierung in der sowjetischen Besatzungszone Deutschlands 1945-1948*, Magdebourg, 1993, p. 44 sqq. ; Ruth-Kristin Röler (éd.), *Entnazifizierungspolitik der KPD/SED 1945-1948. Dokumente und Materialien*, Goldbach, 1994 ; Damian van Melis, *Entnazifizierung in Mecklenburg-Vorpommern. Herrschaft und Verwaltung 1945-1948*, Munich, 1999, p. 123 et s. ; Id. (éd.), *Sozialismus auf dem platten Land. Mecklenburg-Vorpommern 1945-1952*, Schwerin, 1999 et Hermann Wentker, « Volksrichter in der SBZ/DDR (1945-1952). Ausbildung, Weiterbildung und Einsatz einer neuen Juristenelite », Heiner Timmermann (éd.), *Diktaturen in Europa im 20. Jahrhundert – der Fall DDR*, Berlin, 1996, pp. 95-112.

25 CHAPOUTOT J., « *La révolution culturelle nazie* », nrf, éd. Gallimard, Paris, 2017, p. 205 sqq.

وفي يناير 1944، ومع تردّي الوضع العسكري الألماني، وتزايد الخسائر في صفوف الألمان، وتساقط الكثير من الضحايا الذكور، تناسى الألمان هذه الشروط، وأضحى التعدّد مباحاً ومشروعاً لكل الرجال الألمان.

للسماح بإعادة بناء ألمانيا بعد أن دُمّرتها الحرب، كان لا بدّ من العودة إلى القوانين الطبيعيّة والاحتفاء في الفطرة، والاستقواء بالسليقة، والتحلّل من القيود الكنسيّة، ومن هنا سُمح بالزواج المدني لكي يتغلّبوا على منع الكنيسة لتعدّد الزوّجات. تدليلاً على اعتناق هتلر وإدارته لتعدّد الزوّجات، يقصّ علينا أحد كبار المؤرخين الفرنسيين "أنّ الشابّ Borman الذي التحق بالحزب النازي بزعامة هتلر عام 1928، ثم سريعا أصبح المساعد لـ Rudolf HESS ولكن HESS في عام 1941 هاجر إلى إنجلترا؛ ليجد الشابّ المعجزة الطريق ممهدة أمامه ليتخذ مكان رئيسه السابق في القرب من هتلر 26. قوته لم تكن فقط أنّه سكرتير الحزب النازي ومستشاره، لكن تأثّيه من كونه كان ظلّاً لهتلر، هذا الشاب كان متزوّجاً بأكثر من سيدة، بالإضافة إلى نزواته النسائيّة. اعتنق هتلر رسمياً مبدأ تعدّد الزوّجات وتعهد بتشريع ذلك بعد الحرب العالميّة الثانية،

26 BOGDAN H., *op. cit.*, 270-279.

وكانت حجته في ذلك أنّه بعد أن فقد معظم الجنود الألمان حياتهم في الحرب، كان لزاماً السماح للأحياء من الذُّكور بالتعدّد وإلّا سينقرض الجنس الألماني. وأعلن أنّه شخصياً متزوج من اثنتين الأولى هي السيِّدة زوجته Gerda والتي أنجبت له 7 أطفال والثانية هي الممثلة Monja Behren.²⁷

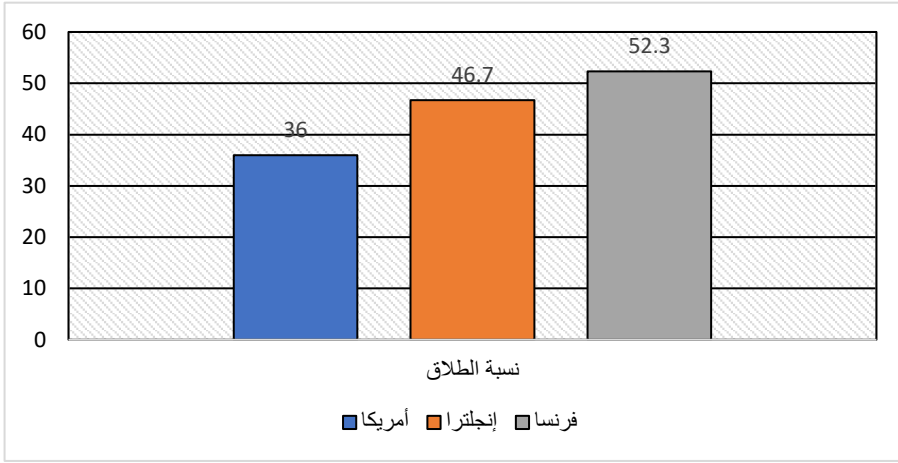
كاتبة أخرى ترى أهميّة تعدّد الزَّوجات عقب كل حرب لإعادة التوازن بين الرجال والنساء.²⁸

²⁷ CHAPOUTOT J., *ibid.*

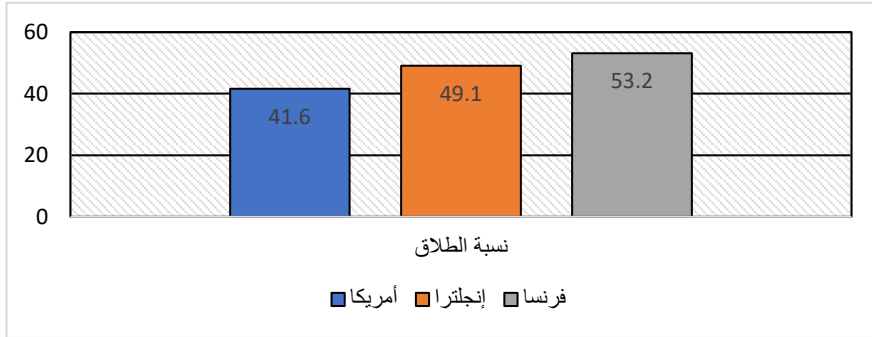
²⁸ DEFANCE C., « *L'Allemagne occupée en 1946* », in *Guerres mondiales et conflits contemporains*, 2006, (n° 224), pp. 47-64 ; pour aller plus loin, voy. e.a. ; Christoph Klemann, *Die doppelte Staatsgründung. Deutsche Geschichte 1945-1955*, Bonn, 1991, p. 37 sqq ; Stiftung Haus der Geschichte der Bundesrepublik Deutschland (éd.), *Flucht, Vertreibung, Integration*, Bielefeld, 2005 ; Norbert Frei, « Die Besatzungsherrschaft als Zäsur », in Matthias Frese, Michael Prinz (éd.), *Politische Zäsuren und gesellschaftlicher Wandel im 20. Jahrhundert. Regionale und vergleichende Perspektiven*, Paderborn, 1996, p. 781 ; Wolfgang Benz (éd.), *Die Vertreibung der Deutschen aus dem Osten. Ursachen, Ereignisse, Folgen*, Frankfurt/M., 2000 ; Stefan Aust, Stephan Burgdorff (ed.), *Die Flucht. Über die Vertreibung der Deutschen aus dem Osten*, Stuttgart, Munich, 2003 ; *Kirchen in der Nachkriegszeit. 4 Beiträge*, bearb. von Armin Boyens, Göttingen, 1979, p. 106 sqq. et *Es begann mit einem Ku. Deutsch-alliierte Beziehungen nach 1945: It started with a kiss*, bearb. von Florian Wei, Berlin, 2005.

نظرة تقييمية لظاهرة الطلاق في الدول الغربية

رسم بياني رقم (16)، مقارنة بين نسب الطلاق في أمريكا وإنجلترا وفرنسا لعام 2015



رسم بياني رقم (17)، مقارنة بين نسب الطلاق في أمريكا وإنجلترا وفرنسا لعام 2010



وبالنظر إلى التطور التدريجي لظاهرة الطلاق في الدول الثلاث يمكننا أن نستنتج ما يلي
أولاً : قلّة حالات الطلاق وتواضعها في فترة الزواج الديني، بينما تبدأ تلك النسبة
بالارتفاع تدريجياً باعتناق الزواج المدني وحلوله محلّ الزواج الديني.

ثانياً : أن الانتقال من الزواج الديني إلى الزواج المدني لا يمثّل في حد ذاته سبباً مسوّغاً
للطلاق ؛ لكن عدم الالتزام بالعقد المدني وتنامي الاستهتار بالحياة الزوجية هما العاملان
الرئيسيان في الزيادة المضطّردة للطلاق.

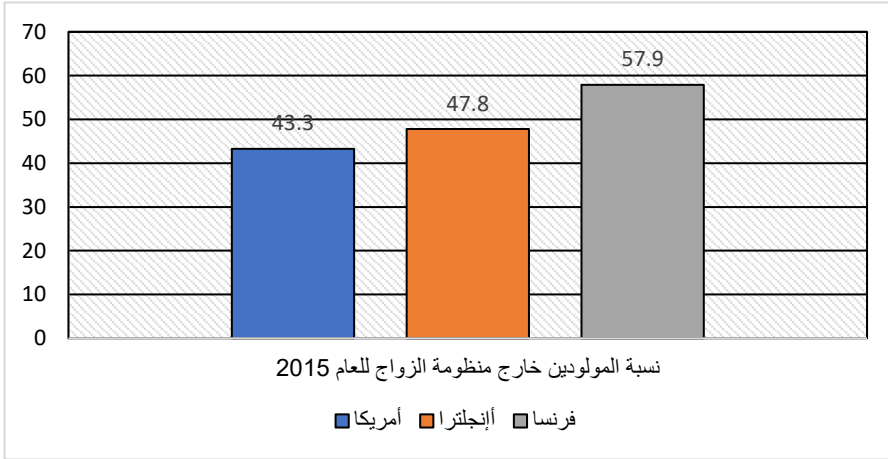
ثالثاً : تزداد نسب الانفصال بالتحلّل الكامل من عقود الزواج المدنية، وإنجاب أطفال
خارج منظومة الزواج.

رابعاً : وهو عامل جوهري في تنامي ظاهرة الطلاق في المُجتمعات الغربية، وهو كون
الأسرة ليست عماد المُجتمع ولكن الفرد، وهو نتاج تطور مبني على تقديس الحرية
الفردية وإعلاء شأنها.

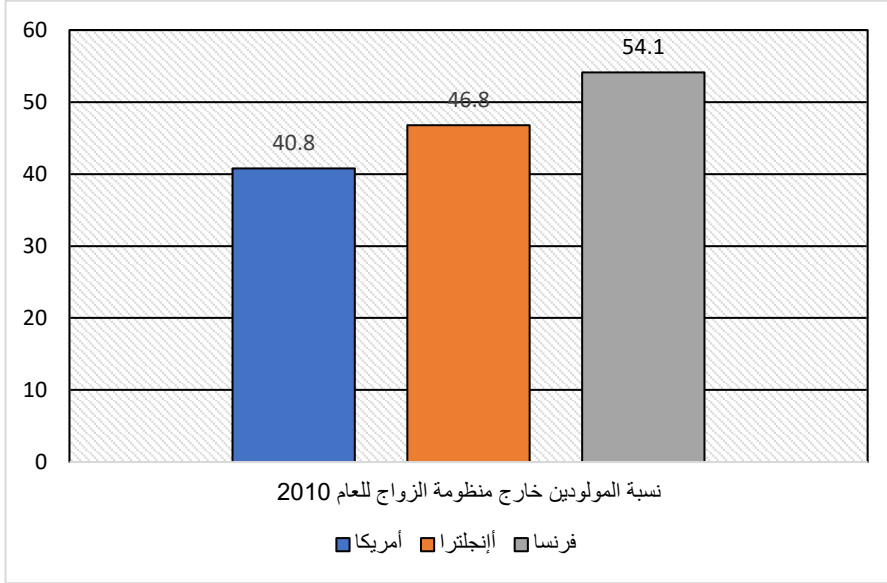
خامساً : كان من شأن التغلّب على ظاهرة الترمّل التي عانت منها ألمانيا لعقود، أن
انطلق قطار التنمية الألماني، وعمّ الرواج الاقتصادي ربوع الدولة، وتسيّدت الماكينة
الألمانية الصناعة العالمية، وغزا المنتج الألماني الأسواق العالمية قاطبة،

ولم يكن ذلك ليحدث لولا تجاوز الآثار السيئة للترمّل، ولا سيّما النفسي منها، وأعيد بناء دولة ألمانيا بفضل حُسن تغلّبهم على ظاهرة اجتماعية خطيرة، كادت تأتي على الجنس الألماني بأسره.

رسم بياني رقم (18)، مقارنة بين نسب المواليد خارج منظومة الزواج في أمريكا وإنجلترا وفرنسا لعام 2015



رسم بياني رقم (19)، مقارنة بين نسب المواليد خارج منظومة الزواج في أمريكا وإنجلترا وفرنسا لعام 2010



وبمقارنة نسب الطلاق بين الدول الثلاث، نجد ترتُّع فرنسا على قمة الدول الثلاث، في عام 2010 وكذلك في عام 2015، ليس هذا فحسب، بل قُبعت على هرم الأبناء المولودين خارج إطار الزواج، في عام 2010 وكذلك في عام 2015.

وبسؤال المتخصصين الفرنسيين من أكاديميين وغيرهم، تبين أن مرد ذلك إلى التمزُّق الأسري والاتجاه نحو إقامة علاقات خارج منظومة الزواج،

بل إنجاب الأطفال أيضًا، هو الحرية الفردية المطلقة، التي تعدُّ أساسًا من أسس الجمهورية الخامسة في فرنسا والتي أسسها الجنرال شارل ديغول.

والحقيقة أنَّه بإمكاننا أن نتفهَّم تلك الفلسفة الفرنسية ونجد أصلًا لها في الثورة الفرنسية عام 1789 ، فقد كان مجيء الثورة لكبح دولة رجال الدين والوقوف في وجه صلف الكنيسة وتعتتها؛ فكان أن تمَّ تحرير المواطن الفرنسي من أسر رجال الدين، ولم يكن ثمة بُدَّ من القضاء على سلطان هؤلاء، واستعادة حرية المواطن المسلموبة، ليس هذا فحسب، بل الإعلاء من شأن تلك الحرية لتضحي شبه مُطلقة.

أيضًا بمكنتنا إرجاع تلك الفلسفة وردّها إلى الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن عام 1789 والذي قدَّس بدوره الحرية الفردية، وأنزل النيل منها منزلة التحريم.

يأتي حديثًا نسبيًا، معضدًا ومساندًا للسببين السابقين، أحداث وتحركات الطلبة بالجامعات الفرنسية والعمال والشباب في مايو عام 1968 ومناذاتهم بالحرية الجنسية والتحلُّل من القيود الأسرية والدينية وقد كان لهم ما خرجوا من أجله...

أما في وطننا العربي ومع غياب الزواج المدني، ومع قدسية الأسرة وتقديس الحياة الزوجية، ومع تدين المجتمع وغياب الإنجاب خارج منظومة الزواج، كيف لنا أن نفسر ازدياد تلك الظاهرة وتفاقم آثارها ؟

الخصوصية العربية للطلاق ومغلوطية المعلومة

بعد أن استعرضنا انتشار واستعار ظاهرة الطلاق في بعض الدول الغربية، الذي تكاد نتائجه في حدها الأدنى تصل إلى 85% مع اعتبار أن تلك النسبة مركبة- تعدد حالات الطلاق بالمعنى الواسع لنفس الشخص- نخرج الآن بالبحث والدرس والتحليل- وهذا هو الهدف الأساس، والغرض المبتغى من هذه الدراسة- على مجموعة من الدول العربية، وقد وقع اختيارنا على خمس دول هي مصر والإمارات والسعودية والكويت والجزائر، وتتبعنا ظاهرة الطلاق في ضوء الإحصائيات الرسمية المتوفرة، ونتائج بحثنا. واختيارنا لهذه الدول له ما يبرره؛ فبالإضافة إلى كونها تستأثر بأعلى نسب في الطلاق، فإنها تتمتع بمحورية الدور، ومركزية الموقع للأمن الاجتماعي العربي، نظراً لما تحظى به من الإستراتيجية في الموقع، والأهمية السكانية، والمحورية الاقتصادية؛ وقد خلصنا إلى ما يأتي:

دولة الكويت

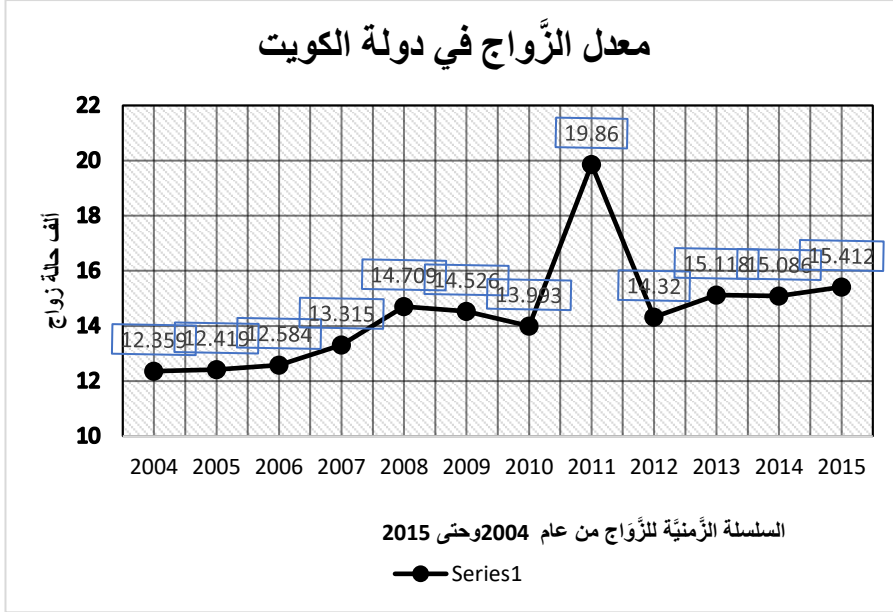
تترجع دولة الكويت على قمة الدول العربية محل البحث في ارتفاع نسبة الطلاق، إذ بلغت النسبة 46.7% عام 2015، وتكاد تكون تلك النسبة المقلقة ثابتة نسبياً منذ 2012، إذ بلغت 46.6% عام 2012 و45.7% عام 2013 و48.6% عام 2014،

بينما نلاحظ انخفاضاً ملحوظاً في عام 2011 على الرغم من ارتفاع عدد صكوك الزواج مرة ونصف بالمقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة،

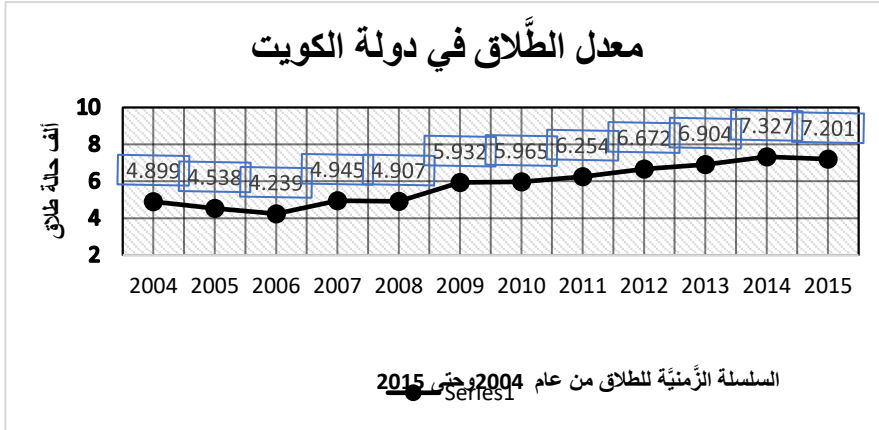
إذ بلغت عقود الزواج 19860 حالة، باستثناء العامين 2009-2010، نلاحظ أن نسبة الطلاق من عام 1994 وحتى 2008 تراوحت بين 32.8% و39.69% بينما من عام 1990 حتى 1993 تأرجحت النسبة بين 26.1% و29.6%.

أي إنه منذ ربع قرن ونسبة الطلاق في تزايد مستمر، بل أخطر من ذلك أن أقل معدل للطلاق كان في عام 1991 بنسبة 26%، وهذا الأمر مقلق للغاية إذا لنا أن نتخيل أن ما يقرب من نصف حالات الزواج تنتهي على مقصلة الطلاق، وبالتبعية فلنا أن نتخيل أن ما يزيد على نصف الأطفال- إذ غالباً ما يقع الطلاق في سن مبكرة- بعيدون عن حضن الأب وأحياناً عن حضن الأم. وكما سنرى في آثار الطلاق فإن هذه النسبة ذات عواقب وخيمة، وتضرب الأمن الاجتماعي في مقتل، بل تهدد الأمن القومي.

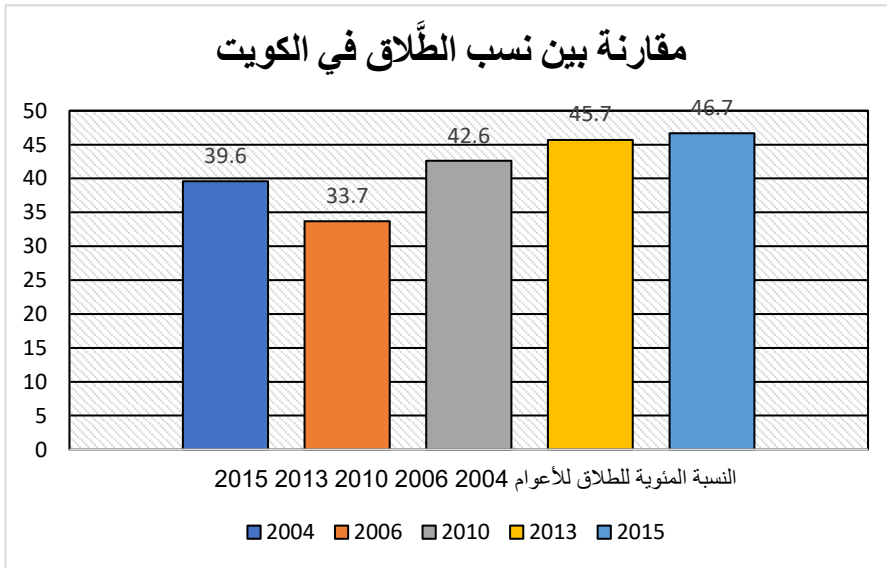
رسم بياني رقم (20)، السلسلة الزمنية للزواج في الكويت



رسم بياني رقم (21)، السلسلة الزمنية للطلاق في الكويت



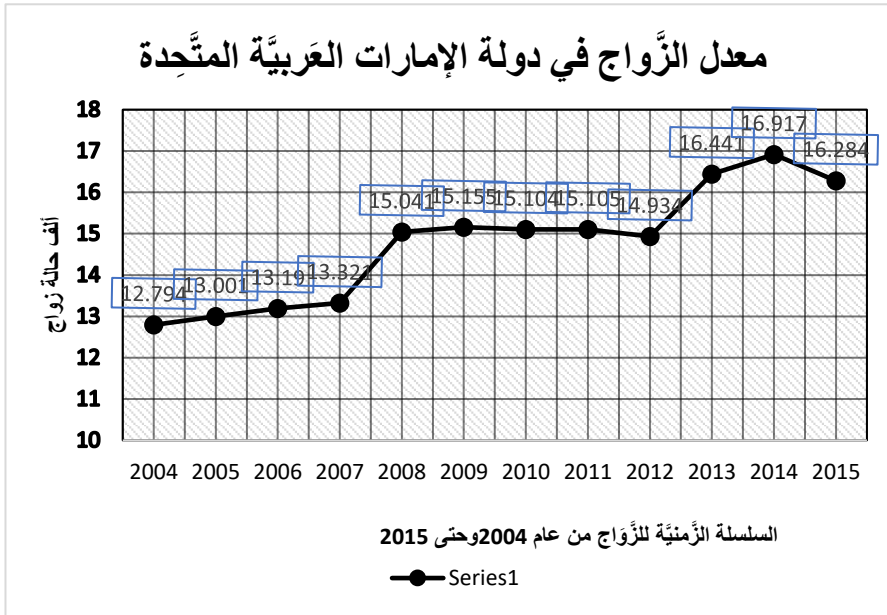
رسم بياني رقم (22)، تطور نسب الطلاق في الكويت



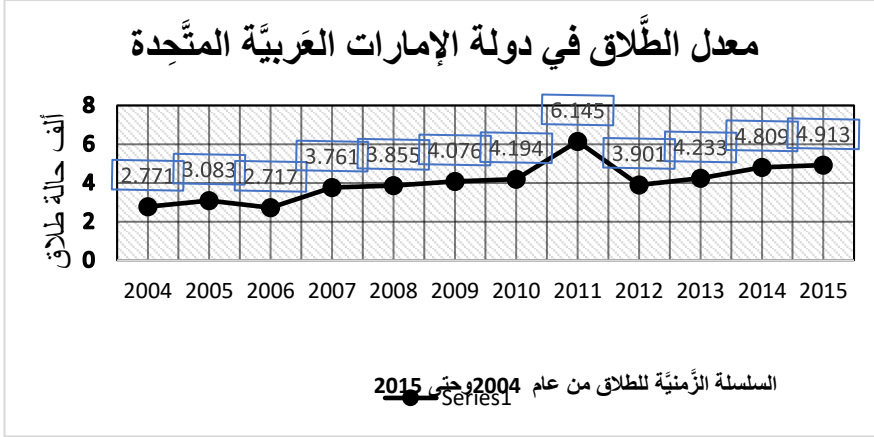
دولة الإمارات العربية المتحدة

وفيما يتعلق بالإمارات، نجد أنَّ نسبة الطلاق بلغت عام 2015 نسبة 30.2% بينما في عام 2005 كانت 23.79% أي إنَّنا أمام زيادة مضطربة بمعدَّل 0.6% زيادة سنويَّة بينما بلغت نسبة الطلاق في فترة التسعينيات أرقاماً قياسية، إذ وصلت عام 1997 إلى 36.7%، أي إنَّه بدءاً من عام 1999 حتى الآن وبرغم الزيادة السنويَّة لنسب الطلاق، إلَّا أنَّ ذلك التطوُّر يعد أقل خطراً وأخف حدة من فترة التسعينيات. على سبيل المثال : نسبة الطلاق عام 2005 بلغت 23.7% بينما كانت عام 1995 إلى 34.8%.

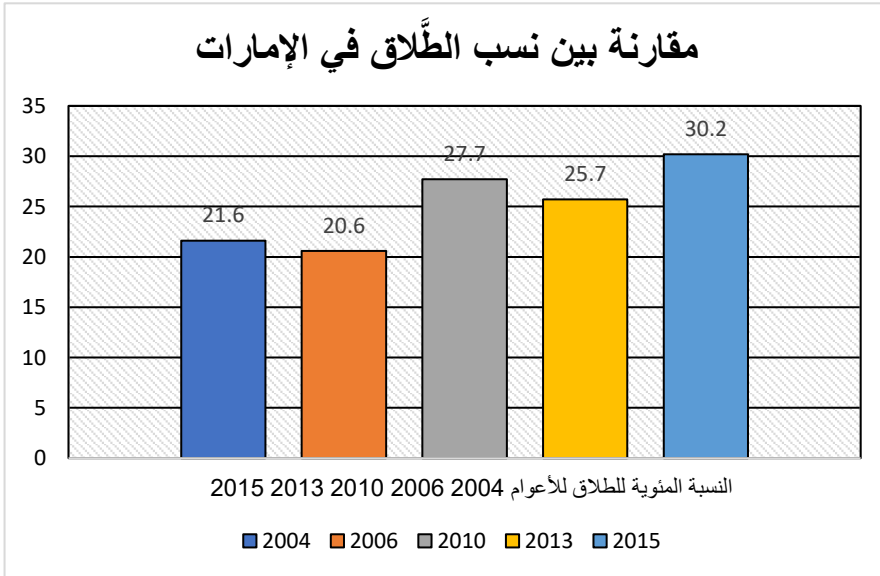
رسم بياني رقم (23)، السلسلة الزمنية للزواج في الإمارات



رسم بياني رقم (24)، السلسلة الزمنية للطلاق في الإمارات



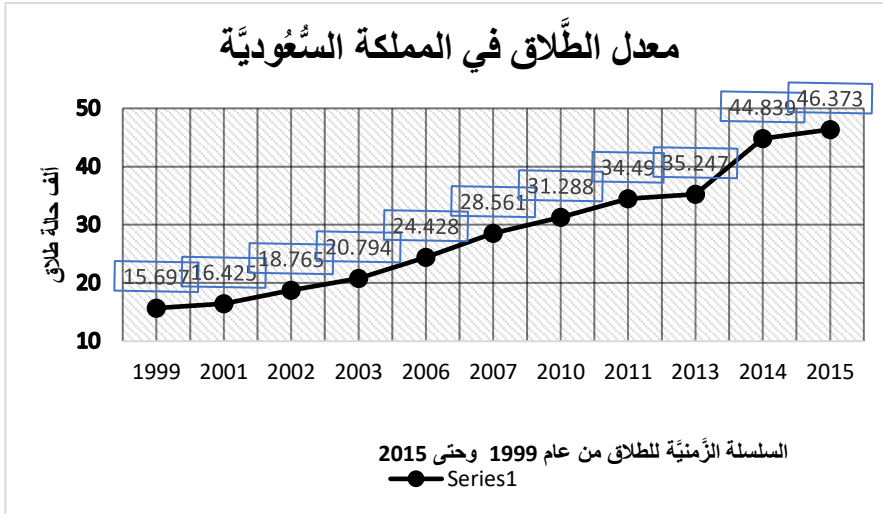
رسم بياني رقم (25)، تطوُّر نسب الطلاق في الإمارات



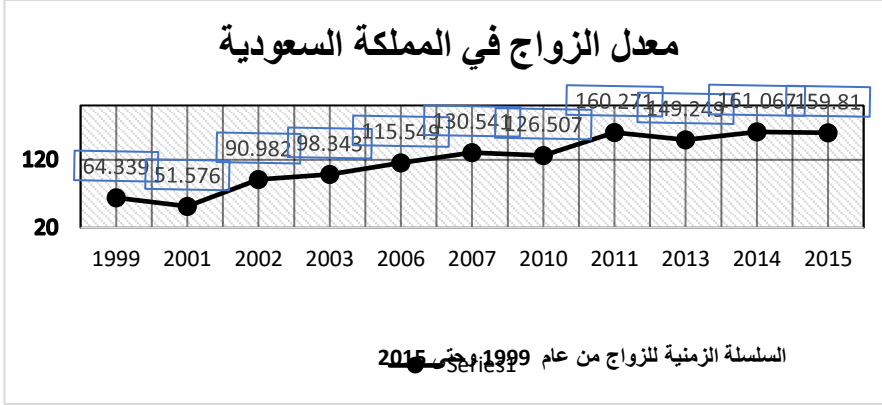
المملكة العربية السُّعُودِيَّة

ومطالعة الإحصائيات الرسميَّة السُّعُودِيَّة نجد ارتفاعاً ملحوظاً في نسب الطَّلاق وإن كان لم يبلغ في شراسة تطوُّره الحالة الكويتية، إذ سجلت نسبته 29% عام 2015 بينما كانت 24.4% عام 1999، وكانت 21.1% عام 2006 و24.7% عام 2010؛ أي إننا أمام زيادة تقدر بنصف في المائة 0.5% في خلال العشر سنوات الأخيرة، بينما في الكويت كان متوسط الزيادة في نسبة الطَّلاق 1.3% خلال الفترة ذاتها نضيف إلى ذلك أنَّ هناك اختلافاً واضحاً في نسبة سكان كل من السُّعُودِيَّة والكويت، الأمر الذي يفرض نفسه وبشده لإيجاد حلول عاجلة.

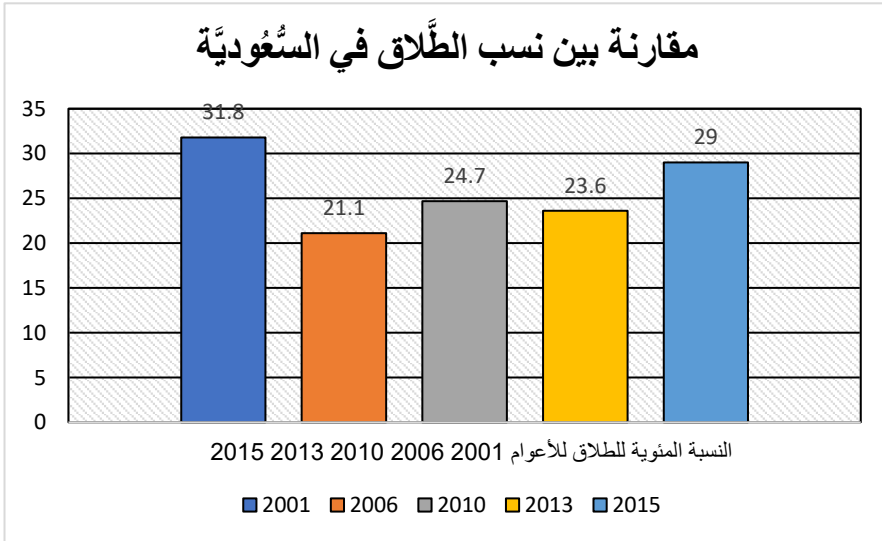
رسم بياني رقم (26)، السلسلة الزمنية للطَّلاق في السُّعُودِيَّة



رسم بياني رقم (27)، السلسلة الزمنية للزواج في السعودية



رسم بياني رقم (28)، تطور نسب الطلاق في السعودية



جمهورية مصر العربية

أمّا في مصر بلد الكنانة، فقد بلغت نسبة الطلاق للعام 2016 نسبة 20.5% وفي عام 2006 كانت 12.5% وفي عام 2010 كانت 17.5%؛ أي إنّ هناك زيادة في معدل الطلاق السنوي بلغت 0.89% في الأعوام العشرة الأخيرة. من الناحية الإحصائية تبدو هذه الزيادة منطقية، وهي متواضعة بالنسبة لمثيلاتها في الكويت، بيد أنّ الخصوصية السكانية والسياسية والتاريخية لمصر تجعل من تلك النسبة جرس إنذار وناقوس خطر لتهديدها للأمن الاجتماعي المصري والعربي، ويسهم في إيضاح هذه الخطورة أيضاً أنّه بالرغم من كون نسبة الطلاق في عام 2015 كانت 20.6%، فإن عدد حالات الطلاق بلغت 199867 حالة؛ أي ما يعادل ضعف مجموع حالات الطلاق في الدول الأخرى محلّ البحث، ومن هنا تأتي الخطورة. ليس يمكن أحداً أن يجزئ الأمن القومي العربي، بمعنى أنّه جزء لا يتجزأ؛ فما يهدّد دولة الإمارات العربية المتحدة يهدد مصر والكويت والسعودية والجزائر وسائر الدول العربية، وكذلك ما يهدّد مصر يعدّ تهديداً حالاً لباقي الأشقاء العرب، ممّا كانت مصر هي قلب العروبة النابض، ولما كان الإخوة العرب كلهم أشقاء، لذا لزم وتوجّب وتحتّم الاصطفاف لمحاربة العدو المشترك، وللقضاء على ظاهرة الطلاق الوبائي ودحض فيروسه القاتل.

وبإمعان النظر في الإحصائيات الرسمية للعام 2016 نلاحظ الآتي : ارتفاع حالات الطلاق في المدن الكبرى عنه في المناطق الريفية ؛ إذ بلغت عدد إشارات الطلاق في الحضر 105200 إشهاداً بما نسبته 54.8% من إجمالي حالات الطلاق، بينما بلغت حالات الطلاق في الريف 86879 إشهاداً بما نسبته 45.2% من إجمالي حالات الطلاق هذا من ناحية التوزيع الجغرافي ؛ أما من ناحية الفئة العمرية، سجّلت أعلى نسبة للطلاق في الفئة العمرية من 30 إلى 35، حيث بلغ عدد حالات الطلاق 38578 حالة، بما نسبته 20.1%، وبالنسبة للمطلقات سجّلت أعلى نسبة طلاق في الفئة العمرية من 25 إلى 30 سنة، حيث بلغ حالات الطلاق 39778 حالة بما نسبته 20.7%.

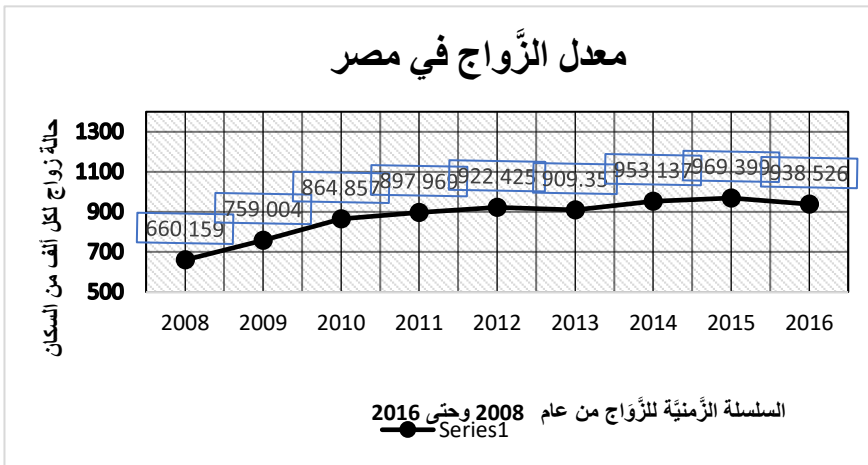
بينما سجّلت أعلى نسبة طلاق في الحاصلين على شهادة متوسطة، حيث بلغ حالات الطلاق 63934 حالة بما نسبته 33.3%، بينما سجّلت أقل نسبة طلاق في الحاصلين على درجة جامعية عليا، حيث بلغ حالات الطلاق 864 حالة بما نسبته 0.4%.

تتقارب تلك النسب فيما يتعلق بالمطلقات، إذ سجّلت أعلى نسبة طلاق في الحاصلين على شهادة متوسطة، حيث بلغ حالات الطلاق 59321 حالة بما نسبته 30.8%، بينما سجّلت أقل نسبة طلاق في الحاصلين على درجة جامعية عليا، حيث بلغت حالات الطلاق 657 حالة بما نسبته 0.3%.

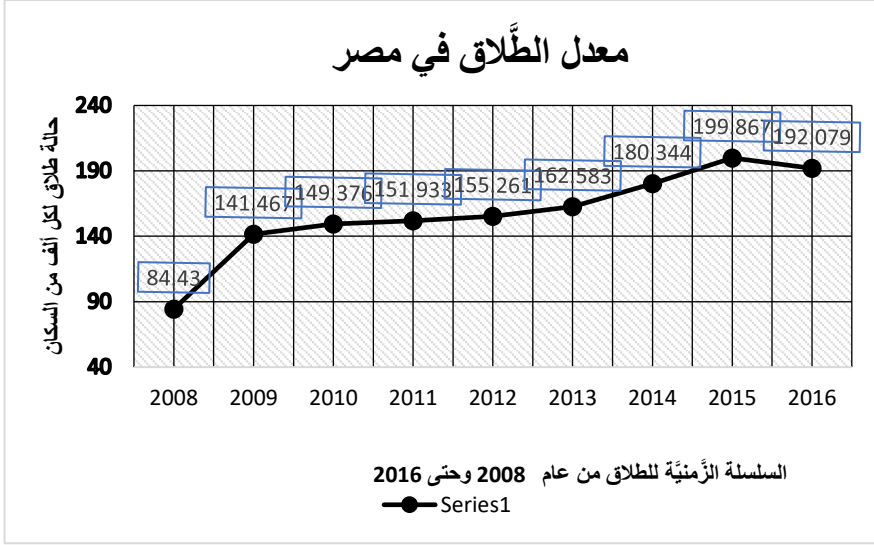
نخلص إلى أنَّه بارتفاع المستوى التعليمي تنخفض نسبة الطلاق بشكل كبير، والعكس صحيح، إذ بانخفاض مستوى التعليم تزداد نسبة الطلاق بشكل كبير، الأمر الذي يعني ضرورة الاهتمام بالتعليم العالي والعمل على رفع المستوى التعليمي والوصول به إلى مرحلة تناهض وتحارب بذاتها الآفات الاجتماعية كالطلاق؛ ففضلاً عن إسهام مستوى التعليم المرتفع في جودة وكفاءة الإنتاج، ودفع عجلة التنمية؛ فإنه أيضاً صمام أمان للأمن الاجتماعي وبالتبعية للأمن القومي.

نلاحظ أيضاً زيادة نسب الطلاق في الحضر عنها في الريف، وإذا ما علمنا ما يعانيه ساكنو الحضر من كلفة معيشية ناجمة عن ارتفاع المستوى المعيشي، فإننا نتفهم على الفور دور العامل الاقتصادي في ارتفاع نسب الطلاق. وهذا ما سنركّز عليه ونوليه بالغ اهتمامنا في قابل السطور.

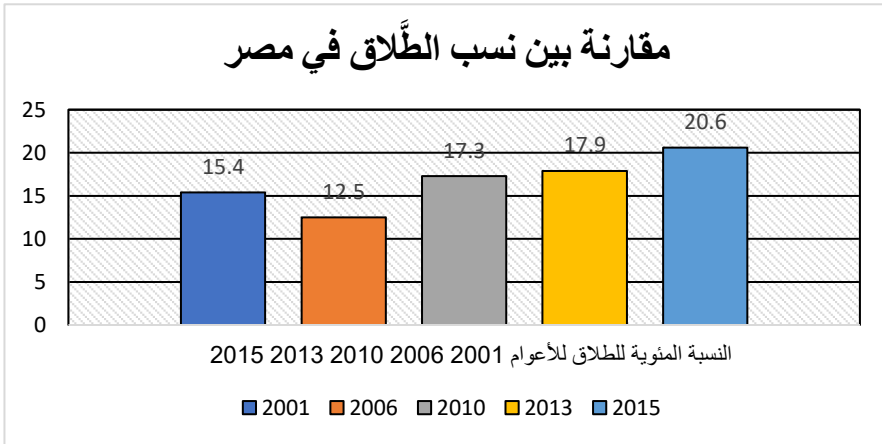
رسم بياني رقم (29)، السلسلة الزمنية للزواج في مصر



رسم بياني رقم (30)، السلسلة الزمنية للطلاق في مصر



رسم بياني رقم (31)، تطور نسب الطلاق في مصر



الجمهورية الجزائرية

وفيما يتعلق ببلد المليون شهيد، توضح الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات وجود تناقص ملحوظ في معدل الزواج، وخصوصاً منذ عام 2013 ؛ فعلى سبيل المثال بلغ عدد حالات الزواج 386422 في عام 2014 مقابل 369074 في عام 2015؛ أي إننا بصدد تراجع في معدل الزواج نسبته 4,5%.

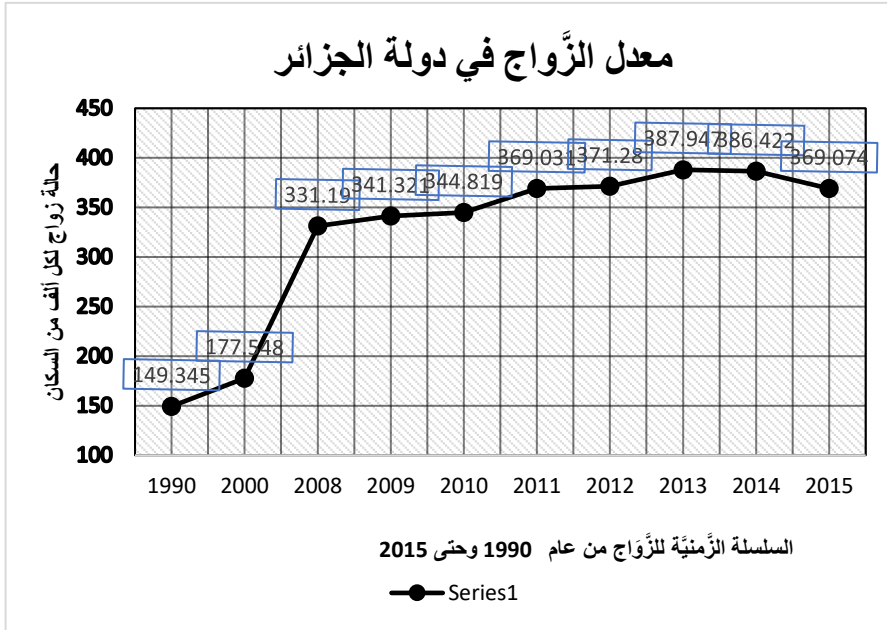
بينما نحا الطلاق منحى مغايراً ومخالفًا، إذ بينما معدل الزواج في تناقص ؛ نجد تزايداً ونموً في معدل الطلاق. إذ بلغت نسبة الطلاق 15,75% في عام 2014، بينما سجلت ارتفاعاً قدره 0,48 في 2015 لتصل إلى 16,23%.

وجدير بالذكر أنه في عام 1950 بلغت النسبة 3,5%.

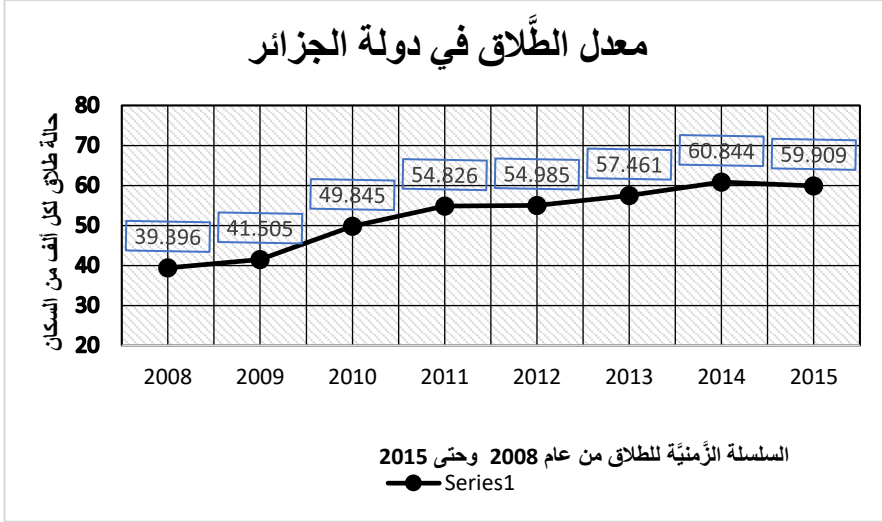
وترشدنا السلسلة الزمنية للطلاق بالجزائر إلى تزايد مضطرد منذ العام 2008. بينما تشير السلسلة الزمنية للزواج إلى تزايد مضطرد حتى عام 2013، ثم تبدأ في الانخفاض.

وفي الحقيقة يبدو هذا الأمر مقلقاً جداً؛ إذ في الوقت الذي يزداد فيه عدد السكان يكون من الطبيعي والمتوقع زيادة في حالات الزواج، حتى وإن تبعها زيادة في حالات الطلاق، فالأمر متفهم، أما أن يقل معدل الزواج في الوقت الذي يزداد فيه معدل الطلاق، كل ذلك مصحوباً بالزيادة في عدد السكان فهذا هو الخطر بعينه!

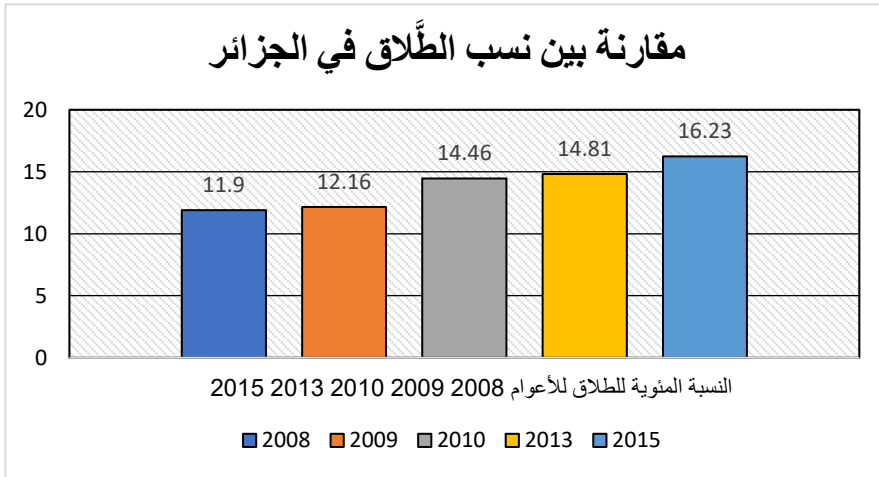
رسم بياني رقم (32)، السلسلة الزمنية للزواج في الجزائر



رسم بياني رقم (33)، السلسلة الزمنية للطلاق في الجزائر



رسم بياني رقم (34)، تطور نسب الطلاق في الجزائر



تقابلية نسب الطلاق في الدول الخمس

وإذا ما عقدنا مقارنة بين الأشقاء الخمسة فيما يتعلَّق بنسبة الطلاق لعام 2015، يتضح لنا جلياً استئثار الكويت بالمركز الأول، بنسبة 46.7% تليها الإمارات بنسبة 30.2% ثم السعودية بنسبة 29%، فمصر بنسبة 20.6%، ويحلُّ أخيراً الجزائر بنسبة 16.23%.

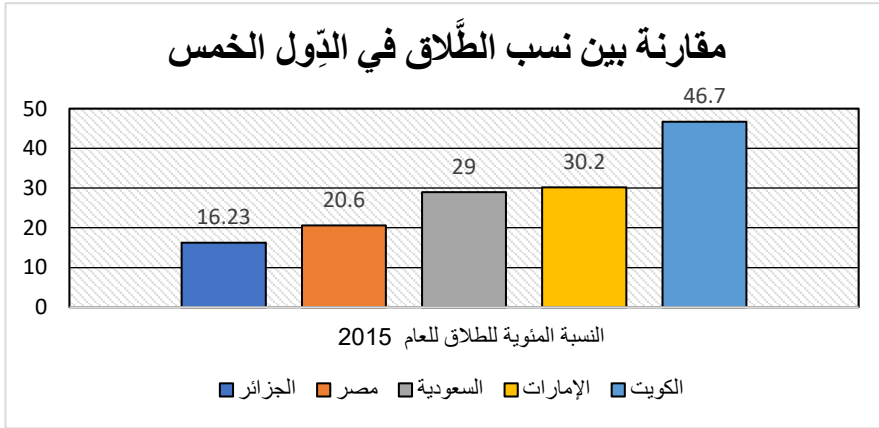
نستخلص من هذه النسب، ومن تلك الإحصائيات الرسمية، أنَّه وبرغم تفشي ظاهرة الطلاق في تلك الدول، إلَّا أنَّه يبقى صحيحاً كذب الادعاء بتبوء الدول العربية المراكز الأولى عالمياً في نسب الطلاق؛ فقد أثبتنا بما لا يدع مجالاً للشك أو ريب، ومن واقع الإحصائيات الرسمية لكلٍّ من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة أن نسب الطلاق في هذه الدول لا تقل في حدِّها الأدنى عن 90%، فضلاً عن كونها نسباً مرَّغبة.

إلَّا أنَّ تلك النسب ينبغي أن تسترعي بالغ اهتمامنا وأن تحظى بفائق عنايتنا، لأنها تمثِّل خطراً حالاً ومحدقاً على الأمن الاجتماعي العربي، وبالتبعية الأمن القومي العربي، وإنَّه لعمل مشترك. وحيث إننا نكتب في هذا الموضوع، فإننا ندعو إلى عقد مؤتمر عربي يناقش أبعاد المخاطر وحاليَّتها؛ تشترك فيه كل الدول العربية، ويعقد تحت راية ومظلة جامعة الدول العربية، والخروج لا بتوصيات بل بقرارات واجبة التنفيذ للحدِّ من هذه الظاهرة، وعلى الجميع أمانة التنفيذ.

ولعلَّ الفارق الجوهرى والخصوصية العربية في شأن الطلاق، تتبدَّى كما سنرى فيما يأتي، أنَّ الطلاق يهدد الأمن الاجتماعيَّ العربي، بتفكيكه للأسرة التي هي عماد الأمن الاجتماعيِّ، وذلك على النقيض من المُجتمَع الغربي الذي لا يؤسس أمنه الاجتماعيَّ على الأسرة، بل على الفرد...

رسم بياني رقم (35)، مقارنة بين نسب الطلاق في الدَّول العربية محل البحث لعام

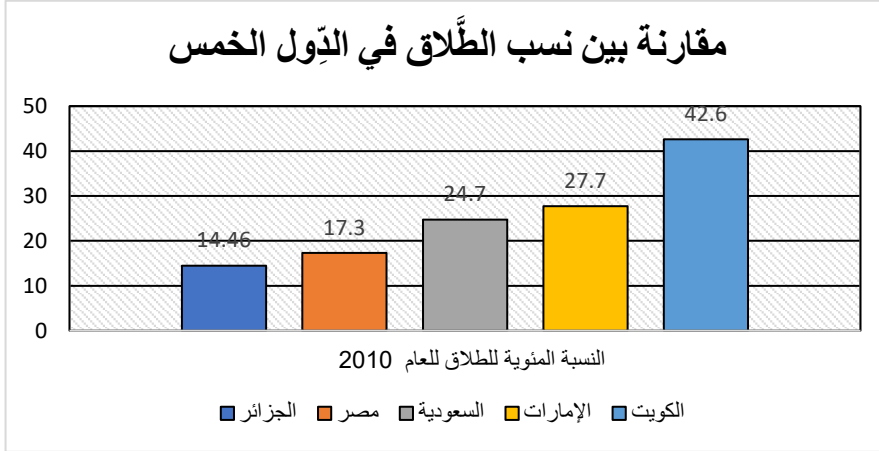
2015



وفي عقدنا لمقارنة أخرى لذات الدَّول عام 2010 تبينَّ وفاء وولاء كل دولة لمقعدها، فحلَّت الكويت أولاً، تلتها الإمارات فالسَّعودية، فمصر، فالجزائر.

رسم بياني رقم (36)، مقارنة بين نسب الطّلاق في الدّول العربيّة محلّ البحث لعام

2010



التّرمّل في الدّول العربيّة

الموت سنّة من سنن الله الكونية، ولا يملك أحد كائناً من كان له ردّاً، وفي مقام الحديث عن الطّلاق والتّرمّل؛ فإنّنا لا نعالج- كما في حالة الطّلاق- أسباب التّرمّل، فهي مما يخرج عن طوق الإنسان. كما أوضحنا في توطئة هذا الكتاب، فإنّ المعني هنا هو معالجة آثار التّرمّل والعمل على ألاّ تتلقّف الأرامِل أيدٍ آثمة، تأخذ بهن لطريق التفكّك والضياع، وأنّ نحول بين الأرامِل وبين أن تتسلّل جرثومة خبيثة لتفتّ في عضد الأمن الاجتماعيّ.

كما أنّ رعاية الأطفال والحفاظ عليهم وتوفير عيشة سويّة هانئة لهم هو المقصد من هذا الكتاب والمبتغى من هذا البحث والمرتجى من تلك المعالجة.

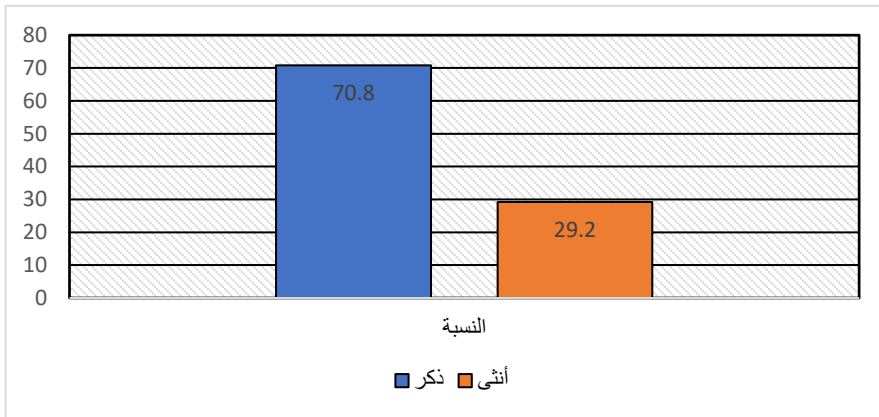
تبثّنّا الإحصائيات الرسميّة للدول العربيّة أنّ نسبة الأرامل من النساء أكبر من نسبة الأرامل من الرجال، وتتفاوت هذه النسبة من بلد لآخر، وما يهمّنا هنا على بساط البحث هو أنّ هناك فئة مجتمعيّة ترزخ تحت نير التّرمّل، وإن كانت نسبة المترملات أكبر من المترملين. هنا يجب أن نتوقّف ونعالج آثار هذا التّرمّل، حفظاً لحقوق الأرامل في مواصلة حياتهم الطبيعيّة، وتوفير المحضن البيئي الخصب لأبنائنا اليتامى والحيلولة دون كسر شراع مركبهم، وتمزّق رايتهم، والعمل على حفظ اتّزانهم، وصوابيّة اتّجاه بُصلتهم، كل ذلك وثيق العلاقة بالحفاظ على الأمن الاجتماعيّ.

تشير الرسومات البيانيّة التالية إلى نسبة الوفيات من الذّكور والإناث في ضوء الإحصائيات المتاحة، في عام 2015 نسبة السيّدات الأرامل إلى الرجال الأرامل، وباستقراء تلك النّسب نجد أنّ دولة الإمارات تستحوذ على المركز الأوّل دون منافس بنسبة 70.8%، تليها الكويت بنسبة 63.9%، فالجزائر بنسبة 51.8%.

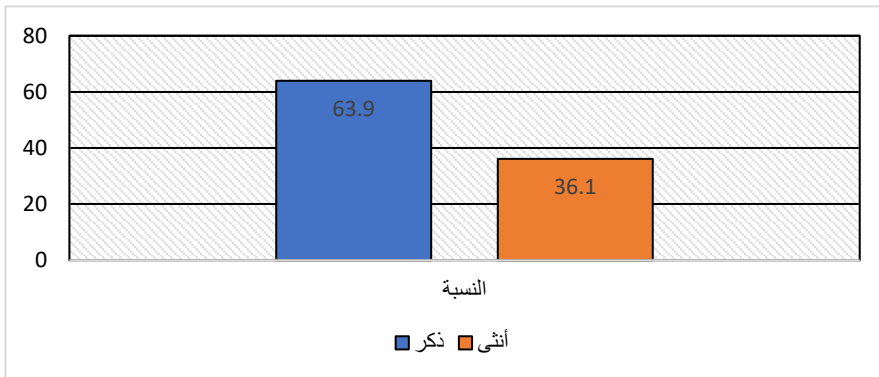
بينما بلغت تلك النّسبة في مصر 55.2% لعام 2016، وبلغت في السّعوديّة 58.6% لعام 2005.

بإعمال قواعد الاستنباط والقياس، يمكننا في ظل غياب إحصائيات رسمية لعدد الأرمال من الجنسين أن نعتبر نسبة الوفيات من الذكور هي نسبة السيدات الأرمال، ونسبة الوفيات من الإناث هي نسبة الرجال الأرمال.

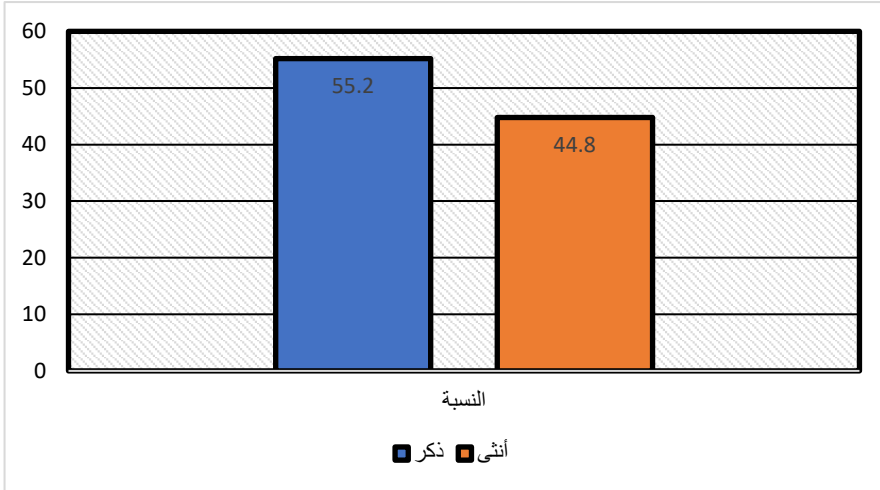
رسم بياني رقم (37)، نسبة الوفيات حسب النوع في الإمارات لعام 2015



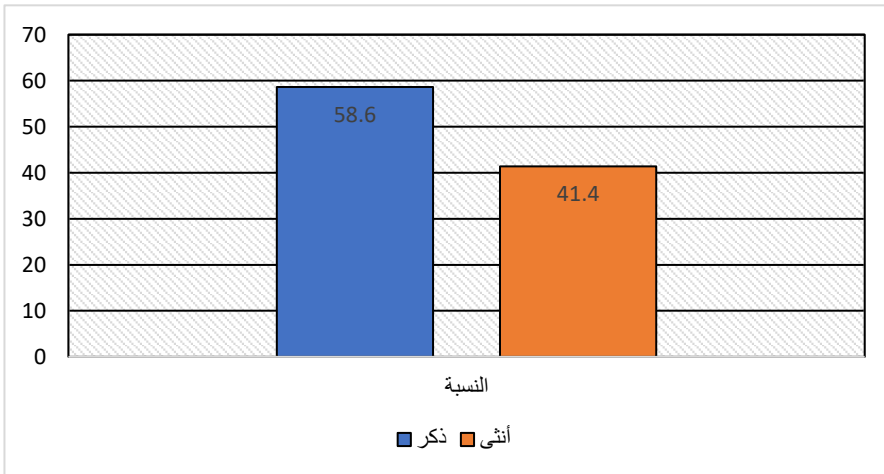
رسم بياني رقم (38)، نسبة الوفيات حسب النوع في الكويت لعام 2015



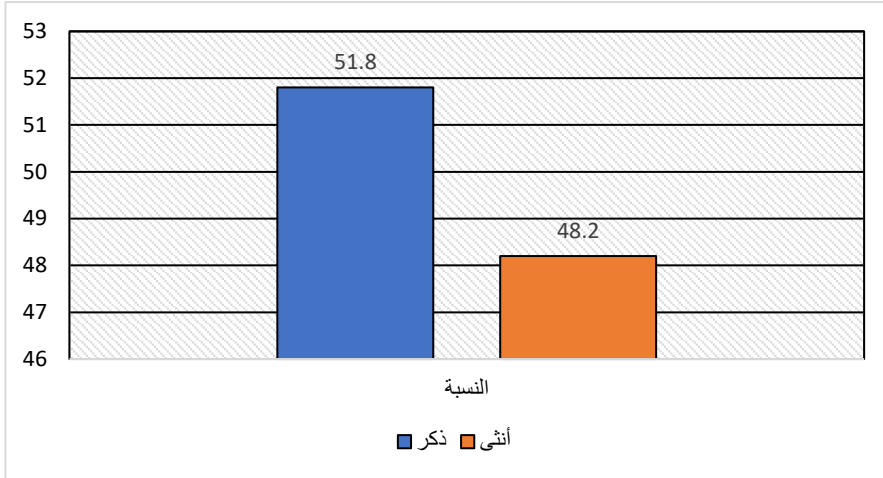
رسم بياني رقم (39)، نسبة الوفيات حسب النوع في مصر لعام 2015



رسم بياني رقم (40)، نسبة الوفيات حسب النوع في السَّعودية لعام 2005



رسم بياني رقم (41)، نسبة الوفيات حسب النوع في الجزائر لعام 2015



مقابلة بين مُركّزات الأمن الاجتماعي وآثار الطلاق

ويجدد بنا الآن بعد أن استعرضنا ماهية الأمن الاجتماعي وضرورته القصوى، ومركّزاته، وبعدها عرجنا على الآثار الناجمة عن الطلاق، أن نُجري مقارنةً بين أسس ومقومات الأمن الاجتماعي من ناحية، وبين آثار الطلاق من ناحية أخرى، حتى يتسنى لنا الوقوف على خطورة الطلاق على مجتمعنا العربي، وبإجراء المقابلة يتضح لنا الآتي :

تناقضية آثار الطلاق مع مُركّزات الأمن الاجتماعي

بإجراء مقابلة بين مُركّزات الأمن الاجتماعي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من ناحية وآثار الطلاق السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، يمكننا إدراك التناقض بينهما؛ فمن ناحية العامل الاقتصادي كركيزة للأمن الاجتماعي، وكأثر من آثار الطلاق، اختلاف التوجّه واضح باد، ففي الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى تحقيق نمو اقتصادي، ورخاء معيشي لأفرادها، وصون النفقات من التبديل والإهدار، وخلق فرص عمل جديدة وإقامة مشروعات تنموية، والدفع بعجلة الإنتاج قُدماً ؛ نجد أنّ الطلاق في آثاره الاقتصادية يأتي في الاتجاه المعاكس، والأثر المضاد، فهو أداة استهلاك لا إنتاج، نفقة لا ادخار، إهدار لا حفظ، تبديلاً توفير، إذ يعصف الطلاق بأموال الطرفين ويبددها،

فضلاً عن جبر الدولة في التدخل في حالة النزاع والتقاضي، وهنا أيضاً إهدار للأموال العامة؛ إذ إنَّ تكلفة المحاكم والقضايا والنزاعات الأسرية مرتفعة جداً، وكان الأحرى بالدولة توجيه تلك الأموال لعملية التنمية، وكان الأحرى على أطراف الطلاق صون أموالهم ووقتهم، بل صون أموال الدولة ووقتها وتوجيهها لما هو مفيد ومنتج ونافع. ومن الناحية الاجتماعية: طالعنا مكانة الأسرة من المجتمع، فهي نواته الأساسية وخليته الأولية، يقدِّسها المجتمع ويوليها بالغ اهتمامه، ويعيرها فائق رعايته، ويمنحها وافر عنايته، ويسهر على راحتها وأمنها وأمانها، علاقته بها علاقة الكل بالجزء، علاقة الجسد بالعضو، قوته من قوتها، وسقمه من سقمها، وهوانه من هوانها، فثمة علاقة طردية بين المجتمع والأسرة التي هي الضامن الرئيس للأمن الاجتماعي. في حين يأتي الطلاق مزللاً لتلك الفلسفة وهذا المرتكز، عاصفاً بالأسرة، كاسراً لعمود خيمة المجتمع، ماساً بوحدتها، مدنساً لقداسها، يسعى إلى تفكُّكها والنيل منها... إضافة إلى تضادية باقي المكونات الاجتماعية، فالأمن الاجتماعي يهدف إلى تعزيز العلاقة وتقويتها بين أفراد المجتمع لأنها ضمانته له، في حين أن الطلاق يقطع تلك الروابط، ويأتي على الأواصر الاجتماعية. أيضاً، في الوقت الذي يهدف فيه الأمن الاجتماعي إلى محاربة الجريمة والانحراف السلوكي نجد أن الطلاق يوفر البيئة الحاضنة والأرض الخصبة لتنمو الجريمة

وتتزعزع آثارها وتتشعب. تعدّ الفضيحة مقومًا من المقومات الاجتماعية للأمن الاجتماعي، في حين تحتلّ الرذيلة الصدارة في الآثار الاجتماعية للطلاق... وفيما يتعلق بقاطرة المُجتمَع وأساس تقدّمه، وتمرّكز ازدهاره، وهم الشباب، يعمل الأمن الاجتماعي على الحفاظ عليهم وتنميتهم ذاتيًا وبشريًا وصقلهم معرفيًا، وتكوينهم علميًا، في حين يدمّره الطلاق ويدفع به إلى طريق الأمراض والانحرافات السلوكية...

تستمر التناقضية، وتزيد التضادية، وتمتد التعارضية لتطال العامل السياسي، فهو في الأمن الاجتماعي مركّز أساسي. يهدف الأمن الاجتماعي إلى توفير بيئة سياسية هانئة، ينعم فيها أفرادها بالعدل والمساواة، وما يجب التركيز عليه هنا هو تجاوز المرتكز السياسي للأمن القومي للحقوق السياسية، فهو يمتدّ ليشمل شتى جوانب الحياة، فمن الحفاظ على نفسية المواطنين وتوفير الأمن والصحة لهم، إلى العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية والتنمية البشرية... إلخ. في حين يأتي الطلاق طاعنًا تلك السياسة وهذه الفلسفة بدم بارد؛ فالطلاق يقوّض المرتكز السياسي للأمن الاجتماعي. فمن عبث بنفسية الطرفين بل الأبناء، ومن انصراف عن ممارسة الحقوق السياسية، وما قد ينتج عنه من عطب في الاستقرار السياسي للمجتمع، إلى زعزعة الأمن والنيل من السياسة العلاجية للمجتمع، وخفض للكفاءة الإنتاجية، وتقويض للتنمية البشرية.

بالغية الخطورة وحالة التدخّل وحتمية الاضطلاع بالمسؤولية

أما وقد تبين لنا بجلاء مخاطر الطلاق والتّرمّل - ولا سيما الطلاق - على الأمن الاجتماعيّ وكيف أنّه خطرٌ حالٌّ ولا يقبل تأخيراً لمجابهته أو تراخياً لمواجهته، لكارثية هذا وذاك؛ إذ إنّ الطلاق كما أوضحنا وباء سرطاني، ينتشر في جسد المجتمع انتشار النار في الهشيم، ويمضي في الجسد الأسري مُضيّ السّكين في الزبد، لذا وجب على الجميع - دولة ومجتمعاً مدنياً وأفراداً - استنفار فوريّ، وشهر كل أسلحتهم في مواجهة هذا العدو المتربّص الفتاك.

وبناء على ما تقدّم، وتلبيةً للدعوة بالاستنفار الحالّ، واصطفاف الجميع، صفّاً واحداً قوياً صلباً لمنازلة هذا العدو الوبائيّ الأفعواني، نتقدّم بهذا الطرح، ونعرض هذا التصوّر، وانطلاقاً من واجبنا الأخلاقي تجاه مجتمعنا المصري ووطننا العربي، وتلبية لنداء أكاديميتنا ندلي بدلونا في هذا الصدد...

وصفًا لدواء

أما وأن اشتكى المريض ؛

أما وأن علا صوت تألّمه ؛

أما وقد اختنق توجّعاً ؛

أما وأن ارتفع صمّت صراخه ؛

أما وأن سكن صراخ صمّته ؛

أما وأن توجّس الصحيح المعافي؛

أما وأن انتشر الوباء ؛

أما وأن استشرى المرض ؛

أما وأن ذاع النبأ ؛

أما وأن شاع الخبر ؛

أما وأن تفرّقت الدموع في أعين أطفالنا ؛

أما وأن غابت البسمة من على وجوههم ؛

أما وأن تحشرج صوت أبنائنا ؛

أما وقد ترغُرت أرواح بناتنا ؛

أما وقد ذُبلت أعينهن ؛

أما وأن سال النزيف ؛

أما وأن استنجدتنا قوميتنا ؛

أما وقد قُضت مضاجعنا ؛

أما وقد اتَّسع الخرق على الراقع ؛

أما وقد تاه اللبيب في شأن المرض ؛

أما وقد حار المرء في شأن الواقع الأليم ؛

أما وقد تشتَّت الذهن ؛

أما وقد شُغل الفكر ؛

أما وقد أبت العين أن تنام ؛

أما وقد أبت الجفون أن تغمض ؛

أما وقد أصبح بقاء المريض حياً مشكوك فيه ؛

أما وقد تبدل الثوب ؛

أما وقد التبس الأمر ؛

أما وأن اختلط النافع بالضار ؛

أما وأن طالت ساعات الليل ؛

أما وقد استبين المرض ؛

أما وأن سقطت الأقنعة ؛

أما وقد تكشفت الأمور ؛

أما وقد وضحت الحقائق ؛

أما وقد تبين الخيط الأبيض من الأسود ؛

أما حان الوقت للشمس أن تشرق ؟!

أما حان الوقت للعاصفة أن تسكن؟!

أما حان الوقت للأمواج العاتية أن تهدأ؟!

أما حان الوقت للكابوس أن ينقشع؟!

أما حان الوقت للخوف أن يتبدد؟!

أما حان الوقت للأمن أن يستتب؟!

أما حان الوقت لتضميد جراح المريض؟!

أما حان الوقت لمداواته؟!

أما حانا لوقت... أما حانا لوقت...

بلى... قد حان...

بَحْثًا عَنْ أُسْرَةٍ

تمضي بنا الدنيا بين ليلٍ ونهار، ضياء وظلمة، شمس وقمر، صحة وسقم، بين أمل يتبدد وآخر يتجدد، بين حلم يُؤاد وآخر يُولد. يخطئ من يظن أحاديّة الوتيرة للواقع المعيش، فمن ظمآن بالأمس إلى مرتوٍ بل وسقاء اليوم، ومن أمعاء صرخت وتضوّرت جوعاً بالأمس إلى بطن ترهلت سمنة اليوم، تلك هي قواعد اللعبة، ما إنْ تغرب الشمس في مكان حتى تبعث بضياء أشعتها إلى مكان آخر.

لمّا كانت الحياة الدنيا هي رحلة طويلة، لا يعلم أمدّها إلّا الله عزّ وجلّ، لذا لزم التزوّد لها، وحسن الإعداد لدربها، بحسن اختيار الرفيق، وباصطفاء الونيس، بأن يأمن الرفيقا نبعضهما البعض، بأن يقي كل واحدًا منهما الآخر، قارصية برودة الليالي، وحارقة أشعة الشمس، بأن يكونا ظلًّا لبعضهما البعض.

ولعلّ الإعداد لتلك المرحلة يتطلّب التسلّح بالجلد والصبر، واقتناء ما هو كافٍ من حقائب مبادئية، وموّن قيمية، وذخيرة إنسانية، وسيوف رحمة، وسهام صفح، وتروس تسامح، وخيمة حب.

علمتنا أكاديميتنا، أن حُسن الإعداد والتحضير الجيد، يسهلان المهمة، ويتغلبان على المشقّة، كذلك سفينة الحياة الزوجية، شمول مرحلة الإعداد لها باهتمام وعناية بالغين، يؤمّن لها الطريق، إلى أن ترسو في مرفأ الأمن على شاطئ الاستقرار.

الله نسأل أمن الطريق لأسرنا.

هذا هو حال الدنيا... فهل من معتبر !

دفع أسري

لعلَّ مبدأ الحلِّ في مسألة ذبوع وشيوع ظاهرة الطلاق، يكمن في الاهتمام بالأبناء وهم في مهدهم، وذلك يكون عن طريق احتضانهم وإشعارهم بدفع الأبوين وباصطحابهم نفسياً وفكرياً طوال مراحل نموهم، وبغرس القيم والمبادئ في نفوسهم، كذلك بتعليمهم قدسية الأسرة.

أظافر ناعمة

عملاً بالقول المأثور الوقاية خير من العلاج، فإن الأسرة مدعوة لتجفيف منابع الطلاق والقضاء على مصادره، والحد من الدعوة له.

ولعلَّ أولى خطوات هذا المنهج هو الاهتمام بالأبناء، ولا أخفي القارئ الكريم سرّاً بأن هدف هذه الدراسة هو القضاء على ظاهرة الطلاق، أو الحد منها على الأقل؛ وتعود الوقاية من هذا الوباء إلى نعومة أظافر الأبناء،

فحقُّ الأبناء على الآباء أن يشعروا بدفع العلاقة بين أبايهم، وحميميّة العاطفة، والاحترام المتبادل، والتفهمّ المزدوج، بأن يشبُّ الأبناء في محيط أُسري هانئ بالعيش المشترك، زاهر بالعطاء العاطفي، مُفعم بالحب المتبادل.

ولا يقدح-وما كان ليقدح- في مكانة الزوج ورجولته أن يقبل زوجته أمام أبنائه، وأن يحتضنها عند دخوله البيت وعودته من العمل، وأن يتبادل معها طيب الكلمات وعذب الابتسامات، والسؤال عن صحتها وكيف كان يومها، وعن عملها إذا كانت تعمل، وما إذا كانت هناك مشاكل في العمل من عدمه، والسؤال عن أهلها، حتى بفرض وجود منغصات حياتية وخلافات معهم. الزوج بفعله هذا، يزرع في نفوس أبنائه صلة الرحم، الحرص على الاحتفاظ بعلاقة طيبة إن لم تكن قوية مع أهل أُسرتهم، ناهيك عن تقوية حبه لزوجته، وازدياد العطاء العاطفي، وتضاعف التدفق الحيني، كل ذلك يصب في مصلحة الزوج والزوجة والأبناء والأسرة.

الزوجة هي الأخرى مدعوة للاهتمام بزوجها، ببشاشة استقباله، وباحتضانه وباحتوائه، فرما عاد من عمله مثقلاً بالهموم والضغوط، وليس بحاجة لأن يضاعف مما عنده من هذه وتلك، الزوجة الذكية هي من تستطيع احتواء زوجها، بلين كلمة، وحرارة قبلة، ووضوح اهتمام.

لا أعني هنا أن نتغاضى عن المشاكل التي قد توجد، والمنغصات التي قد تولد، وما من بيت إلّا ووجد به مشاكل، لكن كيفية التعامل مع تلك المشاكل، وتوقيتها، ومكان الحديث فيها، هو ما يميز البيت الواعي الحريص على أبنائه ويفرقه عن غيره.

على الأبوين أن يعيا جيداً أن الأبناء خارج معادلة الخلافات الزوجية، فتلك الخلافات أيّاً ما كانت، لا ينبغي لها أن تؤثر على الأبناء، أو أن يشعروا بها أو يستعملها أحد الطرفين للتأثير على الآخر؛ فالأبناء خارج معادلة الخلاف الأبوي وليسوا بطرف فيها.

ولننظر لطفل أو لطفلة في بيت يسوده الاحترام والحب، ولآخرين في بيت يزخر بالمشاكل ويعجّ بالآزمات ويفعم بالصوت العالي، أيهما سيخرج طفلاً سويّاً قوياً؟ أيهما سيكون أنفع لوالديه وأفضل لمُجتمعه؟

أيضاً إشراك الأبناء في التفاعل العاطفي، فضلاً عن فوائده الجمة، يسهم بدوره في اشتياق الأبناء لليوم الذي يصبحون فيه آباء وأمّهات، كي يذيقوا أولادهم حلاوة ما ذاقوه في حضن أبويهما، ويقوي الباعث ويعزّز الحرص على استمرارية العلاقة الزوجية؛ ولعل أبسط الأمور في ذلك، أن يحيل الأبوين أبناءهما إلى رسول حب، وحاملي فرحة وعنوان بهجة ومنبع سرور؛ فمثلاً: أن تطبع الأمّ قبلة على خد طفلها وتقول له أعط تلك القبلة لوالدك وأخبره أنّها من طرفي، وأترك لكم التعليق وتأثير ذلك على الطفل والأسرة.

والزَّوْج الذي استقبل هديَّة نفيسة مضاعفة من زَوْجته وطفله، عليه أيضًا بالآ يعيد الرسول الصغير بخفي حنين، بل بقبلة مماثلة، أو بإخبار رسول الحب أن يخبر والدته بأنَّه هو (رسول الحب) يدعوها ووالده على العشاء، وغير ذلك من الأمثلة المفعمَّة بالحب والغنيَّة بالمشاعر.

هناك بعض الأزواج والزَّوجات ممن يتحرَّجون من تبادل القبلات أمام أبنائهم، وهذا خطأ كبير، فليعلموا جميعاً أن كل كلمة وكل خطوة تُطبع في ذهن ووجدان الأبناء. وما الضير أن تستريح الزَّوجة على كتف الزَّوج أو العكس وهما ممسكان بأبنائهم؟! أو أن يضع كل من الأب والأم لقمة في فم الطرف الآخر ولقمة في فم أبنائهم؟

تلك الذكريات تبقى، بل وتكبر، ويحيا عليها الأبناء، وينتظرون اليوم الذي يفعلون فيه مع أزواجهم وأبنائهم هذا، بل والإضافة له والزيادة عليه.

لا ينبغي على الزَّوجة أن تستقبل زَوْجها بضجر أو تأقُّف أو بامتعاض، حتى ولو كان لذلك أسباب، حتى ولو أخطأ الزَّوج؛ فلا ينبغي الحديث في أي من هذا أمام الأبناء.

مدرسة الأبناء هي الأخرى عامل ربط أُسري مهم، على الأبوين من حين لآخر أن يذهبا سوياً لزيارة أبنائهما في المَدْرَسَة، أو توصليهم لأتوبيس المَدْرَسَة من وقت لآخر...

وفي يوم عطلة الزوج، ينبغي أن يمد يد المساعدة لزوجته، إن لم يكن يفعل ذلك طيلة الأسبوع، وليعلما أن هناك من مهرة المخرجين من يقوم بتصوير تصرفاتهما، ويرقب سلوكهما، ونصيحة السيناريو والحوار وكيفية الأداء، وأنه سوف يشاهد هذا الفيديو مراراً وتكراراً، وسوف يقف عند عفوية الأداء وطبيعته لكل منهما، وسوف يحلل كل لحظة، ويحاول أن يفهم ما بيده من مادة فيلمية حياتية. أيضاً في نهاية الأسبوع أو العطلات، الخروج إلى المتنزهات، إلى السينما، زيارة الأقارب والأصدقاء، الذهاب إلى مطعم، كل ذلك محكوم بلا شك بقاعدة ولينفقذو سعة من سعته.

المُكوّن الأسري

علينا أن نغرس في نفوس أطفالنا منذ نعومة أظافرهم قدسية الحياة الأسرية، وأن المكوّنات لك الأسرة هو الأب والأم والأبناء، وهذا لنيت أني إلا بتقوية الروابط بين أعضاء الأسرة، والتلاحم بين المكوّنات الأسرية، ولعل عهد الأم للمربية كي تتولى رعاية وتربية ابنها أو ابنتها ينتقص من صلابة هذا المكوّن، فالطفل ينشأ ويتزعزع بين أيدي غريبة عنه، ومهما كانت المربية ذات خلق كريم ورحيمة وحنونة، فلن تعادل عشر معشار حنان الأم، و لتتخاف على الطفل مثقال ذرة من خوف الأم عليه؛ فقلب الأم لا تعادله قلوب نساء الأرض جميعاً.

إننا نتفهم أن الظروف الاقتصادية قد ترغم المرأة إلى النزول إلى العمل، أو لإثبات ذاتها وخدمة وطنها، وهذا أمر محمود بل مطلوب، لكن أن يكون ذلك على حساب الأبناء والترابط الأسري، فهذا مرفوض، وتلك المشكلة؛ فالأبناء أشد ما يكونون حاجة إلى الأم وهم صغار، حيث تتشكل شخصيتهم وتتضح معالمها وتتحدد خصائصها، فحقاً لابن على أبيه أن يراهما منذ أن تفتتح عيناه على الدنيا، لا في أن يرى مربية، أو حاضنة في سن الرضاعة.

على الأم أن تقوم بواجبها تجاه رضيعها وأن تؤقلم ظروفها الاقتصادية إن كانت في حاجة إلى ذلك، على الوضع الجديد، إلى أن يكبر الطفل، ويكون قد ارتوى حناناً أمومياً وشبع دفئاً فيحضرها، هنا تستطيع الأم أن تعاود العمل من جديد.

نفس الحال في المجتمعات الخليجية، وممن بسط الله لهم سعة الرزق، فليس معنى الامتلاء المالي، أن أبحث عن معاون في كل شيء، فهناك أشياء لا تشتري بالمال، فهي بطبيعتها خارج دائرة التعامل، مثل علاقة الطفل بأمه، وقديماً قالوا: "ماح كجلد كمثل ظفرك"، فوجب علينا الانتباه إلى هذا التصرف، وجب علينا جميعاً غرس المفهوم الأسري في نفوس أبنائنا، كي يكبروا على هذه المبادئ ويكرروا ما شَبَّوا عليه عندما يكونون مسئولين عن أسرة في المستقبل.

لتلك النقطة علاقة وطيدة بالحد من الطلاق، إذ إنَّ القاعدة هي أن دوام الحال من المحال، ومتى كانت الأيام دُولًا، فلا تضمن الأسرة الموسرة رغد العيش لأبنائها فيما بعد، فل ربما دارت الدائرة، أو لأي سبب كان، ولم يكن للأبناء قدرة على مصاريف المربية، من راتب وإقامة... إلخ، وهم قد اعتادوا هذا الترف، فهنا تقع المشاكل الزوجية وتتفاقم وغالبًا ما سوف تنتهي إلى الطلاق. فنحن بذلك نعمل على تفشي الظاهرة لا على الحد منها والقضاء عليها، وعلى تفكك الأسرة لا على لم شملها.

أيضًا لا ندري كي فتعامل المربية الأطفال في غياب الوالدين، فرمما ضربتهم، وقد رأينا حالات كثيرة لمثل تلك الأفعال، أيضًا مستوى النظافة والاهتمام بالطفل لن يكونا بنفس قدر الأم، وأخطر من ذلك هو أي مبادئ، وأي عادات وتقاليد تغرزها تلك المربية في نفوس ووجدان الأطفال، خاصة إذا كانت أجنبية، مختلفة عنّا في الدين واللغة والعادات والتقاليد؟ والطفل في هذه المرحلة عجينه تتشكّل في يد منيت ولا هب الرعاية، فيجب علينا أن نكون حذرين من هذا الخطر، وهناك كثير من الحالات، التي يفضل فيها الطفل عندما يكبر مربّيته على أمه، فهو لم ير أمه إلا لحظًا قليلة، تخرج صباحًا وهو نائم، وتعود آخر النهار وهو نائم، سواء كان خروجها للعمل أو للقاء الصديقات والتسوّق، وتلك نتيجة منطقية وطبيعية.

صداقة الأبوة

إذا اشتدَّ عود الابن أو الابنة، وجب على الأب والأم أن يتكيفوا مع المرحلة العمرية الجديدة، وأن يعوا مقتضيات السن الحرجة التي يحياها أبنائهم ؛ فهنا ينتقلون من دور الأبوين إلى دور الصديق الصدوق، الصديق المخلص، بأن يقتربوا أكثر فأكثر من أبنائهم و بالأل يغلقوا معهم باباً للحوار، أيّما كان الموضوع، حتى ولو كان الموضوع يتطرق إلى المسائل الجنسية، وعلاقة الشاب بالفتاة، ليس هذا فحسب؛ بل على الأبوين أن يكون لهما السبق في فتح مثل هذه الموضوعات، وذلك للوقوف على آخر ما وصل إليه أبنائهم من فكر ومعرفة والتي غالباً ما تكون مشوّهة، مستقاة من شباب وشابات في نفس أعمارهم، فتأتي مغلوطة غير مناسبة، ينبغي على الأبوين أن يدركا أنّهما ليس وحدهما من يقوم بتربية أبنائهم، فمن المقطوع بصحته، أن كافة المحيطين بالأبناء يسهمون بقدر قلّ أم كثر في تلك التربية.

فالمدرسة تربي وتعلّم، وأقصد بالمدرسة، المدرسين والمدرسات، وأيضاً التلاميذ والطلبة، وقد تختلف طباع هؤلاء الأخير ينعماً يرحوه الأبوان لأبنائهم ؛ فلذلك وجب متابعة ذلك بكل دقة. الأمر ذاته في النادي والشارع ومحيط الأهل والأصدقاء : وجب اليقظة والوعي. الأبناء إن لم يجدوا من ينصت لهم، فسوف يبحثون هم عنه، ولكن خارج نطاق الأسرة، وهنا مكنم الخطورة ؛ فلا تدري الأسرة بأي يد سيقعون ! وربما تلقفتهم يد أئمة، تجرهم إلى مستنقع الرذيلة وطريق الظلام، وحقل التفكك.

في سن مبكرة، وغالباً ما يكون قبل مرحلة البلوغ، يبدأ الأطفال في السؤال المنطقي والشائع: "بابا إحنا جينا إزاي؟" وهنا ينتاب الأب انفعال مرفوض، وردّة فعل منبوذة، وقد يسبو يعنف الابن أو البنت، والإجابة الشهيرة: "يا قليل الأدب!، يا قليلة الأدب!" أو ربما كان أكثر اعتدالاً، ونصحهما بالذهاب لوالدتهما، وغالب الأمر أنّها هي الأخرى لتتجيب على مثل هذه الأسئلة بالتعلُّل: "دي حاجات للكبار، أنتِ لسه صغيرة، أنتِ لسه صغير، مشوقته..." وهنا، وسواء كان عن عمد أو غير عمد، يسلّم الأبوين أبناءهم اليد قد لا تؤمّن، وهذا غالب الأمر، من محيط الأصدقاء، العائلة، المدرسة، الشارع...

نقطة أخرى مهمة، البنت واقتربها من مرحلة البلوغ والحيض، هنا دور الأم يتعاضم ويتضاعف، فعلى الأم ومتى بدأت ابنتها في الدخول في هذه المرحلة أن تبدأ بتوعيتها بقادم التطورات، تطورات جسدية، مزاجية، إفرازاته رمونية، بداية الدورة... إلخ.

دور الأم يبدأ مبكراً، قبل وليس بعد، لأن البنت سوف تبحث عن إجابة لما تمرّ به من تغيرات، وإن لم تجد، فسوف تُؤلّي أنظارها إلى الصديقات والزميلات، وهنا مكمن الخطورة. حتى لو حصلت البنت على معلومة صحيحة، فالأم بفعلتها هذه تكون قد وضعت حاجزاً نفسياً بينها وبين ابنتها،

وأن البنت تكون قد اعتادت على استقاء معلوماتها من الصديقات، ومن هنا تُفَضِّل البنت الصديقات على الأم، بمرور الوقت، تزداد الهوة بين الأم وابنتها، وربما ازداد الانشقاق والشقاق

وسيصبح استقاء المعلومة من الصديقة هو الأساس والقاعدة، وفي مراحل متقدمة، قد تنصح الصديقة ابنة الزَّوَّاج ممن هو غير أهل للزَّوَّاج، أو ممن لا يناسب ثقافتها وتربيتها وستكون نصائح الصديقة راجحة غير مرجوحة، ليس هذا فحسب، بل يمتد الأمر لا قدر الله إلى الطلاق، وربما أشارت الصديقة على ابنة في أي مرحلة من مراحل الزَّوَّاج بالطلاق حلًّا للخلاف القائم، والذي قد لا يستدعي بأي حال من الأحوال الوصول إلى تلك المرحلة.

كذلك الأب ووجوبية دوره تجاه ابنه في مرحلة البلوغ والتغيرات الجذرية في حياته، وجب عليه اصطحاب ابنه لحظة بلحظة. روت لي سيدة مصرية فاضلة ممن شملهن البحث، تأكيدًا لما أقول، بأنَّها في صغرها وعندما حاضت، انتابتها حالة هيسترية من البكاء والخوف، ظنَّت أنَّها جُرحت، وأنَّ أمَّها سوف تعاقبها وعندما أبلغت أمَّها بهذا الأمر، عنفتها، وقالت لها: "أنتِ إزَّايَّ تكلميني في موضوع زي كده؟ أنتِ بنت وكبيرة والمفروض تكوني عارفة الحاجة دي!" وتركتها وخرجت! وتضيف السيدة، أنَّه من ذلك اليوم،

وهي لا تتحدث مع أمها في شيء البتّة، حتى بعد الزّواج؛ ونشوب خلافات مع زوّجها، أثّرت ألا تتحدث مع أمّها، لكيلا تفعل معها ما فعلته من سنوات، وتفاقمّت الأوضاع، وخرجت عن السيطرة، وطلّقت السيّدة، لأنّها استشارت صديقات لها، فأُشِرْنَ عليها بالطلاق وقد حدث...

ولكي تكون الأمور واضحة، نحن لا نريد تبعيّة عمياء من قبل الأبناء للآباء، بل استقلاليّة وبناء الذات، لكن لا يقدح من تلك الاستقلاليّة، ومن الاعتماد على الذات، الحفاظ عليهم؛ فالأبناء ما هم إلّا امتداد للآباء ويجب أن تكون الأسرة البوتقة التي تنصهر فيها كافة المكونات والأعضاء الأسريّة، يجب أن تكون الحصن الحصين، والسد المنيع، الذي يحول بين الأبناء وأي شطط أو إغراب. الأبوان مدعوان أن يصادقا أبناءهما في تلك المرحلة، وأن يكونا قريبين لهما من أي صديق أو صديقة، وأن يتحدثا معهما أيّا كان الموضوع. بل أيضاً الاحتواء، خاصّة للبنات، وما تمر به من تغيرات فسيولوجيّة، وجب على الوالدين، احتضانها، وتقيلها، وتخصيصا لو قتلها، والإنصات إليها، ومتابعة محيطها من الأصدقاء والمعارف.

وثيق الصلة بتلك النقطة، أن التكنولوجيا الحديثة، وخاصّة النت ومواقع التواصل الاجتماعيّ، والتي نسميها الزائر المُقيم، سوف يكون مقصداً من قبل الأبناء للإجابة عن أسئلة حائرة، ونعلم جيّداً أن هذا العالم الافتراضي، يعجّ بما لا يقبله ديننا، ويتعارض مع شريقتنا ويتناقض مع مبادئنا وينافر أخلاقنا؛

ولذا لزم الانتباه من هذا الزائر المُقيم القدري، لأنَّه إن كان صادقاً في مسألة، فسيكون غير صادق وغير أمين في مسائل أخرى، وإن كان مناسباً في موضوع فهو غير مناسب في موضوعات أخرى، فوجب الحذر.

تتعاضم إيجابيات الصداقة الأبوية، في تكوين الرقابة الذاتية، لا نريد لأبنائنا ألا يفعلوا ممنوعاً خشيةً منا، ولكن نريدهم ألا يقربوا ذلك لأنَّه مهملاً يريد ونذلك، لأنَّهم يعلمون أنَّه يتنافى وأخلاقهم ومبادئهم ومن قبل هذا وذاك معديهم.

بناء الرقابة الذاتية عند الأبناء، يسهم في التماسك الأسري، والثقة، وتوطيد الأواصر الأسرية، ويشبُّ الأبناء على الترابط الأسري ودفئه، فتشخص أبصارهم إلى اليوم الذي يكونون فيه أسرة، كي يستمروا في التنعم بهذا الدفء، وبصورة أوتوماتيكية سوف ينفرون من أي فعل قد يؤدِّي إلى انهيار الأسرة، وما قد يسببه ذلك من ضياع الأبناء والخروج من الجنة التي عاشوها يوماً.

الارتباط الشرطي

يتجلى دور الأم في تثقيف ابنتها جنسياً في تأطير المسألة ؛ فمنذ الصغر على الأم توعية ابنتها وغرس الفضيلة في نفسها، تعريفها بالعيب والحرام لكن بربط ذلك بشرط شخصي وزمني، الشرط الشخصي ينصرف إلى الزوج، والشرط الزمني ينصرف إلى الزواج. فمثلاً : تربيتها على حرمة ألا يمسه أي إنسان إلا زوجها،

وينبغي على الأمهات ألا ينسين إلا، وهذا لا يتعارض البتة لا مع الدين ولا مع صحيح التربية ولا مع المبادئ المحافظة، العكس من ذلك تماماً، هو متفق مع كل ذلك،

ليس هذا فحسب، بل هو وقاية للبنت عندما تتزوج، ألا تكون قيد فكر، وأسيرة محاذير أمها والمحيط البيئي لها، وبألا تتخندق في نصية كلامها،

أما إذا أتت التربية مقرونة بحق الزوج فقط، لا سواه، في ذلك، فسوف يسهم ذلك كثيراً في الألفة والمحبة بينها وبين زوجها وسوف يؤدي إلى تلافي مشاكل قد تتسع رقعتها وقد تصل لا قدر الله إلى الطلاق.

مرحلة الإعداد للزَّواج

واقعا لأمر أن تلك المرحلة لا تبدأ قبيل الزَّواج، بل تبدأ منذ نعومة أظافر الأبناء كما أوضحنا سلفاً، أما وقد أقبل الأبناء على مرحلة الانتقال من بيت الأبوين إلى بيت الزوجية، وجب أيضاً التمهّل والتريث وعدم التعجّل في اختيار شريك الحياة لأن الهدف من الزَّواج هو الديمومة إلى الأبد، لذا وجب توعية الأبوين لأبنائهم المقبلين على الزَّواج بأهميّة وعظم هذا الأمر، ليس هذا فحسب، بل الدولة أيضاً -وهذا مما نقترحه- مدعوة لعقد وتنظيم دورات تثقيفية للمقبلين على الزَّواج، وإلزام كل من العروسين بإجراء كشف طبي شامل في الوقت ذاته، اقتداءً بالمملكة العربية السعودية وبدولة الإمارات العربية المتحدة، للتثبت من خلوّ الطرفين من الأمراض، أو من موانع الزَّواج الشرعية، وهذا ما يسهم بدوره في الحد من حدوث الطلاق فيما بعد.

الأسرة والإعداد للزَّواج

ينبغي على الأبوين، أو على أحدهما في حالة وفاة الآخر أو الانفصال عنه، أن يقوم بتوعية الأبناء والبنات بماهية الزَّواج، وعظمتها، وبكونه ميثاقاً غليظاً، وكيف أنّه شريان حياة المجتمع، واستمرار لسنة الله في أرضه. تبدأ التوعية بالتعريف بالزَّواج، هذا السرّ المقدّس، والحدث العظيم، وبوضع الأسس التي يقوم عليها الاختيار،

وقد يعارضني البعض، في كون الاختيار لا ينبغي أن يكون فقط للأبناء، فالزَّواج وفق أصول ديننا (المسيحي والإسلامي) ومبادئ شقيتنا، الحدث الأهم في الحياة على الإطلاق، ويمسُّ الأسرة أيضًا، وقد يغيب عن بال الأبناء الكثير، إذ قد يكونون مدفوعين بالرغبة في الارتباط، ولبس الدبل والشبكة، وتقليد الآخرين فحسب، يرى الأبوان هنا ما لا يراه الأبناء، بحكم الخبرة والطبيعة البشرية التي جبلنا الله عليها والتي تقضي ببحث الأبوين دومًا على سعادة أبنائهم وسهرهم على راحتهم. وهذه ليست دعوة مني أن ينساق الأبناء معصوبي الأعين خلف قرار آبائهم، أو أن يصدر الآباء قرارًا ديكتاتوريًا منفردًا واجبًا لتنفيذه، لا مراجعة فيه ولا مكان لسماع رأي آخر.

توافقية قرار

إنما هو قرار مشترك، المعني به في المقام الأول هم الأبناء، لكن هناك مسؤولية دينية أبوية مجتمعية للآباء، فالآباء سيسألون يومًا أماما لحقت عالي عن تربيتهم ورعايتهم لأبنائهم وتوعيتهم في اختيارهم وإرشادهم في قرارهم.

ينبغي أن يأخذ الموضوع قسطه من التفكير والتدبر، لذلك أدعو أن تكون مرحلة الخطوبة مناسبة لدراسة كل طرف للآخر، وأيضًا لدراسة العائلتين لبعضهما البعض، وتبادل وجهات النظر ووضع الأسس الصحيحة للأسرة المستقبلية.

تبدأ تلك المرحلة من اليوم الذي يعتزم فيه الأبناء الدخول في علاقة جدية بقصد الزواج، وسواء أكانت تلك العلاقة تقليدية، بمعنى عدم معرفة كل طرف للآخر مسبقاً، وتشمل أيضاً المعرفة المحدودة للغاية، غير النافية للجهالة "زواج صالونات"؛ أم كانت علاقة غير تقليدية، بمعنى سبق المعرفة، أي من اليوم الذي تتعرف فيه البنت على زميل لها أو العكس "الارتباط"؛ وهنا واجب على الابن أو الابنة إعلام الأبوين بنشوء هذه العلاقة، وببداية هذا المشروع، والأبوان مدعوان أيضاً للنقاش مع أبنائهم وسؤاله معماً إذا كان أحدهم دخل حياتهم، يميلون له أم لا؟ ولا ينبغي على الأبوين أن يقابلا تصرف أبنائهم بالرفض والنفور، بل على العكس: بالاحتواء والاحتضان، ولكي يكون الآباء أمناء على أسرار أبنائهم، ولكي تكون الأمور واضحة ومستقرة، وعلى الأبوين اختبار جدية تلك العلاقة، وهل سيكتب لها النجاح أم لا، وما هي حظوظ هذا النجاح، ثم عليهما مناقشة أبنائهم في هذا الموضوع وتبادل وجهات النظر. إذ قد يكون أحد طرفي العلاقة ممن يقضون وقتاً للتسلية فحسب، أو من غير الجادّين، وما إلى ذلك...

إذا ارتأت الأسرة والأبناء صحة قرار الارتباط والمضي قدماً فهذا حسن، وإذا لم يرتضوا ذلك فهذا أيضاً حسن، ذلك أن هيكلي أضراراً جسيمة في المستقبل، وهي أضرار الطلاق، لكن المشكلة تنبع عند الخلاف في وجهات النظر بين الأبوين والأبناء، وواقع الأمر أن الحل الوحيد في هذه الحالة هو النقاش، والإنصات جيداً للأبناء، ومحاورتهم في حججهم وإقناعهم بصوابية رأيهم،

وقد يكون الأبناء على صواب، وفي هذه الحالة، ينبغي عليهم أيضاً الحوار والمناقشة، وإقناع الوالدين، أيّاً ما كان الأمر، ينبغي أن يعي الأبناء جيّداً أنّ آبائهم لا يرجون غير سعادتهم، وتوفيقهم في حياتهم الزوجية، ولا ينبغي للآباء الاعتراض من أجل الاعتراض، فمتى توفرت الشروط الوافية للزواج، فلا ينبغي أن يقفوا حائلاً أمام ذلك.

المصارحة والمكاشفة

وضوح تلك الفترة يسهم من جانبه في الحد من حالات الطلاق، إذ لو أخفى أحد الأطراف علاقته السابقة- التقليدية أو غير التقليدية- عن الآخر، واكتشف الأمر، ربما كان سبباً في فسخ الخطوبة أو الطلاق فيما بعد، وتتفاقم المشكلة أكثر إذا لم يكن الآباء على علم بذلك. فيكون الزوج أو الزوجة في موقف لا يحسد عليه من أسرتيهما ومن شريك حياتهما.

إن لم يكتب لتلك التجربة توفيق، فليست سبة في جبين أحد الأطراف، لكن الخطورة تكمن في إخفاء تلك التجربة عن شريك الحياة الجديد، فبمجرد أن يعلن طرف آخر رغبته الجادة الصادقة والرسمية في الارتباط وجب إخباره بالتجربة أو التجارب السابقة لكي يكون على علم بما سبق، وبيّنة بما حدث، فليس منا لم ستساغ أن تبدأ حياة زوجية بالإخفاء وعدم الصراحة، وخاصة إذا طلب أحد الزوجين من الآخر ذلك، وربما يتفق الطرفان على أن ما سبق يعدّ من الماضي، ولأن تحاور فيه، في كون هذا قرارهما،

أما أني فرض أحد الطرفين وضعاً قد يكون غير مقبولاً من الطرف الآخر، فهو بهذه الفعلة يدقّ مسماراً في نعش زواجهما الذي لم يبدأ؛ فرمياً-وقد فسدت الأخلاق-أن يكون الطرف السابق في التجربة السابقة قد احتفظ بمراسلات أو قام بتسجيل مكالمات تليفونية، أو طلب من أحد أن يلتقط لهما صوراً، أو ما إلى ذلك، ونكاية في الطرف الآخر وانتقاماً منه، يرسل ما بحوزته إلى طرف العلاقة الجديد، سواء في فترة الخطوبة أو فيما بعد كتب الكتاب والزواج، وهنا تكون احتمالية الطلاق عالية، ويكون هذا مبرراً لانعدام الثقة والصراحة التي هي أساس العلاقة الزوجية.

المصارحة والمكاشفة بين المقبلين على الزواج فيما يتعلّق بماضيهم لا يخلو من فوائد تسهم جميعها في تجفيف منابع الطلاق والحد من كارثية آثاره، إضافة إلى ما سبق، فإنه يبني جسوراً من الثقة والألفة والطمأنينة بين الطرفين، وعلى كل طرف أن يكون أميناً صادقاً في العرض، وعلى الطرف المتلقي أن يكون حافظاً للسّر، مؤمناً عليه، حكيماً في قراره، وله مطلق الحرية في قراره في ظلّ الضوابط والمبادئ الشرعية والإنسانية.

مزية أخرى للمصارحة والمكاشفة تتمثل في قبر المرأة لكابوس الانتظار وفجأة المفاجأة، بمعنى أنها بمصارحة المتقدم لها بماضيها، لم يعد هناك ما تخفيه، فتنام قريرة العين، غير حابسة للأنفاس، غير مترقبة لقادم المفاجآت، ويكون بمكنتها وفي تلك الحالة فقط، أن تغلق صفحة الماضي، بل تغير كتاب الماضي الذي لن يطاردها من يوم المصارحة والمكاشفة.

وهي الأخرى لن تعيش فيه بعد اليوم ولن تصطلي بناره ولن تتعذب بآلامه ؛ لأنَّه بكتمان أحد الأطراف موضوعاً عن الآخر فيه في واقع الأمر افتتات على حقِّ هذا الأخير، وإن كل دقيقة تمرُّ في التفكير في الماضي وعواقبه، فضلاً عن أنَّها تفسد الحياة الزوجية فهو بمقام سرقة وغش للطرف الآخر. من يريد أن ينعم بالحياة الزوجية الهانئة فعليَّه أن يصارح ويكشف شريكه المحتمل، وأن يهب له كل وقته وتفكيره، فهذا حقُّه وتلك صورة من صور الإنسانية المتجسِّدة.

أيضاً من صواب التربية وكمال الأخلاق، إن لم تكتم لتجربة وتكلل بالنجاح، أن نتمنَّى للطرف الآخر النجاح والتوفيق، وألاً نبحت عن إيدائه، وتكدير صفو حياته، حتى ولو أخفى ماضيه عن شريك حياته الجديد ؛ فليدعه وشأنه ويتمنى له الحياة السرية الهانئة.

الأبناء يكونون مندفعين بدافع الظهور كمخطوبين، وربما لتقليد الأصدقاء أو العائلة، لكن في خضم تلك الفرحة وهذه الرغبة عليهم أن يعوا أنَّه اختيار العمر، وليس قميصاً أو فستاناً إن لم يعجبهم بعد الارتداء الأوَّل سيقومون بتغييره، لكنه رباط مقدَّس وأبدي وله حرمة، فينبغي أن يتأكَّدوا أولاً من صحة مشاعرهم، وقبولهم للطرف الآخر، وليس بلازم أني كون الزواج عن حب وعاطفة، لكن يلزم أن يكون عن قبول وارتياح، مع توافر الشروط الأخرى، وهذا ما يمثِّل الفرض الأوَّل أي الطريقة التقليدية للزواج.

في نهاية المطاف نلاحظ أنَّه لا فرق بين أي من طريقتي الزواج، وتساوي أثرهما بعد ذلك فيما يتعلّق بالطلاق. لكن ما ينبغي التأكيد عليه هنا هو استيفاء شروط الزيجة الناجحة.

روحانية الزواج بين التأنس والتسلّع

على الأبوين أن يغرسا في نفوس أبنائهم أن الزواج ليس مشروعاً تجارياً، بل تبتعد حساباته عن الربح والخسارة، بمعنى ألا يكون الهدف من الزواج النظر إلى الطرف الآخر وكأنّه سلعة، أي تسليع الزواج، ولكن النظر إلى الطرف الآخر على أنّه إنسان، أي أن سنة الزواج، وهذا هو الأصل، بتلك التربية نكون قد مميّنا في نفوس أبنائنا الروحانية الإنسانية، وأنزلنا الإنسان منزلته الحقيقية، ونكون أيضاً قد جفّفنا منبعاً من منابع الطلاق، إذ لو كان الزواج مبنيّ على السلعية للطرف الآخر، وكون الطرف الآخر لديه قدرة مالية، ويوماً ما دارت الدائرة ولم يعد بحوزته شيء فسيقع الطلاق، لسبب بسيط وهو انقضاء الغرض الذي من أجله حدث الزواج، أما الزواج المبني على المعاني الإنسانية- التأنس- فلن يكون للتغيرات المادية سيف أو درع في معركة الحياة، أو سبباً في وقوع الطلاق، إذ إنّ السبب الذي حدث الزواج من أجله وهو إنسانية الطرف الآخر، لا يزال باقياً وقائماً رغم كلا لأزمات.

من روحانيات الزواج أيضاً عدم المغالاة في المهور والشبكة والشقة وتكاليف الزفاف، يجب أن يعي الآباء وأن يعلموا أبنائهم بأن الزواج ليس سباقاً مع الأقارب أو الأصدقاء والمعارف، وأن الزواج إنك أن له أن يدخل سباقاً فليكن سباق المبادئ والإنسانية والرحمة بمن هم مقبلون عليه وعدم المغالاة في تكلفته؛ دعوتي هذه إنما هي دعوة رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم، وهي لا تنتقص البتة من شأن الفتيات المقبلات على الزواج، فلن يعز بنتاً ارتفاع مهرها أو غلو شبكتها أو سعة شقتها، ولكن الذي يعز البنته وزواجها من شاب ذي دين وأخلاق ومبادئ، يرضى الله فيها ويحافظ عليها؛ فماذا ينفع الابنة وقد تزوجت بشبكة ومهر لا مثيل لهما ثم طُلقَت بعد أسابيع أو أشهر من الزواج؟ أيهما أكرم للأسرة والابنة، أن نيسر في الزواج ونحظى بالزوج المناسب، أم أن نغالي فيه ونقبل بأي طارق للباب؟ من منا يقبل أن يحيل ابنته سلعة، يفوز بها من يدفع أكثر؟!

ثمة تجارب كثيرة باءت بالفشل بسبب المغالاة في تكلفة الزواج، إذ إن الآباء يثقلون كأهل أبنائهم بتلك التكلفة، وقد تكون سبباً للطلاق في أقرب وقت.

لا ينبغي أن يفهم من دعوتي التساهل في حفظ حقوق الزوجة، على الإطلاق، العكس هو الصحيح، ولنضرب مثلاً تجربة زواج وقد أرسلت لي عبر موقعي الرسمي، تدور أحداثها كالتالي: تقدم شاب لخطبة فتاة من أسرة كريمة، وكانت الإجابة على لسان الأب عندما طلب منه الشاب يد ابنته "هت حافظ عليها وتراعي ربنا فيها

ويكون ده العهد اللي بيني وبينك وبين ربنا" يقول الشاب : أعادها والدها على مسامعي ثلاث مرات، وقد أمنت عليه ووعدته، ويقول ومن يومها وأنا لا أنام قبل أن أحاسب نفسي وأراجع عهدي مع الله ومع والد زوجتي ؛ أغفر لها توافه الأمور، لكن تلك الجملة مازالت تفرع أذني وكأني أسمعها لأول مرة ليس هذا فحسب، بل استطال ذكاء الرجل والد زوجته إلى ما هو أبعد من ذلك، حينما رفض كتابة قائمة الزوجية لابنته، وحينما سأله هذا الشاب عن السبب قال له : "أأتمنك على لحمي ودمي ولا أأتمنك على شوية حديد وخشب!" يقسم لي هذا الشاب، أن مواقف هذا الرجل أبكته، وأنه ودّ لو طلب والد زوجته كتابة قائمة، كي يخفف عنه حدة وشدة الالتزام الذي ألزمه به.

أخبر الشاب والد زوجته بأن أسرته تتشدد في موضوع القائمة، بل وتبالغ في قيمتها، لدرجة أن أخته كتبت لها قائمة بقيمة تعادل عشرة أضعاف القيمة الحقيقية، لكن الرجل رفض، وقال له : كلمتي واحدة! وزادت رسالة هذا الصديق تشويقاً عندما أخبرني بأن والدته زوجها أصرت على عدم عمل فرح في قاعة، والاكتفاء بحفلة كتب الكتاب، والاستفادة بمبلغ الفرحة في بدء حياتهما به! على الرغم من عظمة قرار ونصيحة الأم، إلا أنني لم أستغربه ؛ فإذا ما كان زوجها علياً فحق لها أن تكون فاطمة!

أضف إلى ذلك، رسالة من سيّدة فاضلة، تخبرني فيها : "بأنّك مهما فعلت فلن تعجب الناس"، وتنصح المقبلين على الزواج بالاقتصاد في النفقات وببدء حياتهم الزوجيّة بالبعد عن الإسراف والبذخ، قائلة : "إيه المشكلة أمّا بنتي تقضي ليلة الدخلة في شقتها بدل من فندق خمس نجوم، أو أن تسافر منطقة في مصر بدلاً من الخارج، السعادة يا ابني هي إن ربنا يوفقها مع عريسها". ولا أعتقد أن زَوْجَيْنِ بدأ حياتهما باعتدال في كل شيء تنال منهما أي محنة طارئة، وخاصّة الاقتصادية منها ؛ فتعزّيز مكانة الابنة عند زَوْجها يكون بالخوف عليها وعلى مستقبلها مع زَوْجها وعدم إرهابه وتحميله فوق طاقته، ولسوف يظلّ جميل صنعهم طوقاً فيعنق الزَّوج، وانعكاساً إيجابياً على حياتهما الزوجيّة.

ذوو الدّين

تتعدّد أسباب الزواج، ولنا في رسولنا صلى الله عليه وسلم الأسوة والقُدوة الحسنة، إذ يقول : "تنكح المرأة لأربع : لمالها، ولجمالها، ولحسبها، ولدينها، فافطر بذات الدّين تربت يداك".

من المقطوع بصحته أن الدّين لا يتبدّل ولا يتبدّد، فمن فهم دينه فهماً صحيحاً أوّثمن على شريك حياته، لذلك ينبغي أن نُربي أبناءنا تربيّة دينيّة صحيحة، قوامها الاعتدال والفهم الصحيح للدين، دون تشدد أو تسيّب، لأنّ الدّين لا يعرف هذا ولا ذاك، فهو دين الوسطيّة. تتعاضد فوائد الاختيار على أساس الدّين،

إذ فضلاً عن أنَّه واجب ديني، فإنَّه عنصرٌ مهمٌّ في تجفيف منابع الطلاق، فالذي يعرف دينه، ويفهمه فهماً صحيحاً، سيرا على الله في الطرف الآخر، فلن يخونه، ولن يجرحه أو يهينه أو يعيره، وهذه هي أهم أسباب الطلاق. أيضاً من تربى تربية دينية صحيحة، يعلم أنَّه مؤمن، زوج كان أم زوجة، على الطرف الآخر، وأنَّه سوف يسأل عنه يوم القيامة، فسيستحضر الله في كل عمل يقوم به وكل قول يتفوّه به، وستكون حياة تحت مظلة المودة والرحمة.

برأيي فإنَّه يمكننا حمل الحديث وإنزاله على الرجل أيضاً، فتتعدّد أسباب زواج المرأة من الرجل، لكن ينبغي الظفر بذي الدين، لذلك قال رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم: "إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير" أي إنَّ لم تزوجه يكن خراباً في الأرض، ولا يساورني الشك قيد أملة في أن الطلاق هو نوع من أنواع الفتنة في الأرض.

الدين قد أقام توازناً ووضع منهاجاً للزواج، ينبغي أن نقف به ونتبّع، لأن هذا شرع الله الذي أراده لعباده.

الكفاءة

مُجْتَمَعنا العربي، مدعو للتحلل من شكيلات واهية، والتخلُّص من موروثة بالية، واستبدال المعتقدات الموضوعية الحديثة بالقديمة، ينبغي على الآباء ومن قبلهم الأبناء النظر إلى شريك الحياة المحتمل ما إذا كان كفئاً أم لا، وللکفاءة أوجه متعددة، كفاءة دينية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية... إلخ، فرما كان أحد الطرفين ذا دين، لكنه ليس كفئاً من الناحية الاجتماعية، ولا يوجد تفاهم أو انسجام في تلك المسألة، فغالب الحال، عاجلاً أم آجلاً، سينتهي الأمر بالطلاق، والحال كذلك بالنسبة للماديات ؛ فلا ينبغي أن يكون الفارق البسيط فيها حائلاً دون الزواج، بل الفرق الشاسع فحسب.

هذا هو ما يسبب المشاكل وغالباً ما تنتهي بالطلاق، فمثلاً : من غير المعقول ولا من المنطق، أن يكون لدى أحد الطرفين سيارة فارهة والطرف الآخر لا يملك حتى دراجة، هذا لا يعيب ولا يشين أيهما، لكن التجارب الحياتية للآخرين أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنه سيكون اختياراً خاطئاً. بدورها أيضاً الكفاءة الثقافية ينبغي أن تكون حاضرة وبقوة في هذا المجال، ذلك أن وحدة التفكير والاهتمام الثقافي يوفّر ويضمن للزوجين حياة كريمة هائلة، سوف تتحد لغتهما، ويتسق فهمهما للأمور، وتتفق وجهات نظرهما.

في بداية حياتنا الأكاديمية، في مطلع هذه الألفية، حدث لزميل لنا موقف يؤكد حتمية الكفاءة، هذا الزميل الفاضل من حفظة القرآن الكريم، وعلى خلق وأدب جم، وهو من صعيد مصر، تقدّم لخطبة فتاة من أسرة متديّنة وسطية، محافظة، جامعية، ميسورة الحال، وعلى الرغم من قصر ذات يده، فقد كان مرحّباً به، ولم يكن لظروفه الماديّة تأثير على مشروع الزواج، لكن المشروع لم يكتمل وكان ذلك لعدم الكفاءة الثقافيّة؛ فالزميل المعيد وقتئذ يؤمن بأن تعدّد الزوجات هو الأصل، بينما تلك الفتاة ترى أن الوحدة هي الأصل، وعندما سألتها: "هل لو كان لنا نصيب وتزوجنا، ممكن تتزوج مرة ثانية؟" فكانت إجابته: "هذا شرعا للهو ملّا!" أيضاً سألتها عن آخر فيلم شاهده في السينما فكانت إجابته بأنّه لم يدخل السينما في حياته قط.

وذهب كل منهم لحال سبيله، تلك التجربة ينبغي أن نرفع لها القبعة، وأن نحیی أطرافها، فهما أهلّ للتحية والتقدير، تحية للشاب الذي لم يكذب ولم يتجمل، ولم يخالف فكره ومعتقداته كي يتم الزواج، ولم يؤثّر عليه ماديّات الفتاة ورغد عيشها، وتحية للفتاة التي رفضت أفكاراً لا تناسب أفكارها، ومعطيات مخالفة لما ألفته وعهده ودربت عليه، ولم يؤثّر عليها رونق الوضع الاجتماعيّ للمعيد الشاب ولا مستقبله الباهر الواعد، مسلك كليهما وقرّ على المجتمع حالة طلاق مؤكدة في المستقبل،

وتشتت للأنباء وضياعهم، إذا تم هذا الزواج، فلم تكن هناك الكفاءة الفكرية والاجتماعية والثقافية، وهذا لا يشين أحدهما،

فلكل بيئة طبيعتها وظروفها وفكرها، والاختلاف رحمة، رغم ذلك احتفظ الشاب بعلاقة طيبة مع أسرة الفتاة وتزوج كل منهما بشخص أكثر كفاءة وملائمة لثقافته.

زواج نت

يأبى الزائر المقيم، النت، إلا أن يسهم بدوره ويبدل بدله في حياتنا الاجتماعية، ونظراً لعظم شأن الزواج ؛ فلا ينبغي أن يكون عن طريق النت، إذ إن هواة مواقع التواصل الاجتماعي، المدمنين له، غالباً ما يتجملون في أحاديثهم، ويذكرون غير الحقيقة، فرباً بأبنائنا وبناتنا عن هذا المسلك، لم أجد حالة زواج واحدة عن طريق النت كُتب لها النجاح، إذ إن طبيعة الزواج تختلف اختلافاً جذرياً عن طبيعة العلاقة الناشئة عن طريق النت، اللهم إلا إذا توافرت باقي الشروط واكتملت ! كما سبق وأوضحنا، هذا الطريق للتعارف محفوف بمخاطر مستقبلية في حالة عدم إتمام الزواج، أيضاً قد يكون سبباً في الطلاق، وأضعف الإيمان أن الزوج سوف يقول لزوجته : "أنت مفكرة نفسك بني آدمة"، "أنا عارفك عن طريق النت" كما أبلغتني السيدة أ.ع. من السعودية، فالزواج طقس ديني، واجب مجتمعي وأخلاقي، فوجب على الجميع الوقوف على قدسيته، وإعطائه حقه، وإنزاله المنزلة التي تليق به، وعدم الاستهانة به.

ذوو القدرات الخاصة

ذوو القدرات الخاصة ليسوا مواطنين درجة ثانية، بل إنَّهم وبصلابة إرادتهم، وقوة عزمهم، وتحديهم لظروفهم الخاصة ولنظرة المُجْتَمَع الآثمة لهم، يتسنَّمون مقاعد الدرجة الأولى ويعتلون قمة مرتبة الشرف. الارتباط بأحد من ذوي القدرات الخاصة ينبغي أن يحظى بتأنٍّ وروية وعناية مضاعفة عن الأحوال العادية. إذ إنَّ منبع الاهتمام ومضاعفته، والحيطة وتطلبها، والحذر ووجوبه، يكمن في كون ذوي القدرات الخاصة مظلومين في مجْتَمَعنا الشرقي العربي، وأنَّهم تحمَّلوا الكثير والكثير، ولا يستحقُّون منَّا أن نحملهم فوق طاقاتهم، فالواقع أنَّهم محملون بما يفوق طاقاتهم، فلا ينبغي أن نزيد من أوجاعهم، ولا أن نضاعف من آلامهم.

على الراغب في الارتباط بأيٍّ من ذوي القدرات الخاصة، عليه أن يعلم ثلاثة أشياء غاية في الأهميَّة : الأول أنَّ ذوي القدرات الخاصة ليسوا مواطنين درجة ثانية، بل هم مواطنون درجة أولى بل ماسية. الثاني أنَّه سوف يواجه مع شريك حياته جهل المُجْتَمَع وتخلُّفه، وعليه أن يكون واضحاً وصريحاً مع نفسه، أيقوى على ذلك أم لا ؟ أمكنته الصمود وقبول التحدي أم لا ؟ تلك نقطة في غاية الأهميَّة، وجب التنويه إليها، لأن المشكلة تأتي من المُجْتَمَع وليس من كونهم مواطنين درجة ثانية. الثالث هو أنَّ الأثر النفسي الناجم عن طلاق من هم من ذوي القدرات الخاصة، يفوق بكثير مثيله عند غيرهم،

فلنتق الله سبحانه وتعالى فيهم، ولنكن معهم لا عليهم، سنداً لا شوكة في حلّهم.
فتلك أمانة مضاعفة وبالأمانة فليعظم من اقتدر.

الثقافة الجنسية

أعلم أن دعوتي تلك سوف تهاجم من قبل البعض، وربما وصفي بالانحلال والفسوق ومحاولة إدخال ثقافة ومفاهيم غريبة غريبة على مجتمعتنا الشرقي العربي المحافظ، لكن هذا الهجوم المتوقّع لم يع معنى الدعوة، ولم يقف عند مدلول الكلمتين، ثقافة جنسية، أنا أدعو إلى ثقافة جنسية وليس إلى إباحية جنسية، أدعو الدولة أن تدخل الثقافة الجنسية إلى التعليم كمادة إجبارية الحضور، يتم فصل البنات فيها عن البنين، ويكون المحاضر من المتخصصين، يشرح خاصّة للبنات، ما هي المرحلة التي يمرّون بها من تغير فسيولوجي هرموني مع البلوغ وبداية الدورة الشهرية وكيفية التعامل معها وما إلى ذلك من الأمور النسائية.

فائدة ذلك كبيرة، بل تتعدّد الفوائد في الواقع، إذ ربما لا تتلقى البنت من أمها شيئاً، فتكون فريسة معلومات مغلوطة مستقاة من على الإنترنت أو من الصديقات والقريبات، ولربما أعطتها الأم معلومة خاطئة، فيتم تصحيحها من المصدر الموثوق به وهم المتخصصون، وربما كانت الأم متوفاة

ولا يوجد من يصطحب البنت في تلك المرحلة الحرجة نفسياً ومعنوياً، إضافة إلى أن تنشئة جيل ذي صحة جنسية جيدة، ووعي جنسي سيكون له مردود بعد الزواج في الحد من ظاهرة الطلاق.

نجد فوائد لتثقيف الذكور جنسياً أيضاً، بدءاً من معرفة ما يجب فعله وما يجب تجنبه، وخاصة العادة السرية، والتعريف بأضرارها وكيفية تجنبها، إذ إنه لو أدمنها واعتاد عليها، فإن ذلك سيشكل خطورة بالغة بعد الزواج، إذ غالب الأمر أنه سوف ينصرف عن زوجته وسوف يشبع رغبته عن طريق العادة السرية، وهنا إثم ديني إنساني أخلاقي، وتفريط في حق الزوجة، الأمر الذي قد لا تتحمّله، وتقوم بطلب الطلاق للضرر. أيضاً التجارب الأليمة مع تلك العادة كثيرة، السيدة ف.ف. من مصر، تقول: "تم طلاقي بعد الزواج بسنة، لم يجتمع بي زوجي في خلال تلك السنة سوى ثلاث مرات، وكان دائم الاعتياذ منفرداً، وعندما اكتشفت الأمر وطلبت منه أن يذهب إلى الطبيب رفض، وقال لي: "أنا مبسوط كده، لو أنتِ مش قادرة تستحملي مع السلامة"" تضيف: "قالها لي بكل بساطة! مع السلامة! وبالفعل لم أعد لأتحمل فطلبت الطلاق والحمد لله أنني لم أنجب منه، وعاودت حياتي مع رجل آخر لم يسبق له الزواج ورزقنا الله بابن، سوف أعلمه وأنقذه جنسياً كي لا يظلم نفسه ولا يظلم إنسانة معه، لكي يعيش حياة طبيعية كما أرادها الله لنا، سعيدة خالية من المشاكل خاصة الجنسية منها".

الدَّوْلَةُ والإعداد للزَّوْاج

لا يختلف دور الدَّوْلَةِ عن دور الأسرة في شيء في هذا الموضوع، إذ إنَّ الدَّوْلَةَ من مصلحتها تجنُّب مواطنيها هذا الوباء السَّرخاني وهو الطَّلَاق، لذا وجب على الدَّوْلَةِ أن تتحمَّل مسؤوليتها في هذا الشأن، وتلك المسؤولية تتمثَّل في أن تكفل للمقبلين على الزَّوْاج دورات تثقيفية للتعريف به، وأيضاً بأن تُجبر المقبلين على الزَّوْاج وقبل عقد القران بكشف طبي، فالوقاية خير من العلاج.

دورات تثقيفية

فيما يتعلق بالدورات التثقيفية، أقترح أن تكون مدتها في حدود ستة أشهر، ويكون الحضور فيها إجبارياً، على أن يحاضر في تلك الدورات مُتخصِّصون في مجالات الدِّين والطَّبِّ النَّفسي والقانون، ذلك أن طبيعة الزَّوْاج تقتضي تعريفه والغرض الدِّيني منه، وما يفرضه الدِّين على كل من الزَّوْجَيْن وأيضاً التعريف بمخاطر الطَّلَاق وكيف أنَّه أبغض الحلال عند الله، وهكذا...

أيضاً الطَّبِّيب النَّفسي يتناول الموضوع من جانبه وكذلك أستاذ القانون، على أن يخصَّص في تلك الدورات وقت كاف للثقافة الجنسية، بأن يشرح أستاذ طب مُتخصَّص للشباب كيفية إتمام العلاقة الجنسية وخاصة ليلة الدخلة، وكذلك بالنسبة للشابات : تشرح لهن أستاذة طب مُتخصَّصة- بكل وضوح- العلاقة الجنسية، وكيفية إتمامها.

ولا ينبغي أن نتحرَّج من أن نعلِّم أولادنا الثقافة الجنسيَّة، بل هو حقٌّ لهم وواجب وفرض على الأبوين والدَّولة.

وساحات المحاكم زاخرة بحالات الطلاق بسبب تعذُّر إتمام العلاقة الجنسيَّة ليلة الدخلة أو حدوث مشاكل بسبب انطوائِيَّة الفتاة وعدم فهمها لذلك وأيضاً لعدم إعدادها نفسياً لهذا الموضوع، فتكون مثل الذي لا يجيد السباحة وقد أُلقي به في البحر.

ينبغي أن يكون عدد الحضور مناسباً لقدرات المحاضر في الوقوف على ما إذا كان الحضور فاهماً لما يقول ومستوعباً له من عدمه، فتلك الدورات ينبغي أن تؤتي ثمارها، ولا نريدها أن تكون شكليَّة، بل فاعلة، بحيث يتمكن كل شاب من سؤال المحاضر عما يعنُّ له من أسئلة والعكس. وأقترح ألا يكون العروسان في نفس الدورة، إذ ربما يريد أحد منهما أن يسأل سؤالاً ويعزف عن ذلك لوجود الطرف الآخر، فلكي نجني ثمار تلك الدورة يجب ألا تُخفى أسئلة ولا أن تُحجب إجابات.

الفحص الطَّبي

كان للشقيقة المملكة العربيَّة السَّعوديَّة فضل السَّبق في تفعيل الفحص الطَّبي الإلزامي قبل الزَّواج، اعتباراً من شهر مُحرَّم من العام 1425 للهجرة، الموافق لشهر فبراير 2004، تلتها دولة الإمارات العربيَّة المتَّحدة، إذ أقرَّت الفحص الطَّبي الوجوبي قبل الزَّواج في قانون الأحوال السَّخصيَّة رقم 28 لسنة 2005،

إذ تنص الفقرة الثانية من المادة 27 على أنه "يشترط لإجراء عقد الزواج تقديم تقرير من لجنة طبية مختصة يشكلها وزير الصحة، يفيد الخلو من الأمراض التي نص هذا القانون على طلب التفريق بسببها"، وكانت وزارة الصحة قد بدأت في منتصف مارس 2008 تقديم خدمات فحص ما قبل الزواج عبر مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تم اعتمادها في مختلف إمارات الدولة، وعددها تسعة مراكز صحية.

ونرى صوابية تلك الفكرة وحتمية تعميمها في مصر 29 ودول الوطن العربي، إذ إنَّ الهدف من هذا الكتاب هو تجفيف منابع الطلاق، ولعلَّ الكشف الطبي الإلزامي يسهم بدور كبير في هذا المجال، فهب أن أحد الطرفين لا ينبغي، ولو علم الطرف الآخر بذلك ما أتمَّ الزواج؟ وهب أن أحد الطرفين لديه مانع طبي من المعاشرة الجنسية، ولو علم الطرف الآخر بذلك ما أتمَّ الزواج؟ وغيرها من الأمثلة، أضف إلى ذلك نقطة جوهرية في إلزام الدولة المقبلين على الزواج بإجراء الكشف الطبي، وهو رفع الحرج عن بعض الأطراف لطلب ذلك من الطرف الآخر أو لنفسه،

؛ فصحيح 1994 لسنة 143 إن صحَّ أنَّ الفحص الطبي شرط أساسي لتوثيق عقود الزواج في مصر وفقاً لمقتضيات القانون²⁹ أيضاً أن هذا النص أجوف ولا يجد له تطبيقاً على أرض الواقع، بمعنى أنَّه والعدم سواء، بل إنَّ معظم المصريين لا يعلمون عنه شيء.

وهذا يسهم بدوره في ذريةٍ صحيّة- إن شاء الله- ويحدّ من انتشار بعض الأمراض الوراثيّة في الدم مثل التلاسيميا وبعض الأمراض المُعدية كالتهاب الكبد ب و ج ونقص المناعة الإيدز.

أيضاً يسهم هذا الكشف الطّبي في تقليل الأعباء الماليّة للأسرة وللدولة الناتجة عن علاج الأبناء المصابين، والحفاظ على نفسيّة الأسرة والأطفال وغيرها من الفوائد الجمة. على الدولة ألا تألو جهداً ولا تدخر وسعاً في سرعة فرض هذين المقترحين، فالدولة أحد أفراد الأسرة، ومسؤوليتها عن حماية الأسرة والأبناء لا تختلف البتّة عن مسؤوليّة الأبوين، غابت الدولة المصريّة كثيراً عن الأسرة، لكن حان الوقت، لتضطلع بدورها وتتحمّل مسؤوليتها وتقوم بمهامها في الحفاظ على الأسرة المصريّة، سعيدة، متعافية صحياً، مستقرة مادياً.

أدبيات الزواج

تتقاطر الأحاسيس، وتتدفّق الأفعال، وتتزاحم المشاعر، عندما يبنى الزواج على التأنّس، ويستشعر كل طرف فيه بأنّه سرّ سعادة وبهجة الطرف الآخر، وواقع الأمر أن أدبيات الزواج متعدّدة، لا طاقة لنا بحصرها، لكن يمكننا إجمال الأغلب الأعمّ منها فيما يلي :

المولود الأول

لعلِّي لا أكون مُفرطاً في الرومانسيّة ومُسهباً في التفاؤل إذا ما دعوت كل زَوْج بأن يعامل زَوْجته كأول مولود له، تحظى بفائق رعايته ومُطلَق اهتمامه، تكون لها مكانة خاصّة، فهي الابنة البكر، أول ذريّته، تكون متلهفة للقائه، تعدّ الدقائق بل الثواني للارتقاء في حضنه، ترقّب وصوله، تواقه لعناقه، وأيضاً كل زَوْجة تعتبر زَوْجها أول مولود لها، تدلّله، ترعاه، تسهر على راحته، فهو وبحقّ ابنها البكر، يكون في عجلة من أمره للعودة إلى البيت، بل إلى الجنّة، يشتاق إلى عطرها، يخفق قلبه لرؤيتها، يعدّ الثواني للرجوع إليها ليرقي في دفء حضنها، وينسى بين ذراعيها هموم يومه، ويتخطّى بطبع قبرة على جبينها ضغوط عمله.

بهذا المفهوم وذاك التطبيق، تهنأ الحياة الزوجيّة، ويسعد الزَّوجان، وينعمان في شهر عسل دائم، لا يتوقفان عند الصغائر، يغفران الزلل، يرفعان عن بعضهما الخطأ، يشتاق كل منهما للآخر مهما حدث.

لسانة حاضرة

متى تم الإيجاب والقبول وعُقد عقد الزواج، فإنَّ الأصل فيه هو التأييد، ولا يكون إنهاؤه بغير موت أحد الزوجين إلا استثناءً وفي أضيق نطاق. ولكن كيف يتسنى للزوجين الحفاظ على هذا العقد الديني الاجتماعي الأخلاقي ؟ بل وتقويته ؟ يكون ذلك أولاً وقبل كل شيء باتقاء الله في الطرف الآخر، والإحسان إليه والعمل على إبعاده، وبلسانة حاضرة وبالتجديد المستمر في نمط وأسلوب الحياة، بالكلمة الطيبة، باللمسة الرقيقة، بتفهم احتياجات الآخر، بالصبر عليه إن كان غاضباً، باحتوائه إن كان منفعلاً.

تلك الفلسفة الحياتية تمنح عقد الزواج والعلاقة المقدسة بين الزوجين دماءً متدفقة، سيلاً من الحنان، أنهاراً من العطاء، بحور من الحيوية، بالاهتمام بالطرف الآخر واحترامه وعدم تسفيه فكره أو معتقده، بل النقاش ولا غير النقاش حلاً لأي مشاكل. وليعلم الزوجان أنَّهما ليسا في حلبة سباق، وأن نجاح أحدهما يعني نجاح الآخر، ولا ينبغي على أحدهما - خاصة الزوج - أن يكون حائلاً بين النجاح وشريك حياته؛ فإذا ما كانت الزوجة تعمل، وإذا ما كانت متفوقة في مجالها، وجب على الزوج مساندتها، والفخر بها، ودفعها إلى الأمام، وتحفيزها، لأنَّه في حقيقة الأمر ليس نجاحاً للزوجة فحسب، بل إنَّ هذا النجاح إنَّه هو إلّا ثمرة تعاون وإنكار للذات، وتهيئة الظروف المناسبة للتفوق والتميز، فهو نجاح للأسرة وتميز للمشروع الأسري، فيمكننا القول إن وراء كل امرأة عظيمة، رجلاً أعظم.

بذات القدر وبنفس الكيفية، على المرأة- وهذا الغالب- أن تقف خلف زوجها، أن تُهيئ له فرص النجاح والتميز، وأن تتفهم طبيعة عمله، وتصر عليه، وصدق من قال : "وراء كل رجل عظيم امرأة" بل إني لا أكون مبالغاً إذا ما قلت إن وراء كل رجل عظيم امرأة أعظم، تلك العظمة تتأتى من التفاني في رعاية زوجها وبيتها، الإخلاص في توفير سبل التفوق ومناخ التميز.

عذوبة اللسان تذيب جليد الشقاق، وصفو الابتسامة ينسي الهموم، وبشاشة الاستقبال تُنهي الأحزان، فلا يخل أي زوج على زوجته ولا أي زوجة على زوجها بوقود السعادة وضيء الطريق ومخزون الرحلة.

تصدّع أسرة

بانقضاء شهر العسل، وببدء الحياة الطبيعية لكلا الزوجين، وعودة كل منهما لعمله في حالة عمل الزوجة، يبدأ الاختبار الأول للزيجة الوليدة، ما من شك في أنه مهما بلغت صراحة الزوجين معاً قبل الزواج ومهما طالت فترة الخطبة، ومهما اعتقد كل منهم أنه عرف الطرف الآخر وألفه، فإن هذا شيء، وأن يضمهما سقف واحد بل وسرير واحد شيء آخر.

وارد أن تتكشف حقائق لم تكن واضحة في فترة الخطوبة، كالسلوكيات والانفعالات، فمن البديهي أن الجميع يتجمل في فترة الخطبة ويظهر أحسن ما عنده، مسلماً ومخبراً، الأيام والعشرة هما وحدهما الكفيلان بنزعا لقناع من على الأوجه. وارد أن تدب الخلافات بعد أيام من الزواج، وهنا على الزوجين الشائين أن يرسما لنفسهما خطاً وأن يحددا طريقاً يسلكانه حال وقوع المشاكل، وليس أنجح وأفضل من طريق الحوار، والبعد كل البعد عن إشراك الأهل والأقارب في خلافتهما.

بتحكيم العقل والنقاش يمرّ الاختبار الأول بنجاح باهر، بيد أن الخطورة تكمن في إشراك الأهل والأقارب وتجنب الحوار، وهنا تتسع رقعة الخلاف وتتعدّد الأطراف وتتعمّد المسائل، فما كان يمكن حله بكلمة أو همسة أو قبلة حانية أضحى من الصعب حله، أضف إلى ذلك بأن أهل كل من الزوجين في غالب الأمر سينتصرون لطرفهم، وسيحاولون تبرير وتبرئة ابنهم أو ابنتهم، بل من الوارد أن يشحنوا نفوس ابنهم أو ابنتهم ضد الطرف الآخر، وضرورة أخذ موقف حتى لا تعاود فعل ذلك مرة ثانية، وحتى تعلم أنّها متزوجة من رجل! أو حتى يعلم هو متزوج من من! وهو مش عارف أنت بنت مين

!؟

بتعدّد أطراف الخلاف وباتّساع رقعته تتعمّد الأمور، فلم يعد الأمر مقصوراً على موقف بين شخصين وفكرين، بل أضحى موقفاً بين عائلتين بأشخاص عديدة وآراء متعدّدة، ويكون الضحية في النهاية الزوجين.

الأبوان هنا مدعوان لتعليم أبنائهم بأن خلافاتهم مع أزواجهم، هي مسؤوليتهم في المقام الأول، ويجب عليهم ألا يخبروهم بمشاكلهم، وأن يعملوا على عدم إحكام أنفسهم في حياة أبنائهم، وعلى الأبناء حديثي الزواج، أن يتجنبوا عرض مشاكلهم على أبويهم، لأسباب عدة، لعل أهمها ضرورة أن يعلم الأبناء حديثو الزواج أنهم أصبحوا في موضع المسؤولية الكاملة، وأنهم قادرون على حل مشاكلهم بأنفسهم، وكذلك لكيلا يتسببوا في قلق غير مبرر لأبويهم، والذي قد تدفعهما العاطفة الأبوية، للتدخل مباشرة أو بالحديث مع أسرة الطرف الآخر، ومن هنا تتفاقم الأوضاع عن غير قصد، وتكبر المسائل وتغيب الحلول وربما دخلنا في مرحلة العناد.

إذن فليفسح الآباء لأبنائهم المجال، ويتركوهم وشأنهم، ولا سيما أن الفترة الأولى من الزواج غالباً ما تعجّ بكثرة الخلافات في وجهات النظر، والزَّوجان الشَّبان في حاجة للاعتماد على أنفسهم، وحل مشاكلهما، وفهم بعضهما البعض. هنا يتعوّد الزَّوج الشَّابّ على احتواء زَوْجته الشَّابة والعكس صحيح، وكما ذكرت أن يكون سبيلهم الوحيد هو الحوار والتفاهم ليس غير.

إذا ما ابتعد الأهل والأقارب والمعارف عن الزَّوجين، فأغلب الأحيان أن الأمور ستسير إلى بر الأمان، ومرفأ السلامة، أمّا لا قدر الله، إذا ما تدخل أيّ من هؤلاء، طواعية، أو عندما يفشل الزَّوجان في حل خلافتهما، فهنا تبدأ المشكلة الحقيقية.

بفرض حدوث ذلك، ينبغي على الأبوين أن يتقيا الله في أبنائهم، وذلك بردهم عن خطأهم إن كانوا مخطئين، أو نصرتهم ومساندتهم إن كانوا مظلومين، مع الوضع في الاعتبار سرعة إنهاء الخلاف في أسرع وقت ممكن، بيد أن الرياح قد تأتي بما لا تشتهي السفن، وتتعمد الأمور، ويتمسك كل طرف بصحة موقفه وصوابية رأيه وتعمد تخطئة الآخر، والتقليل من شأن وجهة نظره وتسفيه فكره ورد فعله، وهنا تأخذ المسائل منحى خطيراً، إذ إنهما متجهان نحو الهاوية، وهنا على الأبوين التدخل ومحاولة الإصلاح وإبقاء الزوجين في محل إقامتهما. ذلك أن الخطورة تكمن في ترك أحد الزوجين للبيت، وهنا تتسع الهوة وتزداد الفجوة، وتضعف فرص الإصلاح.

تحكي لي سيدة فاضلة تعمل طبيبة، بأنه في أول زواجها غضبت وعادت إلى بيت أبويها نحو الخامسة عصرًا، تقول: "أعادي والدي إلى بيت زوجي في السابعة مساءً، وكنت غاضبة منهما لهذا التصرف ولكن وبعد أن انقشعت الغمة اكتشفت أن ما فعله كان الصواب وأنهما ما فعلا ذلك إلا حفاظاً على بيتي وحباً لي".

إن لم يكن الأبوان أداة إصلاح فلا يجب أن يكونوا معول هدم لبيت في أيامه الأولى. وليعلم الأطراف جميعها أن الزوجين الشابين بحاجة لبعض من الوقت كي يتفاهما، ويعرف بعضهما البعض عن قرب، ولعلنا نضرب مثلاً بكوب الشاي: فعندما تريد عمل كوباً من الشاي، فعليك إضافة الماء الساخن إلى خرز الشاي

ثم تبدأ بالتقلب لكي تحصل على الشاي، فعل التقلب في حد ذاته يمكن تشبيهه بالمشاكل الأوليّة في حياة الزوجين، فلكي تحصل على كوب الشاي ممزوجاً ومكتملاً لنكهة، تضطر للتقلب الذي يحمل في حقيقته بعضاً من القوة والشدة والغلظة، فهكذا الحياة الزوجيّة، يحتاج الزوجان حتى ينصهرا روحاً واحدة في جسدين، بعضاً من المشاكل البسيطة، والتي تكون كيفية حلها وسرعتها مؤشراً على انصهارهما معاً وإحالتهم روحاً واحدة.

أما إذا ما خرجت الأمور عن السيطرة، وتفاقت المشاكل أكثر، فإن جميع الأطراف مدعوون للهدوء الكامل، والمسؤولية في التصرّفات، ولا مانع في تلك الحالة من استئذان الزوج في أن تذهب زوجته لبيت أسرتها، كنوع من تغيير الجو، ولا ينبغي لها ترك بيت الزوجيّة دون إذنه، ولا ينبغي له أن يمنعها من الذهاب إلى بيت أبويها.

في تلك الفترة ينبغي على أهل الطرفين أن يكونا حمامة سلام، وأن يعملوا على إزالة الاحتقان وحلّ المشاكل، والبعد عن النديّة، أو التباهي بالحسب والنسب والجاه والسلطان والجنيه والدينار والريال، فالحياة الزوجيّة تخلو من الوعد والوعد، التقوى والاستئساد، إنّما هي انصهار لمكونات محض إنسانية.

غالب الأمر، أنه إذا ما أُتبعَت الخطوات الصحيحة، فإن الحياة ستعود إلى طبيعتها، وتستأنف العلاقة الزوجية، وفي تلك الحالة، على الزوجين أن ينسيابا يحوا تلك الواقعة من سجل حياتهما، وكذلك أسرتهما، فغير مقبول بعد ذلك، أن يقوم أحد الأفراد بتذكير الآخر بتلك الواقعة، أو ينبش في الخلافات من جديد، كأن يقول الزوج: "لولا عملت خاطر لأبويًا وأمي ما كنتش رجعت" أو أن تقول الزوجة: "لولا ماما أنا كان مستحيل أرجع".

هنا تكون بداية النهاية، وسيظل الزوجان أسيري تلك المشكلة الأولى، يعيشان فيها، فالواجب لا أقول طي الصفحة، بل فصلها عن كتاب حياتهما كأن شيئًا لم يحدث من جهتهما. الأهل مدعوون ألا ينفخوا في النار، فمثلاً: إذا ما حدث سوء تفاهم آخر أو مشكلة أخرى، نجد أم الزوج تقول: "أيوة ما هو سكاتك عليها المرة اللي فاتت هو اللي جراها عليك، أنت اللي غلطان!" أو نجد والدا الزوجة يقولان لها: "لأ الموضوع كده ما يتسكتش عليه، هو مش عارف أنت بنت مين ولا إيه؟! هو هينسى نفسه، هو كان يطول ظفرك!" أو ما هو على شاكلته!

في تلك الأحوال يكون الأبوان هما من يهدما بيت زوجية أبنائهم، وكما تعلمنا أن الزواج ليس به أنا وأنت ولا كشف حساب ولا تقييد كل طرف لأخطاء الآخر، وحصر زلاته، ولا تربص به، فهذا نوع من التربص المرفوض، والاستهانة بماهية الزواج، وعبث ممقوت بسنة الله في أرضه.

بتكرار الخلاف، تكون المعالجة بنفس الطريقة، الاحتواء، عدم إشراك الأهل في البداية، إلّا في حالة استفحال الأمور، فلا من اصمن ذلك وينبغي أن يكون تكرار المشاكل جرس إنذار وصافرة استغاثة ليس للزوجين فحسب بل للأهل أيضاً، ينبغي على الجميع أن يعلم أن هناك شيئاً ما وجب تقويمه وإصلاحه، على الجميع أن يصلح نيته، وأن تتضافر الجهود، ويمد الجميع يد العون، لا يد الهدم، وليعلم الجميع أنه كما تدين تدان، وأنّ أمّ الولد انتصرت لابنها رغم كونه مخطئاً وتسببت في تصدّع بيته؛ فلتعلم أنّ لها ابنة، وأنّها سوف تمرّ بمثل هذه الظروف ولن تجد من يقف بجانبها، وكذلك أهل الزوجة، إذا ما ناصرُوا ابنتهم رغم علمهم بكونها مخطئة، عليهم أن يعلموا بأنّ لهم ابناً، وأنّ الحياة سلف ودين، وأنّه من الفضيلة الاعتراف بالخطأ والتّخلّي عنه، والعمل على عدم حدوثه، بتلك الفلسفة نكون قد أنقذنا بيتاً وليدًا معرضًا للهدم، وأبقينا عليه، بل ومنحناه قوة دافعة نحو استئناف مسيرة الحياة.

مخالب جارحة

يغلب على منطقتنا العربيّة غياب ثقافة الاختلاف، والتشبّث بالرأي وتخطئة الآخر، يترجم ذلك في الخلافات الزوجية بصورة فجّة، فلسفة لا علاقة لها لا بالدين ولا بالمبادئ ولا حتى بالإنسانية، فثمة أطراف يتربصون بشركاء حياتهم، وما إنْ تحدث مشكلة حتى يكشفوا عن أنيابهم الحادّة، ولا أقول تنبت لهم مخالب جارحة، بل تتكشف تلك المخالب،

إذ إنَّها موجودة، لكنها كانت مُستترة بفضل الحبك المسرحي والإخراج الاحترافي، وهنا يقع الطرف الآخر، فريسة تهاجمه تلك المخالب الجارحة من كل مكان وتحيط به الأنياب الحادَّة من كل اتجاه. وأغلب الأمر أن تلك الفئة هممن تزوّجوا لغرض معين، أغلب الظن أنَّه غرض مادّي، ما إنَّ يحصلوا عليه أو يستعص الحصول عليه، مع فقدان الأمل في ذلك، حتى تتكشف الحقائق، وتسقط الأقنعة، وتزول المساحيق لتكشف الوجه القبيح لصاحبه.

في مثل هذه الأحوال وتلك الظروف، لا يخرج الأمر عن أحد فرضين : الأول، أن يكون الطرف الآخر قد غرَّ به وأنَّه ضحية وفريسة لهذا الطرف الأول، وهذا الفرض يسير، إذ إنَّ الأمر لا يعدو كون الزَّواج قد تمَّ على عجل، ولم يتمكَّن الطرف المغبون من معرفة ودراسة الطرف الآخر، وهنا على الجميع أن ينتهج نفس الفلسفة الحوارية والنقاشية، بأن يحاولوا رأب الصدع، وإذا كنت غير متفائل في تلك الحالة، ذلك أن الضَّحية يكون قدنا لها من الإهانة ومن الاعتداء على كرامتها ما يكفل بأن تكفر بالزَّواج والمتزَّوجين : فلا نفقد الأمل، لا بأسمنا لمحاولات، مع حفظ كرامة الضَّحية، فلا رجاء من زواج قائم على عدم الاحترام وتعتمد أحد الطرفين التقليل والتحقير من شأن شريك حياته.

أما الفرض الثاني، فيكون الطرفان على قدم المساواة، إذ نالهما نفس القسط من الأخلاق، ولحق بهما عوار المبادئ، وبالأحرى لن نكون بصدد ظالم ومظلوم، وحشو فريسة، بل ستأخذنا الأحداث، لمباراة عنيفة علنية، تكون أدوات الدفاع والهجوم فيها متساوية، من قذف وسبّ وألفاظ نابية إلى رمي بالخيانة وبالأخذية، وما إلى ذلك.

والغريب في الأمر أن بعض المنتسبين لهذه الفئة لا يخطئون أنفسهم، بل يبرر البعض سلطة لسانه وتطاول يده بأنه لو لم يفعل ذلك، فلن يستطيع العيش مُطْلَقاً. في تلك الحالة، تحضري مقولة أن : "من شبَّ على شيء شاب عليه"، وأنه لا أمل في هؤلاء، سواء استمروا أم انفصلوا، لكن ما يعنيني في تلك النقطة هو الأبناء وتكوينهم ومستقبلهم، فالأبناء بالنسبة لي ليسوا أبناء أبويهما فحسب بل هم أبناء لوطنهم أيضاً، لذلك دوماً أقول بأن الدولة هي الأم الثانية وهي فرد من أفراد العائلة.

على الأبوين في تلك الحالة، أن ينظرا إلى حالهما، وهما يعلمانه جيداً، وأن ينظرا إلى مستقبل أبنائهم، وكيف لهم أن ينشأوا نشأة صالحة في ظل هذه الظروف والمعطيات ؟ على الأسر أن تتدخل لحماية الأبناء، ولتهدئة الوضع الملتهب بين الزوجين.

هنا يتعاضد دور الدولة، الأم الثانية، فعندما ينمو إلى علمها تعقد الأمور بين الزوجين، وخاصة التعدي اللفظي والمادي، فهي مدعوة للتدخل على الفور لإنقاذ الأطفال من براثن أبويهما الجارحة : كأن تقوم في مقام أول بأخذ تعهد عليهما،

وأنَّه في حالة التكرار سوف تأخذ الأبناء منهما وما إلى غير ذلك من الحلول التي تراها الدولة مناسبة ومتناسبة مع هذا تهديد وتلك خطورة على الأبناء من قبل والديهما.

أهلية سلبية

الأهل قد يسهمون بسليبتهم، أو بالأحرى بسلبية مواقفهم في تأزُّم الوضع والوصول إلى الطلاق، والسلبية قد تكون بالتدخل في حين كان من الأولى والأجدى نفعاً عدم التدخل، أو بعدم التدخل في حين كان الموقف في أمس الحاجة لتدخلهم، لربما كان ذلك عن عمد وسوء نية نكاية بالطرف الآخر، ولربما لسوء تقدير الموقف، أيًا ما كان الدافع، على الأهل أن يتحمَّلوا مسؤوليتهم وأن يبذلوا كل ما في وسعهم للحيلولة دون هدام البيت ووقوع الطلاق، ولا يُقدح في ذلك كونهم على غير علاقة ودٍّ مع الطرف الآخر، أو أنَّهم لا يحبُّونه، فهم لن يعيشوا معه، دورهم الأخلاقي والديني يتمثل في الحيلولة دون تفاقم الوضع ومنع حدوث الطلاق، إن لم يكن له ما يبرره، فبالطلاق تنهدم الأسرة ويتشرَّد الأبناء.

سطوة أم الزوج : استنساخ نموذج ماري منيب

لعلّ هذا السبب يجد انتشاراً ورواجاً في مجتمعاتنا الريفية وأحيائنا الشَّعبية، مع الجهل وسيادة العادات القديمة والتي من مقتضاها أن تكون زوجة الابن خادمة للأم، مطيعة لأوامرها، لدرجة وصلت في بعض الأحيان إلى أن المعاشرة الزوجية تأتي بأمر من الأم ! وقد برعت طيبة الذكر، أسرة القلوب، الحاضرة الغائبة، الفنانة المرحومة ماري منيب في القيام بدور الحماة، لكن الحموات العربيات لم يقفن على حقيقة السيدة، ووداعتها وطيب خصالها، هن تشبثن فقط بما تقدّمه من أعمال فنية، فنجدهن جميعاً وقد أخذن يتفننن في إقحام أنفسهن في حياة أولادهن، البنين منهم والبنات، وغاب عن بالهن أن هذا ليس من حقهن، بل فقط من حق الزوجين وأنّ على الزوجين أن يصلا بأنفسهما إلى أسلوب حياة يرتضيانه.

نجد تطبيقاً لهذا النموذج في مجتمعاتنا الريفية وأحيائنا الشَّعبية، حيث غالب الأمر ما يقيم الأبناء مع الآباء في نفس البيت أو على مقربة منهم، وغالب الأمر أن الحموات لا يعملن، فيترتب على ذلك أن يقمن بملء أوقات فراغهن بالسطو المعنوي على بيوت أبنائهن. أنا كرجل ريفي أنفهم مكانة الابن عند أمّه، وخاصة البكري، وأنفهم بأنّها تنظر إلى زوجة ابنها، بأنّها قد خطفته منها،

فبعدما قامت بالتربية والعناية والاهتمام، تأتي العروس وتخطفه من حضنها، هذا الشعور يكون كبيراً في بدايات زواج الأبناء، ويزداد استعاراً إذا ما كان هو الابن الوحيد. على الأمهات العربيات أن يتقين الله عزَّ وجلَّ في أبنائهن، وألاً يكنَّ سبباً في تكدير صفوة حياتهم، أو لا قدَّر الله في حال استفحال المشاكل أن يكنَّ سبباً في الطلاق. على الأم العربية أن تعي جيداً، بأنَّهما إنَّ يتزوَّج ابنها ويستقل بنفسه، فإن هنا كامراً أخرى أضحت مسؤولة عنه، وأن بعض الاختصاصات التي كانت لها، لم تعد لها، وانتقلت إلى زوجة الابن؛ ولتعلم بأن تلك هي سنة الحياة، وعليها أن تكفَّ فكرها ولسانها عن بيت ابنها، وخاصة زوجة الابن، فلا تتعامل معها إلا بالحب والاحترام، ومحاولة كسبها، فبدلاً من عدائها، وجب معاملتها كابنتها، وعليها ألا تذكرها إلا بكل خير في محيط الأسرة والأقارب، حتى وإن بدر منها ما لا تقبله. على الأم العربية أن تتحلَّى بالفطنة واليقظة، وإذا ما كان لها أكثر من بنت أو ابن، وتعددت زوجات الأبناء، فعليها أن تعد لبينتين جميعاً في كل شيء، في الحديث عنهن، ذكرهن بكل خير، إذا أهدت واحدة شيئاً ما، وجب عليها فعل مثله مع الأخريات، إذا ما زارت إحداهن وجب عليها زيارة الأخريات وهكذا...

نعلم طبيعة النفس البشرية، وبأنَّ الأرواح جنود مجنَّدة ما تعارف منها ائتلف وما تنافر منها اختلف، فقد تحبُّ الأمُّ زَوْجَةَ أحد الأبناء أكثر من الأخريات، ولاسيما الابن الأكبر أو الأصغر، في غالب الأمور، هذا طبيعي ومُتَّفَهِّمٌ، لكن غير الطَّبَّيعي، وغير المُتَّفَهِّم، هو عدم العدل بينهم، وتفضيل إحداهن عن الأخريات، ذلك أنَّه بفعلها هذا تغرس نوعاً من الكراهية والحقد بين زَوَجات أبنائها، ولسوف يكون لهذا مردود على العلاقة بين الأخوة، وبتنامي الأوضاع تتعمَّد الأمور، وقد تصل إلى القطيعة بينهم، وقد تصل إلى الطلاق في بعض الأحيان.

على أمِّ الزَّوْج أيضاً أن تراعي في علاقتها بزَوَجات أبنائها، أنَّهنَّ أمانة عندها، وأن ابنتها أمانة عند أمِّ زَوْجها، تلك هي الحياة وسنتها. يمتد ذكاء أمِّ الزَّوْج للعدل بين أبناء الأبناء (أحفادها) جميعاً، فلا تفضل لأحدهم على غيره، وكذلك في علاقاتها بأسر زَوَجات أبنائها، يجب أن تكون محايدة في التعامل، ولا تسرف في مجاملة وزيارة وتبادل هدايا مع أسرة زَوْجَة ابن على حساب الأخريات، فإنَّها بفعلتها تلك تُغيِّر النفوس، وتشحن الضمائر، وهو ما سيكون له مردود سلبي على حياة أبنائها.

هناك حالة طلاق حدثت في مصر للسيدة س.ج.، خلاصتها أن حماتها لم تكن تحبها، ونكاية فيها، اقتربت أكثر فأكثر من زَوْجَة الابن الآخر وأهله، وأهملتها هي وأسرته، ففي اجتماعهم المعتاد كل جمعة، تسأل زَوْجَة الابن الآخر عن أسبوعها كيف مضى، وأولادها، وأسرته وتخبرها أنَّها سوف تقوم بالاتصال بوالدتها وزيارتها لأنَّها اشتاقت لها...

وتلك المُطَلَّقة تنتظر كلمة تردّ اعتبارها في الجلسة فلا يوجد، مع تكرار الأمر، امتنعت عن الاجتماع الأسبوعي للأسرة، ومع سطوة الأمّ على الزوج، حاول الأخير إجبارها على الذهاب لوالدته والاعتذار لها، ومع غياب العقل وحضور الشيطان وقع الطلاق... والأمثلة عديدة وكثيرة.

كذلك الحال في علاقة أمّ الزوجة بزوّج ابنتها، ينبغي أن تكون العلاقة مبناها الاحترام وأن تنزله منزلة الابن، وتلك الفرضية لا تثير كثيراً من المشاكل كالفرضية السابقة المتعلقة بأمّ الزوج، على العكس، تُنبئنا التجارب وتُخبرنا الخبرات بأن زوّج الابنة له مكانة خاصة جداً عند الأمّ، ولاسيما لو كانت الابنة الوحيدة، المشكلة تتأثّر هنا في حالتين، أولاهما، حالة تعدّد البنات وبالتالي تعدّد أزواجهن، وهنا على الأمّ أن تعدل بين أزواج بناتها جميعاً، على التفصيل السابق، ولا تفرّق في المعاملة بينهم وخاصة زوّج البنت الكبرى، ثانيهما، وهذا يجد تطبيقاً ورواجاً في المُجتمعات الريفية، إذ قد يحظى زوّج ابنة في بعض الأحيان برعاية واهتمام بالغين تفوق الرعاية والاهتمام للابن نفسه، وهذا ما يثير حفيظة الابن وزوجته، وتقع المشاكل، وتتقطّع الصلات، وربما تفاقم الوضع ووقع الطلاق، والأمّ هنا مدعوة إلى العدل بين أبنائها جميعاً، وكذلك بين شركاء حياتهم أيضاً، فلا تميز أحدهم على الآخرين، على نحو ما سلف بيانه.

ذكورية مجتمَع

الاعتراف بالحقّ فضيلة، والبحث عن الأخطاء لإصلاحها ذكاء وفطنة، وتجفيف منابع الطلاق هو عين الواجب، علينا أن نعترف أن مجتمَعنا العربي هو مجتمَع ذكوري بامتياز، الرجل يظنّ نفسه هو السيّد، وما المرأة في نظره إلا أمة، هذا ليس تعميماً، لكنه الغالب، فبدءاً من حتمية إنجاب ذكور كي يحملوا اسم الأب، إلى حرمان البنات في كثير من مجتمعاتنا الريفية والشعبية والبدوية من الميراث، بحجة أنّها في عصمة رجل، ضرب عرض الحائط بشرع الله إرضاء لأهوائنا ولأنفسنا.

ولنسق بعضاً من التجارب في هذا الموضوع : السيّدة ع.ع. من السَّعوديّة، تقول إنّها جامعيّة، وكانت متزوّجة ورزقها الله بثلاث بنات، لكن زَوْجها وأسرته أصرّوا على أن يتزوَّج الزَّوج بأخرى لإنجاب الذُّكور، وتقول استخدمت حقّي الشرعي وطلبت الطلاق وقد كان، علماً بأنني لم أكن لأطلب الطلاق لو لم يتزوَّج، تستطرد السيّدة في شرح تجربتها قائلة : "أنجب طليقي من زَوْجته الثانية بنتين، فلم يقنع، فتزوَّج من ثالثة فطلبت الثانية هي الأخرى الطلاق !" هذا عبث بشرع الله وجهل بأحكامه، ألم يقل الحقّ تعالى لِلّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَآثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ (49) أَوْ يَزْوِجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَآثًا ۚ وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا ۚ إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ (50) [سورة الشورى 49: 50].

أَيَطْلُق الرجل زَوْجته بدعوى أَنَّها لا تنجب ذكوراً ؟ أوهي المسئولة عن إنجاب الذُّكُور ؟ ألم يختصَّ الحقُّ جَلَّ وعلى بتحديد نوع الجنين عن طريق الرجل وليس المرأة ؟ أين هؤلاء من صحيح الدين !

السَّيِّدة س.ع.من مصر، وهذه واقعة عايشتها بنفسي في محافظة كفر الشيخ بالدلتا، تتلخَّص القِصَّة في أن زَوْجَين لم يرزقا بالذرية لمدة تسعة عشر عاماً، مع خُلُوهما من الموانع واستشارة كبار الأطباء في القاهرة والإسكندرية، الزَّوج ولكونه ميسور الحال، يبحث مدفوعاً بغريزة الأبوة، عن ولد يرثه من بعده ويحمل اسمه، فصارح زَوْجته برغبته في الزَّواج من أخرى وإنجاب وريث له.

السَّيِّدة لكونها متديّنة، ومن أسرة متفهِّمة أجابته لطلبه شريطة الطَّلَاق، حيث اعتبرت أن ذلك إهانة لها، حيث لا يوجد مانع طبّي لديها يحول دون الإنجاب، وقد كان لها ما أرادت، وتزوَّج طليقها من امرأة مُطلَّقة لها ولدان، سرَّ وابتهج لكون زَوْجته الجديدة تنجب ذكوراً، وتمر الأشهر ولا ينجب، وبعد عام، تزوجت تلك السَّيِّدة من رجل فاضل أرمِل، وما هي إلَّا أسابيع حتى حملت وأنجبت ولداً، في حين أن طليقها تزوَّج من اثنتين أخريين ولم يُنجب. هنا يأتي الفهم الصحيح للدين كعلاج ووقاية من وباء الطَّلَاق، وعندما نصف وننعت الطَّلَاق بأنَّه وباء، فإننا لا نقصد به الطَّلَاق العلاجي، كما أوضحنا، ولكنه الطَّلَاق السَّرطاني، أي غير المبرر، وغير المرتكز على أسس وأسباب تبرِّره

إذ لو تفهّم الزوجان في المثالين السابقين، أن كل شيء بيد الله وأمره، وأننا نحيا بمشيئته، ولن يصيبنا إلّا ما كتبه الله لنا، وأن الذرية رزقوا لمنع منها ابتلاء، فمن يصبر ويتقي الله، يرزقه من حيث لا يحتسب ؛ لتحاشينا حالات طلاق غير مبررة على الإطلاق إلّا باسم المُجتمَع الذُّكوري.

حالة طلاق أخرى حدثت لأختين بسبب الجهل بأحكام شرع الله والافتئات عليه وذكورية المُجتمَع، سبب الحاليتين كون أبيهما منعهما من الميراث وبعد الوفاة، لم يجدا شيئاً لهما، فما كان من زوجيهما إلّا أن طلقاهما، أنا لا أقرّ على الإطلاق فعل الزوجين، فهو نوع من ذكورية المُجتمَع، لكن الاستهانة والاستخفاف بشرع الله هو الذي أدّى بهاتين الشقيقتين إلى هذا المآل.

أيضاً واستهتاراً بقدسية الحياة الزوجية، لكن ما الذي أوصلهما إلى ذلك ؟ أعيد وأكرر ليس تبريراً لموقفيهما لكنها محاولة للفهم، ولإيضاح الأمور أكثر، فإن والد السيدتين قبل وفاته، قد حرّمهما من ميراث أمهما أيضاً بنفس الحجة، إذ إنّ زوجته قد سبقته إلى الرفيق الأعلى، صحيح أنّه أعطى كلّاً منهما مبلغاً نقدياً لكنه لا يوازي عُشر ميراثهما الشرعي.

ومن الأمثلة الصارخة على ذكورية المُجْتَمَع: هو الفهم الخاطئ لتعدد الزوجات، لا أقول تعدد الزوجات ولكن أقول الفهم الخاطئ لتعدد الزوجات، فتعدد الزوجات إذا ما توافرت الشروط هو شرع الله، ومن ينكر أو يخالف شرع الله؟! ليس ذلك هو محور الخلاف، لكن ما يعيننا هنا هو فهم فلسفة تعدد الزوجات، وهل هي حق أم رخصة؟ مشروطة أم طليقة من كل قيد؟ إذا ما سلمنا بأنها حق للزوج، فالحقوق لا تكون مشروطة، وإذا ما قلنا برخصتها، فالرخص بطبيعة الحال مشروطة، من توافر فيه الشروط، يحق له الاستفادة من الرخصة، وفي تلك الحالة تنقلب الرخصة إلى حق.

وبالتطبيق على تعدد الزوجات، وبالنظر إلى وجود شروط له من عدمه، نجد أن هناك شروطاً كثيرة، أهمها: العدل بين الزوجات، وينبها الحق تبارك وتعالى أننا لنعدل؛ حق الزوجة الأولى في طلب الطلاق، عدم إكراهها على وضع لا تتقبله، والأصل هو إخبارها؛ أيضاً حالة الحاجة للتعدد، وبالنظر إلى التطبيق الذكوري لتلك الرخصة، نجد أنه يفهمها كحق مجرد من كل شرط، طليق من كل قيد، فتجد الرجل متزوجاً في كل مدينة سيّدة، ولربما لا تعلم بسابقة زواجه، لا لشيء إلا لإشباع شهوته وإرضاء لرجولته المزعومة.

فالرجولة تقتضي المصارحة والمكاشفة وعدم الكتمان، إذا ما أراد رجل أن يتزوج بأخرى، فأبسط حقوق الزوجة الأولى أن تحاط علماً، وحققها بالقبول أو طلب الطلاق إن رفضت، وربما كان للزوج ما يبرر زواجه الثاني، وربما كانت الزوجة الأولى في غفلة من أمرها، فبإخبارها، ناهيك عن كونه حقاً لها، قد تصلح من نفسها إذا ما وجد ما يدعو لذلك، وقد ينتفي سبب الزواج الثاني ويعدل عنه الزوج، ناهيك عن صورة الرجل التي لم تهتز في أعين زوجته حتى ولو حدث الطلاق.

هناك حالات يكون التعدد فيها مقبولاً، نظراً لتوافر الشروط وأهمها رضا الزوجة الأولى فإذا ما كانت الزوجة الأولى لا تنجب، ولم يستطع الزوج المدفوع بالفطرة وغريزة الأبوة أن يقاوم ذلك، وارتضت الزوجة الأولى زواجه من ثانية، فما المانع ؟ أو في حالة مرض الزوجة الأولى، وللزوج احتياجات مادية فراشية، وما إلى ذلك، وقبلت الزوجة الأولى زواجه من أخرى، ولم يقصر الزوج في رعايته لزوجته الأولى والاهتمام بها، فأين المشكلة ؟

آثرت أن أذكر الإنجاب والمرض كسببين للزواج الثاني وعدم الطلاق، نظراً لكوني تلقيت عدة رسائل تؤكد تلك الفرضية، لكن أغرب تلك الرسائل هي من السيدة س.ر. من مصر، تقول : إنها تحب زوجها جداً، ولكم تمت أن تنجب له أبناء وبنات، لكنها إرادة الله، "ولكم كنت أتمنى ألا ينظر، لا أن يلمس امرأة غيري، لكن حبي له هو ما دفعني يا ابني،

وقد تقول إني مبالغه، في خطبة سيده أخرى له كي ينجب!". الزوجة الأولى هي من تخطب لزوجها كي يرزقه الله بالذرية الصالحة، وتقول: "رزقه الله بولدين، هما أبنائي ويقولان لي يا ماما، ويناديان أمهما باسمها مجرداً، (وملوا على دنيتي)، والزوجة الثانية أحبها جداً، لا أقول لك إننا ملائكة، لكنها تغار عندما يأتي أبنائي ويخبرونني بشيء ولا يخبرونها.. وما إلى ذلك..".

السيدة ب.س. من دولة الإمارات العربية المتحدة، هي الأخرى لا تنجب، ولكن زوجها هو من استأذنها في الزواج من أخرى، واستحلفها بالله ألا تتخذ قرارها إلا بعد التفكير وتدبر الأمر، وتقول: "صحيح كانت صدمة، وعشت أياماً مؤلمة كآلم وفاة والدي، لكني احترمت فيه رجولته وتقديره لي وإنسانيته وجميل عشرته وقبلت أن أكون الزوجة الأولى وأن تقاسمني زوجي امرأة أخرى وكنت سأطلب الطلاق إن أخفى عني الأمر".

من التجارب الرائعة التي تركت عندي أثراً قيماً، أني تلقيت رسالة من زوجين سعوديين، ن.ح. وس.أ.، كانت رسالتهما أن يبعثا شكراً ويترحما على زوجة الزوج الأولى السيدة ي.م. إذ إنها كانت مريضة على مدار ثلاث سنوات قبل أن يتوفاها الله، وفي يوم من الأيام قالت لزوجها: "بيدي لا بيد عمرو!"، فاندesh الزوج ولم يفهم في البداية، فقالت له: "أنا مريضة مرض موت، والأعمار بيد الله، بيد أن أيامي في الدنيا أصبحت معدودة، وأريد أن تذكرني بكل خير، كما أريد أن تكون سعيداً وأريد أن اطمئن عليك بعد وفاي !

" يقول الرَّوَّجُ : "حضنتها وقبّلتها وكانت قعيّدة على كرسي متحرك، فطلبت منها الإيضاح، وظننت أنّها تُوصيني بأولادنا وبأهلها خيراً، حتى فاجأتني بقولها : "يعلم الله كم أحبك ويعلم الله كم أحب صديقتي س.أ.، اذهب وتزوّجها وربنا يبارك لكما". بعدما أفاق من المفاجأة ومع إصرار زوّجته على حدوث الزّواج في أقرب وقت، وبعد دهشة السيّدة س.أ. هي الأخرى، وكانت أرملّة، تمّ الزّواج، إن هي إلا أيام معدودة حتى فاضت روحها إلى بارئها. فعمد هذان الزّوجان إلى توثيق فضل السيّدة المتوفاة، الزّوجة الأولى، بأن أذكر تجربتها وذلك تخلّيداً لجميل معروفها، وحسن صنيعها، إذ يعيشان عيشة هانئة مستقرة ولم ينجبا واكتفيا برعاية الأبناء من الزيجات السابقة.

ضَرَّة نَتْ

أضحت مواقع التواصل الاجتماعيّ وبحقّ مواقع انقطاع اجتماعيّ وفُرقة أُسريّة، ولا يكمن السبب في المبدأ ولكن في التطبيق. بوسعنا الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، بل من الواجب الاستفادة منها، لكن علينا الحذر كل الحذر من الاستخدام الخاطئ لها والإسراف فيه، بحيث تحلّ محلّ الزّوجة أو الأسرة، ولعلنا نجد تطبيقاً للآثار السيئة للاستخدام السيئ للإنترنت في الشباب حديثي الزّواج ؛ إذ إنهم منذ نعومة أظافرهم والنّت يملأ حياتهم، سواء في الدراسة أو في المنزل أو الشارع أو النادي... إلخ،

وصارت ألفة وحميمية وعادة بين الشباب والنت، وبمجرد الزواج، يكون من الصعب نسبياً التخلي عن الصديق الصدوق-أو غير الصدوق حسب نوع الاستخدام- في يوم وليلة والتفرغ لشريك الحياة الجديد، والاهتمام به والتعود عليه ؛

لدرجة أن النت قد أصبح وبحق ضرة للزوجة الشابة-في أغلب الأحيان- وزوجاً ثانياً للزوج الشاب- في أحيان أخرى- لدرجة أنني تلقيت رسالة من المضحكات المبكيات، من شاب مصري، أنه ليلة زفافه، وبمجرد ذهابهما إلى الفندق، شاهد زوجته تدخل على الفيسبوك لتتابع من يكتب لها مهنئاً من الصديقات والأقارب!

قدي كون مجال عمل الزوج الانترنت، أو قد يعتمد على وجود الانترنت بدرجة كبيرة في عمله، وبطبيعة الحال فإنه يأنس إليه، وخاصة إذا ما استطال تساعا عمله ووصل ليله بنهاره، وكذلك الحال بالنسبة للفتاة، يضاف إلى ذلك الرغبة في التعرف على أحدث صيحات الموضة في الملابس والمليك آب وخلافه، ومن هنا ودون أن يدري الطرفان، فإن عذولاً، زائراً مقيماً، يدخل بينهما ويبدأ- ودون أن ينتبهوا- في بث بذور الفُرقة والشقاق بين الزوجين الشابين. أنا لست ضد التكنولوجيا الحديثة، فأنا مستخدم لها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، لكنني ضد الإسراف في استخدامها وضد حلولها محل الزوج أو الزوجة، وسلبية تأثيرها على الأسرة.

التَّقْنِيَّة الحديثة وانتشار الهواتف الذكيَّة والأجهزة، لا ينبغي لها أن تنال من وحدة الأسرة وتلاحمها، وعلى تلك التَّقْنِيَّة الحديثة أن تستحيي من تفريق الأسرة والنيل من انسجامها.

كثير من الأزواج والزَّوجات أساء استخدام التكنولوجيا الحديثة، وبدلاً من أن يستفيدوا بها فيما هي مخصَّصة له، أضحت في كثير من الأحيان، مصدر فُرقة، وباعثاً على الصدام، لدرجة أن النت ومواقع التواصل الاجتماعيَّ أضحت أقرب للزَّوج من زَوْجته، وللزَّوجة من زَوْجها، والأبناء هم الضحايا.

تحكي السَّيِّدَةُ السَّعُودِيَّة ب.م. : أنَّها كلما استيقظت من نومها وجدت زَوْجها أسيراً لتليفونه المحمول، من واتسآب وتوتير وفيس بوك وما إلى ذلك. وعندما تكلمه ينهرها ويترك لها الحجرة وباستمرار ذلك ومع عدم تحمُّلها له وقع الطَّلَاق. والحقُّ يقال، كي نكون منصفين، قد يكون لجوء أحد الزَّوجين لمواقع التواصل الاجتماعيَّ أو النت، هروباً من هجران الطرف الآخر، أو عدم اهتمامه به، أو قد يكون ملئاً لفراغ عجز الطرف الآخر عن ملئه أو لم يرد ذلك ! وقد حدثت كوارث بسبب سوء استخدام مواقع التواصل الاجتماعيَّ.

لعلَّ من الأمثلة الكثيرة: أن زَوْجًا مدمناً لغرف الدردشة على الإنترنت، وكذلك زَوْجته، وكل منهما يدخل لتلك الغرف باسم مستعار، فقام الزوج باسمه المستعار بالتعرف على سيدة من خلال تلك الغرف، وتواعدا في مكان ما، والغريب أن تلك السيدة كانت زَوْجته، التي من جانبها كانت تدخل باسم مستعار، وعندما التقيا كان اللقاء الأخير وكان الطلاق.

هذا نموذج يوضح إلى أي منحدر شبابنا ذاهبون!

المعلومة المتوقّرة على النت إن لم تكن موثقة ومن مواقع رسمية فهي مشكوك في صحتها، فكيف لنا الاعتماد على مثل هذه المعلومات؟! زَوْجة طُلقت لأنها قرأت خبراً ما على الفيس بوك، واقتنعت به وأخبرت به زَوْجها، فلم يقتنع هو به، وحاول إقناعها، والكلام على لسان الزَّوجة السيدة ص.ض. من مصر، ونشب الخلاف وعلت الأصوات وامتدت اليد فوقع الطلاق.

هذا الوافد المقيم، يجب التعامل معه بحرص وحذر شديدين، يجب ألا نخفل خطورته وألا نتهاون مع سلبياته، وعلى الزوجين، بل على أُسرتيهما أن يعوا ذلك، والحدّ كل الحدّ من الاستخدام النّتي في البيت لغير الضرورة، وللسيّدات الفضليات أقول: لا وقت للإنترنت وأنّن تَقْمَن بالطبخ وأعمال المطبخ، فكثيراً ما قرأنا وسمعنا عن سيّدات نسين الأكل على النار، لانشغالهن بالفيس بوك والإنترنت،

أو البَحْث عن خلطة معينة أو وصفة لأكلة تقوم بتنفيذها مباشرة، وهو ما يستتبع عدم تركيز ونسياناً، وما قد يترتب على ذلك من مساوئ ومخاطر.

وبما أني آلينا على نفسنا المصارحة والمكاشفة، ووضع الأصبع على موضع الألم كي يتم التشخيص السليم والبحث عن الدواء المناسب، فهناك فاجعة أخرى، يسهم النت في استعمالها وزيادتها، وهي مشاهدة الأفلام الإباحية، سواء قبل الزواج أو بعده، ومن قبل الطرفين.

لن أتحدث عن الأضرار الطبية التي تنتج عن مشاهدة الأفلام الإباحية، فالأطباء والزملاء في كليات للطب هم أهل الاختصاص وأقدر من غيرهم على الحديث في الآثار الجانبية والطبية لمثل هذه الممارسات.

ما يهمني هنا هو دراسة أثر مشاهدة الأفلام الإباحية على العلاقة الزوجية وكونها سبباً رئيساً في حدوث الطلاق. ونبدأ بمرحلة ما قبل الزواج، فالشباب والشابات مدفوعين بالغريزة، ومع غياب الوازع الديني والأخلاقي والرقابة الأسرية وتوافر مصدر تلك الأفلام على الإنترنت، يلجأون إليها إما من باب حب الاستطلاع وفضول الاستكشاف، أو تقليداً ومجارة للأصدقاء، أو تهيئة للزواج، وما يغيب عن شبابنا، خاصة الذكور منهم، أن تلك الأفلام تجارية، ذات هدف تدميري للأسرة والمجتمع، ولا أبالغ إذا ما قلت إنها موجهة إلى منطقتنا العربية ولشرقيتنا؛ فيقع الشباب فريسة لتلك المصيدة الآثمة،

عوضاً عن كون تلك الأفلام لا تمت للواقع بصلة، وبسؤال زملاء مُتخصِّصين في كلية الطبِّ بجامعة عين شمس، أكّدوا لي : أن تصوير تلك الأفلام يقتضي تناول عقاير معينة وحقن وغير ذلك لكي تبدو بالصورة التي تظهر، وتبدو للمشاهدين طبيعية، ناهيك عن الأفعال الشاذّة التي حرّمها ديننا وتأباها الفِطْرَة الإنسانيّة الصحيحة، كاللواط والسحاق وإتيان الأنثى من الدبر وما إلى ذلك...

وهنا مَكْمَنُ الخطورة في صفوف الشباب، فعندما تثار غرائزه فإنّه سيبحث عن وسيلة غير شرعيّة أو غير طبيّة لإشباع رغبته. فقد يقع في المحذور، سواء مع فتاة ليل، أو فتاة متحررة، أو زميلة له، وما قد يتتبع ذلك من أمراض نفسيّة واجتماعيّة، أو قد يباشر العادة السريّة ويدمنها ومن هنا كما أوضحنا خطورتها. يستمر الأمر على هذا النحو لحين الزّواج، وهنا المشكلة الكبرى، فسوف يكتشف الشَّابُّ أنّه ليس بالأداء المتوقع كما شاهد في كل الأفلام الإباحيّة. البنت أيضاً قد ترى في زَوْجها أقل بكثير مما وقر في ذهنها من مشاهدة الأفلام الإباحيّة، ومن هنا تبدأ الخلافات والسجلات وتتعمّد الأمور وقد تصل إلى الطلاق.

أيضاً كثيراً ما نسمع عن طلب الزوج من زوجته أفعالاً محرّمة، وعندما ترفض الزوجة يكون الحلّ من طرفه هو تهديدها إمّا بالطلاق أو بالزواج عليها. إلا أن هنا كنقطة مهمة وجبال إشارة إليها، وهي مرتبطة بما سبق وأن أوضحناه من ضرورة تثقيف الشباب جنسياً ومن ضرورة أن يكون هذا التثقيف في المحيط الأسري والرسمي وعبر القنوات المشروعة ؛

النقطة هي حدود علاقة الرجل مع زوجته، وهذا سبب لحالات طلاق كثيرة، إذ إنّ الفتاة، وهي معذورة، بحكم ما نُسّميه خطأً بالتربية المحافظة، والجهل بأحكام دينها، أو بتخاذل الدولة عن القيام بواجبها، لا تعلم أن الزوج يحقّ له منها كل شيء إلا ما حرّمه الله، أيّاً كانت الكيفية، وهي الأخرى يحقّ لها كل شيء من زوجها إلا شيئاً واحداً حرّمه الله، وبالكيفية التي تُشبع رغبتها، فهذا واجب ديني. المشكلة تتبدى في كون الزوج ينتظر من زوجته الكثير، قولاً وفعلًا، إلا أنّها وبجدة التربية المحافظة، وهي مظلومة، لا تتجاوب معه، ومن هنا يقع شقاق وفُرقة وقد يصل الأمر إلى الطلاق.

يحكي لي صديق طيب : أن زوجاً اشتكى له في عيادته أن زوجته لا تقبل أن تخل عملاً بسها كلها في علاقاتهما الخاصة، وأنهما رأى جسدها يوماً قط رغم أن زواجهما منذ سنتين! المشكلة في كون الزوج يبلغ من العمر سبعة وعشرين عاماً، وفي عنفوان شبابه، ولا يستطيع أن يشبع غرائزه من زوجته، ويفكر بجديّة في الطلاق،

وعندما سألت زميلي، أَلَمْ تنصحه بأن يقترح على زَوْجته الذهاب إلى طبيب ؟ قال لي: "أكيد نصحته بكده لكن جوابه كان دي مش محتاجة طبيب، دي محتاجة تربية وثقافة ومفاهيم وجب أن تتغير !"، لحين كتابة تلك السطور، كان النفور الجنسي قد وقع بين الزَّوجين، وأبلغ الزَّوج طبيبه - صديقي - أنها تَجَه إلى النت وأضحى من رواد المواقع الإباحية.

فن إدارة الخلافات الزوجية

أسلفت السطور الفائتة أن أخطر مرحلة يمر بها الزَّوجان هي مرحلة التَّعوُّد، وهي المرحلة الأولى في بيت الزوجية، مرحلة يبدأ فيها كل منهما العيش بطبيعته، دون تَجَمُّل أو تَكَلُّف، وهنا تأخذ المشاكل في الظهور، كما أوضحنا فإنَّ صهر معدنين معاً يحتاج إلى نار، كذلك عمل كوب من الشاي محتاج لتقليب، الذكاء هنا في فن التعامل مع تلك المشاكل والقضاء عليها بأسرع وقت.

يقتضي ذلك العمل على عدم تراكم الخلافات، وإنهاءها أوَّلًا بأوَّل، بالحوار الهادئ، والنقاش الحليم، وتجنُّب إفشاء الأسرار الزوجية للغير، حتى ولو كان هذا الغير هو أُسْرَتَيْهِمَا، كذلك على كل من الزَّوجين ضبط النفس، التحلِّي بالصبر، طول البال، عدم اللجوء لعلو الصوت والضرب ؛

فالرجولة ما كانت يوماً لمن علا صوته ولا لمن طالت يدها ؛ وهنا نقطة يجب التركيز عليها، إن بعض مجتمعاتنا تفهم الرجولة فهماً خاطئاً، خاصة المجتمعات الريفية والبدوية ؛ فالبعض يعتقد خطأً أن الرجولة ما هي إلا الصوت العالي وأن التأديب لا يكون إلا بالضرب، وأن الرجل لا يخطئ أبداً، وأنه هو دوماً على صواب، وأقلما يمكن قوله في هذا أنه كارثة بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ.

ثقافة الاعتذار

الرجولة هي التعامل الراقي، السمو بالإنسانية، اليد الحانية، فن احتواء الآخر، خاصة الزوجة، أي إنها تغليب للجانب الروحي والمعنوي للإنسان على الجانب المادي له. أما علو الصوت والضرب والتهديد والوعيد، فتلك موبقات، ما أنزل الله بها من سلطان، علينا أن نعتف بأخطائنا ونصحح مفاهيمنا.

كذلك يعدُّ فناً راقياً من فنون إدارة الخلافات الزوجية، ثقافة الاعتذار، وتلك قد تكون بالنسبة لبعض الرجال سبة وانتقاصاً من رجولته، فهو قد تربى على أن الرجل لا يجب أن يعتذر أبداً وإن أخطأ، وتلك من المفاهيم الخاطئة ؛ فلا يمس الاعتذار الرجولة في شيء، طالما كان الرجل مخطئاً، بل العكس هو الصحيح، فالاعتراف بالحق فضيلة، وإنكاره رذيلة، كذلك الحال بالنسبة للمرأة، التي لم تتعود الاعتذار،

فهي في بيت أُسرتها ملكة مُتوّجة، لم يكن عليها واجبات ولا هي مُحمّلة بالتزامات، فالأمر جدّ مختلف، وجب عليها أن تعتذر لزوّجها إذا كانت مخطئة، ولا عيب في ذلك على الإطلاق.

ولعل ثقافة الاعتذار ينبغي أن ننمّيها لدى أطفالنا منذ نعومة أظفارهم، فما الضير من الاعتذار عند الخطأ، بل إن هذا مكّمة من الرجل أو المرأة كذلك في بداية الحياة الزوجية، وإذا ما غمّا إلى علم أسرة أيّ من الزّوج أو الزّوجة تفاصيل المشكلة، ووجدت أن ابنها أو ابنتها مخطئ أو مخطئة، وجب ردهما عن خطأهما وطلب الاعتذار للطرف الآخر، ولا ينبغي لها أن تكون أداة تصدّع وتفحلّ للمشكلة الوليدة، واستحضار المكانة الأسرة، ووظيفة الأب، ومركز الأم، ووضع العموم نصب الخال، كمبرات واهية لعدم الاعتذار، فهذا هو الخطأ بعينه، فالاعتذار يدور في فلك الخطأ وجوداً وعدمًا، لا صلة له على الإطلاق بالرجولة، ولا بالحسب والنسب.

مشاعر متأرجحة

الإنسان الحصيف الذي عليه أن يعلم أن دوام الحال من المحال، وأن صغير اليوم كبير الغد، وأخضر اليوم يابس الغد، كذلك الحال فيما يتعلّق بالمشاعر، فهي متغيرة وغير مستقرة، مهما كان الزّواج عن حب، تسهم في ذلك ضغوط الحياة والمشاكل المستمرة، فتحول الرومانسية الدافئة إلى برود عاطفي، بل إلى كره وعداء.

ولذلك على الأزواج وقد اتَّفقت مبادئهم، واتَّحدت رؤاهم، أن يفتنوا لحقيقة المشاعر، وألا يجعلوا لتقلُّبها وتذبذبها تأثيراً على حياتهم وعلى أبنائهم.

ثمة ثقافة سائدة لدى بعض السيِّدات، وهي اللجوء للطلاق كحلٍّ بدلاً من مواجهة المشكلة والدفاع عن الحياة الزوجية والأبناء.

من الحصافة والذكاء أيضاً فن الاحتواء وكيفية ردِّ الفعل والبعد عن التعالي، فمثلاً : لو استشعرت الزوجة ظهور امرأة أخرى في حياة زوجها، فالخطأ الفادح الذي تقع فيه معظم الزوجات هو سوء التصرف، والإساءة للزوج، وتعتمد إذلاله، والتفاخر بالنسب والتعالي بالحسب وينتهي الأمر بالطلاق، وربما كانت مخطئة، وربما كانت مصيبة في فهمها لكن غاب عنها العقل، أنا في هذا الموقف لا أدافع عن الرجل، لكن أدافع عن الأسرة، وعن سمو الأخلاق والرقى في التعامل، وحفظ الكرامة الإنسانية، حتى مع المخطئ، بالإضافة إلى مراعاة شعور الأبناء والحفاظ على نفسيّتهم، أيضاً في مثل تلك الحالة، فإن التجاهل وكأنَّ شيئاً لم يكن، ليس بحلٍّ ناجع، ولئن كان أفضل من سابقه، لكنه كالمسكن للألم... ذو تأثير وقتي، ويوماً ما سيحدث الطلاق.

أمَّا الحلُّ الناجع في مثل هذه الحالة، فهو الهدوء والحصافة والفتنة، الذكاء، بمعنى أن تأخذ وقتها في التفكير، ثم تسأل نفسها سؤالاً مباشراً، ما السبب الذي من أجله تركني زوجي وذهب لأخرى ؟ ينبغي أن يكون السؤال دون تهديد أو وعيد،

بل دون علم الزوج نفسه. أي إنَّ الزَّوجَة عليها أن تقف وقفة صدق وصراحة مع نفسها، وأن تجيب بكل أمانة على السؤال، ربما كان لانصراف الزوج لامرأة أخرى ما يبرره، فإهمال الزوج، وتسفيه آرائه، وهجره في الفراش وغير ذلك من الأوبئة الزوجية أسباب قد تدفع بعض الأزواج للبحث عن كلمة، احتواء، همسة، لمسة، لفتة، رعاية..

ثم بعد ذلك عليها أن تصلح من حالها وأن تجعل مصلحة الأبناء والبيت وبقاء الزوجية قائمة هدفاً أساسياً وأهمية قصوى.

كل ذلك يصدق على الرجل أيضاً.

الأهل وفن إدارة الخلافات الزوجية

فن إدارة الخلافات الزوجية لا يقتصر البتة على طرفي العلاقة ؛ أي الزوج والزوجة، بل يمتد لأُسرتيهما، وعلى الأخيرتين تهدئة الموقف المتأزم، إعمال العقل، التحلي بالحكمة، حتى ولو كان ابنهم أو ابنتهم على صواب، إذ إنَّ الخلاف الزوجي وحال خروجه من بيت الزوجية إلى محيط الأهل-وهذا غير مرغوب وغير مستحب-تكون الأطراف جميعها مدعوة إلى احتواء الموقف أولاً قبل التفكير في علاجه، أو البحث عن المخطئ، فتلك مرحلة لاحقة، عليهم أن يبدأوا بتهدئة الأطراف، مغلبن العقل على العاطفة، وامتناص غضب اللحظة، حتى تهدأ الأمور، فيبحثوا حينئذ عن موضع الخلاف وسبل الوفاق والعمل على عدم تكراره مستقبلاً.

وإذا ما كانت الأمور من التعقيد بمكان ومرشحة للتصعيد، فلا بأس أن تذهب الزوجة إلى بيت أهلها، وهنا وجب على أهل الحيطه والحذر وعدم الإسراف في ترفيه وتدليل ابنتهم، ذلك أنَّه من الخطورة بمكان في تلك المرحلة أن تشعر الزوجة ببساطة الحياة وسهولتها، فيكون عاملاً على الإسراع في الطلاق كي تنعم بمثل ذلك رغد عيش، ونكون بذلك قد قضينا على أسرتها، وهو ما يعرضها لمشاكل نفسية واجتماعية هي في غنى عنها.

ثم بعد الطلاق تكتشف أنَّ الحياة ليست فقط التسوق والخروج والسفر، فهنا تكون الصدمة الثانية لها، إنما المطلوب هنا هو وضع الزوجة التي انتقلت إلى بيت أهلها قبل الطلاق، موضع الحياة المعتاد، لا بأس من تغيير الجو أو السفر مدة بسيطة، لكن أهل عليهم واجب أن يوفِّروا لابنتهم بيئة حياتية عادية، لا هي بالأقل، كي لا يجبروها على أن تقبل العيش مع زوجها رغم وجوب الطلاق، ولا هي بالأكثر كي لا يدفعوها للطلاق رغم إمكانية استمرار العلاقة الزوجية وتجنُّب الطلاق. على الجميع تحكيم العقل وإعمال مقتضيات الحكمة والبعد كل البعد عن العاطفة في تلك المرحلة.

الرتابة الزوجية

واقع الحياة التي نعيشها الآن يتسم بالضغوط وطول ساعات العمل لتأمين حياة كريمة للأسرة، وما يترتب عليه من محدودية وقت تواجد الأب مع أفراد أسرته، وتكون الزوجة غير العاملة في حالة ملل من ذلك، وهنا على الطرفين تحمّل المسؤولية، فالزوجة يجب عليها تفهم طبيعة عمل زوجها، والزوج من ناحيته يجب عليه تخصيص وقت لبيته ولزوجته، فهي لها حق عليه، وهنا على الزوج والزوجة أن يتسلحا بالحكمة والحنكة، وأن يكسرا رتابة الحياة الزوجية بالتغيير، بالخروج لأماكن جديدة بالسفر لو استطاعوا ذلك، باستكشاف أماكن جديدة وما إلى ذلك، كذلك الحال عندما تعمل الزوجة، وجب تفهم كل طرف لطبيعة عمل الطرف الآخر، ومقتضياته.

كذلك من ذكاء الزوجين الاهتمام بهوايات الآخر، فإذا كان الزوج من هواة القراءة، وخاصة في مجال معين؛ فعلى الزوجة الذكاء أن تقرأ في هذا المجال، وتناقشه فيه، وهذا مدعاة للألفة والمحبة، وإظهار للاهتمام، كذلك إذا كانت الزوجة تهوى رياضة المشي على سبيل المثال؛ فليتفرغ الزوج بعض الوقت وليمش مع زوجته، ففي ذلك تقرب بينهما وتقوية لما بينهما.

التَّخْلِي عن الأثوثة

بعض من السيِّدات، وخاصةً بعد الإنجاب، تتخلى عن أنوثتها، فلم تعد تهتمّ بنفسها كسابق عهدها، والحجة في ذلك من وجهة نظرها : هي الأبناء وأعباء البيت، والعمل وما إلى ذلك، ومثل هذه الحجج لا تقوى على الصمود، ولا هي بحجج سائغة، فإذا صحَّ أن الأمَّ يجب عليها الاهتمام بأبنائها وبييتها، فصحيح أيضًا أنه يجب عليها الاهتمام بنفسها وبزوجها، ومن مظاهر هذا الاهتمام أن يراها زوجها على الدوام متجدِّدة، أنيقة، شابةً، فالرجل يحب أحياناً أن يرى في زوجته عشيقه، ولم لا ؟ كما في أحيان أخرى يحب أن يرى فيها الأمَّ بحكمتها، ولم لا ؟ وفي أحيان ثالثة يحب أن يرى فيها براءة الابنة وحنو الأخت، ولم لا ؟

كذلك الحال بالنسبة للرجل، عليه الاهتمام بنفسه، أن يكون على الدوام نظيفاً مبتسماً بشوشاً أنيقاً، وعليه أن يعلم أن هناك زوجة تشاركه الحياة، لها عليه حقوق، كما أنَّ عليها واجبات، عليه أن يكون لها أباً وابنًا وأخاً وصديقاً، عليه أن يكون الملاذ الأمن لها، ومرفأ الطمأنينة، ومنبع الصفاء والاستقرار. فالزوجة مهما بلغت من الثقافة ومن التحصيل العلمي والمكانة الاجتماعية والاقتصادية تحب أن تشعر بالأمان في كنف زوجها،

وهذا حقُّها، تحب أن تراه دومًا فارس أحلامها، وهذا حقُّها، تحب أن يكون لها وحدها وهذا حقُّها، تحب أن تأمن على نفسها وهذا حقُّها، فلا ينبغي على الرجل أن يتلفظ بكل ما تتبُّ الخوف في نفس زَوْجته وتشعرها بالقلق على مستقبلها معه ؛

فلا ينبغي، حتى وإن كان مازحًا، أن يهدِّدها بالطلاق أو يلمح لها بذلك، فهو بفعلته تلك قد هدم جدار الأمان وأقام بدلًا منه جدار الشك والريبة، الضبابية وعدم ليقين، كذلك الحال بالنسبة للزوجة، عليها أن تكون دائمًا مستودع الأمان لزَوْجها، وأن تعامله كطفل متى تطلَّب الأمر ذلك، فلا تُسمعه ما لا يرضيه، ولا تهدِّده بالطلاق، حتى وإن كان على سبيل الطرفة وذلك ما على سلف بيانه.

الغيرة الوظيفية

هناك حالات يخشى فيها الرجل من وضع زَوْجته الوظيفي أو العلمي، وقد تسكنه الهواجس وتلم به الصلبة السيئة، بأنَّه لو وقف إلى جانب زَوْجته أو منحها الفرصة لاستكمال تعليمها أو مواصلة تفوقها سيكون ذلك وبالًا عليه وكما سمعنا وشاهدنا ؛ كما يحدث في أفلام ماري منيب، أن أهل الزَّوج وخاصة أمه، بدلًا من أن يفرحوا بنجاح زَوْجة ابنهم، فإنَّهم يشحنانه على إرغامها على عدم مواصلة دراستها

أو ربما عدم العمل، بحجة أنه لا يصحّ أن تكون الزَّوجة في مكانة اجتماعية ووظيفية أعلى من مكانة الرجل،

وأنّها سوف تتركه يوماً ما، والزَّوج إن لم يكن واعياً ولم يغلق هذا الباب من النقاش من البداية؛ فسيكون ذلك وبالأعلى عليه وعلى أسرته، إذ كان يتوجب عليه ألاّ يسمح لأحد - كائناً من كان - بإقحام نفسه في حياته الخاصة،

فإنّه سوف يقتنع بذلك، بل وسيأخذ في تطبيقه سريعاً، الأمر الذي يترتب عليه الطلاق، حال تمسك الزَّوجة بتعليمها أو عملها وهذا حقّها وتكون الغيرة الوظيفية مع بركات الأهل وإدلاء الأصدقاء بدلوهم قد أودت بأسرته إلى النهاية وأتت على الأخضر واليابس، ولا يل ومن إلّا نفسه وقتئذ.

وكانت أسرة

قد يعتري طريق سفينة الزوجية في بحر الحياة الهائج، الذي تلاطمت أمواجه، عاتية هي رياحه، مضطرب هو طقسه، متقلّب هو مناخه؛ عارض يعيقها عن الوصول إلى بر الأمان، كأن يحدث خرق في أحد جوانبها، أو ميل وتصدّع في الجانب الآخر، أو بتمزّق شراعها، أو بوفاة القبطان، هنا وجب سرعة إصلاح العيب، بإحلال شراع محلّ الشراع المتهالك، بسدّ الخرق، بإعادة التوازن للجانب المائل، بتنصيب قبطان جديد، كل على حسب الأحوال. ويجب أيضًا سرعة مغادرة مكان التوقّف، لأنّ في التوقّف خطورة حالة ومحدقة ومحقّقة على صحة وحياة ركبها. بين بحر مضطرب، وغروب مبتسر، تمضي بنا الدنيا.

وقعت الواقعة

على جميع الأطراف أن يستحضروا عظم الزواج، وأن يكون سبيلهم ووحدة هدفهم هو الإبقاء عليه، لكن قد تؤول الأمور - وربما كان ذلك علاجًا - إلى الطلاق. لقد قمت بدراسة ألف حالة من حالات الطلاق في ثلاث دول، هي مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية،

بالإضافة إلى الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة في تلك الدول، ولعلنا نُجمل أسباب الطلاق فيما يلي :

الخيانة الزوجية

تقع الخيانة الزوجية على قمة أهم الأسباب المؤدية إلى الطلاق، إذ استحوذت على نسبة 27% من الحالات محل الدراسة، بواقع 270 حالة. والخيانة الزوجية يستوي فيها الطرفان، أي سواء أكانت الخيانة من طرف الزوج أو الزوجة، ولئن كان مجتمعا الشرقي والذي لا يزال ذكورياً بامتياز، يغفر الخيانة للزوج الخائن، ويعلق المشانق للزوجة الخائنة، أنا لا أدافع عن الخيانة، معاذ الله، لكن أدافع عن العدل الذي هو اسم من أسماء الله تعالى، ولئن كنت أرى أن الطلاق هو النتيجة الحتمية والطبيعية للخيانة الزوجية، إذ إنَّ أساس العلاقة الزوجية هو الثقة والأمانة، ومتى اعترى الأساس عوار أتى عليه، فمن الصعب إن لم يكن من المستحيل استئناف الحياة الزوجية مرة ثانية.

إذ إنَّ الشراكة الزوجية قد أصابها شرخ غائر، أتى على أعمدها فأحالتها إلى كومة من الأنقاض. وللحق نقول: إن هناك حالات نادرة، حدثت فيها الخيانة الزوجية واستمرت الحياة، ولكن على مضض لمصلحة الإبناء،

فالسَّيِّدَةُ الفاضلة س.ي. من دولة الإمارات العربيَّة المتَّحدة، تقول : "ثبت لي بما لا يدع مجالاً للشَّكِّ خيانة زَوْجِي لي، ومع أكثر من واحدة، رغم ذلك، فوضت أمري إلى الله، ودعوت له بالهداية، حفاظاً على مستقبل أولادنا"، وردّاً على تساؤل لي : أتعرفين نساء أخريات كذلك ؟ قالت : "لا، ولا أعتقد أن من يسلك مسلكي كثير !"

غياب القناعة : الظروف الاقتصادية والطُّمُوحات غير المسقوفة

أنا من المؤمنين بأن الظروف الاقتصادية ليست سبباً في الطلاق، فالزَّواج ليس بمشروع تجاري معرض للإفلاس والغلق، وإنما هو سنة الله في أرضه، وما كان للظروف الاقتصادية والأزمات المالية أن تنال قط من البناء الأُسري، إلّا أن ثمة حالات، لا تعرف معنى قدسيَّة الزَّواج، ومع تطلُّع الزَّوجة لحياة الرغد، أيّاً ما كانت الوسائل، وعدم القناعة بما كتبه الله لها ولزَّوجها، مع عدم رضا من الزَّوج، في تلك الحالة تتفاقم الأوضاع وتؤدِّي إلى الطلاق. وحلَّت الظروف الاقتصادية ثانياً، إذ استحوذت على نسبة 15% من الحالات محلَّ الدراسة، بواقع 150 حالة.

ذكرنا أن الزواج يخرج بطبيعته عن المادية الحسية، أي إنه ليس مشروعاً تجارياً، ينشغل كل طرف بحساب المكسب والخسارة من وراء انعقاده، وإنما هو مشروع روحي ديني إيماني يتحد فيه الزوجان فيصيران روحاً واحدة تسكن جسدين، إذا ما فهمنا الزواج بهذا المعنى فسوف نتقي الطلاق ونحاصره ونحصره في أضيق نطاق ؛ لكن مجتمعتنا العربي مصر على السير عكس الاتجاه، فما إن تعصف أزمة مالية بالأسرة، حتى يفكر الأطراف في الطلاق، وكأن الطلاق هو حل للأزمة الاقتصادية، بل مصدرها! من الأسباب الكبيرة لظاهرة الطلاق: اختلاف دخل أفراد الأسرة خاصة الزوج، وفي حالة عدم عمل الزوجة، وفي حالة كونها تعيش عيشة مرفهة، بل عيشة بذخ في بعض الأحيان، فإنها تطلب الطلاق، ليست هذه هي القاعدة، ولكن هناك سيدات يفعلن ذلك.

الغريب في الأمر أن المطلّقين بسبب الأزمة الاقتصادية، يعيشون أزمة اقتصادية أسوأ بعد الطلاق، فبعد أن كانا مستأجرين شقة على سبيل المثال، وجب أيضاً تأجير شقة أخرى، وفي هذا مضاعفة للنفقات، ناهيك عن الدخول في مرحلة الطلاق أمام المحاكم وما يستتبعه ذلك من أتعاب محامين وقضايا ورسوم... إلخ.

هذا الفكر السائد في مجتمَعنا العربي لَا بدَّ من التخلص منه وإذكاء الإنسانية، ثم أي تربية وأي مبادئ ينتظرها أطراف هذه العلاقة لأبنائهم؟ من المقطوع بصحته أن البيئة الأسرية تنعكس سلباً أو إيجاباً على الأبناء، فمثلاً: إذا حدث الطلاق بين الزوجين بسبب اقتصادي، فسوف ينطبع في عقل وذهن الأبناء هذا السبب، وعندما تعصف بهما محنة بعد زواجهم سوف يلجئون إلى الطلاق كما فعل آباؤهم. والعكس صحيح، إذا ما استطاع الزوجان تخطي أزمتهما الاقتصادية، فإن ذلك ينطبع بدوره في نفس وذهن الأبناء، وسوف تحضر صلابة وجلد الأبوين في ذهن أبنائهم، وعندما يمرون بمثل تلك التجربة عقب زواجهم، فإنهم سوف يجتازونها بكل نجاح، ذلك أن النجاح له سوابق مع والديهما، وأضحى متعوداً عليه.

لكنما كيفية التعامل مع الأزمات الاقتصادية؟ الحل جد بسيط، التكيف والمرونة، تكيف مع المعطيات الجديدة، مرونة في التعامل مع تلك المستجدات، فمثلاً: لو أن الزوج كان يعمل في شركة أجنبية ويقبض بالدولار، وكانت الأسرة في رغد من العيش، ثم لأسباب ما تم الاستغناء عنه، وفقدت الأسرة الدخل الدولار الشهري، هذا ليس نهاية الحياة، على الزوجين أن يرضيا بما قسمه الله لهما، وأن يتكيفاً مع تلك المستجدات؛ فمثلاً: إذا ما كانا يسكنان في فيلاً فخمة، ما المانع في الانتقال إلى العيش في فيلاً أصغر، ولما لا تكون شقة؟ وبفارق السعر، يستطيع الزوج بدء مشروع تعيش الأسرة منه،

كذلك إذا ما كانا لديهما أبناء في مدارس أجنبية، فهنا كمدارس كثيرة خاصة متميزة، لما لا ننقل الأبناء من مدرسة لأخرى ؟ وبدلاً من ثلاث وأربع سيارات، لم لا نكتفي بسيارة أو اثنتين ؟! والحلول كثيرة...

أعلم أن هذا النموذج لذوي الدخول المرتفعة، لكنه نفس المبدأ، فمثلاً : متوسطو الدخل ومحدوده، عليهم أن يتكيفوا مع جديد الأمور، وهنا وجب تدخل أُسرتي الزوجين مادياً إن كانا يستطيعان ذلك، ولما ؟ حفاظاً على أسرة أبنائهم، والمرأة العربية الأصلية، المصرية هنا كمثال، تعطي لنا المثل والقُدوة، فنجدها تبيع إرثها لمساندة زوجها، وأحياناً كثيرة تبيع مساغها بل وشبكتها من أجل تخطي تلك المرحلة الصعبة، مثل هذا التصرف فضلاً عن إنقاذه للموقف، فإنه يزيد العلاقة بين الزوجين قوة وصلابة بل يزودها بوقود لمنع توقفها، وتحصينها ضد فيروس الانفصال ووباء الفرقة.

الأمثلة كثيرة وعديدة، ولا يتسع المقام لذكرها، لكن ما يمكننا ذكره هنا هو المبادئ الحاكمة والأطر اللازمة: فالظروف الاقتصادية ليست سبباً صالحاً - كما يعتقد الكثيرون - للطلاق، فالعلاقة روحية، سامية، تسموب إنسانية الزوجين، وتعلو بهما إلى مصاف المثالية، وتبتعد بهما عن شرور المادية وأحوالها.

انساقاً وانثفاً مع وجهة نظرنا فيكون الأسباب الاقتصادية ليست بسبب حقيقي للطلاق ؛ ارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع السعودي، فرغم ارتفاع الدخل ورغد العيش، لم يمنع ذلك من ارتفاع نسب الطلاق، أي إنَّ عسر الحالة الاقتصادية أو يسرها لا ينبغي أن يُدلي بدلوه في هذا الشأن، فالطلاق فاجعة تقض المضاجع الوثيرة والخشية على حد سواء، يستوي فيها الحرير مع الخيش، ومادامت الظاهرة واحدة، فلا اعتداد لما قد يعتقده البعض أنَّه سبب للطلاق: نعني ضيق ذات اليد وقصرها وسوء الأحوال الاقتصادية.

فإذا ما افترضنا صحة سوء الأحوال الاقتصادية كسبب للطلاق، فكيف نفسر ظاهرة الطلاق مع انتعاش الحياة الاقتصادية ؟ خلاصة القول، أن الأحوال الاقتصادية، بسوئها أو يسرها ليست سبباً للطلاق، حتى وإن توهم البعض ذلك، دعونا لا ندفن رؤوسنا في الرمال، دعونا نُحسن تشخيص المرض وأسبابه، دعونا نواجه هذا الوباء بكلما أوتينا من قوة وعزم.

أيضاً يَأْبَى العقل إلّا أن يدحض هذا السبب المزعوم لحدوث الشقاق واستحكام الفرقة ووقوع الطلاق، فالذين يلجئون إلى الطلاق بدعوى أن الظروف الاقتصادية أرغمتهم على ذلك، الردُّ عليهم سهل ميسور، جدُّ بسيط كما أوضحنا : حينما يقع الطلاق، تتضاعف المصاريف والكلفة الاقتصادية للأسرة، فأحد الزوجين سوف يتركببت الزوجية-

وينبغي أني كون الرجل - ويستأجر أو يشتري سكناً ومحللاً آخر، فذاك تضعيف للتكلفة، وإذا ما اضطر الطرفان للجوء للمحاكم، وهذا هو الغالب، فهناك أتعاب المحامين من الجانبين، مصاريف الدعاوى أمام المحاكم، المحضرين... إلخ.

أي إن الأسرة التي لم تحتمل قسوة الظروف الاقتصادية، بات عليه أن تتحمل أضعاف تلك الأعباء الاقتصادية، وفي هذا إهدار للأموال وضياع للوقت وتشتيت للفكر، ناهيك معن الاضطراب النفسي للأبناء، وحيرتهم بين الأب والأم، ومحاولة كل واحد منهم أن يجتذبهم إلى صفه، وذلك لا يكون إلا بالدفاع عن صحة موقفه ومحاولة إثبات عدم صحة موقف الآخر، وتحميله مسؤولية ما آلت إليه الأمور، وهنا يكون الأبناء في حالة عدم استقرار نفسي - إذ غالباً ما يحدث الطلاق وهم صغار - يستمعون إلى الأب فيقتنعون بكلامه، وما هي إلا أيام حتى ينصتوا إلى الأم فيعتقدون في كلامها، وهنا يحدث اضطراب في تفكيرهم، وتشتت ذهني، ويكونون ضحايا أناية الأبوين أو أحدهما، وقد أرادا أن يظهر أو يظهر على غير الحقيقة.

جميل أن يكون الإنسان حاملاً وطموحاً، فبغير الحلم وبغياب الطموح، تتوقف عقارب الساعة، ولا يحرز الإنسان تقدماً، ولا يحقق إنجازاً، فحق كل إنسان، بل واجب عليه، الطموح والتطلع لحياة أفضل، وعيشة أكرم، لكن عليه أن يأخذ بالأسباب، وأن يكون الطموح دائراً في فلك الإمكانيات والموارد المشروعة، ودوغما التخلي عن صفة التأنس والتحول إلى صفة التسلّع.

الأمر هنا يتعلّق بالطّموحات غير المسقوفة لبعض الزّوجات، وكونهن لا يُعرن اهتماماً لإنسانية الزّوج، بحيث أحوالت الزّوجة زوّجها إلى مجرد مصدر للدخل، وما عليها إلّا شراء أشهر الماركات، وأحدث السيارات والموبايلات، ناهيك عن النوادي والحفلات وما إلى ذلك. مثل هذا مسلك مرفوض ومنبوذ، اللهمّ إلّا كانت ميسورة الحال، أمّا أن تجعل من زوّجها أداة تمويل، أو مجرد آلة سحب نقدي، فهذا ما أنزل الله به من سلطان، وهو عصف بمفهوم الحياة الزوجيّة، بل نفس لمضمون الإنسانية ذاتها، ويكون سبباً مبرراً للطلاق.

الإنفاق على الزّوجة والبيت محكوم بالقاعدة الرّبانيّة "ولينفق ذو سعة من سعته"، بهذا تهناً الأسرة وتستقيم الحياة، وتتأنس العلاقة الزوجيّة.

الجزر المنعزلة والنفور الجنسي

نعم الجزر المنعزلة، قصدت لفظيّة الكلمات ودقّة المعنى، فعندما يغيب الحوار عن الزّوجين، ويعيش كل منهما في جزيرة منعزلة، ولا يحاول أي منهما أن يتحاور، أو يفتح مجالاً للحديث، وهو ما يسمّى بالخرس الزّوجي : فإن النتيجة المنطقيّة لتلك العزلة، والحبس الانفرادي الاختياري، يكون بلا شك الطلاق، فماذا ننتظر من زوّجين يضمهما بيت واحد، ولا يتحدثان أسابيع، بل شهوراً،

وكل واحدٍ منهما ينام في غرفةٍ مستقلة. وحلَّت الجزر المنعزلة ثالثاً، إذ استحوذت على نسبة 14% من الحالات محلَّ الدراسة، بواقع 140 حالة.

ولنذكر مثلاً لهذه الحالة السيّد الفاضل ع.ب. من مصر: الذي تتلخص قصته، بأنّه تزوّج على عجل زواجاً تقليدياً، وهو ما يسمى في مصر: "زواج صالونات"، وبعد الزّواج قضى عاماً دون أن يلمس زوجته أو يقترب منها بحجة أنّها في حاجة لوقت كافٍ كي تتعود عليه، وأنّه من المبكر لها حدوث العلاقة الجنسيّة، فهي غير مهية نفسيّاً لذلك، ومن جانبه هو تحمل ذلك، وسرعان ما بدأ العمل بعد شهر العسل الذي لم يبدأ، لكن كل واحدًا منهما اعتزل بنفسه، ومع محاولات فاشلة للدخول بها، أثر أن ينام في حجرة منعزلة كي يقاوم شهوته، واتسعت الهوة إلى أن حدث الطّلاق.

ينجم عن انعزاليّة الجزر وكذلك باقي أسباب الطّلاق، النفور الجنسي، وهنا نحن لا نعالج الأمراض الجنسيّة، فهي مما تخرج عن هدف الكتاب وممراته، وإنّما المقصد والهدف هو علاج غياب العلاقة الجنسيّة بين الزّوجين رغم تعافي صحتيهما وخُلُوهما من الموانع لإتمام ذلك وهو ما نسميه النفور الجنسي.

ولعلَّ ذلك يُعزى لأسباب كثيرة، هي في الواقع نتيجة لأسباب الطلاق كافة : فاستحكام الخلاف، وغياب الحوار وتدخل الأهل والأقارب، والتطلع لما في يد الغير، كل ذلك كفيل بأن يقضي على أية رغبة في الحياة، فما بالناس بالرغبة الجنسية! واقع الأمر، وبتحليل للألف حالة طلاق موضوع البحث، تبين أنه لا يوجد نفور جنسي منفصل ومنعزل عن باقي الأسباب، فهو في الواقع نتيجة لتلك الأسباب، ومحصلة لتلك الأعراض، وبالعلاج تلك الأسباب والقضاء عليها ينتفي سبب النفور الجنسي، ويتلاشى الفتور العاطفي.

الندية وصراع الزعامة

آفة أية علاقة زوجية هي الندية، أنا هنا لا أقلل من شأن الزوج أو الزوجة، لكن إذا كان أحد الزوجين ناجحاً في مجاله، وجب على الطرف الآخر أن يكون عوناً له، يقف بجواره، يدفعه للأمام، لا تتملكه الغيرة، وتسيطر عليه الندية من أجل الحد من نجاح الآخر، وحتى في حالة نجاح الزوجة، لا يعاير هو بما وصلت إليه زوجته، وتلك الحالات نجد لها أرضاً خصبة في المجتمع الحضري والطبقة المثقفة. وحلت الندية رابعاً، إذ استحوذت على نسبة 10% من الحالات محل الدراسة، بواقع 100 حالة.

من الأمور التي تثير مشاكل في الكثير من الأسر الصراع على زعامة البيت وفرض الكلمة، الأمر الذي قد تؤول معه الأمور إلى التطور في اتجاه الطلاق. وواقع الأمر أن كلا الزوجين مسئول عن إدارة البيت، وينبغي عليهما النقاش الهادئ وتبادل وجهات النظر وعدم تسفيه رأي الآخر واحتقار وجهة نظره. على كل واحد منهما التحلي بالفطنة والذكاء واحتواء الآخر، الأمر لا يثير مشكلة إذا ما توصلا إلى قرار مشترك، لكن الأمور تأخذ منحى مختلفاً إذا ما تشبث كل منهما برأيه، ولم يقتنع الآخر بصوابية هذا الرأي، بل حاول كل منهما فرض رأيه على الآخر.

لا أخفي القارئ الكريم بأنه في هذه الحالة نكون وبحق أمام معضلة حقيقية ومشكلة كبيرة، والحل من وجهة نظرنا يكمن في ترك اتخاذ القرار للزوج إذا ما كان القرار لا يترتب عليه أعباء مالية أو اجتماعية، وليس ذلك انتصاراً مني لجنس الرجل، ولكن وكما أشرنا سابقاً من الطَّبِيعَةِ التي منحها الله للرجل من تغليب العقل على العاطفة، عكس المرأة تماماً، وأيضاً لأن مسؤولية إدارة البيت في النهاية هي مسؤولية الرجل لا المرأة. أما في حالة تَرْتَبُ أعباء مالية على القرار أو شأن لا يحمد عقباه فهنا تجب وقفة، وربما تطلب الأمر تدخل الأهل.

فمثلاً : إذا ما أراد الزوج بيع الشقة أو أي عقار آخر، فهذا ليس قراره وحده، فهو يتعلق بماديات الأسرة ومستقبلها وربما ألحق الضرر بهما ؛ لذا وجب موافقة الزوجة. كذلك إذا ما أراد أحد الطرفين نقل الأبناء إلى مدرسة خاصة أو جامعة خاصة مع ما يترتب على ذلك من خلل في ميزانية الأسرة، فهذا قرار مشترك يجب التوافق عليه.

هناك ومن قبل الأمانة والحقيقة سيدات فضليات يحسن إدارة البيوت على نحو من الكفاءة والمسؤولية منقطع النظر، بل إنهن يتفوقن على كثير من الرجال، وإذا ما قبل الرجل بأن يعهد بتلك المهمة إلى زوجته فلا بأس. المهم هو التوافق والانسجام والنقاش الهادئ المثمر المسؤول البناء.

الغيرة وأصحاب السوء

لعلّ من أغرب حالات الطلاق التي قرأت عنها، هو أن صديقات الزوجة بمعاونة ابنة خالتها حاكوا بعض السيناريوهات كي يوقعوها في الطلاق. وتلك قصة على لسان السيدة الفاضلة م.د. من مصر، إذ تقول : "تم خطبتي لشاب ثري جداً، ولكن بعد خلافات مع عائلتي، لكون هذا الشاب لا يعمل، وكونه معتمداً على المصروف والمخصصات الشهرية التي يمنحها له والده، وفي نفس الوقت أسرتي من الأسر التي تعرف معنى الزواج وتقدس العمل وتعلي المبادئ على الماديات، وبعيد أشهر، تم خطبة ابنة خالتي،

وهي تعيش معنا في نفس العمارة، لشاب مكافح، ذي مركز اجتماعي مرموق، لكنه فقير لا يملك من الدنيا غير مرتبه وبعض الدخل الذي يتحصّل عليه بعمله طبيياً في مستشفى جامعي".

تستطرد السيدة فتقول : "بأن والديّ قبل خالتي وزوّجها فرحاً بهذا الشاب، فرحل مأرّه في عيونهما حتى يوم خطبتي، مع العلم بأنّ وحيدتهما، ومن هذا اليوم، عقدت العزم على فسخ خطوبة ابنة خالتي..". فأنفقت مع صديقاتهنّ المشتركات لتنفيذ ذلك، لا شيء إلاّ لأنّها لا تقوى أن يذكر في العائلة اسم غير اسم خطيبها، فعمدت على نصب الفخاخ لبنت خالتها وخطيبها : فمرة تتصل بها وتبلغها أن خطيبها هنا فتعتذر عن الخروج معها، ثم ليلاً تعاود مكالمتها وتخبرها بأن خطيبها أحضر لها طاقم ألباس، ليس هذا فحسب ؛ بل إن العائلة كلها، والأصدقاء والمعارف، لا بدّ أن يعلموا بأن خطيبها أهداها طقم ألباس، وبالنظر لخطيب ابنة خالتها والذي لا يملك سوى مرتبه، فكان يحضر أشياء بسيطة تتناسب مع دخله المتواضع جدّاً جدّاً، وتكررت الوقائع كثيراً، خاصّة عندما تجتمع مع صديقاتها في حضور ابنة خالتها، ويكون لقاء عرض سيغة وعرض أزياء، وابنة خالتها تحمّلت مرة واثنين وثلاثة، إلاّ أنّها كبقية البنات في سنّها، تمّت ما أصاب ابنة خالتها من رغد العيش وإن كان زائفاً.

بمرور الوقت، تم زواج الاثنتين، وتبارت السيدة الفاضلة م.د.د. في فرحها وتكلفتها نكاية في بنت خالتها، ولكي تعوض النقص لدى زوجها، أما ابنة خالتها، فأقيم لها فرح في قاعة متوسطة، ولم يتكلف واحد على مائة من فرح السيدة م.د.د.، بعد الزواج، تعيش تلك السيدة في رغد العيش، شقة على نيل القاهرة، وابنة خالتها في شقة بالإيجار جد متواضعة، لكنها لم تترك بعد ابنة خالتها!! إلى أن قالت لها صراحة هي وصديقاتها: "إيه مصبرك على العيشة الفقر دي؟ دي عيشة ضنك! بصي لصاحباتك شوفي أقل واحدة منهم راكبة عربية آخر موديل، غير الألماس والهدايا..".

والخلاصة أن ابنة خالتها بدأ تتشكو حالها لزوجها، وأنها غير متعودة على مثل هذه المعيشة، وعندما أخبرها بأنه لا ينظر إلى أحد، وأن تلك الفترة المؤقتة، يمر بها كافة الشباب، وأنه كجراح مبتدئ سوف يكون له في يوم من الأيام شأن عظيم إلا أنها وقعت في الفخ، وأصرّت على الطلاق، ومع تعذر إثباتها عنه وقع الطلاق؛ وبعد عامين أصبح طليقها من أشهر الجراحين الشباب الذين يشار إليهم بالبنان، وهي في بيت أهله الممتزوجة، تعول ابنها، الذي تكفل به والده، بعدما فتح الله عليه من أوسع الأبواب.

رسالة السيدة م.د.د. لكل من يفكر في أن يهدم بيتاً، عليه أن يتقي الله، وعلى الفتيات ألا ينصتن إلا لصوت العقل والحكمة ولخبرة الآخرين، جدير بالذكر أنه في اليوم التالي لاستقبالي تلك الرسالة، تم تطليق السيدة م.د.د. من زوجها،

وبعثت لي برسالة نصها الحرفي : "طُلق اليوم، هذا ذنب ابنة خالتي، كما تدين تدان". هذا واحتلت الغيرة وأصحاب السوء المركز الخامس بنسبة 9% من الحالات محلّ الدراسة، بواقع 90 حالة.

الإعلام والدراما التليفزيونية

ثمّة سبب رئيس آخر للطلاق، يكاد الأغلب الأعمّ منّا لا يعلم مدى خطورته على الأسرة وتماسكها، هذا السبب هو : الإعلام والدراما. كثيراً ما تُقرع آذاننا بكلمة الإعلام الهادف والفن الراقي، وواقع الأمر وحقيقته، لا نرى سوى إعلام مبتذل وفن هابط، كلاهما يبيّ الفرقه ويحدث الواقعة في صفوف أسرنا.

شاهدت ذات مرة جزءاً من برنامج مذاع على إحدى الفضائيات المصرية، وكان يقوم بتقديم البرنامج سيدتان، إحداهما يُقال لها فنانة، هاتان السيدتان اتهمتا خمسين بالمائة من سيدات مصر الفضليات بالخيانة، وطلبتا تأكيداً لزعهم بأن يراقب كل زوج تصرفات زوجته، أو أن يخرج وراءها مستتراً، أو يفتش في تليفونها المحمول، وزعمتا أنه سوف يرى العجائب ! لنا أن نتصور مدى تأثير مثل تلك الدعوة البغيضة الممقوتة على ملايين المشاهدين،

وكم رجلاً سوف ينفذ ذلك، ناهيك عن ساوره الشك والريبة تجاه زوجته، أو يكون مثل هذا الإعلام هادفاً؟ أهذه برامج توعوية؟ أهذه قناة رائدة؟ أتعد هاتان المذيعتان قدوة؟ لا والله، كلاً وألف كلاً، ولا أدري لماذا لم تتخذ القناة قراراً تجاه هذا البرنامج والقائمين عليه! ولماذا لم تتدخل الدولة وتغلق مثل هذه القناة؟ إن هذا ليس من حرية الإعلام في شيء؛ فالحرية كما نعلم ما كانت يوماً طليقة من كل قيد أو شرط، بل على الدوام هي مسؤولية، فالحرية والمسؤولية وجهان لعملة واحدة.

الإعلام الحر هو الذي يقدم معلومة حقيقية، بما لديه من مستندات وبراهين، ثم عليه أن يتحرى المواءمة الاجتماعية للمادة الإعلامية، وما إذا كانت سوف تلقى قبولاً أم لا، ما إذا كانت آثارها إيجابية أم سلبية! الغريب في هذا البرنامج، أن مقدمتيه ظلتا تضحكان هيسستيرياً طيلة البرنامج، وتعيذان وتؤكدان على صحة المعلومة المشينة، لقيطة المصدر.

أنا هنا لا أتهم الإعلام كله بهدم الكيان الأسري، فقط أنا أتهم وأخاصم الإعلام المنحرف، الإعلام التجاري، الإعلام الجنسي، الإعلام المتخاذل. أما الإعلام الحقيقي، الهادف البناء فهو مدعو ليتخذ مقعده ويقوم بدوره، ويضطلع بمسؤوليته، ولا يتقاعس عنه، هو ملزم بالألا يترك الساحة للمتمسحين بالإعلام، لمن لا هم لهم ولا شاغل غير هدم ثوابت المجتمع، واللهات خلف الماديات.

على الإعلام الهادف، الغائب حالياً، أن يعود ليتصدّر المشهد، ولئن كان المبدأ الاقتصادي أن العملة الجيدة تزيج العملة الرديئة، فإن الإعلام الجيد يجب عليه تهميش بل القضاء على الإعلام الهابط. الدولة من جانبها مدعوة لاتخاذ موقف صارم تجاه المدعو الإعلام "الهابط" كما سنرى في التوصيات في نهاية هذا الكتاب.

وثيق الصلة بالإعلام، الفن وبالأخصّ الدراما، ولعلّي أركّز على الدراما لأنها تدخل كل بيت من بيوتنا، ولا تكلف أحد مشقة الانتقال وعناء الانتظار أمام دور السينما، فالمتتبع للأعمال الدرامية، وخاصة في شهر رمضان، يجد سيلاً من الآفات والأوبئة الاجتماعية التي تقتحم بيوتنا دون سابق إنذار. تلك الأعمال الدرامية على تنوعها لا نجد منها عملاً واحداً مفيداً إلا ما ندر ! ولعلّ خطورة الدراما تتمثل في تفوقها على الإعلام في كونها مجسدة، أي تجسّد الوقائع، وفي هذا أسلوب استرشادي للفضوليين والمقلّدين، ويتفنن الكاتب والسيناريست والمخرج والممثل في إخراج مشهد درامي من الطراز الأول، ولا يعيرون اهتماماً لآثاره المجتمعية.

أما السينما فهي إلى الآن أقلّ خطراً من الدراما التليفزيونية على الأسرة، ذلك أن الأعمال السينمائية مطلوبة وليست معروضة، بخلاف الدراما، إلا أنه وبعد فترة بسيطة، سرعان ما يتواجد الفيلم على الانترنت ويكون متاحاً للجميع، وفي هذه اللحظة يتساوى دور السينما مع دور الدراما.

لو أنَّ القائمين على الدراما والسينما تفنَّنوا في تقديم ما هو مفيد للأسرة وما يحفظ عليها ترابطها واستمرارها، كما يتفنَّنون في تقديم ما به إسفاف ورخص وابتذال، لانقلبت الآية ولاختلف الأمر...

جدير بالذكر أن ضحايا الإعلام والدراما بلغت نسبتهم 8% من الحالات محلَّ الدراسة، بواقع 80 حالة وحلُّوا سادساً.

الإدِّمان

لعلَّ السبب الرئيس المُسوِّغ للطلاق لظروف اقتصادية يَكْمُن من وجهة نظرنا في إدِّمان الزوج، سواء للمخدرات أو المشروبات الكحولية، إذ يترتب على ذلك عصف بميزانية البيت، وانهيأًراً لاقتصادياته، وهنا تتأزَّم الأمور، وفي حالة عدم رجوعه إلى جادَّة الصواب، يكون الطلاق في هذه الحالة علاجياً بامتياز. ولعلَّ ظاهرة الإدِّمان تلقي بسوء آثارها ؛ ليس فحسب على الأسرة، بل على المُجتمَع بأسره : فالإدِّمان يبدأ بتآكل الأسرة والقضاء عليها وتفكيكها، ولم ينته إثمُه عند هذا الحد بل يمتد إلى المُجتمَع،

فيجبر المُجْتَمَع على علاج آثار أفعاله، سواء من تشريد أبنائه، أو جرائمه في بعض الأحيان أو علاج ضحاياه، وهذا ما يتطلب الكثير والكثير من الأموال والمجهودات، إضافة إلى كونه عائقاً للتنمية، وسبباً في تأخر المُجْتَمَعات.

وللحد من ظاهرة الإدمان كسبب للطلاق، لا بد من الحد من ظاهرة الإدمان نفسها، وبذلك لا يكون إلا بالنشأة الصالحة، على مبادئ الدين الصحيحة، وعاداتنا وشرقيتنا، رعاية الأبناء في كافة مراحل العمر، وخاصة فترة المراهقة، على النحو الموضح سلفاً. ينبغي على الفتاة في فترة الخطوبة : استبيان موقف خطيبها من الخمر، وإدمان المسكرات ؛ أما بعد الزواج، وبفرض إدمان الزوج فعلى الزوجة ألا تتعجل في طلب الطلاق، فعليها وهذا واجب ديني وأخلاقي، إثناؤه عن ذلك، بالنصح والإرشاد، بإشراك الأهل، بعلاجه بكافة الطرق لكي تحول بين الإدمان والقضاء على أسرته. إن لم تؤت تلك الطرق بمرجو النتائج، ولم يرد الزوج العلاج، وأصر على التماذي في غيّه، فلا مناص من وقوع الطلاق. هذا واحتلّ الإدمان المركز السابع بنسبة 7% من الحالات محلّ الدراسة، بواقع 70 حالة.

طلاقِ نَتِّ

أضحى الزائر المقيم طرفاً أصيلاً في أغلب حالات الطلاق ؛ إذ إنّ انصراف أحد الزوجين عن الآخر وانشغاله بالنّت والتكنولوجيا الحديثة يحدث الواقعة ويشقّ الصفّ الأسري، ومع تراكم الوقائع ينتهي الأمر بالطلاق، وحلّ الطلاق بسبب النّت ثامناً، إذ استحوذ على نسبة 5% من الحالات محلّ الدراسة، بواقع 50 حالة.

لعلّ من غرائب الفيس بوك، هو تفشي ظاهرة قيام الزوجات بعمل حسابات وهمية والتحدّث مع أزواجهن الجالسين في الصالون، وهم لا يعلمون أنّهنّ زوّجاتهم، وكلاهما يقرع آذان الآخر بحلو الكلام ومعسول اللفظ، فلماذا وصلنا إلى مثل هذه المرحلة ؟ ولنتخيّل إذا ما غير كلّ منهما من نفسه، وأفرد وقتاً للآخر، وأعطاه اهتماماً مثل الذي يعطيه إلى الفيس بوك وتويتر، ويُطرب بعضهما بعضاً بمثل ما يفعلان على الفيس بوك وتويتر، أعتقد أن الدنيا ستختلف ؛ سيدوب جبل الجليد، وسوف يتخطّون مرحلة الفتور العاطفي والنفور الزوجي،

وليعلمنا أن الرجل ما ذهب باحثاً عن شيء إلا لافتقاره له في بيته، فهذه مسؤولية الزوجة، وأن الزوجة ما ذهبت باحثة عن كلمة أو عاطفة خارج نطاق الزواج إلا لافتقارها لذلك في البيت، وتلك مسؤولية الزوج ؛

فليضطلع كل من الزوج والزوجة بمهامهما، ولا يتنصّلان منها، فتلك المسؤولية هي مسؤوليتهما وحدهما قصراً وحصرًا، أمام أنفسهما، وأمام أبنائهما وأمام المجتمع، وأمام الله قبل كل شيء.

طلاق سياسي

شهدت منطقتنا العربية السنوات الماضية اضطراباً سياسياً في بعض دولها، ومع غياب ثقافة الاختلاف وقبول الآخر، وقعت الكثير من حالات الطلاق بسبب التباين في المواقف السياسية، ولعلّي أُلقي باللوم على كل من الزوج والزوجة فيما يتعلق بتأثير التوتّر السياسي على حياتهما الزوجية ؛ فهما لم يفهما معنى الزواج وقديسيته، وطهره ودينيته، أما السياسة فهي أهواء البعض تغلب على أهواء البعض الآخر، ليس لها مقدّسات، وهي متذبذبة، متقلقلة، فكيف لمتذبذب متقلقل أن يهدم كياناً مستقراً راسخاً ؟ وكيف لغير مقدّس أن ينهي حياة مقدّس ؟

ألم يعلم الزوج والزوجة أنَّ الأشخاص إلى زوال، والسياسات إلى تغير وتقلب؟ إنَّها بحق فتنة لحقت ببعض مجتمعاتنا، وأوقعت الطلاق في صفوف الكثيرين، وإن لم يقع الطلاق حدث الانشقاق والشقاق، وهناك من الحالات المرشحة بقوة للطلاق. لم يكن الطلاق بحاجة لأن نضيف إليه سبباً وافداً، غريباً غير مرغوب فيه؛ فالأسباب متعددة، ونحاول قدر جهدنا التقليل منها وتجفيف منابعها ولعلَّ الجهل بحكمة الزواج وماهيته، مضافاً إليه غياب ثقافة الاختلاف هو ما جعلنا نضيف سبباً جديداً، وأن نرعى منبعاً جديداً للطلاق، بدلاً من القضاء على الأول وتجفيف الثاني. ولعلَّ الأمر يحتاج إلى بعض من الإيضاح هنا فيما يتعلق بالشأن السياسي.

على الزوج والزوجة أن يعلما أنَّ الفكر السياسي هو فكر نسبي، بمعنى أنَّه لا اتفاق عليه من قبل الجميع أو الغالب من أفراد المجتمع؛ فنجد في الدول الغربية حكومات ورؤساء يأتون للحكم بفارق واحد في المائة أو أقل، أما الزواج وقديسيته والأبناء ووجوبية رعايتهم وتنشئتهم تنشئة قومية، فهو أمر مطلق، لا يختلف عليه اثنان؛ فالرأي السياسي والانتماء لفكر معين هو في ذهن وفكر ووجدان صاحبه مطلق، قانع بمطلقيته، لكن عليه أن يعلم أنَّ تلك المطلقية هي بالنسبة له فقط، أما رأيه وفكره السياسي فهو نسبي لغيره، قد يُفنع به، ويعتنقه، وقد لا يبالى به، وهذا حق الآخر، فلا تفرض مطلقك على الآخر حتى ولو كان هذا الآخر هو شريك حياتك أو ابنك أو بنتك.

نفس الشيء ونفس الأمر، بالنسبة للرأي السياسي للآخر، فهو نسبي بالنسبة لك، لك أن تأخذ به أو تتركه، تخالفه، تعترض عليه، هذا حقك، ولتعلم أنه مُطلق من وجهة نظر صاحبه، أي إنَّ معتقد هذا الفكر يجب احترامه، وعدم تسفيه أفكاره ومعتقداته ؛ فالعلاقة بين مختلف الرؤى السياسية تقوم على هذا المبدأ، نسبة المطلق ومُطلقية النسبي، ويلزم الاحترام المتبادل، والفكر الراقى في عرض وجهات النظر. فما بالنا لو أنَّ هؤلاء كانوا أزواجاً وزوجات ؟ أليس أحرى أن يطبقوا أبسط قواعد الاختلاف في وجهات النظر ؟ أليس أجدى نفعاً لهم وليبوتهم ولأبنائهم إعمال العقل، وتغليب مصلحتهم الشخصية- قيام العلاقة الزوجية- على الاختلاف السياسي ؟

العمل السياسي الأصل فيه التنافس من أجل إقامة مجتمَع متحضر حديث هائى، وليس هدم البيوت وإحداث الفرقة والانشقاق بين أفراد مجتمعه، وشيوع الطلاق. حتى مبنى وهدف العمل السياسي غاب عن الزوجين، واجتهد كل واحد منهما في إثبات صحة مُعتقدهِ ووجهة نظره، فضاعت البيوت وتفرقت السبل بالأبناء.

ظاهرة الطلاق السياسي ظاهرة مستحدثة، غريبة على عالمنا العربي الشرقي؛ يجب علينا أن نتصدى لها، كما نتصدى لباقي أسباب الطلاق، لكن نعترف أنَّ ظاهرة الطلاق السياسي من الصعوبة بمكان أن نجد لها حلاً ناجزاً في القريب العاجل :

إذ إنَّها تعتمد على أسباب تخرج بطبيعتها عن أسباب الطلاق المعتادة، تلك الأسباب متجذِّرة في الشعب العربي، وليس من السهل تصحيح المفاهيم، ونشر الوعي السياسي بين يوم وليل ؛ فالأمر محتاج إلى مشروع قومي للتثقيف السياسي، نحن بحاجة إلى إعادة هيكلة الفكر المُجتمعي، ولعلَّ الدور الأعظم يقع هنا على عاتق الدولة، تليها منظمات المُجتمع المدني.

لعلَّ ملامح دور الدولة الإلزامي تتمثَّل في : إيجاد آلية فاعلة للتثقيف السياسي، وإني أُقترح إدراج مادة للتثقيف السياسي في جميع مراحل التعليم، يقوم على وضع مادتها العلمية خبراء مُتخصَّصون مع الأخذ في الاعتبار بأن تتناسب المادة العلمية مع سن كل مرحلة تعليمية، بهذا الاقتراح ننمي ثقافة الاختلاف والتركيز على أهميتها كإحدى ركائز بناء المُجتمع لا لهدمه، ورفع شأنه لا لخفض رايته ؛ ولعلِّي أطالب أيضًا بدورات تثقيفية سياسية للمقبلين على الزواج، تأسيسًا بالدورات الأخرى، يجب أن يعلم الزوجان أنَّه لا يجب الربط مُطلقًا بين السياسة من جانب والحياة الأسرية والبيت من جانب آخر، فهما قد يتفقان سياسيًا أو يختلفان، المهم أنَّهما متفقان أُسرًا، متناغمان زواجًا. يلحق المسجد والكنيسة بالدولة في تعظيم التوعية بأهمية فصل ما هو سياسي عما هو أُسري، ولا يجب على المسجد أو الكنيسة أن يكونا أداة توجيه سياسية، أو أداة لإحداث الوقيعة والفرقة بين أفراد المُجتمع وخاصة الأزواج ؛

فيجب أن يكونا بمنأى عن السياسة وغمارها وغبارها، فالدين ماء طهور، وعلماءه يجب أن يكونوا على قدر من الحيطة والحذر في التعامل مع الناس ؛ فهم ليسوا بساسة، فلا يجب عليهم إبداء رأيهم في شأن سياسي، بل الامتناع هو الأوجب، يجب عليهم أن يقوموا بصحيح دورهم، بأن يعظّموا من قدر الزواج واستمراريته، وحرمة الأبناء، والخوف على مستقبلهم، وأن يفتوا السائلين بضرورة عدم إقحام السياسة في الأسرة، وعدم تأثيرها على دوام الحياة الزوجية.

السيد ب.ع. رجل من مصر، فطن لهذا الأمر مبكراً، فقد ذهب لأحد المشايخ يستفتيه في الخلاف السياسي بينه وبين زوجته، ولأنّ هذا الشيخ المفتي، له توجه سياسي معين، أفتى له بضرورة طلاق زوجته، فما كان من الزوج إلا أن سبه وتركه وانصرف.

أنا لا أبرر على الإطلاق سب الزوج للمفتي، لكنني أحياه على عدم الأخذ بفتواه الشاذة، وعدم الإنصات لمن يحاولون أن يفرضوا أنفسهم أوصياء على الناس، لكن هذا الموقف استوقفني كثيراً وكثيراً، من التأمل، والتدبر، وكيف وصل حالنا لمثل هذا المستوى ؟ لعلّ الفاجعة الأولى في هذا الموقف، أيّ على يقين، أنّ هذا المفتي أفتى بطلاق زوجات كثيرات، ليس هو وحده،

ولكن على ثقة أن هناك كثيرين مثله، ممن استتروا خلف الدين لكي يمرّروا أفكار موبوءة، وفرقة مُجْتَمَعِيَّة؛ الفاجعة الثانية تتمثّل في مسلك الزَّوج، لا أقصد بالطبع عدم انسياقه وراء رأي الفتوى الشاذّة والغريبة؛

لكن منبع الخوف ومصدر القلق هو توجّهه في شأن سياسي إلى من يفترض فيه أنّه عالم دين ! تلك هي الخطورة، فما علاقة عالم الدين بالسياسة ؟ مجالان مختلفان تمامًا، علما أن لكل منهما أدواته ومُتخصّصوه، وكان أحري بالمدعو "الشيخ المفتي" ألاّ يقحم نفسه في مثل هذه الأمور، وأن يغلق باباً للفتنة، وأن يحفظ على الرجل بيته وأسرته، ولغيره بطبيعة الحال، كما أنني على ثقة بأنّ كثيرين هم من ذهبوا إلى مدعي العلم بأمور الدين في شأن سياسي، وخاصة الاختلاف بين الزَّوج وزَوْجته، موضوع التحليل، وهذا وجب علينا أن نعيه ونحاربه، ونعمل على عدم إنتاجه مستقبلاً. أعود وأكرّر شكري للسيد ب.ع.، صاحب القِصّة، والذي حافظ على أسرته رغم الفتوى الموبوءة الشاذّة ممن يدعى أنّه "عالم دين" !

أيضاً على المُجْتَمَع المدني أن يضطلع بدوره في هذا الخصوص، بعقد دورات ولقاءات مع مُتخصّصين، توعيةً للأزواج والزَّوجات... إلخ ؛ فلا ينبغي أن يترك كل شيء على الدَّوْلَة، صحيح أن تلك الأخيرة هي المسؤولة الأولى،

لكنها ليست المسؤولية الوحيدة، هناك مسؤولية اجتماعية مشتركة تتضافر فيها كل الجهود البناءة لمواجهة هذا الوباء، من دولة، مجتمَع مدني، مسجد، كنيسة... هذا وحلّ الطلاق السياسي تاسعاً، إذ استحوذ على نسبة 3% من الحالات محلّ الدراسة، بواقع 30 حالة.

السادية والمازوخية

بمفردات بسيطة وبعيداً عن المصطلحات العلمية والتعقيدات البحثية، يمكننا تعريف السادية بأنها : مرض نفسي، ارتبط في نشأته ومصدره بالجنس وبالممارسة الجنسية، لكنه سرعان ما انتشر وأضحى سلوكاً يومياً يعتاده الشخص ويألفه كفلسفة حياتية، ومفاده هو التلذذ والسعادة بإلحاق الأذى بالآخرين، وسواء أكان هذا الأذى معنوياً أم جسدياً، وهذا الأخير هو الغالب، إذ تجد الشخصية السادية متعتها في إلحاق الضرر والأذى بمن حولها، وفي موضوعنا غالباً ما تكون الزوجة هي الضحية، إذ قد يلجأ الزوج لضربها وإهانتها، خاصة أثناء العلاقة الجنسية، وكلما تألّمت الزوجة ازداد الزوج متعة وزاد إمعاناً في إيلاها.

أما الشَّخصية المازوخية فهي على العكس تمامًا من ذلك، ونقيض كل ما تقدّم، إذ إنّها شخصيّة تتلذّذ بإيقاع الألم بها وبإصابتها وضربها، وكلما كان الألم شديدًا كانت المتعة أكبر، وهذا أيضًا نوع من الاضطراب النفسي لا تستقيم الحياة مع وجوده.

أيًا ما كان نوع الشَّخصية، سادية أم مازوخية، إن لم يكتشف المرض في فترة الخطوبة، وجب العلاج فوراً وإذا ما رفض الشخص السادي أو المازوخي العلاج فإن منطقيات الأمور تقودنا إلى الطلاق، الذي يكون في مثل تلك الأحوال مبرراً وطلاقاً علاجياً.

وحلّ الطلاق بسبب السادية والمازوخية عاشرًا، إذ استحوذ على نسبة 1% من الحالات محلّ الدراسة، بواقع 10 حالة.

حالات أخرى

لا يمكننا حصر جميع أسباب الطلاق وتقديم حلول لها، فهي جدّ متعدّدة ومتنوّعة، لكنني تناولت أهمها والشائع منها، والنتائج عن دراسة لألف حالة من حالات الطلاق والثرمل في ثلاث دول عربية، وهناك أسباب أخرى أقل أهمية، ولعلنا نخرج عليها سريعاً، فمثلاً : اختلاف السن بين الزوجين، قد يكون سبباً من أسباب الطلاق، لكن من يقدم على الزواج يعلم جيداً فارق السن بينه وبين الطرف الآخر،

وإن لم يكن الزواج لغرض مادي، وجب الحذر في هذا الشأن، والتزوّج من شخص مناسب عُمرِيًّا، ولعلها تنضوي تحت لواء الكفاءة السنيّة.

الطباع المتنافرة هي الأخرى قد تؤدي بحياة العلاقة الزوجيّة، وواقع الأمر أنّ تنافر الطباع يمكن تفاديه وكشفه وتجنب آثاره، وذلك بإعمال مبدأ الكفاءة وبفترة الخطوبة الطويلة نسبياً...

أيضاً البخل والشح، والتدخين والمسكرات وغيرها، قد تكونا سبباً للطلاق، والحلّ هنا كما أوضحنا سلفاً يكمن في : تطويل فترة الخطوبة نسبياً، منح الفرصة للمخطوبين للوقوف على فلسفة بعضهما البعض من حيث الكرم ونقيضه، فلسفته للأمور، حاجته للتدخين، وما إلى ذلك، أي إنّ مثل هذه الأسباب يمكن تفاديها والإحاطة بها علماً قبل الزواج، لأنّها لن تُستحدث بعد الزواج، ولن يُستجدّ لها تطبيق، فهي موجودة ومن السهل معرفتها، والقبول بها من عدمه يرجع لذوي الشأن، وبفرض استحداثها فإنّها ستكون مسؤولية الزوج والزوجة...

أيضاً التبذير، إذ يقول السيّد م.هـ من مصر، والذي يعزو واقعة طلاقه لكون طليقته مُسرفة ومُبذرة، ودائمة النظر لما بيد الغير، حتى إنّها كانت تتسوّق في الأسبوع بما قيمته أضعاف الاحتياج الفعلي للبيت ؛ لا شيء إلّا لكي تباهي بذلك الأسرة والصديقات، وفي نهاية الأسبوع تلقي بالفائض عن حاجتها إلى سلة القمامة أو إلى الخادمة، وتعيد الكرة أسبوعياً، وتتفاخر وتفتخر بكونها تنفق مبالغ كبيرة على البيت،

فهذا من وجهة نظرها يجعلها مع عليّة القوم، ومصاف الطبقة الراقية، إلى أن فاض الكيل بالسيّد م.هـ، ولم يعد يطيق مثل هذا المسلك، الأمر الذي انتهى بالطلاق. هذا وتقاسمت الحالات الأخرى المركز العاشر مع السادية والمازوخية.

البحث الفرنسي

وتزامناً مع البحث في مصر والإمارات والسعودية، أجريت بحثاً مماثلاً له في فرنسا، ولكي تكون النتائج موضوعية والمقارنة منصفة، فقد أجريت البحث على ألف حالة طلاق في فرنسا، بدأ البحث في يناير 2016 وانتهى في ديسمبر من العام نفسه. وقد تحدّثت إلى إخصائيين نفسيين وأساتذة جامعة في الأحوال الشخصية، وقضاة أوروبيين خاصة من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان CEDH، وكذلك إلى قضاة فرنسيين وجمعيات مدنية مهتمة بالموضوع وقائمة على إعادة دمج المُطلَّقات في الحياة العملية عقب الطلاق. شمل البحث عدة مدن فرنسية لكن أربع مدن شكلت نسبة 95% من الحالات، وهي باريس وليون ومرسيليا وسانت إتين (Paris, Lyon, Marseille et Saint Etienne). وكان ذلك بمساعدة عدد من الجمعيات الأهلية أهمها :

نعرض بإيجاز أولاً لأسباب الطلاق، ثم لنتائج البحث على أن نختم هذا العرض بإلقاء نظرة تحليلية على تلك النتائج.

أسباب الطلاق

أجملنا أسباب الطلاق للحالات محلّ الدراسة في عشرة أسباب هي كالتالي :

المحاكاة وأنس الواقعة واعتياد حدوثها

لعلّ السبب الأول هو ما تسبّب لنا شخصياً في صدمة كبيرة، إذ أقرّت نسبة 44% من الحالات بأن السبب الرئيس للطلاق كان لمجردّ أنهن نشأن بين أبوين منفصلين، وأنهن رأين أكثر من شريك للأب والأمّ فترسّخت الممارسة في وجدانهن! أيضاً المحاكاة للصديقات والأقارب ولم يكن هناك سبب مقنع يصلح للطلاق، لدرجة أنّ إحدى السيّدات من مدينة ليون، قالت لي بحرفيّة النص "st la modeC'e" بمعنى تلك هي الموضة! وأضافت سيدة أخرى، مع أنّها تحب زوجها إلّا أنّها ترى في وجود عقد الزواج قيداً نظرياً على حريتها الشخصيّة، رغم كونهما من معتنقي مبدأ الحرية الجنسيّة، ولم تستطع تكملة حياتها مع وجود هذا القيد؛ فحدث الطلاق، وتضيف سيدة رابعة "ما الفرق بين المرأة المطلقّة والمرأة المتزوجة" !!

الأناية

احتلت الأناية المركز الثاني بنسبة 22% من الحالات محلّ البحث، إذ ترى السيدات اللاتي طُلّقن لهذا السبب أنّ أناية الزَّوج ورغبته هو وحده في النجاح والتميز هي التي دفعتهن إلى الطّلاق. إلّا أنّ هناك حالتين نرى أنهما محقتان في طلب الطّلاق، الأولى كانت رغبة الزَّوجة في الإنجاب ولم يكن الزَّوج راغباً في ذلك، والثانية كان الزَّوج يغار من عمل زوجته، فطلب منها أن تستقيل، فلم تقبل، وانتهى الأمر بالطّلاق.

السلوك الفردي

شكّل نسبة 14% من الحالات محلّ البحث، وكان هذا منتشرًا في المتزوّجات الصغيرات التي تراوحت أعمارهن بين 20 و-25 سنة، إذ تكشّفت خصائص كل طرف بعد الزَّواج، ومع غياب التفاهم وصعوبة التأقلم والقبول وقع الطّلاق.

الخيانة الزوجية

شكَّلت الخيانة الزوجية الصدمة الثانية لي لاحتلالها المركز الرابع وبنسبة 14% فقط من حالات الطلاق! وبسؤالنا عن سرِّ ذلك، أكدت أغلب الحالات أن الحرية الجنسية مكفولة لطرفي الزواج، وعلى من لا يقبل ذلك طلب الطلاق! الغريب في الأمر انصراف اهتمام أغلب الحالات عن هذا السبب والذي قبع بلا منافس على قمة أسباب الطلاق في وطننا العربي.

السلوك التعسفي

بنسبة 14% جاء السلوك التعسفي في المركز الخامس لأسباب الطلاق، وكان من أمثلة ذلك الغيرة غير المبررة، أو لكون الزوج لم يعد جذاباً كما كان من قبل، أو لكونه كسولاً

غياب وحده الهدف

فهناك من كان هدفه من الزواج مجرد شراء منزل والاستفادة من الإعفاءات الضريبية، وآخر إنجاب طفل نظراً للتقاليد الكاثوليكية التي لا تسمح نظرياً بالإنجاب خارج منظومة الزواج، إلى الرغبة في تبني كلب أو قطة... وما إلى ذلك.

عدم الكفاءة

13% من الحالات اكتشفن عقب الزواج بأنهن مع شريك غير كفء، ولم يستطعن أن يتكيفن معه، فوقع الطلاق.

المال والعمل

12% من المطلقات محلّ البحث أعزّين سبب الطلاق إلى المرور بضائقه مالية، كالبطالة للزوج أو الفصل من العمل وتراكم الديون.

الأهل

11% ممن شملهن البحث أرجعن سبب الطلاق إلى تدخّل الأهل، وكانت الأغلبية العظمى منهن من أصول عربية.

الزَّواج المبكَّر جدًّا

بنسبة 9% من السيِّدات محلُّ الدراسة أرجعن سبب الطَّلاق إلى كون الزَّواج تم في سن مبكَّرة، ما بين 18 إلى 20 سنة، وتقاسمت تلك النسبة الفرنسية ذوات الأصول العربيَّة مع الفرنسيات الكاثوليك المتديِّنات " trop catholique & "Pratiquantes

التوجُّه السِّياسي

دائمًا وأبدًا السياسة ما تكشف عن وجهها القبيح والدميم في إطار الأحوال الشَّخصيَّة ؛ فنسبة 8% من حالات الطَّلاق قلن إن سبب طلاقهن الاختلاف السِّياسي مع أزواجهن، ويزداد الاختلاف حدة عندما ينتمي الزَّوجان إلى حزبين سِّياسيين مختلفين، مع ندرة الفرض إلَّا أنَّه واقع.

نتائج البَحْث

انتهينا إلى عدة نتائج أهمها :

أولًا : عدم وجود سن معيَّنة يرتفع فيها الطَّلاق ؛ فالحالات محلُّ البَحْث شملت الفئة العمريَّة من 18 سنة حتى 60 سنة، وجميعها تساوت في نسب وقوع الطَّلاق.

ثانياً : أنَّ نسبة 60% ممن شملهم البحث هم من أبناء مطلَّقين وأنَّ معظمهم عاش مع أكثر من شريك للأُمِّ وأكثر من شريكة للأب.

ثالثاً : ندم الجميع على الزواج، رغم كون الزواج مدنياً؛ وذلك لصعوبة وتعقيد إجراءات الطلاق في فرنسا، نضيف إلى ذلك كون جميع الحقوق مكفولة للأبناء خارج منظومة الزواج.

رابعاً : لعلَّ السمة الغالبة أيضاً هي عدم الاهتمام بالأبناء الاهتمام الكافي، في 85% من الحالات محلَّ البحث لا يعيرون اهتماماً كبيراً لآثار الطلاق والتفكُّك على الأبناء ولاسيما في التحصيل الدراسي.

خامساً: غياب العنصر الذُّكوري عن البحث، لم يشأ أي من الرجال المُطلَّقين الاشتراك في البحث باستثناء 17 رجلاً بنسبة 1.7% .

سادساً: 64% من الحالات محلَّ الدراسة هم فرنسيون أصليون بينما 35% فرنسيون مهاجرون، شكَّل العرب نسبة 10% فقط من إجمالي الحالات محلَّ البحث.

سابعاً : يكاد ينعقد الإجماع في الحالات محلّ البحث على أن الحرية الفردية مقدّمة على الكيان الأسري، وأنّه لو حدث تعارض بين الحرية الفردية والأسرة ؛ فستكون الغلبة إلى الحرية الفردية، ولعلّ هذا ما يتفق مع فلسفة الغرب في كون الفرد هو عماد المجتمع وليس الأسرة.

ثامناً : نسبة 95% من الحالات محلّ البحث لم تتزوج زوجاً دينياً، فقط كانوا متزوجين مدنياً.

تقييم نتائج البحث

وبنظرة تحليلية إلى تلك الأسباب، لا نستطيع إجازتها كاملة أو القبول بها، وهنا نتحدّث كأحد الباحثين العرب المسلمين، وليس بمكنتنا سوى قبول سببين، الأول : هو الخيانة الزوجية، مع تحفّظنا على تدني نسبته وعدم حصوله على الاهتمام المطلوب ؛ ففي رأينا أن الخيانة الزوجية لها أكثر من زاوية للنظر إليها: زاوية دينية، وزاوية أخلاقية، وزاوية اجتماعية، وزاوية فطرية طبيعية، تأبي النفس البشرية والفطرة التي جبلنا الحق تبارك وتعالى عليها أن تقبل بهذه الخيانة.

وكذلك يمكننا قبول السلوك التعسّفي ؛ فمن يضرب زوجته أو يدمن شرب الخمر وينفق كل راتبه عليه لا يستحق العيش مع زوجته تحت سقف واحد.

هذا من وجهة نظرنا الشرقيّة العربيّة الإسلاميّة، لكن والأمانة العلميّة وإعمالاً لمقتضيات الأكاديميّة، ونزولاً على متطلبات الحياديّة، كيف يتسنّى لنا تحليل تلك الأسباب وترتيب أولوياتها كما أفرزها البحث ؟

واقع الأمر وحقيقته أنّه لا يمكننا فصل النتائج عن المقدّمات والمعطيات، بمعنى لا يمكننا الوقوف عند النتائج فقط، بل لفهم هذه النتائج وتحليلها ينبغي علينا فهم المعطيات والمقدّمات أولاً وتحليلها. ولقد خلصنا إلى أنّ التحلّل من الدّين ومقتضياته، ومن الزّواج الدّيني باعتناق الزّواج المدني في مرحلة أولى، ثم بهجر هذا الزّواج، والانتقال لمجرّد علاقة بين رجل وامرأة دون تنظيم أو أحكام، هذا التطوّر هو ما دفع بالغرب للوصول إلى تلك النتائج الكارثيّة. وثمة عامل آخر لا يقل أهميّة عن التحلّل من الزّواج الدّيني، هو ما اعتنقه الغرب من فلسفة بناء المُجتمَع على الفرد وليس الأسرة؛ فانصبّ الاهتمام على الفرد وأفردت له الدّول الرعاية والاهتمام وأولت الحرّيّة الفرديّة مكاناً مقدّساً حتى على حساب الأسرة. يضاف إلى ما سبق من عوامل جوهريّة، الحياة الماديّة وصخبها وتغلّب الماديّة الحسيّة على الأخلاق والمعنويات.

بفهمنا لتلك الفلسفة التي يقوم عليها المُجتمَع الغربي، مضافاً إليها عوامل أخرى، مع غياب الوازع الديني، كل ذلك أفضى إلى النتيجة المتقدّمة. أي إنّ النتيجة المتقدّمة إنّما هي نتيجة منطقية لمقدّماتها وطبيعية لمعطياتها. كان ذلك من قبل الأمانة العلمية، ولأننا سوف نقارن فلسفة المُجتمَع الغربي بالعربي، وكذلك سوف نقارن النتائج في الحالتين، كي نحتمي مجتمعنا من وباء الطلاق ونحصّنه ضد فيروسه، ونبني الدّولة العربيّة المتقدّمة على أسس صحيحة، وركائز ثابتة، ومقوّمات واضحة، ونتّجه نحو التّنمية والتطلّع إلى غدٍ أفضل، بخطى ثابتة، بفضل أمن اجتماعيٍّ راسخ، وطمأنينة أُسريّة، وسكينة عائليّة..

أدبيات الطلاق

ليس معنى إنهاء العلاقة الزوجية ووقوع الطلاق، أن يتحوّل الطرفان إلى أعداء، يتربّص كل منهما بالآخر، يشهر في وجهه كل سلاح مشروع وغير مشروع، محاولاً إحراز فوز مزعوم وكسب زائف، حتى وإن كان الضحية هم الأبناء، إنما الطلاق يجب أن يكون انعكاساً للقيم النبيلة والمبادئ السامية، ويجب أن يتمّ في هدوء وبتحكيم للعقل، ولعلنا نجمل أهم الأدبيات الحاكمة للطلاق فيما يلي :

التهيئة النفسية للأبناء

إذا ما كان الحفاظ على الحياة الزوجية قائمة، أهمية قصوى لمصلحة الأبناء، فينبغي أن يحافظ الطلاق على تلك المصلحة بالغة الأولوية، فلا مساس بمشاعر الأبناء ولا باستخدامهم كسلاح في معركة آثمة باطلة ليسوا طرفاً فيها. في حال ركون الزوجين إلى الطلاق، وجب على الجميع أن يُعلي من مصلحة الأبناء، فلا نقاش في تفاصيل أمامهم، لا تجريح لأي طرف للآخر، ليس هذا فحسب ؛ بل تمتد الحماية وتتوجّب الحيلة وتتعاظم الرعاية في اصطحاب الأبناء نفسياً في تلك المرحلة، بأن يُمهّد لهم ما سيحدث في مُقبل الأيام، ومن جديديّة وضع، ومن أنّ نظام مختلفاً سيتّبع قريباً.

قد تكون التهيئة من قبل الأبوين، لكننا نرى بأنّها لن تؤتي أكلها ولا بالمرجو منها، ذلك أننا نخشى أن تسبق العاطفة العقل للأبوين ويكيل كل منهما الاتهامات للآخر، في محاولة منه لاستقطاب الأبناء والظهور بمظهر الضحية، وتبرئة ساحته من هذا المصير وهذا المُنقلب : لذا نرى أنّه واجب الأجداد حال حياتهم، أو الأعمام والعَمَّات، الأخوال والخالات وفقاً لقوة العلاقة مع الأبناء. يكون موكلاً لهؤلاء مهمة شرح الأمور وإيضاح العموميّات للأبناء دون الدخول في تفاصيل، كأن يذكروا أن الأبوين قد اختاروا الانفصال حرصاً على مصلحة الأبناء، ولكي يبقى الاحترام والتقدير بينهما مستمراً، وأنّه لا شيء سيتغيّر بالنسبة لهم ؛ فالأب سيبقى أباً والأم ستبقى أمّاً، والأبناء سيبقون أبناء، غاية ما في الأمر أنّهم سيعيدون تنظيم حياتهم، بأن ينتقل الأب للعيش في مكان آخر، ولئن صحّ بعد الأب مكانياً نوعاً ما إلا أنّه سيبقى حاضراً معنوياً ونفسياً وأنّه سيكون بمكنتهم زيارته وقتما يشاؤون ويقضون معه الوقت كيفما يحبون. عليهم أيضاً التركيز على أن هذا الأمر طبيعي في بعض الحالات، ولا ينبغي له أن يؤثر على مستقبلهم ولا على تحصيلهم الدراسي.

قد يضطلع بتلك المهام، الأقارب، الأصدقاء والصديقات، على حسب الأحوال ووفقاً لعلاقة الأبناء بهؤلاء، أيضاً الدولة مدعوة وبشدة بأن تتدخل في تلك الحالة، بأن توفر إخصائين اجتماعيين للقيام بهذا الدور التهيئي للأبناء، سواء في المدرسة أو الحي السكني، فهذا واجب الدولة، ولا ننسى دوماً أن الدولة هي الأم الثانية والراعية الأمانة للأبناء، ولها مصلحة عظمى في نشء سويّ نفسياً وبدنياً.

على الآباء في إيكال مهمة التمهيد لشخص آخر من العائلة أو الأصدقاء أن يتيقن من كون هذا الشخص كريم الأخلاق، موضوعياً، بمعنى أن يكون أهل ثقة، وعلى هذا الأخير أن يتقي الله فيما يقول وليعلم أن الله مطلع عليه، وينبغي عليه أن يكون حمامة سلام لا يجنح لطرف على حساب الآخر، وأن يكون أميناً في العرض، مراقباً لكفة الميزان، مراعيًا لمصلحة الأبناء، محافظاً على مشاعرهم.

بحسن إعدادنا لواقعة الطلاق، نتلافى الكثير والكثير من الآثار النفسية على الأبناء، بل أيضاً على الأزواج، وهو ما يمكنهم من استكمال حياتهم ومتابعة دراستهم بشكل طبيعي ومعتاد. أما في حالة غياب الإعداد، أو استخدام الأبناء كسلاح في أيدي الآباء، فهنا يقوم الآباء بتحميل أبنائهم لا طاقة لهم به، ويذيقونهم العذاب، ويغضون إليهم الزواج والحياة الزوجية، وهو ما سيكون له أسوأ مردود على نفسياتهم ومستقبلهم.

عدم إفشاء الأسرار الزوجية

أما وقد آلت الأمور إلى الطلاق والانفصال، فهنا وجب تطبيق أدبيات الطلاق، تلك الأدبيات أجملت في قول الحق تبارك وتعالى الطَّلَاقَ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ۚ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ۚ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ [سورة البقرة:229]. فبعد أن أمر الله عباده بضرورة المعاشرة بالمعروف، فإن وجد سبب للطلاق، فالتسريح لا يكون إلا بالتي هي أحسن، والإحسان منوط بكلا الطرفين؛ فعلى كل من الطرفين أن يستحضرا شرع الله في معاملتهما بعضهما مع البعض، أن يذكروا محاسن بعضهما، ألا يفشيا أسرار بيتهما، ألا يتبادلا الاتهامات والسب والقذف، وحذا لو تم الانفصال بشكل هادئ محترم، بعيداً عن ساحات المحاكم وفضول الأقارب وتطفل المعارف؛ فكما كان الزواج سرّاً مقدساً بين شريكي الحياة، فيجب أن يكون الطلاق وما يتبعه على نفس النسق، ينبغي أن يسود الاحترام بين الطرفين، عليهما تحمل المسؤولية، وعليهما فهم أن الطلاق ليس معناه القطيعة ولاسيما في حالة وجود أبناء، عليهما تحمل المسؤولية، وعليهما التحلي بخلق الإسلام، وإذكاء روح الإنسانية؛

فلا ينبغي أن يَكيِّد أحد الطرفين الآخر، ولا ينبغي أن يَسْفَه أحد الطرفين كلام الآخر أو يقلل من قيمته، سواء أمام الأبناء أو في المحيط الأسري أو محيط العمل؛ فتلك علاقة إنسانية، لم يكتب لها الله النجاح، والطلاق شرع الله، وقد رسم الحق تبارك وتعالى كيفية وقوعه، ألا وهو بالإحسان؛ فلا نخالف شرع الله ولا نحول أنفسنا إلى سلعة، بطغيان الجانب المادي على الجانب الروحي المعنوي، فالإنسان ينبغي أن يكون قدوة لغيره، ومثالاً لقيمته، وانعكاساً لصحيح دينه، ولا ينبغي علينا أن نسيء إلى الدين أو نحمله ما لا طاقة له به.

مشاعر الأبناء

من أدبيات الطلاق أيضاً الحفاظ على مشاعر الأبناء، والغالب من حالات الطلاق تقع في سن صغيرة، بمعنى أن الأبناء يكونون شرعاً وقانوناً في حضانة الأم، ومن هنا تتجلى عظمة وروعة الأم؛ فلا ينبغي أن تذكر والدهم إلا بكل خير، حتى ولو لم يكن خيراً، إذ بفعلها هذا تكون: أولاً قد صلت الرحم، وملتغيت نفوس الأبناء تجاه والدهم، الأمر الذي مقتضاه حسن علاقة الأبناء بوالدهم، ثانياً تكون قد حافظت على أبنائها من الاضطراب النفسي، وأخرجت إلى المجتمع أبناءً أسوياء، لا يكرهون الزواج ولا يكفرون بالأسرة؛ على الأب أيضاً في زيارته لأبنائه ألا يذكر والدهم إلا بكل خير،

وليعلم الأبوان أن مشاكلهما هي أجنبية بامتياز عن أبنائهم، فهؤلاء ليسوا طرفاً فيها ولا ينبغي لأي منهما إقحامهم فيها.

وثيقال صلة بموضوع الأبناء أن يمكن الطرف الذي يحتضن الأبناء الطرف الآخر من رؤية بل وأخذ الأبناء لفترات مناسبة، فلا يتفنن في وضع العراقيل، أو التحجج بحجج واهية للتصل من هذا الواجب الديني والالتزام الأخلاقي. أيضاً على الأب أن يكون رجلاً على قدر المسؤولية، ويتحمل أعباءه المالية تجاه مطلقته وأبنائه اختياريًا، ولا يتأخر في النفقة عليهم، بل إذا كان ميسور الحال، فلينفق من سعته، وليوسع على أبنائه، فهذا حقهم، وعلى الأم أن تستشير الأب في كل أمر يتعلق بأولاده، فهذا حقها، وواجب عليها؛ فلا تتخذ قراراً مصيرياً للأبناء دون الرجوع للأب، والحال كذلك بالنسبة للأب؛ فلا يملك اتخاذ قرار بشأن أبنائه دون الاتفاق مع أمهم، فمثلاً: إذا كانوا ميسوري الحال وممن يفضلون أن يلتحق أبنائهم بالمدارس الخاصة، فيجب أن يكون القرار متفقاً عليه، ولا ينبغي على الأم أن تثقل كاهل طليقها بالإصرار على دخول الأولاد مدارس لم يكونوا فيها من قبل لمجرد استنزافه مادياً، فهذا ليس مقبولاً ولا يعد من أدبيات الطلاق، أي إن كل ما يتعلق بالأبناء لا بد من الاتفاق عليه.

ودّ متّصل

تتجلى صورة أخرى من أدبيات الطلاق في حال حدوث مكروه أو مناسبة لدى أحد الطرفين؛ فينبغي على الطرف الآخر أن يتحلّى ولو بالحد الأدنى بالمعاملة في مثل هذه الظروف، فعند حدوث حالة وفاة لدى أحد الطرفين، ما المانع من ذهاب الآخر لأداء واجب العزاء؟ كذلك لو مرض شخص من أقارب أحد الطرفين، من الأفضل أن يعود الطرف الآخر، بذلك يكون الأفراد قد سموا بإنسانيّتهم، وضربوا المثل والقُدوة لأبنائهم، وتوطّدت علاقة الأبناء بهما رغم الطلاق.

البشر بطبيعتهم خطأؤون، فقد يخطئ أحد الطرفين عن عمد أو غير عمد فيحقّ الآخر، فلا ينبغي على الطرف الآخر أن يعامله بالمثل، وأن يردّ له الإساءة بالإساءة، بل عليه أن يتعفّف عن ذلك، ويتجاوز عن الصغائر ويرفّع عنها، فلن تستقيم الأمور بتربّص كل طرف للآخر، ولن تستقيم الأمور بالوعد والوعيد للآخر، أو بردّ الفعل الضار؛ إنما بالعفو والصفح وصدق النية وصفائها. ليس معنى وقوع الطلاق، أنّ كلّاً من الطرفين ليس له حقوق على الطرف الآخر، العكس من ذلك هو الصحيح. يجب أيضاً أن يكف كل طرف أذى أسرته وأقاربه عن الطرف الآخر؛ فلا يسمح لأحد من عائلته بالتطاول على الطرف الآخر، بل عليه صدّه عن ذلك والحيولة دون وقوعه، وعلى الجميع إغلاق كل مداخل الشيطان، وأن يحتفظا بطيب العلاقة بينهم.

إجمالاً الأدبيات الطَّلَاق : بمجرد حدوثه يصير كل من الطرفين أجنبياً عن الآخر، بمعنى أن كلاً من الطرفين يجب عليه الامتناع عن الخوض بالباطل في سيرة الآخر، فلا يذكره إلا بالحسنى، وليكن شرع الله هو الحكم في هذا الشأن وغيره، التسريح بإحسان، على كلا الطرفين قبل أن ينطق بكلمة أو يفعل شيئاً، أن يردّه إلى أصل المعيار ويضعه على ميزان المبدأ، أهذا إحسان أم لا ؟ أهذا يرضي ربنا أم لا ؟ أهذا في مصلحة أبنائنا أم لا ؟

رُجولة غائبة

قد يغيب عن البعض الحكمة من إقرار الطَّلَاق، وكيف أنه رحمة من قبل الحق تبارك وتعالى لبعض الأمور المستعصية التي فشلت كل الوسائل والحلول في إيجاد حل لها حتى يتسنى تكملة مسيرة الحياة الزوجية، هنا يكون لطف الله بعباده، بإقرار الطَّلَاق للحفاظ على كيان المجتمع باستئصال بؤر التوتر واجتثاث مصادر الشقاق وتجفيف منابع الجفاء؛ لكن يغيب عن البعض أيضاً علة ائتمان الحق سبحانه وتعالى للرجل على الطَّلَاق، بأن جعله بيده لا بيد المرأة، وهذا تكريم للمرأة وليس انتقاصاً من شأنها، إذ إن طبيعة المرأة تُغلب العاطفة على العقل وهذه مختلفة عن طبيعة الرجل، الذي يغلب العقل على العاطفة. فإذا ما كان الحق في الطَّلَاق وما يترتب عليه من آثار ونتائج عظيمة بيد المرأة، لما بقيت امرأة متزوجة، لأنها ستعامل بعاطفتها، وسرعان ما يقع الطَّلَاق وقتئذ؛ أما وقد أوْهم الرجل على الحق في الطَّلَاق،

فذلك لكونه يَغْلِبُ العقل، لا لكونه أفضل من المرأة، لكنه لكل الرجال يعرفون عظم وثقل تلك الأمانة ؟ أم أنَّ منهم من تغيب عنه رجولته، ويعبأ ويعبث بأحكام الله سبحانه وتعالى ؟!

واقع الأمر وكما فرّقنا بين الطلاق العلاجي والطلاق الوبائي أو السرطاني، فإن هذا الأخير يكون عنواناً لغيبة الرجولة إن لم يكن انعدامها. فترى أزواجاً ولأتفه الأسباب يلقون بزوجاتهم في غسق الليل في الشارع، وربما مع أولادهم وربما كانت إحداهنّ حاملاً، هذا التجرد من الإنسانية المتبوع بالتجرد من الرجولة يكون سبباً في أغلب الأحيان إلى الطلاق. فأی إنسانة ترضى بأن يلقي بها زوجها ككيس القمامة ليلاً أو نهاراً ؟ لقد نقض عهده مع الله وخان الأمانة التي أوّمن عليها، فلم يعد أهلاً لها، ولم يعد أهلاً لأن يستأمن على زوجته.

تزخر ساحات المحاكم، وخاصة في مصر، بمثل تلك الحالات الإنسانية والبهيمية في آنٍ واحد، وليس هذا تقليلًا من شأن البهائم، لكنه تعبير عن ضياع الرجولة والإنسانية ؛ فحقّ الزوجة على زوجها ألا يخرجها من بيتها حتى مع وقوع الطلاق، فما بالنا بما قبل وقوعه !

وواجب الزوجة أن تمكث في فترة عدتها في بيتها، وقد خاطب القرآن الزوج بقوله سبحانه وتعالى أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ ۖ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ۚ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ۚ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا [سورة الطلاق:1] الحق جلّ وعلا نسب البيوت للزوجات ولم ينسبها للأزواج، أي دين وأي رجولة وأي نخوة بعد كل هذا التكريم الرباني للزوجة للزوج الذي يلقى بزوجه خارج البيت !

من حالات الطلاق المأساوية في مصر، حين اتجه الطرفان إلى الطلاق، ولأن بعض الرجال قد تغيبت عنهم رجولتهم، قام الزوج بتقديم شكوى رسمية ضد زوجته لدى إحدى الوزارات التي من المفترض أن تتعين بها وذلك قبل تعيينها، بهدف الحيلولة دون ذلك. مثل هذا تصرف ليس مستغرباً من قبل هذا الزوج، لأنه كان دائم الشك في زوجته، مراقباً لكل أنفاسها، يفتش في جوالها، يخاطب صديقاتها على الفيس بوك للتأكد من أنهن سيدات ولسن رجالاً !

على الأزواج استحضار رجولتهم، ومن قبل ذلك استحضار الخوف من الله، ومعرفة أن الزوجة إن هي إلا أمانة عنده، وبالأمانة فليعظم من اقتدر، فليكن أميناً حافظاً لعهد الله، خائفاً من الله في زوجته، محسناً لها، غير مضيع لحقوقها؛ فليحافظ عليها، جوهره مصونة، وليبقي عليها وردة نضرة.

لا أكون مبالغاً، بالقول إنه مهما أتت الزوجة من أخطاء ومهما ارتكبت من سوء أفعال؛ حتى ولو أتت بالفاحشة، لا قدر الله، وجب معاملتها معاملة حسنة، بما أمر الله به، وبالبعد عن التجريح والسباب والشتائم، والضرب وما إلى ذلك من صنوف الإيذاء المادي والمعنوي، التي ما أنزل الله بها من سلطان، فالزوجة قبل كل شيء إنسانة وأمانة عند زوجها؛ عند خطئها، لو ثبت، كفّل الشرع سبل علاج ذلك، وضمنت الإنسانية آلية التنفيذ، وشهدت المبادئ على ذلك، وأقسمت الرجولة على احترام ذلك، ولعل ذلك مما يفرق أيضاً الطلاق العلاجي عن الطلاق الوبائي أو السرطاني، إذ تتجسّد الرجولة في الأول وتغيب عن الثاني. على الأزواج أن يتّقوا الله في زوجاتهم، وأن يعاملوهن معاملة حسنة، وأن يكونوا للرجولة عنواناً، وللنخوة شعاراً، وللمبادئ علماً، ولدينهم رسلاً ولتربيتهم مثلاً.

على الجميع أن يمدّ يد العون للأرملة، وأن يقفوا بجانبها، ونخصّ بالتنويه والدعوة، أقارب المتوفّي، فليس معنى وفاة الأخ، الأب، الابن أن نفتتت على حقّ أرملة، وأن نذيقها عذاباً على عذابها، وأن نزيد من آلامها، بغيّة تصفية حساب أو طمعاً في إرثها والعمل على حرمانها منه. من الأمثلة المحزنة والمخزية: أن قام أبناء بطرد زوجة أبيهم يوم وفاته، وحرمانها من الميراث الشرعي، هنا نكون في حالة تغيّب للرجولة، فضلاً عن كونه تغييباً للدين وأحكامه، واستهتاراً بالمبادئ ومقتضياتها، والأمثلة كثيرة...

دولة راعية

دولة راعية، دولة عائلية، علمنا أن للدولة دوراً اجتماعياً بامتياز، يستهدف في المقام الأول حفظ الكرامة الإنسانية لمواطنيها، والحفاظ على الأسرة من التفكك والانحيار. وثيق الصلة بالنقطة السابقة، على الدولة أن تحفظ على الزوجة ضحية العنف الأسري كرامتها وإنسانيتها، فهي ملزمة بتوفير أماكن إيواء محترمة لها، ملزمة أيضاً بالضرب بيد من حديد على يد الزوج المعتدي، ملزمة بحماية الأبناء وانتشالهم من ساحة الحرب الأسرية، وإذا ما عادت المياح إلى مجاريها- وإن كان من الصعب ذلك- أخذت على الزوج تعهداً يضمن عدم تكرار مثل هذه الأفعال في قابل الأيام.

إذا ما تعقّدت الأمور، وساءت الأحوال، وتخلّى الرجل عن رجولته، واتبع هواه ؛ فإن الدولة ملزمة في تلك الحالة بتوفير السكن الكريم للمطلّقة. أيضًا الأرملة التي أضحت دون عائل، وربما كان بيت الزوجية شقة بالإيجار ولم تعد تقوى على دفعه، وجب على الدولة كفالتها بتوفير السكن الآدمي الكريم الذي يليق بها، أيضًا الحال إذا طردت الأرملة - كما يفعل للأسف في بعض قرانا ومناطقنا الشّعبية- بعد وفاة زوجها، فللأرملة حقّ على المجتمع، ودين في رقبة الدولة، ولا يحقّ، ولا يصح للدولة أن تتنصّل من هذا الالتزام أو تتراخى عن هذا الواجب أو تتقاعس عن هذا الفرض، كائنًا ما كانت الأسباب والمبررات، فحفظ آدمية المطلّقة أو الأرملة، والوقوف بجانبها وإشعارها أنّها ليست وحيدة، واجب يسمو على ما سواه، وفرض يعلو على ما عداه.

السنّ آثمة

تفرّدت ظاهرة الطلاق بنصيب الأسد من الجزء السابق من هذا الكتاب، وستزاحمها بدءًا من هذه السطور ظاهرة أخرى، لا تقل عنها أهميّة، ولئن اختلفتا من حيث المصدر، ففي الوقت الذي يكون فيه الطلاق بأنواعه (تطليق وخلع)، اختياريًا، أو على الأقل بناء على إرادة أحد الطرفين، تكون واقعة التّرمّل مفاجأة، ولا تتوقّف على إرادة أيّ من طرفي العلاقة الزوجية. بيد أنّ النتيجة واحدة، وتكاد تكون متطابقة، وهو أننا أمام مطلق أو مطلّقة، أرملة أو أرملة، وأبناء، قدر البعض منهم يتم الأب وقدّر بعض الآخر يتمّ الأبوة.

إِلَّا أَنَّ ما درج عليه مَجْتَمَعنا العربي غاية في الغرابة في نظرتة لهاتين الظاهرتين. وهنا اختلاف بسيط من وجهة نظر المَجْتَمَع فيما يتعلق بظاهرة التّرمّل، حيث يبدأ الأمر بالتعاطف مع الأرملة أو الأرمل، وما هي إِلَّا أيام حتى ينالهما ما ينال المطلق أو المطلقة، هذان الأخيران لا يجلبان البتة استعطافاً مَجْتَمَعياً إِلَّا في المحيط العائلي الضيق، حيث يبرع كل طرف في تبرئة نفسه وإلقاء المسؤولية على الطرف الآخر، متهماً إياه بأنّه هو السبب في حالة الطلاق، أما النظرة المَجْتَمَعِيّة عامة فليست إيجابية بحال من الأحوال لا للمطلقة ولا للأرملة وكذلك الحال بالنسبة للمطلق والأرمل.

وهنا تفرقة ممقوتة ومستهجنة، وهي أنّه دوماً ما تكون السيّدة المطلقة أو الأرملة موضع سهام المَجْتَمَع، ونظرتة المريبة، والتشكيك في أخلاقها، ولا نجد هذا القدر من الإثم للرجل المطلق والأرمل، ولا أدري لم هذه النظرة الظالمة وتلك الألسن الآثمة ! أليست الأرملة والمطلقة، بنتا وأختا وأماً وعمّة وخالة ؟ أكان التّرمّل بيد الزّوجة ؟ أهو اعتراض على إرادة الحقّ سبحانه وتعالى ؟ ثم أكان الطلاق بناء على رغبة المطلقة ؟ حتى ولو كان، أعلم المَجْتَمَع دوافعه وأسبابه ؟ أعلم المَجْتَمَع كونه علاجياً أم وبائياً؟ أم أننا أمام موروث عبثي وجب علينا الاعتراف به والتخلّص منه؟

السيدة الفاضلة أ.أ. من الجيزة، مصر، أرملة وأم لثلاث فتيات، تقول في رسالتها : "أتمنى أن أتزوج من أي رجل، بغض النظر عنه وعن أخلاقه ومبادئه اتقاءً لنظرة المجتمع، وإخراً لألسن آثمة"؛ واقع الأمر أن تلك النظرة تختلف من مجتمع لآخر، وتعتمد في شراستها وضراوتها على مدى وعي المجتمع وتدينه،

فهي أقل حدة في المجتمع المثقف، بينما تزداد استعاراً في المجتمعات الريفية والأحياء الشعبية والمناطق البدوية، كذلك تكثر نسبتها وتزداد حدتها فيمصر، تليها المملكة العربية السعودية ثم الإمارات العربية المتحدة.

والعجيب في الأمر أن البنت لو فعلت نفس فعل المطلقة أو الأرملة فلن يطالها ما يطال المطلقة أو الأرملة من همز ولمز، غيبة، وميعة، ولعل هذه النظرة للمطلقة والأرملة تدفع بعض السيدات لقبول الاستمرار في حياة زوجية لا تُطاق، خشية أن يقال عليها مُطلقة، وأن تصبح في مرمى أعين المجتمع وأسهم ألسنته ؛ فنحن نعيش واقعاً مريئاً حلّ تغييره، بتضافر الجهود، وتكاتف الجميع، فهي مسؤولية مجتمعية بامتياز، يسهم فيها الجميع كل بقدرته، فالأسرة والنادي والمدرس والجامع والكنيسة والجامعة، مدعوون إلى تغيير نظرة المجتمع إلى كل من المطلقة والأرملة، مدعوون إلى إعادة الاعتبار لهما، جبر خاطرهما، احتوائهما، قبولهما، بدلاً من نبذهما،

وعدم التعامل معهم، لدرجة أن سيّدة تقصّ لي في رسالتها أن صديقات ابنتها لا يأتين إلى بيتها لأنها مُطلّقة ! أي تربية نُرِيّ أبنائنا ! وأي تنشئة ينشأ عليها أبنائنا ! المُجتمَع أحوال المُطلّقة والأرملّة إلى مواطنة من الدرجة الثانية، ووصمهما بما ليس فيهما ونعتهما بما لم ينزل الله به سلطانا، وعليهما إثبات العكس ! أي مُجتمَع نحيا ! أي متناقضات نعيش ! أي مستقبل ينتظرنا ! أي مبادئ نطبق !

كما أشرنا سابقاً، على الأسرة أن تغرس في أبنائها منذ نعومة أظافرهم أن الطلاق والترمل، ظاهرتان طبيعيتان، لا ينتقصان البتّة، ولا يجب أن ينتقصا من شأن المُطلّقات والأرامل. ومن عجائب مُجتمَعنا العربي أيضاً أن الأمّ ترفض أن يتزوَّج ابنها من أرملّة أو مُطلّقة، فيحين تنتفخ أوداجها، وتُسّر وتبتهج، إذا ما تقدّم لابنتها المُطلّقة أو الأرملّة، شاب لم يسبق له الزواج ! أي شيزوفرينيا نحيا ! أي تخبّط نعيش ! أي ازدواجية معايير نعتنق !

ثم أيها المُجتمَع أي دين تطبّق ؟ وأي مبادئ تعتنق، ألم يقل الرسول الكريم صلي الله عليه وسلم : "النساء شقائق الرجال" ؟ ألم يوص الإسلام خيراً بالمرأة، القوارير، أم أنّ القوارير تصدق على البنت التي لم يسبق لها الزواج، دون المُطلّقة والأرملّة ؟!

ثم أتدري ما هي أسباب الطلاق ؟ أعلمت حجم الألم النفسي والضغط المعنوي الذي يعيشانه ؟

ثم أقمت بحلّ مشاكلك الاقتصادية والثقافية والسياسية، وتملك من الوقت لرقابة المطلقة والأرملة حتى في النفس الذي يستنشقانه ؟ أي ازدواجية معايير نطبق، أين الدين مما نحن فيه ؟ أم أننا ندخل على الدين ما ليس فيه؟ وننصب من أنفسنا حكماً على خلق الله ؟ وقاضياً ينزل أشد العقاب وآلمه على المطلقة والأرملة دوغماً ذنب اقترفته !

الدولة مدعوة بالاضطلاع بمهمتها الإصلاحية والاجتماعية، وعليها أن تقوم ببرامج توعوية، عبر أجهزة إعلامها المرئية والمسموعة وكذلك عبر الجرائد والمجلات والدوريات، لا بدّ من إحداث ثورة مجتمعية، تعيد الحق لأصحابه.

وبقيت أسرة

المُتعة في أوجها أن يتخطى الإنسان كبوته بنجاح ويستعيد حياته التي لطالما حلم بها. وذلك يفترض بالضرورة وجود الإرادة والرغبة في ذلك، والدعم المعنوي من قبل الأهل والمُجتمَع.

هكذا تتحقق الأماني وتتجسّد الأحلام. وهنا يرضى الإنسان عن نفسه.

اتَّفَقنا على أنَّ الأسرة هي نواة المُجتمَع، وصلاح الأسرة هو من صلاح المُجتمَع، وصحة الأسرة وسعادتها هي من صحة وسعادة المُجتمَع ؛ تماسكها من تماسكها، تفكُّكها وانهارها من تفكُّكها وانهاره، مرضها وسقمها من مرضه وسقمه، عافيتها من عافيته.

ولما كانت العلاقة بينهما على هذا النحو من الطردية والتوازي والتأثر، لذا كان لازماً على المُجتمَع أن يرفع أسره، ويهتم بهن، ويحافظ عليهن معافين، وإذا ما اشتكت إحدى أسره، مُعلنة عن سقم، كاشفة عن مرض، وجب على المُجتمَع كله أن يقف جانبها، يساندها، يقويها، يعيدها إلى سابق عهدها، باستعادة حيويتها، وباستمرار عافيتها، وبرسم البهجة على وجوه أفرادها من جديد.

لا خوف على مجتمَع يراقب نفسه ذاتياً، يتحسّس مواطن أمله، ومواقع جرحه، لكن
الخوف كل الخوف على مجتمَع لا يراقب نفسه ذاتياً، أو يراقبها ولا يعير اهتماماً لمواطن
أمله، ومواقع جرحه.

هكذا تتقدّم الشعوب وتنمو الأمم وتزدهر الإنسانية، ويمضي قطار الحياة...

حُضْن دَفِيئ

تتجلّى أبهى صور التضامن عندما تشعر كليمة الفؤاد، مهيضة الجناح، أنّها ليست
وحدها ؛ بل محاطة بعناية فائقة ورعاية خاصّة من قبل الجميع، تأتي الأسرة كمحتوٍ
أول للمُطلّقات والأرامل، يليها الدّولة الواعيّة الراعيّة، ثم تختتم تلك الرعاية بالمُجتمَع
المدني، كلّ فيما يخصه.

حُضور أُسْري

أما وقد آل الأمر إلى الطلاق، بعدما فشلت جميع المحاولات في إصلاح ذات البين، والحال
كذلك بحدوث واقعة الوفاة وتخليّفها لأرملّة، هنا وجب على الجميع، أسرة، ومُجتمَعاً،
ودولة أن يقفوا إلى جانب المُطلّقة والأرملّة واستبعدت المُطلّقاؤ الأرمّل من هذا الاحتواء
نظراً لكونه رجلاً، يمكنه تخطّي تلك المرحلة، صحيح أنهن اكر جالاً

وهم ممن تغلب عاطفتهم على عقلهم يكونون في حاجة إلى مثل هذه الرعاية والعناية الخاصة، لكن نسبة هؤلاء قليلة ولا تمثّل القاعدة.

تبدأ مرحلة تضميد الجراح بالاحتواء الأسري، عن طريق حضور القلب والقلب، وأن يشعر الجميع ابنّتهم المطلّقة أو الأرملة أنّها ليست وحيدة في هذه الظروف العصيبة والمرحلة الحرجة في حياتها ؛ هذا التواجد سينعكس بإيجابية على نفسيّة المطلّقة والأرملة، وسيساعدنها على النهوض من كبوتها وبسرعة. أمّا أن تتخلّف الأسرة عن واجبها الأخلاقي فسيكون لذلك آثاره السلبية على نفسيّة المطلّقة أو الأرملة. والاحتواء لا يتطلّب بالضرورة انتقال الأرملة أو المطلّقة للعيش في بيت أسرتها، قد يكون ذلك محبباً لبضعة أيام لكنه غير مستحب على المدى البعيد، إذ إنّ المطلّقة أو الأرملة، هي ربّة بيت، ومتحمّلة للمسؤوليّة، وقد يُفسّر إقامتها عند أسرتها بأنّها نتقاصمن أهليتها أو من قدرتها على مواصلة العيش ومواجهة الحياة.

راشديّة دولة

نوكد على ما ذكرناه سابقاً، أن الدولة هي أحد أفراد الأسرة العربيّة وهي الأمّ الثانية وهنا في حالة الطلاق والتّرمّل، الدولة مدعوة لاحتواء أبنائها من الأراامل المطلّقات، وذلك عن طريق تنظيم دورات مكثّفة بعد واقعتي الوفاة أو الطلاق لكي تشعر الأرملة أو المطلّقة بأنّ الدولة هي الأخرى حاضرة، فيتضاعف الإحساس بالأمان لديهما ؛ وربما تتفاحس الأسرة عن دورها في تلك المرحلة، فتعوضه الدولة.

وينبغي أن تكون الدورات إجباريةً وعقب الوفاة والطلاق مباشرة، وأن تكون من متخصصين من علماء دين وإخصائيين طب نفسي وأساتذة قانون، كل يسهم بمجال تخصصه في احتواء المرأة مهينة الجناح، كليمه الفؤاد، عماد الأسرة، المدرسة التي قال عنها الشاعر حافظ إبراهيم رحمه الله :-

الأم مدرسة إذا أعددتها ** أعددت شعباً طيب الأعراق.

مسؤولية مجتمعية

لا ينبغي أن تقف الرعاية والاحتواء عند حد الأسرة والدولة، بل إن المجتمع المدني هو الآخر عليه دور مهم في هذا المجال، فمن تنظيم دورات تثقيفية، إلى الظهور بمظهر المتضامن معها. بيئة العمل بالنسبة للمرأة العاملة أو المطلقة، عليها أن تستشعر واجبها الأخلاقي نحو زميلتهم والتي أصابها عرض، علّه مؤقت، فيجب على تلك البيئة ألا تشعر الأرملة أو المطلقة بأنها أضحت زميلة درجة ثانية، ولا يجب أن تتغير نظرتهم لها، كذلك النادي والأحزاب والجمعيات...

كشف حساب

بعد أن تتخطى المطلقة أو الأرملة، الصدمة، وهي واقعة الطلاق أو الوفاة، عليها أن تقوم بعمل كشف حساب للتجربة الماضية، عليها أن تكون صريحة مع نفسها، أن توازن بين الإيجابيات والسلبيات، وأن تسأل نفسها سؤالاً، لو عاد بها الزمن للوراء، ماذا كانت ستفعل ؟ وما هو الزمن لا يعيد نفسه من جديد، بل يبدأ معها عهداً جديداً وتجربة جديدة.

كشف حساب ماضٍ، لعلّ كلا من المطلّقين والأرامل في أمس الحاجة لعمل مثل هذا الكشف، وخاصة المطلّقين، إذ إنّ الغالب أن الأرامل تكون حياتهم مستقرة قبل واقعة الوفاة. وكشف الحساب عن الماضي ينبغي كما ذكرنا أن يتسم بالصرّاحة والوضوح والتحليل الدقيق للتجربة الماضية، وماذا كان سيكون فعلها، وتصرفها في المواقف، وهل كانت ستتزوج من هذا الرجل، وهل كان سيتزوج من نفس المرأة وما إلى ذلك.

وكشف حساب الماضي السابق يجب أن يتبعه كشف حساب لما هو آتٍ، ولعل الأولوية لكشف الحساب الآتي، وهو كشف حساب مسبق، يكون لاتخاذ قرار، ماذا نحن فاعلون ؟ أنعيد التجربة وتستمر الحياة ؟ أم نكتفي بهذا القدر من الحياة الزوجية ونتفرغ لتربية الأبناء ؟ وقد يكون القرار بتأجيل اتخاذ القرار نفسه، وعلى الأرامل والمطلّقين، أن يكونوا واضحين مع أنفسهم، ما الذي سيفعلونه في المستقبل ؟

ما الذي ينتظرونه من المستقبل ؟ وإذا ما كانت الرؤية نحو الاستمرار، فهذا يجب إعادة دراسة كشف حساب الماضي، وتلافي مساوئه وسلبياته، وعدم الالتفات إليه فيما بعد ذلك، والعمل على عدم تكرار السلبيات، وتعزيز الإيجابيات بل يجب تعويض ما فاتهم في الزواج الأول، والبحث عنه في الزواج الثاني، ولا يترددون لحظة في تحكيم العقل قبل العاطفة...

وإذا ما ارتأوا الاكتفاء بما مضى من تجربة، والعيش على جميل ذكريات : والغالب هنا يكون في حالة تقدم المطلّقين والأرامل في السن، أو لشدة ارتباطهم بالشريك السابق ؛ بيد أن هناك تصوّرًا بسيطًا، غير منتشر، في كون المطلّقات والأرامل خاصّة، قد كفرن بالحياة الزوجيّة، وهذا لا يكون إلّا من جرّاء تجربة قاسية، قضت على الأخضر واليابس، لدرجة أنّها أفقدتها الثقة في الرجال، وهذا موضوع خطير نتحدّث فيه لاحقًا. أمّا قرار التأجيل، فهو الآخر يجب أن يكون حرًا، خاليًا من أي ضغوط. وقرار التأجيل لا يعنى إعادة التجربة أو العزوف عن ذلك، إنّما صاحبه فضّل أن يعطي نفسه فسحة من الوقت، لتتضح له الأمور، وليقف على حقيقة مشاعره، وهدفه المستقبلي، وترتيب أولوياته، وتنسيق أوراقه، أو ربما لم يقابل الشريك المناسب إلى الآن.

وثيق الصلة بحريّة القرار واستقلاليّته، خاصّة عن المحيط الأسري والمُجتمعي، هو أن على المُطلّقين والأرامل، التخلّص من شبح الزواج الأوّل، حال سوء التجربة ؛ فالزواج الأوّل قد انتهى، ولا ينبغي له أن يكون مؤثراً ولو ليوم واحدٍ على أطرافه، أي إنّ أطرافه مدعوون لئلاّ يسمحوا لآثاره أن تسكن حاضرهم، وتفسد مستقبلهم. بل على الجميع أن يقفوا وقفة لا تردّد فيها، وخاصّة المُطلّقين. الزواج الأوّل انتهى ولغير رجعة-حال عدم رغبة الأطراف في العودة- كذلك على المُطلّقين والأرامل، أن ينتزعوا من داخلهم فكرة الفشل والخوف منه، وكذلك وضع الرجال لكل النساء في سلة واحدة، أو وضع السيّدات لكل الرجال في سلة واحدة ؛ فليس معنى فشل تجربة أن نحكم على أنفسنا بفشل التجربة الأخرى، على العكس من ذلك، ينبغي أن يكون فشل تجربة هو القوة الدافعة، والمحرك لإنجاح التجربة الأخرى؛ وذلك لتعويض ما فات من التجربة الماضية ولعدم تكرار الفشل مرة ثانية واعتياده، لما سيترتب عليه من مشكلات نفسيّة واجتماعيّة، الجميع في غنى عنها.

أيّما ما كان القرار للمُطلّقين والأرامل، فينبغي عليهم التخلّص من العقد المترسّبة من التجربة الأولى، وأهمها الخوف من الفشل، واستعادة الثقة بالنفس، والإيمان بها وبصحة القرار المُتخذ ؛ عليهم التخلّص من مرارة الزواج الأوّل وعلقمه، والعيش في حلو الحاضر

والتطلع لما هو أفضل في المستقبل، عليهم أيضاً نسيان آلام التجربة الماضية، إذ إنَّ استحضار الآلام لا يترتب عليه سوى آلام أكثر إيلاًماً، والعيش المتواصل والرزوخ تحت نير الألم؛ فيصابون بالاكئاب، والأمراض النفسِيَّة، وسينعكس ذلك على بالسلبِ أبنائهم. على المُطلَّقين والأرامل التحرُّر من أَسْرِ التجربة الأولى، ولا أقول بطيَّ صفحتها؛ ولكن أقول بتغيُّر كتابها ذاته، وبدء حياة جديدة هائلة وفق قرارهم الحر المستقل، البعيد عن أي مؤثرات اجتماعية أو أُسريَّة، ماليَّة أو اقتصادية.

التواجد الذَّكوري

خلق الله المرأة وخصَّها بفيض العاطفة والحنان والرقَّة، على العكس من ذلك الرجل؛ فهو بطبيعته يميل إلى تغليب العقل على العاطفة، لذلك كانت حكمة الحقِّ تبارك وتعالى في احتياج كل من المرأة للرجل والرجل للمرأة، فهي علاقة تكاملية، كل يكمل الآخر، هو مميز في أشياء وصفات وهي مميزة في أشياء وصفات أخرى، لذلك وجد الاحتياج النفسي والطَّبِيعي للآخر؛ فالتواجد الذَّكوري في حياة المرأة مهم، بل بالغ الأهمية، ليس انتقاصاً من شأنها، ولكن لتكملة ما لم يمنحها الله من صفات، كذلك الحال بالنسبة للرجل، التواجد الأنثوي في حياته دعامة وركيزة أساسية، وذلك لفلسفة التكامل التي سبق إيضاحها.

هذا التكامل بما يحتّمه من التواجد الذّكوري إلى جانب التواجد الأنثوي، له درجات، فتواجد الأب والأخ والابن والخال نوع من التواجد الذّكوري، سند للمرأة، يُشعرها بالأمن والأمان ؛ لكن تلك الدرجات من التواجد الذّكوري تتضاءل بجانب التواجد الذّكوري للزّوج، فهو يفوقهم أهميّة وجوده، بل هو مقدّم عليهم جميعاً حال التضاد والاختلاف. كذلك الحال بالنسبة للرجل، فهو بحاجة إلى تواجد أنثوي بحياته، يتجلّى هذا التواجد في الأمّ والجدة والأخت والبنّت والخالّة والعمّة، لكن التواجد الأنثوي لزوّجه أهم وأعظم؛ فهي السكن واللباس، ومن هنا تتجلّى حكمة الحقّ تبارك وتعالى في تشريعه للزّواج، لأنّه خلق البشر، وأنبت فيهم سمات وخصائص لا يعرفها غيره، ودلّهم على طرق التكامل والسعادة، بأن يتزوّج الرجل بامرأة، ليكمل كل منهما الآخر، فهي علاقة تكاملية، لا فضل لأحدهما على الآخر.

يزداد الدور الأسري أهميّة حال غياب أو تغيّب التواجد الذّكوري للمرأة، فالمرأة المُطلّقة أو الأرملة في تلك المرحلة بحاجة إلى تقويّة التواجد الذّكوري، ولا يكون ذلك إلاّ باحتوائها من قبل الأب والأخ والابن والخال والعمّ، عليهم أن يهتمّوا بها اهتماماً خاصاً في تلك المرحلة لتعويضها جزئياً عن تواجد الزّوج. كذلك الحال بالنسبة للرجل في حال طلاقه أو ترمّله، هو بحاجة لتكثيف التواجد الأنثوي في حياته،

وتلك مسؤولية أُسْرِيَّة، على المعنيين بها الاضطلاع بها، وهي الأم والأخت والبنات والخالة والعمة ؛ الرجل ورغم صلابته، وإن أبدى قوة ورباطة جأش عقب الطلاق أو وفاة الزوجة، فهو بداخله محتاج إلى هذا التواجد، وإن لم يصرح بذلك، وإن منعه رجولته - من وجهة نظره - وكبريائه من طلب ذلك، فتلك طبيعة بشرية ؛ هو بداخله يتألم ويكاد يتمزق من غياب العنصر الأنثوي وهو الزوجة، كذلك المرأة، مهما أظهرت من صلابة وقوة عقب الطلاق أو وفاة الزوج، ينبغي على العنصر الذكوري في أسرتها فهم احتياجها لتكثيف هذا التواجد في هذا الوقت، وإن لم تصرح بل وإن باحت بغير ذلك، فما ذلك إلا تحت تأثير الصدمة، أو عزة النفس والكبرياء.

لزومية التواجد الذكوري والأنثوي على هذا النحو، تحتم على المطلقين والأرامل التفكير في الزواج الثاني، لا نقول في أن يتزوجوا ثانية، فهذا ليس من حقنا؛ وفلسفتي التي ارتضينا أن نعيش بها هي حرية كل شخص في اتخاذ قراره، والحرية تقابلها مسؤولية، ولست وصياً على أحد، لكن ما أدعو إليه هو التصالح مع الفطرة والصدق مع الطبيعة البشرية، وهذا يتأتى بالدعوة إلى التفكير في الزواج الثاني، أما القرار فهذا شأن آخر.

عندما أتأمل قول الحق سبحانه وتعالى : " هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ "، يقر في ذهني حتمية قيام الحياة الزوجية، بما في ذلك وجوب زواج المطلقة والأرملة. روعة الآية الكريمة،

والحكمة الإلهية تتجلى في المساواة بين الرجل والمرأة، كل يحتاج الآخر، فهو احتياج متبادل وعلى نفس القدر من المساواة، ليس هذا فحسب ؛

بل عظم الآية تتجلى فيما يجب أن تكون عليه مكانة الزوج عند زوجته، وفيما يجب أن تكون عليه مكانة الزوجة عند زوجها، وشبهها باللباس، والمعنى القريب للباس هو الستر، والدفع والأمان، لكن هناك معنى أعظم وأقوى من كل تلك المعاني : وهو الوجوب والقرب، ولتبسيط المسألة، نعطي مثالاً صغيراً : عندما يحتضن الأب ابنته تكون ملابس كل منهما أقرب إليه من الآخر، لأنَّ هناك ملابس للطرفين، أما الزوج، فقد ظفر بما لم يظفر به غيره من المخلوقات، فهو لباس المرأة ؛ أي إنه أقرب لها حتى من والدها، فاللباس يلتصق بالجسد مباشرة، لا حائل بينهما، أيضاً اللباس ضروري وإلزامي للستر والعفة والأمان، فكذلك الرجل بالنسبة للمرأة.

لو خصَّ الله الرجال بنعتهم باللباس، ولم يذكر للنساء ما ذكر للرجال ؛ لكانت فتنة في الأرض ولما استقامت الحياة الزوجية، بل لظلَّ الرجل يعاير المرأة بما فضله الله به عليها، والحكمة الربانية تأتي منصفة وعادلة، بأن تعطي للمرأة ما أعطته للرجل ؛ ليس هذا فحسب، بل تقدّم المرأة على الرجل في هذا الخصوص، أي تكريم لك أيتها المرأة! ثم يأتي بعد ذلك من يهينها ويقسو عليها !

كذلك الأم في احتضانها لابنها تكون قريبة منه، لكن يكون لباسها أقرب لها من ابنها، ولباس ابنها أقرب له منها، فاللباس ملتصق بالجسد، وكذلك المرأة فهي لباس الرجل، والأقرب له على الإطلاق، مصدر ستره ومستودع سره، تكفل له الأمن والأمان، الطمأنينة والسكينة.

هناك نقطة جوهرية أيضاً في هذا الشأن، الرجل العاقل لا يقطع ثيابه ويمشي مكشوف العورة، كذلك المرأة العاقلة، لا تقدم على تقطيع ثيابها وتمشي مكشوفة العورة أو مستورة جزئياً؛ النفس البشرية السوية تأبى ذلك، حتى ولو كان ثوبك ثقیل وأنت في ظهيرة الصيف، لا بد لك من احتمالاه وعدم خدشه أو المساس به، وأنت أيتها المرأة الفاضلة، يا من تتفننين في أناقة زيّك، والاهتمام بمظهرِك، لن تقبلي على مثل هذه الأفعال الجنونية، غير المنطقية، وهي تقطيع الثوب أو تلتطّخه، مهما كان غير مناسب لما تحبينه؛ كذلك الحال بالنسبة للعلاقة الزوجية، فالرجل الحصيف الذكي العالم بأمور دينه لا يقبل البتة على قول أو فعل يشين زوجته (لباسه) حتى وإن كثرت أخطاؤها، حتى وإن اضطر للطلاق، فسيكون بإحسان، ذلك هو شرع الله، وتلك هي المبادئ السامية لشرقيتنا وأساس عروبتنا؛

كذلك المرأة، مهما فعل بها زوجها، فلن تؤذي نفسها بكشف عورتها، باتهامه بما فيه وبما ليس فيه، بالتقليل من شأنه (لباسها)، المرأة العاقلة الكيسة تفتن لذلك، وتعي صحيح دينها، فستعامله بالمعروف حتى وإن استحالت حياتهما إلى الطلاق فسيكون، وبما لا يدع مجالاً للشك، بإحسان.

قرار حرّ

على المرأة المُطلّقة أو الأرملة أن تعي وتعلم جيّداً أنّها لا تقبل في شيء عن أي امرأة متزوجة أو بنت غير متزوجة، وعلى المُجتمع بكافة مكوناته أن يعي تلك المعلومة أيضاً، وأن يتعامل معها من هذا المنطلق. المُطلّقة أو الأرملة لهما الحقّ كاملاً في إعادة بناء حياتها، لكن من الأفضل والأجدى نفعاً ألاّ تتسرع في اتّخاذ أي قرار، بل عليها أن تترىث وتتمهّل وتأخذ وقتها الكافي من التفكير، دوغماً أدنى تأثير من المُجتمع أو الأسرة ؛ فالقرار قرارها هي، والمستقبل مستقبلها هي، ويجب أن تتخذ القرار بكامل حرّيتها ومُطلق محض إرادتها، ومتى اتخذت قرارها، أيّاً ما كان، وجب على الجميع، أسرة ومُجتمعاً، أبناء وبنات، النزول على رغبتها واحترام قرارها وإرادتها.

لكن عليها أن تتدبّر قرارها، وتدرس تبعاته، وأن تضع نصب أعينها مصلحة أبنائها إن وجدوا، ولربما كان قراره بالتفرغ لتربية الأطفال، وعدم الرغبة في الزواج مرة ثانية، ولربما كان التوجّه نحو الزواج مرة ثانية هو قرارها، هي أدري بأحوالها، وهذا شرع الله، أو نخالف شرع الله ؟ الطَّبِيعَةُ البشريّة وما جبل الله عليه خلقه، هو الأسرة، زَوْج وزَوْجَة وأولاد، ولا ينبغي لأي عارض أن يقف حائلاً أمام هذه الطَّبِيعَةُ البشريّة والفِطْرَة الإنسانيّة. كما لا ينبغي لأي إنسان أن يقف مانعاً أمام شرع الله الذي أحله لعباده.

في حالة إذا ما قررت الزواج مرة ثانية، يجب عليها أن تأخذ في الاعتبار عدّة أمور مهمة

الأرْمَلَة واستئناف الحَيَاة الزَّوجِيّة

حقّ الأرْمَلَة في استئناف حياتها من جديد بعد فقد زَوْجها وعائلها الوحيد، هو حقّ شرعي، متى قررت هي وبمحض إرادتها الزواج، وجب على الجميع العمل لتنفيذ رغبتها؛ فلا يجب وضع العراقيل، ولا سيمّا في حالة وجود إرث، والتعلّل بالخوف بأن ينتقل للأغراب، أو بأن يُفرض عليها زَوْج لا ترضاه، أو بتهديد أهل أَرْمَلَهَا لها بأنّه في حالة الزواج ستُحرم من أبنائها إلى غير ذلك من المكاييد والمصايد والفخاخ التي ينصبها من هم جهلاء بأحكام الدِّين، وممن طغت ماديّاتهم على إنسانيّتهم، وممن تملّكهم شيطانهم.

من جانبها هي الأخرى، الأرملة مدعوة لحسن الاختيار وتناسبه مع ظروفها، وخصوصاً في حالة وجود أبناء، أسيكون هذا الرجل أباً لأبنائها أم لا ؟ أسوف يراعى الله فيهم وفيها أم لا ؟ هل سيؤمن عليهم ؟ ولا يجب أن يكون دافعها الوحيد للزّواج هو العاطفة، أو لمجرد الخروج من حالة التّرمّل، بل إنّها مثلها مثلاً لبنت البكر، تتخير ما تشاء، دوغماً أدنى ضغوط، غاية ما في الأمر أنّها ملزمة برعاية مصالح أبنائها، تلك الرعاية تقتضي وتستوجب منها التدقيق وحسن الاختيار.

المُطَلَّقة واستئناف الحياة الزوجية

حقّ المُطَلَّقة في استئناف الحياة الزوجية مكفول لها شرعاً وقانوناً، متى كان هذا الاختيار حراً نزيهاً؛ لكن الأمر في حالة المُطَلَّقة أصعب منه في حالة الأرملة، خاصّة مع وجود أبناء، إذ إنّ أباهم حي يرزق، وهنا قد تتدخل الجاهلية بين الطرفين، بأن يدخلوا الأبناء طرفاً في معادلتهم وخلافاتهم الشخصية، وهنا مكمن الخطورة؛ فربما يكون طليق السيدة أراد الانتقام منها، وتربّص بها، وأفسد عليها أي فرصة مناسبة للزّواج، مستخدماً سلاحاً غير مشروع وهو الأبناء، ومثل هذا مسلك وتصرف غير مقبول على الإطلاق، وعلى الجميع أن يراعوا الله في أبنائهم، وأن يغلبوا مصلحة هؤلاء الآخرين على مصالحهم الشخصية، وأن يخرجوهم من نطاق أي معادلة.

على الْمُطَلَّقة أن تحتفظ باحترام متبادل مع طليقها، وخصوصاً عند وجود أبناء، نظراً لحتمية التعامل والنقاش، وألاً تحرمه من أبنائه، وألاً تُغيّر صدور هؤلاء على أبيهم، عليها أن تكون قدوة لأبنائها في رقي التعامل، حتى مع الإساءة إليها من طليقها؛ فلا ينبغي مقابلة الإساءة بإساءة وهذا ليس إقراراً مني بحق الرجل أن يسيء إلى مُطَلَّقته أو العكس، ولكنها دعوة إلى الترفُّع عن الصغائر والنقائص والسمو بالإنسانية، والارتقاء بالآدمية التي كرمها الله سبحانه وتعالى؛ فينبغي على الجميع تحمُّل مسؤوليات ووضع مصلحة الأبناء في المرتبة الأولى والمقام الأول؛ والأبناء من جانبهم ينبغي ألا يكونوا حجراً عثرة في طريق حياة أمهم، واستكمالها الحياة الزوجية مع شريك آخر، تتوافر فيه مقومات الزوج الصالح.

أدبيات الزواج الثاني

إذا ما انتهى الأمر بالأرامل والمطلَّقين إلى قرار استئناف حياة جديدة مع شريك حياة آخر، وجب عليهم أن يعوا جيداً، وخاصة المطلَّقين، أن المسؤولية مضاعفة، والأعباء جسام، وأنهم لا يتحمَّلون وقوع طلاق مرة ثانية، ناهيك عن كارثية الوضع النفسي للأبناء. على من يريد إعادة بناء بيته، وتكوين أسرته من جديد، أن يأخذ بعين الاعتبار جملة مسائل :

طِي صَفْحَةُ الْمَاضِي

أدبية من أدبيات الزواج الثاني تتمثل في ضرورة عدم عقد مقارنة بين الزواج الأول والثاني، بمعنى على المطلقة أو الأرملة عدم استحضار الزواج الأول بأي شكل من الأشكال، وعدم تذكر مواقفه المشابهة بمواقف الزواج الثاني أو مقارنة زوجها الثاني بالأول.

فهي بفعلتها هذه تفسد على نفسها الزواج الثاني، بل تكون مقصرة في حق زوجها الثاني الذي يجب أن تعيش معه وله فقط، فهذا حقّه، وواجب عليها، والحال كذلك بالنسبة له أيضاً منعاً للاضطراب النفسي لها، لأنها ستصل لمرحلة - إن هي استمرت على ذاك النحو - فقد الهوية الزوجية، أهي زوجة للأول ؟ أمل لثاني ؟ ناهيك عن أن مثل هذا المسلك مفض إلى الطلاق، إذ ربما تخطئ أمام زوجها وتذكر له ما كان يفعله زوجها الأول، وتثني على ذلك الأخير، والزواج إن غفر مرة، فلن يغفر الثانية، خاصة إذا كانت مُطلّقة، لذا كان لزاماً عليها الصدق مع النفس قبل اتخاذ القرار؛ فإذا اتخذته وجب عليها العمل بمقتضاه. يصدق جميع ما سبق على الزوج المطلق أو الأرملة، وذلك على التفصيل السالف بيانه.

أيضا ينبغي على جميع الأطراف عدم تذكير بعضهم البعض بفشل الزواج السابق في حالة الطلاق، أو الزواج السابق في حالة الترمُّل، فإن مثل هذا الفعل يزيك روح التلاسن بين الطرفين، والتنازع، والمعايرة، وهذه المسائل من الخطورة بمكان على حياة الزواج الثاني. فلا ينبغي للرجل المتزوج من مُطلَّقة، وفي حالة حدوث مشكلة، أو خطأ من تلك الأخيرة، أن يقول لها : "أنتِ فاشلة، وهذا كان سبب طلاقك، أم نسييتي ؟" أو العكس، فهذا يعد مسماراً في نعش الزواج الثاني إن لم يكن المسمار الأخير.

تنبني أيضاً فلسفة عدم المقارنة في كون الطَّبِيعَة البشرية ليست واحدة لكل الرجال أو النساء، فلكل إنسان شخصيته المستقلة، وخصائصه المختلفة عن غيره، فالمقارنة حتى من الناحية الفلسفية مرفوضة، فاختلاف البيئة الحياتية، وكون المستوى الثقافي والاجتماعي والمالي ليس بواحد عند كل الرجال والسيدات، كذلك طُرُق معالجة المشاكل واحتوائها، ووجهات النظر السياسية والتوجه الفكري ليست سواء عند جموع الرجال أو النساء.

موجز القول :بحدوث واقعتي الطلاق أو الوفاة، فإن الزواج الأول قد مات، والميت لن يعود، ولن يسمح له بالعودة حتى في الأحلام.

الإعداد النفسي للأبناء

مرحلة إعداد الأبناء للزَّواج الثاني لا تقل في أهميتها عن مرحلة إعدادهم قبل الطلاق، وإذا ما كان الطلاق لصالح الأبناء فينبغي أن يكون الزَّواج الثاني أيضاً لصالحهم، وهنا يكون الأمر سهلاً حيناً إذا ما كان الأبناء صغاراً، لكن الأمور تتعقّد بعض الشيء حينما يكون الأبناء كباراً، وخاصةً إذا ما كانوا في فترة المراهقة. فنعلم جميعاً أن تلك الفترة جدّ حرجة للأبناء، ومن الصعب تصورهم لحلول رجل آخر محلّ الأب أو امرأة أخرى محلّ الأم. وهنا يتعاظم دور الشريك الجديد، الطرف الوافد، في احتواء الأبناء وتقريبهم منه، بمصادقتهم، الخروج معهم، قضاء حوائجهم، ولعلنا هنا نطالب بمدّ فترة الخطوبة قبل الزَّواج الثاني، حتى تتعاظم الفوائد وتتعدّد: فبالإضافة إلى وقوف كل طرف على حقيقة غرض وطبيعة هدف الطرف الآخر، تمثّل تلك المرحلة اختباراً للوافد الجديد ومدى قدرته على احتواء أبنائه الطرف الآخر والحظوة بحبهم والظفر بثقتهم، أو العكس، مدى إخفاقه بحيث نفّرهم منه، وأقام حواجز بينه وبينهم.

وعلى الأب أو الأم بحسب الأحوال أن ترُقّب مسلك الوافد الجديد مع الأبناء ومدى تقبلهم له، ومدى صدق أفعاله، فهي مسؤولية الأب أو الأم بحسب الأحوال، عليهم أيضاً التحدّث مع الأبناء وسؤالهم عن رأيهم في الوافد الجديد، ومناقشتهم، ومدى تقبلهم له محلّ الأب أو الأم ؛

وهنا وجب الإصغاء جيّداً للأبناء، وعدم الضغط عليهم باستنطاقهم ما يريده الأب أو الأم ؛ فالأبناء معنيون مباشرة بالزواج الثاني، لذلك وجب الحصول على رأيهم الحر وإرادتهم المستنيرة، بمعنى وجوب إشراكهم في اتّخاذ القرار، وإشعارهم بأن الزواج الثاني لن يؤثر سلباً عليهم. على الأب أو الأم أن يعوا بأن الحياة لا تتوقّف على شخص معين، بمعنى لو لفظ الأبناء الوافد الجديد، وبعد أن استنفدت كافة طرق الإقناع، فلا فائدة ولا نفع من التمسك به، ولاسيما أن دوافع الزواج الثاني والنظرة إليه تختلف عن الأول، فلا يجوز إحداث وقعة أو شرخ بين الآباء والأبناء بسبب الزواج الثاني ؛ ولا أن يتم هذا الأخير عن طريق التهيب للأبناء. فديمومة الزواج وقديسيته، تقتضي رضا الجميع وموافقتهم. ونرى أنّه من الأجدى نفعاً إيكال مهمة التحدّث مع الأبناء في موضوع الزواج الثاني إلى أحد الثقات من الأهل أو الأصدقاء على النحو المبين سلفاً في التمهيد للطلاق.

حيطة واجبة

على المطلَّقات والأرامل ألا يرضوا بأول طارق لباب الزواج، وعليهن أن يعين أنهن لسن سيدات درجة ثانية، وكونهن مُطلَّقات أو أرامل، لا يقدر ولا ينبغي له أن يقدر في مسألة الزواج الثاني. على الجميع أن يحسن الاختيار، وان يتلافى أخطاء شريك الحياة الأول؛ فلا مجال لتكرار نفس الأخطاء، ولا وقت لإضاعته مع غير الجادِّين.

على المطلَّقات والأرامل وهن يبحثن عن إعادة بناء بيوتهن ألا يكنَّ سبباً في هدم بيت آخر؛ فلا يجب أن تبني مُطلَّقة بيتاً على أنقاض بيت آخر، فمثلاً: إذا ما تقدَّم لها من ترضى دينه وخلقه، لكنه متزوِّج، وتعلم جيِّداً أن زَوْجته سوف تطلب الطلاق حال حدوث الزواج الثاني؛ فالمُطلَّقة أو الأرملة وقد ذاقَت مرارة الطلاق أو التَّمَلُّ، وعانت آلامه، واحتملت قسوته، وارتشفت من كأس علقمه؛ فحريٌّ بها أن تكف كل ذلك وأن تمنعه عن سيِّدة أخرى؛ فنحن نبحث عن الوقاية قبل العلاج، ولا ينبغي أن تزيد الطين بلة، فما معنى أن تتزوِّج مُطلَّقة أو أرملة، وتُطلِّق امرأة أخرى؟ هذا ليس حلاً للمشكلة، ولكنه تفش وانتشار لها.

في نظري، وحفظاً للزَّواج القائم، والأسر المستقرَّة، يكون الأنسب والأجدي نفعاً، أن تبعد كل من المُطلَّقة والأرملة عن المتزوِّجين، وذلك درءاً للمشاكل ولمنع إعادة تكرار سيناريو الطلاق، وليكن الأفضل هو الزواج بمُطلِّق أو أرمل أو ممن لم يسبق له الزواج.

إذ يمثل هذا التصرف نكون قد عالجنّا آثار المشكلة، وأسهمنا في الحد من نسبة الطلاق، وأبقينا على الأسر المستقرة استقرارها وأمنها وأمانها، وخفضنا نسبة عدد المُطلَّقين، وكذلك الحال بالنسبة إلى المُطلَّق والأرمل، ولئن كان الأمر ميسوراً في هذه الحالة، فالأولى به أن يتوجّه صوب مُطلَّقة مثله أو أرملّة، أنا لا أصادر حقّه في أن يتزوَّج بنت لم يسبق لها الزَّواج، إنما هي اعتبارات الملائمة والمواءمة، فلن يفهم مُطلَّقة سوى مُطلَّق، ولن يفهم أرملّة سوى أرمل، إذ إنَّهما ارتشفا من نفس الكأس، وعاشا قسوة اللحظة، وألم الفراق أو جراح الانفصال.

حقوق الأبناء : مسؤولية مُضاعفة

تتقاطع أدبيات الزَّواج الثاني، بتعاظم مسؤولية طرفيه وتضاعفها، وخاصة فيما يتعلق بالأبناء، وهنا بيت القصيد ؛ فلا ينبغي أن يكون الزَّواج الثاني حائلاً بين الأبناء وأحد أبويهما، فمثلاً : لو أن الأبناء يعيشون مع الأم، وأرادت هي الزَّواج، فلا ينبغي للأب أو أسرته، منع الزَّواج، أو عرقلته عن طريق الأبناء، ولا ينبغي للأم في هذه الحالة ولا لزَّوجها الجديد، أن يقفوا حائلاً بين الأبناء وأبيهم أو أسرته على حسب الأمور ؛ بل على الطرف الجديد والشريك الوافد في العلاقة الجديدة، أن يكون حمامة سلام بين الأبناء وأبويهما.

مع وجود الأبناء، كما أشرنا سابقاً، يتحتم التعامل بين المطلقة وطلاقها أو الأرملة وأهل زوجها المتوفى، وكذلك الحال بالنسبة للمطلق والأرمل، فينبغي هنا على الشريك الجديد، أن يتفهم ضرورة وجود تلك العلاقة، بل الحفاظ عليها لمصلحة الأبناء؛ فلا يقبل من الرجل المتزوج من مطلقة أو أرملة، أن يمنعها عن التحدث مع طليقها أو أهل زوجها المتوفى حسب الأحوال، طالما كان الحديث عن الأبناء ولمصلحتهم ومستقبلهم، وينبغي عليه أن يعي ذلك قبل إتمام الزواج، كذلك ينبغي على المتزوجة من مطلق أو أرمل في حالة وجود أولاد ضرورة تواجد علاقة طيبة بين زوجها وطلاقته أو أهل أرملة على النحو السابق بيانه.

كذلك تجدر الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية والخطورة في هذا الشأن، ألا وهي واجبات المطلقين والأرامل نحو الشريك الجديد للطرف الآخر؛ فينبغي على المطلقة أن تفهم حساسية الموقف بالنسبة لطلاقها المتزوج بأخرى، فلا يجب أن تكون عامل هدم للأسرة الوليدة، ولا يجب لها أن تعمل على ذلك؛ وذلك بأن تتجنب الاتصال به إلا في الضرورة وفيما يتعلق بالأبناء؛ فلا تتصل به في ساعة متأخرة ليلاً، أو تتصل به لشأن يخص ماضيها معاً، فعليها تجنب ذلك. كذلك الحال بالنسبة لأهل السيدة المتوفاة، عليهم الحيلة والحذر في علاقتهم بأرمل ابنتهم،

كي لا يكونوا معول هدم للأسرة الوليدة. كذلك الحال بالنسبة للمطلّق وأهل المتوفّى، فلا يجب أن يكونوا أداة تنغيص للحياة الجديدة أو سبباً في القضاء عليها على النحو السالف إيضاحه.

ولعلّنا هنا نذكر واقعة من المبكيات المضحكات، تتلخّص في أنّ سيّدة أرملّة رغبت في استئناف حياتها الزوجيّة، ولأنّها صادفت رجلاً غير أمين، أرغمها على أن توزّع أبناءها على إخوتها، فهو لا يريد هم، ولكنّه يريد لها هي فقط !

أشرنا سابقاً إلى ذكوريّة مجتمعاتنا العربيّة والشرقيّة، وأنّ المطلّقات والأرامل، تطالهنّ الألسن، وتتربص بهنّ الأعين، ليس هذا فحسب ؛ بل وفي غالب الأمر ما يكنّ هدفاً ومطمعاً من قبل من يتمسّحون في الرجولة، وعليهنّ واجب الحيطة والحذر في مثل تلك الحالات ؛ فهناك من الرجال من يتقدّمون للزّواج من الأرملّة أو المطلّقة فقط لكسب رهان مع صحبة السوء، أو طمعاً في مالها، وخصوصاً الأرملّة إذا ما كانت ميسورة الحال، أو لغرض جنسي. على المطلّقات والأرامل أن يدرسن جيّداً، متى قرروا الزّواج، شخصيّة الرجل المتقدم لهن، والوقوف على غرضه وهدفه، وعليهنّ الاستيثاق من حسن نيته ومن رجولته بكافة الطرق قبل الزّواج ؛ فمبدأ الوقاية خير من العلاج، أشد ما يكون بحاجة إلى تطبيقه وإعمال أحكامه هو الزّواج، سواء الأوّل أو الثاني.

للإنصاف قد ترى الفتاة أو السيِّدة هي الأخرى في الأرمل أو المطلق، مغنماً خاصة إذا كان وارثاً أو ميسور الحال، وعليه أيضاً واجب التوثُّق من حسن نيتها وحقيقة غرضها، إلا أن الملاحظ هو الفرض الأول، إذ تغلب الحالات التي يتلاعب فيها الرجال بالمطَّلقات والأرامل.

كذلك الحال، على جميع الأطراف ضمان حسن معاملة الأبناء، أبناء كل من الطرفين، يجب أن يكونوا على قدم المساواة ؛ فلا ينبغي للمطلقة أو الأرملة، وقد تزوّجت من رجل له أبناء، أن تفضّل أبنائها على أبنائه، أو أن تقصّر في حقّ أبنائه، فهذا مرفوض ؛ كذلك لو أنجبت له ابناً أو ابنة، هذا المولود ينبغي أن يكون مصدر بهجة، مرسال حب، رسول فرح، عنواناً للألفة بين الجميع ؛ لكن لا ينبغي تفضيلها أو تفضيلها على باقي أبناء الطرفين، فالعدل بين الأبناء مطلب إلهي. كذلك الحال بالنسبة للمطلق أو الأرمل، لا ينبغي له أن يفضّل أبنائه على أبنائه زوجته، وإذا ما رزقهما الله سبحانه وتعالى مولوداً جديداً ينبغي أن يكون مصدر سعادة وبهجة للجميع، وخاصة أبناء الطرفين على النحو السالف بيانه.

ميزانية الأسرة الجديدة

من أدبيات الزواج الثاني أيضاً الوقوف بكل وضوح وصدق وأمانة على مالية وميزانية الأسرة الجديدة، والاتّفاق والتّفاهم على كيفية توزيع الأعباء المالية بين الزوجين؛ تلك المسألة ينبغي أن تكون واضحة وصريحة منذ البداية لتلافي المشاكل وسوء الفهم بين الزوجين. بيد أنّ الفيل في تلك النقطة، هو عدم المساس بأموال أبناء أي طرف مهما كانت الظروف، فمثلاً : لا ينبغي للمطلّقة أو للأرملة أن تطلب من زوجها الجديد أن يتكفّل بمصاريف المدارس وما إلى ذلك لأولادها من الزواج الأوّل، إن فعل ذلك طواعيةً واختياراً فهذا حسن، وإن لم يفعل ذلك فهو لم يخطئ في شيء، خاصّة إذا ما كان فقيراً؛ وكذلك الحال للمطلّق أو الأرمّل، لا ينبغي له طلب كفالة أولاده مادياً من زوجته الجديدة، حتى وإن كانت موسرة، لكن إن فعلت هي ذلك بمحض إرادتها فلا بأس من ذلك.

عدم المساس البتّة بأموال الأبناء، وخاصّة اليتامى ؛ إذ إنّ له حرمة دينية كبيرة ؛ فلا ينبغي لأى طرف أن يجور على أموال أبناء الطرف الآخر : أولاً لحرمة ذلك، وثانياً أنّه بفعل ذلك يوقع الشكّ والقلق وعدم الأمان في نفس الطرف الآخر، وتضطرب المواقف وتتأزّم الأمور وربما تطوّرت الخلافات إلى الطلاق،

ثالثاً، قد يكون ذلك في الأغلب الأعم، مدعاة لدخول والد أو والدة الأبناء، أهلهم، على حسب الظروف للدفاع عن مال أبنائهم، وهذا حقهم، وهنا تتسع رقعة الخلاف، وتتعدد الأطراف، وغالباً ما تنتهي الأمور بالطلاق.

ليعلم الطرفان، أن أياً منهما ليس مسؤولاً مالياً عن أبنائه الآخر من الزواج السابق، ولا ينبغي للآخر أن يجبره، أو يهدده بالطلاق إن لم ينفق على أبنائه هو، وأن لأموال أبنائه الطرف الآخر حرمة وقديسية، وأنها خارج دائرة التعامل بالنسبة لهما، وخارج نطاق حساباتهما، تلك النقطة ينبغي أن تكون واضحة للجميع.

مفاد القول في أدبيات الزواج الثاني ووجيزه، أنه يفرض شروطاً أكثر من الزواج الأول، ويلزم الحيطة والحذر من جميع الأطراف، وعليهم جميعاً طي صفحة الماضي الأليم، والتعاون المثمر البناء لصالح الأبناء بالحفاظ على علاقة طيبة، تخلو من الأنانية أو روح الانتقام من أي من الأطراف. ولعلي لا أكون مبالغاً في حلمي بعقد دورات توعية تثقيفية للمطلقات والأرامل، لمساعدتهن في إيضاح الأمور، قبل أن يتخذن قرارهن بكامل حريتهن، وذلك على غرار الدورات المُنَادَى بها قبل الزواج الأول، على أن تكون دعامة هذه الدورات التركيز على حماية مصالح وحقوق الأبناء في المقام الأول، تلافي أخطاء الماضي والتأكيد على أهمية كون المسؤولية في الزواج الثاني مضاعفة.

خلاصة القول إن الطلاق والترمل لا ينبغي لهما أن يكونا عقبتين في إتمام المسيرة الحياتية، وأن يُترك لأولي الشأن حرية الاختيار، دوفاً وصي أو رقيب مع إعلاء مصلحة الأبناء وتغليبها، فمعتقدي أن الرجال والنساء بمجرد أن يهبهم الله الأبناء، عليهم أن يهبوا هم أنفسهم لأبنائهم ولتربيتهم.

لا أريد أن أعطي صورة قائمة ولا وردية، فقط ذوو الشأن وحدهم هم أدرى من غيرهم بأحوالهم، شريطة ألا يكون اختيارهم معول هدم لنفسية أبنائهم وتهديداً لمستقبلهم. فرمما ارتضوا الارتباط من جديد وربما أجّلوا ذلك وربما عزفوا عنه، وفي كل الأحوال، الله نسأل أن تعزف عنهم السنة المُجتمَع وأن يتركهم وخصوصية شأنهم.

خاتمة

وفي ختام هذا البحث، الذي تناولنا فيه ظاهرة الطلاق المتفاقمة في مجتمعنا العربي إلى جانب ظاهرة التّرمّل، وأثرهما على الأمن الاجتماعيّ العربي، قمنا بتشخيص الدّاء، ووضعنا اليد على موضع الألم، ثم وصفنا الدواء، استندنا إلى إحصائيات رسمية عالمية، كالأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وكذلك إلى إحصائيات رسمية عربية، مثل مصر، والسّعودية، والإمارات، والكويت، والجزائر، بالإضافة إلى البحث الاستقصائي الذي أجريناه، والاتّصال المباشر مع الحالات محلّ الدراسة.

ويمكننا إجمال أهم ما توصلنا إليه فيما يلي:

هل الطلاق حلّ لمشكلة أم مشكلة تبحث عن حلّ؟!

كان مرتكز البحث ومحوره هو الإجابة على السؤال الآتي : هل الطلاق حلّ لمشكلة أم مشكلة تبحث عن حلّ؟! والإجابة التي خلصنا إليها أنّ الطلاق بصفة عامة بما يخلفه من آثار على مختلف الأنساق الحياتية خطرٌ داهم؛ ذلك أنّه يفتّ في عضد المجتمع، ويقضّ مضاجع الوجدان الجمعي، فهو بمثابة السرطان الذي ينخر أعمدة المجتمع، وتتعدّد المتغيّرات المرتبطة بظاهرة الطلاق، من العيش على هامش الحياة الاجتماعية، إلى الوضع الاجتماعي الجديد، الانزواء...

قد يكون الطلاق حلّ لمشكلة، وهو ما نسميه الطلاق العلاجي، وهو ما يركز على أسباب تبرّره، ودوافع تقود إلى حتمية وقوعه، وهو بهذا المفهوم يكون علاجياً.

وقد يكون الطلاق مشكلة تبحث عن حل، وهو ما نسميه الطلاق الوبائي، ففي الأصل لا يركز على أسباب تبرّره أو دوافع مقنعة، فهو يفتقر إلى هذا وذاك، وهو كالخلية السرطانية، التي سرعان ما تنتشر في جسد الوطن العربي لتلتهم أسرهُ الشابة، وتفرّق شملها وتقضي عليها.

وهذا النوع من الطّلاق هو ما تناولناه بالبحث والدراسة في هذا المؤلّف.

لذلك لم يكن غريباً مجانية الفطرة السليمة له، كما أنّه أبغض الحلال، ورخصته من أشدّ الرخص كراهة...

مما لاحظناه أيضاً هو تغافل وانصراف الأقلام عن هذا الخطر العظيم، ونبهنا إلى سوء المنقلب ووخامة العواقب إن لم تُسرّع بالعلاج...

التبائية الحقيقية ومظلومية المُجتمَع العربي

محاولة الغرب وضع الدّول العربيّة والإسلاميّة، في مقارنة ظالمة وغير منصفة معه في نسب الطّلاق، وإيهامنا بتصدّر الدّول العربيّة لنسب الطّلاق عالمياً ؛ فهذا ظلمٌ بينّ، وخطأ للأوراق، وتنصلاً من المسؤوليّة، وتصديراً للمشكلة. أسلفت السطور الفائتة وبما لا يدع مجالاً لشك أو ريب، ومن واقع إحصائياتهم الرسميّة أنّ ارتفاع نسبة الطّلاق في بعض الدّول العربيّة بمعدّل يساوي أو يتفوّق على نظيرتها الغربيّة، إنّما هي معلومة مغلوطة، ومُلتبسة، ومُجحفة، وظالمة، وذلك لافتقار الأسس العلميّة الصحيحة للقياس والمقارنة ؛ فمن ناحية أنّ الوطن العربي والعالم الإسلامي لا يعرف علاقات خارج منظومة الزواج،

نحن هنا لا ننكر وجود بعض الحالات الشاذة هنا أو هناك، لكنها نسبة لا تُذكر، أي إنَّ الإحصائيات الرسمية للزَّواج والطلاق الصادرة عن الدَّول العربيَّة والإسلامية ورغم ارتفاعها، يتطابق فيها الرسمي مع الفعلي، أي إنَّ تلك النسبة هي المُعبر الحقيقي عن حالات الطلاق في مجتمعنا العربي والإسلامي وأمَّا في الغرب ؛ فالأمر جدَّ مختلف، فلا تعبر الإحصائيات الرسميَّة عن الحالات الإجماليَّة للطلاق والانفصال على أرض الواقع. دلَّلنا على ذلك بالأطفال المولودين خارج منظومة الزَّواج، والطلاق المرَّكب وظاهرة الـ "Boy friend & Girl friend" على ما سلف بيانه.

والإسلامي من ناحية والمُجتمَع الغربي من ناحية أخرى. فمحور المُجتمَع في الوطن العربي والعالم الإسلامي هو الأسرة، بينما في المُجتمَع الغربي يتمثَّل هذا المحور في الفرد. استنادا إلى هذه الفارقة الجوهرية، أولت الدَّول العربيَّة والإسلامية اهتمامًا بالغًا للأسرة، وأضحى الزَّواج مرادفًا لها، وأن هناك علاقة طردية بين الأسرة والمُجتمَع، صلابة المُجتمَع من صلابة الأسرة، وتماسكه من تماسكها، وضعفه وسقمه من ضعفها وسقمها، حتى أضحت الأسرة ترادف المُجتمَع ؛ لذلك كان الطلاق معول هدم للدولة، لأنَّه يقضي على محور الدَّولة ومركزها ودعامتها وهو الأسرة، ودقَّقنا نواقيس الخطر،

وأطلقنا صافرات الإنذار تجاه تنامي تلك الظاهرة المفجعة والكارثة المحدقة على بناء الدولة، واستعرضنا الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للطلاق على الدولة، وأثبتنا أن الطلاق وما يفرضه من آثار نفسية واجتماعية يأتي على بناء الدولة،

وأنه باستمرار تفاقمية الظاهرة فإنّ لُحمة الدولة ونسيجها معرضان للخطر. كما أثبتنا أن آثار الطلاق مجتمعة، وخاصة الآثار الاقتصادية معوّق للتنمية والتقدم والازدهار. فالتكلفة الاقتصادية للطلاق على الدولة ما يزيد عن 800 مليون درهم في الإمارات و14 مليار جنيه في مصر، بالإضافة إلى أرقام مماثلة يتحملها أطراف العلاقة، وكان أخرى بنا توجيه تلك الأموال في مشاريع تنموية إنتاجية، تسهم في تقدّم ورفعة وطننا العربي، أيضاً انخفاض إنتاجية المطلق أو المطلقة متأثراً بالآثار النفسية للطلاق. أشرنا إلى أنّ الآثار النفسية تهدّد بامتياز مستقبل الأبناء وبالتالي بناء الدولة، فأثبتت الدراسات أن أبناء المطلّقين غالباً ما يكونون عرضة للانحراف والجريمة، ضعف وتدني تحصيلهم الدراسي، بالإضافة إلى كفرهم بالأسرة وعزوفهم عن الزواج كي لا يكرروا نفس المأساة التي عاشوها مع أبويهم.

كما أثبتنا أنّ هناك علاقة طردية بين إشباع الأفراد للأمن الاجتماعي والطلاق والترمل، وأنّ مرتكزات الأمن الاجتماعي تلتقي جميعاً تحت مبدأ الضرورة، ضرورة التنمية، وضرورة الحفاظ على الدولة.

حرصية الإسلام على الأمن الاجتماعي

الإسلام الحنيف أحرص ما يكون على الأمن الاجتماعي، فمن جعل عقوق الوالدين كبيرة تلي الكفر بالله، إلى جعل الزواج ميثاقاً غليظاً، والطلاق أبغض الحلال، وجعله متدرجاً بحيث يبدأ رجعيًا للمراجعة والحفاظ على الأسرة، وينتهي بالبينونة...

ولعل فلسفة الإسلام في شؤون الأسرة وتقديسه لها، تتجلى أيضاً في تحريمه زواج المسلمة من غير المسلم. إذ إنَّ غير المسلم غير معترف بالإسلام ومن ثمَّ فهناك خطورة حالة وتهديد محقق للأسرة واستمراريتها وأمنها وسلامتها، وهو ما يترتب عليه خلل واضطراب في الأمن الاجتماعي... وتتعدد الأمثلة وتتنوع البراهين على حرص الإسلام على الأمن الاجتماعي...

تهديدية المد الشيوعي والزحف الغربي للأمن الاجتماعي العربي

علاوة على ما للمد الشيوعي من أسباب سياسية واضحة للعيان فإنه يخفي في عباءة ما يسمون آيات الله، عوامل تفكُّك وتفتت المجتمع السني. إذ باعتراف المذهب الشيوعي لمبدأ زواج المتعة، فإنه بالإضافة إلى كونه يحيل المرأة إلى سلعة، تباع وتشترى، وينتهك آدميتها، ويعتدي على إنسانيتها،

فإنَّ الأخطر هو هدم الكيان الأسري للمجتمع السَّني، ومن ثمَّ تهديد الأمن الاجتماعيَّ تهديدًا مباشرًا، لذا وجب الوعي وتحتَّم اليقظة ولزم الحذر من هذه السياسة المشبوهة.

أيضًا لا يقل خطرًا التغرُّب، والدعوات الآثمة لتقليد الغرب في الحرية الجنسية، إذ إنَّه يهدِّد الأمن الاجتماعيَّ تهديدًا مباشرًا بنفسه لوحدة المُجتمَع الأولى وخليته الأساسية وهي الأسرة، فضلًا عن تعارضه مع ديننا وعاداتنا وشرقيتنا.

ولئن كنَّا نرى أنَّ خطورة المدِّ الشيعي تفوق خطورة التغرُّب وتتجاوز مداه؛ إذ إنَّ المدَّ الشيعي يتستَّر بالدين، ويلتحف بعباءة الشرع- من وجهة نظره- لذلك وجب ألاَّ يغمض لنا جفن، وألاَّ نتيح الفرصة لأفكار هدَّامة للتسلُّل إلى مجتمعنا العربي السَّني وهي ليست عنصريَّة منَّا، ولا تحيِّزًا لسنيَّة مذهب، ولكنَّها مسألة أمن قومي. إذ إنَّ أخطر ما يصيب المجتمعات هو الاضطراب الاجتماعيَّ، وتفكُّك الوحدة الوطنية، وتمزُّق النسيج القومي؛ فثمة وثيقة صلة وطرديَّة علاقة، بين المدِّ الشيعي والتغرُّب من ناحية، وبين تهديد الأمن الاجتماعيَّ من ناحية أخرى.

المُطلّقة والأرملّة ليستا مواطنات من الدرجة الثانية

استعرضنا النظرة الرجعية لمجتمعنا العربي والإسلامي للمطلّقة والأرملّة، وأوضحنا أنهما ليستا مواطنات درجه ثانية، بل على العكس، ولا نكون مغالين، إذا ما طلبنا شمولهن برعاية أكبر من شمولنا للفتيات التي لم يسبق لهن الزواج، فهن وقد عرفن معنى الزواج ومعنى الأسرة وحتمية وجود رجل في حياتهما، ينبغي علينا سرعة إعادتهما إلى حياتهما الطبيعيّة.

لزومية بقاء الأسرة أساساً للمجتمع: الأسرة عنواناً للهوية الوطنية

وثيق الصلة ببناء الدولة والتنمية، وما دمنا اتّفقنا على أن الأسرة هي أساس المجتمع وطردية العلاقة بينهما وترادفية المعنى، وإقراراً منّا بأنّ المطلّقة والأرملّة ليستا مواطنات درجة ثانية، كل ذلك يدفعنا نحو حتمية الزواج الثاني عقب الطلاق أو التّرمّل، ذلك أننا لو سلّمنا بالاكْتفاء بالتجربة الأولى، نكون قد عملنا على تفتيت المجتمع، وبالتدرّج سوف تتغيّر الأولويات وتتبدّل المفاهيم،

ويصبح الفرد هو أساس المُجْتَمَع ويحلّ محلّ الأسرة، وبالتبعية يقلّ معدّل الزواج، وسوف نتغرب رويداً رويداً إلى أن نرتشف من علقم المصير، وسوء المنقلب.

لذلك وجب الحذر كل الحذر لما يحيط بمجتمعنا العربي والإسلامي من مخاطر محدقة، من المؤكد أنها ستقضي عليه إن لم نواجهها بكل ما أوتينا من قوة. بما مفاده ضرورة بقاء الأسرة عنواناً للهوية الوطنية.

على ألا يكون الزواج الثاني على أنقاض أسرة قائمة، فهدف الزواج هو تكوين أسرة، ولا ينبغي له أن يكون هدماً لأسرة أخرى، فهنا لا نكون أمام حلّ للمشكلة، بل أمام تفاقم لها ونكون كمن يدور في حلقة مفرغة.

توصيات

لعلَّ قلمنا يأبى أن يختتم هذا الكتاب دون إجمال للتوصيات الواردة به، ولعلَّنا عن طريق تلك التوصيات نسهم في تخفيف منابع الطلاق، والتخفيف من صدمة الموت وفاجعته بالحدِّ من آثاره، وقطع الطريق على من يحاول النيل من وحدة أسرنا وترباطها، وقطع يد من يحاول العبث باستقرار مجتمعاتنا، والضرب بيدٍ من حديد على من يريد تشويه براءة أطفالنا، وإفسادها عليهم، بل إحالتهم إلى شبيهة قبل الأوان، ولعلَّنا نبدأ بما يخصُّ قرّة أعيننا جميعاً، وهم أطفالنا، فلذات أكبادنا، أملنا في غدٍ مشرقٍ .

إما كرتونية هادفة تعليمية لأطفالنا، تشعرهم بأهمية الأسرة وضرورة تماسكها، بتغيير نظرتهم نحو المطلقة والأرملة... إلخ. على أن يتناسب المحتوى الثقافي التربوي مع كل مرحلة سنية مستهدفة.

الثقافة الجنسية & التربية الجنسية

ينبغي على الدولة أن تُضمّن المناهج الدراسية، موادَّ تربيةً جنسيةً، يقوم على إعداد المادة العلمية لها وتدريبها متخصصون على أعلى درجة من الكفاءة، وكما أشرنا سلفاً ؛ فلا تعارض بين هذا المقترح وديننا ولا وعاداتنا وتقاليدها، نحن نأمل في توفير حياة زوجية وصحة جنسية من الطراز الأول، على أن تبدأ بلا شك تلك المناهج التربوية قبل مرحلة البلوغ.

في الأمن الاجتماعي مقررًا دراسيًا

وفي معرض التوصيات ندلي بدلونا فيما نراه واجباً، ونتيجة بحثنا وإطلاعنا على الموضوع والإلمام به جيداً، نضم صوتنا إلى صوت الفقيه القانوني المرحوم مصطفى الصوفي، في دعوته إلى إدراج مادة الأمن الاجتماعي كمقرر دراسي، ونرى وجهة الطرح، بل عبقريته؛ ولذلك نسانده ونؤيده بقوة، على أن يكون المحتوى العلمي لمادة الأمن الاجتماعي مشتملاً على التعريف به وركائزه، وخصائصه، وأنه أيضاً جزء من الأمن الاجتماعي العربي. ونرى أنه يبدأ مع المرحلة الإعدادية والثانوية، على أن يقوم على وضع المحتوى العلمي أساتذة متخصصون،

وأن يتناسب مع الفئة العمرية المستهدفة. بإقرارنا مادة الأمن الاجتماعي مقررًا دراسيًا فإننا نقوم بتوعية أبنائنا بمخاطر، بل بمهالك العبث به وبمكوناته ومرتكزاته، وفي القلب منها الأسرة، ونستنفر فيهم الرغبة في الحفاظ عليه. تتضاعف المزايا بإقرار مادة الأمن الاجتماعي مقررًا دراسيًا، فإننا ننمي لدى أبنائنا سياسة "الوقاية خير من العلاج"، فتصبحهم تلك السياسة، وهذه الفلسفة وتكون لهم منارًا طويلة حياتهم. وإذا ما وعوا أن أكثر المخاطر التي تهدد الأمن الاجتماعي هو الطلاق، فإننا نشد همهم ونوحد صفهم ونطعمهم ضد فيروسه القاتل، بأن يتجنبوه عن طريق فلسفة حسن الاختيار والحياة الزوجية وإدارة مشاكلها، وذلك على النحو السالف بيانه.

إطالة فترة الخطبة والتّمكن من الرؤية الشرعية

لعلّ من المستحب مد فترة الخطوبة وعدم التسرع في الزواج، ولاسيما لو لم يكن الأطراف يعرفون بعضًا؛ فمن المعروف أنّه مع الوقت تتكشف الحقائق ويظهر المستور، كذلك وجب تمكين الخطيب من رؤية خطيبته وذلك في المُجتمعات التي لا تسمح برؤية الفتاة، فهذا أدعى لأن يؤلف بينهما، وأن يقف كل منهما على قبوله للطرف الآخر، ولا مكان هنا للدعاء بأنّ بناتنا لسن بسلعة، وهن فعلاً لسن كذلك، فلا نطلب من الأهل أن يحيلوا ابنتهم إلى سافرة أمام الجميع،

لكن من يطرق الباب خاطباً وعلى سنة الله ورسوله، فلا مانع بل إنَّ الأوجب والأحوط هو أن يرى الفتاة رؤية شرعية، فهذا حقٌّ لهما، وترجمة صادقة للتأنس ورفضاً للتسلُّع، وعملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحد الصحابة عندما خطب امرأة : "أنظرت إليها؟" فقال : "لا"، قال له: "فانظر إليها فإنَّه أحرى أن يؤدم بينكما".

دورات تثقيفية قبل الزواج

عندما بدأت الكتابة في هذا الموضوع، وطرحت فكرة الدورات الإيجابية قبل الزواج، لم أكن قد قرأت أن هذه الفكرة قد طُبِّقت بالفعل في ماليزيا، وأن ثمارها جدُّ باهرة. مهاتير محمد، هذا الاسم الذي يعلمه العالم كله، فهو رجل فريد من نوعه، رائد في اختصاصات عدَّة، باني نهضة ماليزيا، عنوان لتقدمها؛ لاحظ في عام 1992 أن نسبة الطلاق في ماليزيا قد بلغت نحو 32%، وعلى الفور أدرك حجم المشكلة، وخطورة الحالة على المُجتمَع من جرَّاء ذلك؛ إذ إنَّ زيادة وتفحُّل تلك الظاهرة يقضي على مفهوم الأسرة ويخرج أبناء مُضطربين نفسياً، غير متفوقين دراسياً، وهذا يعد عقبة في طريق التنمية وحجر عثرة في طريق النهضة؛ فتفتق ذهنه عن فكرة الدورات الإيجابية قبل الزواج، مدتها ستة أشهر، كل يوم ساعتين، مكونة من مُختصين أكفاء في شتى المجالات،

وقام بتنفيذ التجربة في عدَّة مناطق وعندما أنت بنتائجها المرجوة، تم تعميمها على كل ماليزيا عام 2000، لينتهي الأمر بانخفاض نسبة الطلاق عام 2004 إلى 7% فقط، وتعد ماليزيا اليوم أقل دول العالم أجمع في نسبة الطلاق.

ما أحوجنا نحن اليوم إلى تطبيق تلك الفكرة، مع الأخذ في الاعتبار ثقافة وظروف وآلية التطبيق قبل الزواج، ولتكن الدورة لمدة ستة أشهر، من مختصين على النحو السالف ذكره، ويكون الحضور إلزامياً، ولا يجوز منح أي من الطرفين شهادة زواج إلا باجتياز هذه الدورة.

يظل الإنسان يدرس ويتعلَّم طيلة حياته ليؤمن لنفسه وظيفة تناسبه، وقد تتطلب تلك الوظيفة سنوات دراسة عديدة ككلية الطب، أو استمرارية البحث العلمي، كالأكاديميين؛ فما بالنا بالزواج وأهميته وقديسيته، ألا يستحقَّ منَّا دورة مدتها ستة أشهر قبل أن يتم الزواج ؟ شراكة العمر والمشروع الأبدي ؛ الإجابة لا يمكن أن تكون إلا ببلى ! فنتمنى على أولي الأمر النظر في هذا الطرح ومدى جدواه ومردوده و آثاره على الحياة الأسرية وعلى التنمية والنهضة لمُجتمعاتنا العربية.

ولعلّي أقترح أن تكون تلك الدورات لمدة ستة أشهر بواقع ساعتين أو ثلاث كل يوم، أي إنّنا نتحدث في معدل ما بين 350-400 ساعة كمُدّة إجمالية، على أن تكون إجباريّة ولا ينعقد عقد الزّواج بدونها، وتكون للشّاب والفتاة على حد سواء ؛ وعلى جهات العمل تمكينهم من الحضور،

على أن يَنشأ مجلس قومي أو لجنة مُتخصّصة لبحث آليّة اختيار المحاضرين، والمادة العلميّة موضوع الدورة، على أن يكون من بين المحاضرين عالم دين، وأستاذ طب نفسي، وأستاذ علم اجتماع، وأستاذ قانون ؛ وعلى أن يكون محور الدراسة هو قدسيّة الأسرة، نصائح وإرشادات اختيار شريك الحياة، التعريف بأفّة الطّلاق وأسبابه ودوافعه وكيفيّة تجنبه، آثاره الكارثيّة، كيفيّة حماية الأبناء والحفاظ عليهم حال حدوث طلاق أو ترمّل... كذلك يجب أن تشمل تلك الدورات الثقافة الجنسيّة، وكيفيّة إتمام الدخلة، والكيفيّة التي يَشبع بها كل طرف الطرف الآخر جنسيّاً، ولا يجب علينا الحرج من ذلك البتّة... كذلك حتميّة وجوب تخصيص جزء لحلّ الخلافات الزّوجيّة حال نشوبها، ودور كل من الزّوجة والزّوج في هذا الشّأن.

لا أزعم بأنّني قد أجملت المحتوى العلمي للدورات والتّشكيل للمحاضرين، ولكنها إرشادات، وجدت أنّها من الممكن بل من المؤكّد أنّها ستجفّف كثيراً من منابع الشقاق والطلاق.

شهادة بالحالة الاجتماعية

أقترح بأن يكون من مسوغات الزواج، أيًا ما كان، الأول أو الثاني، أن يقدم كل من الرجل والمرأة شهادة رسمية بعدد الزوجات السابقة لكل منهما، ويجب أن يطَّلع عليها الطرف الآخر، إذ ربما أخفى أحدهما زيجة أو أكثر عن الآخر، وما إلى ذلك، ولكي يكون كل طرف على بينة من أمره.

الكشف الطبي

ينبغي علينا أن نفرض على المقبلين على الزواج، سواء أكان الزواج الأول أم الثاني، كشفًا طبيًا يقوم أهل الاختصاص بتحديد التحاليل اللازمة، على أن يضمن بما لا يدع مجالًا للشك، خُلُو الأطراف من الأمراض الوراثية والإيدز؛ الوقوف على قدرة الأطراف على الإنجاب من عدمه، الأمراض الجنسية، النفسية، أمراض الدم... وغيرها مما ترتأى اللجنة المتخصصة أو البرلمان إدراجه في الكشف الطبي، ويكون الكشف الطبي لكلا الطرفين وفي مكان واحد، حكوميًا بالتأكيد، وحبذا لو كان أحد المستشفيات الجامعية.

تأجيل الإنجاب

لمَّا كانت معظم حالات الطَّلَاق تحدث في السنين الأولى من الزَّواج، ولاسيَّما في العامين الأولين، فإنِّي أدعو الشباب المُقبل على الزَّواج بالألَّا يتعجَّلوا في الإنجاب، وليعطوا لأنفسهم فترة قبل ذلك ولنقل سنة، حيث يتمكَّن كل طرف من فهم الآخر جيِّدًا ومن الوقوف على مستقبل علاقتهما.

أعلمُ أني بدعوتي هذه سوف أقابلُ بنقدٍ لاذع وربما اتهمني البعض بمحاولة تهمير فكر غريب على مجتمَعنا العربي الشرقي السُّني، وربما رأى فيه البعض أنَّه زواج متعة مستتر بغلاف شرعي، وربما اتهمني البعض بأنِّي أعترض على إرادة الله.

والردُّ على مثل هذه الادعاءات المُحتملة سهل يسير، ولعلَّني أستبقُّها بالردِّ عليها : فبالنظر إلى ما طال شبابنا من اختلاط للأمور وفقدان بوصلة التوجُّه، وبالنظر إلى كل ما سلف وأن أوضحناه، وحفظًا وحفاظًا على الأبناء وبألَّا يكونوا ضحية أبويهما، فما المانع من إعطاء الزَّوجين فرصة للاندماج وذوبان كيانهما وإحالة إلى كيان واحد، تلافياً لما لا يُحمد عقباه.

حُجة أخرى تعضد وتساند وتبرر دعوتي، أن المُستخفين بأحكام الزَّواج وبقدسيَّة الأسرة لن يمنعهم مانع ولن يقف في طريقهم حائل دون حدوث الطَّلاق، حتى ولو كان هذا المانع وذلك الحائل هم الأبناء.

فمن عبث بشرع الله وسنته، فلن يتوقَّف كثيراً عند مصلحة أبنائه، هذا بفرض توقفه أصلاً.

مراكز إيواء ضحايا العنف الزوجي

أشرنا مراراً وتكراراً أن الأبناء ليسوا طرفاً فيما قد ينشأ من خلافات بين الأبوين، وأياً ما كان الأمر، ينبغي عند حدوث عنف زَوْجي، سواء أكان لفظياً أو مادياً، أن تتدخل الدولة على الفور، وأن تنتشل الأبناء من حلقة الخلاف، بأن تضعهم في ملاذ آمن، يشرف عليه متخصصون، للوقوف بجانبهم وتفادي حدوث أزمات ومشاكل نفسيَّة، كذلك الحال بالنسبة للزَّوجة، إذا ما وقعت ضحية عنف زَوْجها، وجب على الدولة التكفل بها، حفظ كرامتها، حمايتها ممن فقد صوابه واضطرب عقله؛ بانتقالها لمراكز متخصصة، يشرف عليها متخصصون في هذا المجال، ويستمر الوضع كذلك لحين يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

دورات إلزامية قبل بائنية الطلاق

إن صحَّ أن مصر أقامت مكاتب توفيق قبل استحكام الطلاق وأفردت محاكم بعينها للأسرة، كذلك السُّعوديّة والإمارات فإن دعوتي ومضمون توصيتي يتعدَّى مثل تلك الشكليات ليعانق الجوهر، ويحتضن المضمون، على غرار الدورات التثقيفية قبل الزواج أطالب بعقد دورات مماثلة قبل إقرار الطلاق (بكافة أنواعه) نهائياً وصيرورته بائناً، أي أثناء فترة العدة، ولتكن مدة الدورة متناسبة معمدة العدة على حسب الأحوال، بإجمالي عدد ساعات 100 ساعة، مع مراعاة أن يفصل بين الزوجين في النصف الأول من الدورة، حتى يتسنى للقائمين على الدورة محاولة رأب الصدع وإعدادهم لاستئناف الحوار والنقاش واتخاذ القرار في النصف الثاني من الدورة، على أن يكون التشكيل هو نفس التشكيل للدورات السابقة على الزواج.

مراكز إيواء للمطلقات والأرامل

على الدولة أن تضطلع بمسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية تجاه الأسرة، على الدولة أن توفر ملاذاً آمناً للمطلقات والأرامل اللاتي تقطعت بهن السبل، وكنّ ضحية رجولة غائبة، وفكر وتقاليد بالية ؛

على الدَّوْلَة أن تحفظ لهن كرامتهن، على الجميع أن يعلم بأن الدَّوْلَة لن تألو جهداً ولن تدخر وسعاً في الحفاظ على المُطَلَّقات والأرامل أيّاً ما كانت الظروف.

دورة قبل الزواج الثاني

حرصى على الكيان الأسرى وحتمية استمرارية المكوّن الأسرى من أب وأمّ وأبناء، يدفعني وبقوة للمطالبة بدورة تثقيفية قبل الزواج الثاني، ولتكن دورة بسيطة خفيفة، لمدة شهر، ويكون المُرْتَكز ومحور التوعية ومضمون التثقيف هنا الأبناء أولاً، والبحث عن صوالحهم الشخصية، بما في ذلك الحفاظ على معنوياتهم وتأمين مستقبلهم؛ ثم العمل على تجنب أخطاء الماضي وعدم تكرارها، بث الثقة في نفوس المُطَلَّقات والأرامل، بعث للأمل فيهن من جديد، استحضار عظمة وقدسية الزواج وفوائده للأبناء وللمجتمع.

مركز حماية الأسرة العربية

وما يجب التنويه إليه، أن هذا الكتاب يعدّ بالنسبة لنا البداية، اللبنة الأولى في مكافحة ومقاومة هذا الوباء الاجتماعي، متطلّعين للتعاون مع باحثين ومتخصصين من كافة الدَّول العربية،

نطمح- كمتخصّص في القانون الدولي بأن نشكّل فريق بحث، أو مركزاً دائماً لحماية الأسرة العربيّة يكون تابِعاً للجامعة العربيّة، مع عقد المؤتمرات الدوريّة والندوات التوعويّة في شتى أنحاء الوطن العربي لحين القضاء على هذه الظاهرة.

طامعين وطامحين في التكاتف من قبل المسؤولين ومؤسسات المُجتمَع المدني...

تلك هي أهم التوصيات التي أستشعر أهميتها للحدّ من ظاهرة الطلاق، ولست مُسرفاً في التفاؤل بأن كل ما اقترحته سيُستجاب له ؛ لكنها أكاديميتي وما تفرضه على من أمانة العلم وأمانة العرض ؛ وإنّها أيضاً إنسانيتي التي تأبى تلك الظاهرة العبثيّة ؛ وإنّها قوميتي التي تصبو لأن يكون مجتمَعنا قويّ البنية، متماسك النسيج، موحد الصفّ ؛ وانتفاضاً لعروبتي، التي أرجو لها الرفعة والسمو ؛ ومن قبل هذا وذاك، غيرة على ديني الذي آبي أن يستهان بأحكامه.

سَلَامًا

سَلَامًا على كل فاضلة، مُطَلَّقة أو أَرْمَلَة، آثرت أولادها على نفسها، وضحت من أجلهم ولم تأبه بنظرة المُجْتَمَع ؛

سَلَامًا على كل فاضلة، مُطَلَّقة أو أَرْمَلَة، ارتأت أن مصلحتها في الزواج الثاني، وكانت وبحقٍّ أُمًّا لأبنائها ولأبناء زوجها ؛

سَلَامًا على كل فاضل، مُطَلَّق أو أَرْمَل، تزوج من أَرْمَلَة أو مُطَلَّقة، وتبنى أبنائها ؛
سَلَامًا على كل فاضل، مُطَلَّق أو أَرْمَل، آثر ومحض إرادته، وباختيارية قراره، أن يهب حياته لأولاده، فلم يتزوج ثانية ؛

سَلَامًا على ألسن أبت أن تتأثم بالخوض في أعراض الناس ؛

سَلَامًا على كل شريف عفيف واختياره الحر المجرد ؛

سَلَامًا على كل من أحسن الاختيار ؛

سَلَامًا على أبناء بارين مستنيرين احترموا رغبة الأب أو الأم وقراره أو قرارها ؛

سَلَامًا على كل من بذل جهدًا في سبيل الإبقاء على العلاقة الزوجية قائمة ؛

سلاماً على من يتزوَّج لشخصية شريك الحياة ومجرداً من أي هوى أو تأثير ؛

سلاماً على من أعلى من إنسانيته ولم يتسفل ويمتطي جواد ماديته ؛

سلاماً على من أنهى الرابطة الزوجية بخلق الفرسان وتعاليم الدين وصفات الرجال ؛

سلاماً على من لم يخض في أعراض غيره ؛

سلاماً على مُجْتَمَعٍ واعٍ بأمور دينه، مدرك لأبعاد إنسانيته، مُحترِمٍ لرغبة كل فردٍ في تقرير مصيره ؛

سلاماً على كل من وعي المبدأ الرباني "إِمْسَاكَ مِعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ"، ونزل على مقتضاه وأعمل موجباته، وترجمها أعمالاً وجسدها أفعالاً، وأنطقها أقوالاً؛ فصارت له عنواناً.

سائلاً الله عزَّ وجلَّ، متمنياً عليه، أن يجنب مجتمعاتنا العربية وعالمنا الإسلامي آفة التفكُّك، وفيروس الانفصال، ووباء التشرُّذم، وسرطان الطلاق، وأن يُعين أَرَامِلَنَا ومُطَلَّقاتَنَا على مشاقِّ الحياة وأن يحفظ علينا شملَ أَسْرَانَا...

المَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ

القرآن الكريم

المراجع العربية

العوجي، مصطفى، الأمن الاجتماعي، مقومات-تقنياته، ارتباطه بالتربية المدنية، مؤسسة نوفل للطباعة والنشر، بيروت 1983.

العمري، محمد، التربية الأمنية في المنهج الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 2009.

الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة (أمن).

الرازي، محمد، مختار الصحاح، مادة (أمن).

الهيتمي، عبد الستار، مسؤولية الأفراد والأجهزة الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "الأمن الاجتماعي تحديات وتطلعات"، المنعقد في البحرين لعام 2007.

الهويل، إبراهيم، مقومات الأمن في القرآن الكريم، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 15، العدد 29.

الخادمي، نور الدين، القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 21، العدد 42.

عمارة، محمد، الإسلام والأمن الاجتماعي، 11.

الموسوعة الفقهية الكويتية، ج 271/6.

معجم العلوم الاجتماعية، وضع اليونسكو، تصدير د. إبراهيم مذكور، طبعة القاهرة، 1975.

الحسن، إحسان، البناء الاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، 1985.

المواردي، أدب الدنيا والدين، تحقيق مصطفى السقا، طبعة القاهرة، 1973.

الغزالي، أبو حامد، الاقتصاد في الاعتقاد، القاهرة، بدون تاريخ، ج2.

الغزالي، محمد، الإسلام وأوضاعنا الاقتصادية، القاهرة، 1987.

ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر
الرياض، ط. 2، 1999، ج3.

يحيى، النووي، شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. 3، 1984، ج
16 / 83.

عبد العال، عبد العال، التكافل الاجتماعي في الإسلام، الشركة العربية للتوزيع، القاهرة،
1997.

الموصلي، عبد الله، الاختيار لتعليل المختار، دار المعرفة، بيروت، ط. 3، 1975، ج5 / 59.
مجلة البحوث الإسلامية، السعودية، 1408هـ ج20 / 49.

تفسير القرطبي ج3.

القاضي، أبو يوسف، كتاب الخراج، فصل فيمن لا تجب عليه الجزية.

ابن الجوزي، مناقب عمر بن الخطاب، ص. 99، الصلاي، علي، عمر بن الخطاب، ص.
355.

الفراء، أبو يعلي، الأحكام السلطانية، دار الفكر، بيروت، 1986.

المبارك، محمد، نظام الإسلام، دار الفكر، بيروت، ص. 45.

ابن تيمية، مجموع الفتاوى 11 / 235، والأثر يروى عن عثمان بن عفان ويروى عن عمر بن الخطاب ويروى عن غيرهما، ولم نجده في كتب الحديث - التي أطلعنا عليها- أبو بكر، أيسر التفاسير، ج1.

انظر صحيح البخاري، كتاب "فضائل الصحابة"، باب "مناقب المهاجرين وفضلهم" م2/ ج4/190.

توفيق، عايد، مدخل إلى التصور الإسلامي للإنسان والحياة.

سنن البيهقي الكبرى ج6، ص. 283، تحت رقم (12442)، سنن الترمذي، ج7، ص. 153، تحت رقم (1821).

يكن، فتحي، أثر الأمن الاجتماعي في حياة الأفراد والمؤسسات والدول.

المجلدي، عبد الله، أسباب حفظ الأمن، بحث مقدم لمؤتمر الأمن الاجتماعي المنعقد في البحرين.

المراجع الأجنبية: Références

Andreß H.-J., Borgloh B., Bröckel M., Giesselmann M. et Hummelsheim D., 2006, « The economic consequences of partnership dissolution : A comparative analysis of panel studies from Belgium, Germany, Great Britain, Italy, and Sweden », *European Sociological Review*, 22 (5), pp. 533-560.

Arabeyre P., Halpérin J.-L., Krynen J. (dir.), 2007, *Dictionnaire historique des juristes français, XII - XXe siècle*, Paris, Puf ;
Collectif, 2007, « Autour du droit : la sociologie de Jean Carbonnier », *L'Année sociologique*, 57 (2), numéro spécial.

Archambault P. :

« Le devenir des enfants de familles dissociées. Approche sociodémographique à partir des enquêtes sur la jeunesse en France », Thèse de sociologie, Paris, université Paris Descartes, 2001.

« Séparation et divorce : quelles conséquences sur la réussite scolaire des enfants ? », *Population et sociétés*, n° 379, 2002.

« Les enfants de familles désunies en France », Paris, Ined (cahier n° 158), 224 p, 2007.

- Bastard B., « Les démarieurs. Enquête sur les nouvelles pratiques du divorce », Paris, La Découverte, 194 p., 2002.
- Bastard B., Cardia-Vonèche L., « Le divorce autrement : la médiation familiale », Paris, Syros, 1990.
- Bastard B., Cardia-Vonèche L., Perrin J.-F., « Pratiques judiciaires du divorce », Lausanne, Réalités sociales, 1987.
- Baillon B., Costecalde N., Godin G., Munoz-Pérez B., 1981, « Le divorce en France », Les collections de l'Insee, série D, n° 85.
- Beaumel C., Vatan M., 2008, « La situation démographique en France », Insee Résultats, Société n° 84.
- Beck U., Beck-Gernsheim E., 1990, Das ganz normale Chaos der Liebe, Frankfurt am Main, Suhrkamp.
- Becker G. S., Landes E. M., Michael R. T., 1977, « An economic analysis of marital instability », Journal of Political Economy, 85(6), pp. 1141-1187.
- Beltzer N., Bozon M., 2006, « La vie sexuelle après une rupture conjugale. Les femmes et la contrainte de l'âge », Population, 61(4), pp. 535-551.

Berger P., Kellner H., 1988 (1964), « Le mariage et la construction de la réalité », Dialogue, n° 102, pp. 6-23.

Bertaux D., 1990, La fragilisation du rapport père / enfant. Une enquête sociologique, Paris, Recherche pour la Cnaf.

Bertaux D., 1991, Des pères face au divorce : la fragilisation du lien paternel, Paris, Cnaf, Collection Espaces et Familles n° 17.

Bertillon J., 1880, « De l'influence du mariage sur la tendance au suicide », Bulletin de la Société d'anthropologie de Paris, p. 277-295.

Bertillon J., 1882, « Étude démographique du divorce et de la séparation de corps dans les différents pays d'Europe », Annales de démographie comparée, pp. 257-451.

Bitler M. P., Gelbach J. B., Hoynes H. W., Zavodny M., 2004, « The impact of welfare reform on marriage and divorce », Demography, 41(2), pp. 213-236.

Blank R. M. and Haskins R. (eds.), 2001, The New World of Welfare, Washington D. C., Brookings Institution Press.

Blayo C., 1973, « Évolution des désunions en France depuis 1950 », Population, 28(3), pp. 604-619.

Blood R. D., Wolfe D. M., 1960, Husbands and wives, Glencœ, Free Press.

Boigeol A., Commaille J., Lamy M.-L., Monnier A., Roussel L., 1974, Le divorce et les Français. T1 : Enquête d'opinion, Paris, Ined (cahier n° 69), 194 p.

Boigeol A., Commaille J., Munoz-Pérez B., 1984, « Le divorce », Données sociales, pp. 428-446.

Boigeol A., Commaille J., Roussel L., Valetas M.-F., 1975, Le divorce et les Français. T2 : L'expérience des divorcés, Paris, Ined (cahier n° 72), 256 p.

Bourguignon O., Rallu J.-L., Théry I., 1985, Du divorce et des enfants, Paris, Ined, Cahier n° 111, 248 p.

Burgess E. W., Locke H. J., Thomas M. M., 1963, The Family: from Institution to Companionship, New York, American Book Company.

Cadolle S., 2000, Être parent, être beau-parent. La recomposition de la famille, Paris, Odile Jacob, 312 p.

Caradec V., 1996, Le couple à l'heure de la retraite, Rennes, Presses universitaires de Rennes, 293 p.

- Carrasco V., 2007, « Le pacte civil de solidarité : une forme d'union qui se banalise », Infostat Justice n° 97.
- Cassan F., Mazuy M., Clanché F., 2001, « Refaire sa vie de couple est plus fréquent pour les hommes », Insee Première n° 797.
- Cassan F., Mary-Portas F.-L., 2002, « Précocité et instabilité familiale des hommes détenus », Insee Première, n° 828.
- Commaille J., 1991, « La régulation politique de la famille », in F. de Singly (dir.), La famille. L'état des savoirs, Paris, La Découverte.
- Commaille J., 1996, Misères de la famille, question d'État, Paris, Presses de Sciences Po.
- Commaille J. (dir.), 1999, Famille et chômage, Rapport au Haut Conseil de la Population et de la Famille.
- Commaille J., Festy P., Guibentif P., Kellerhals J., Perrin J.-F., Roussel L., 1983, Le divorce en Europe occidentale. La loi et le nombre, Paris, Ined / Puf, 242 p.
- Cossart P., 2004, « Les juristes en réaction contre le désordre conjugal des masses : la « crise du mariage » en débat (1900-1940) », Histoire sociale, 37(74), pp. 229-261.

Daniel T., Graefe D. R., Brown J. B., 2003, « Is marriage a panacea ? Union formation among economically disadvantaged unwed mothers », *Social Problems*, 50(1), pp. 60- 86.

Desforges J., 1947, *Le divorce en France. Étude démographique*, Paris, Éditions familiales de France, 241 p.

Dronkers J., Harkonen J., 2006, « Stability and change in the educational gradient of divorce. A comparison of seventeen countries », *European Sociological Review*, 22(5), pp. 501-517.

Durkheim É., 1888, « Introduction à la sociologie de la famille », *Extrait des Annales de la faculté des lettres de Bordeaux*, 10, pp. 257-281.

Durkheim É., 1906, « Le divorce par consentement mutuel », *La Revue bleue*, 44(5), pp. 549-554.

Durkheim É., 1909, « Débat sur le mariage et le divorce », *extrait des Libres entretiens de l'Union pour la vérité*, 5e série.

Durkheim É., 1976 (1897), « Suicide et divorce », *Le suicide*, Paris, Puf, pp. 290-302.

Durkheim É., 2007 (1893), De la division du travail social, Paris, Puf, 428 p.

Festy P., 1988 (a), « Statut d'occupation du dernier domicile conjugal et mobilité résidentielle à partir de la séparation », Paris, Ined, Travaux et documents, (cahier n° 120), pp. 95-106.

Festy P., 1988 (b), « Les divorces en France et la seconde guerre mondiale », Population, 43(4/5), pp. 815-828.

Festy P., 1990, « Mobilité résidentielle des femmes séparées : une étape dans le cycle familial », in C. Bonvalet et A.-M. Fribourg (dir.), Stratégies résidentielles, Séminaire Ined-PCA-MELTM, Paris, Ined, pp. 231-252.

Festy P., 1991, « Biographies après divorce », in T. Hibert et L. Roussel (dir.), La nuptialité : évolution récente en France et dans les pays développés, acte du 9e Colloque national de démographie, Paris, Ined / Puf, pp. 193-209.

Festy P., 1992, « Influence du mariage sur la mobilité résidentielle. Illustration de quelques principes d'analyse », Démographie et différences, actes du 4e colloque de l'Aidelf, Paris, Ined / Puf, pp. 459-468.

Festy P., 2001, « Analyse de la formation et de la dissolution des couples », in G. Caselli, J. Vallin et G. Wunsch (dir.), Démographie : analyse et synthèse. Vol. 2, Paris, Ined, p. 11-50.

Festy P., Prioux F., 1975, « Le divorce en Europe depuis 1950 », Population, 30 (6), pp. 975-1018.

Festy P., Valetas M.-F., 1990, « Contraintes sociales et conjugales sur la vie des femmes séparées », Données sociales, Paris, Insee, pp. 301-305.

Festy P., Valetas M.-F., 1993, « Les pensions alimentaires à l'épreuve de la recomposition familiale », in M.-T. Meulders-Klein et I. Théry (dir.), Les recompositions familiales aujourd'hui, Paris, Nathan, pp. 97-120.

Festy P., Perrin J.-P., Roussel L., 1975, Le divorce en Europe occidentale. Données statistiques et juridiques, Paris, ministère de la Justice, La Documentation française.

Fischer T., Liefbroer A. C., 2006, « For richer, for poorer : The impact of macroeconomic conditions on union dissolution rates in the Netherlands 1972-1996 », European Sociological Review, 22 (5), pp. 519-532.

Gall le D., Martin C., 1987, Les familles monoparentales : évolution et traitement social, Issy-les-Moulineaux, ESF.

Gassin R., 2007 (1988), Criminologie, Paris, Dalloz-Sirey, 838 p.

Giddens A., 1992, The Transformation of Intimacy. Sexuality, Love and Eroticism in Modern Societies, Stanford, Stanford University Press, 216 p.

Goode W. J., 1951, « Economic factors and marital stability », American Sociological Review, 16 (6), pp. 802-812.

Goode W. J., 1962, « Marital satisfaction and instability : A cross-cultural class analysis of divorce rates », International Social Science Journal, 14, pp. 507-526.

Goode W. J., 1963, World Revolution and Family Patterns, Glencoe, Free Press, p. 82.

Graaf de P., Kalmijn M., 2006, « Change and stability in the social determinants of divorce : A comparison of marriage cohorts in the Netherlands », European Sociological Review, 22 (5), pp. 561-572.

Halbwachs M., 2002 (1930), Les causes du suicide, Paris, Puf, 424 p.

Herpin N., 1990, « La famille à l'épreuve du chômage », Economie et statistique, n° 235.

Heuyer G., 1966 (1952), Introduction à la psychiatrie infantile, Paris, Puf.

Hicks M. W., Platt M., 1970, « Marital happiness and stability : A review of the research in the sixties », Journal of Marriage and the Family, 32(4), pp. 553-574.

Horn W. F. and Sawhill I. V., 2001, « Fathers, marriage, and welfare reform », pp. 421-441, in Blank R. M. and Haskins R. (eds.), The New World of Welfare, Washington D. C., Brookings Institution Press.

Kalmijn M., Poortman A. R., 2006, « His or her divorce ? The gendered nature of divorce and its determinants », European Sociological Review, 22(2), pp. 201-214.

Kalmijn M., Graaf de P., Poortman A.R., 2004, « Interactions between cultural and economic determinants of divorce in the Netherlands », Journal of Marriage and The Family, 66, pp. 75-89.

- Kaufmann J.-C., 2007, Agacements. Les petites guerres de couple, Paris, Armand Colin, 254 p.
- Kellerhals J. et Roussel L., 1987, « Les sociologues face aux mutations de la famille : quelques tendances de recherche 1965-1985 », L'Année sociologique, n° 37, p. 25.
- Kellerhals J., Lazega É., Troutot P.-Y., 1993 (1984), Microsociologie de la famille, Paris, Puf, Que sais-je ?, 128 p.
- Kellerhals J., Lévy R., Widmer É., 2004, « Quelle pluralisation des relations familiales ? Conflits, styles d'interactions conjugales et milieu social », Revue française de sociologie, 45 (1), pp. 37-87.
- Kellerhals J., Languin N., Perrin J.-F., Wirth G., 1985, « Statut social, projet familial et divorce : une analyse longitudinale des ruptures d'union dans une promotion de mariages », Population, (40)6, pp. 811-827.
- Kellerhals J., Perrin J.-F., Steinauer-Cresson G., Vonèche L., Wirth G., 1982, Mariages au quotidien. Inégalités sociales, tensions culturelles et organisation familiale, Lausanne, Favre, 288 p.

Ledermann S., 1948, « Les divorces et les séparations de corps en France », *Population*, 2, pp. 311-340.

Lefaucheur N., 1985, « Familles monoparentales : les mots pour le dire », in F. Bailleau, N. Lefaucheur, V. Peyre (dir.), *Lectures sociologiques du travail social*, Paris, Éditions ouvrières.

Lefaucheur N., 1986, « Les familles monoparentales : des chiffres et des mots pour les dire », in *Les familles d'aujourd'hui*, Paris, Aidelf.

Lefaucheur N., 1989, *Dissociation familiale et délinquance juvénile. Les avatars scientifiques d'une représentation sociale*, Paris, rapport pour la Cnaf.

Lefaucheur N., 1991, « Les familles dites monoparentales », in F. de Singly (dir.), *La famille, l'état des savoirs*, Paris, La Découverte, 448 p.

Lefaucheur N., 1994, « Psychiatrie infantile et délinquance juvénile. Georges Heuyer et la question de la genèse familiale de la délinquance juvénile », in L. Mucchielli (dir.), *Histoire de la criminologie française*, Paris, L'Harmattan, pp. 331-332.

Lemennicier B., 1980, « La spécialisation des rôles conjugaux, les gains du mariage et la perspective du divorce », *Consommation, revue de socio-économie*, n° 1, pp. 27- 71.

Léomant C., 1974, « Dissociation familiale et délinquance juvénile : remise en cause d'un stéréotype », *Annales de Vaucresson*, n° 12, pp. 119-139.

Lichter D. T., 2001, *Marriage as Public Policy*, Washington D. C., Progressive Policy Institute.

Lyngstad T. H., 2006, « Why do couples with highly educated parents have higher divorce rates ? », *European Sociological Review*, 22 (1), pp. 49-60.

Martin C., 1997, *L'après divorce. Lien familial et vulnérabilité*, Rennes, Presses Universitaires de Rennes, 331 p.

Martin C., 2007, « Des effets du divorce et du non-divorce sur les enfants », *Cnaf, Recherches et prévisions*, n° 87.

Meulders-Klein M.-T., Théry I. (dir.), 1993, *Les recompositions familiales aujourd'hui*, Paris, Nathan, 350 p.

Michel A., 1972, *Sociologie de la famille et du mariage*, Paris, Puf, 222 p.

Mucchielli L., 1998, La découverte du social. Naissance de la sociologie en France (1870-1914), Paris, La Découverte, 571 p.

Mucchielli L., 2001, « Monoparentalité, divorce et délinquance juvénile : une liaison empiriquement contestable », Déviance et société, n° 2, pp. 209-228.

Munoz-Pérez B., 1993, « Les statistiques judiciaires civiles, sous-produit du répertoire général des affaires civiles », Droit et société, n° 25, pp. 351-360.

Murray C., 2001, « Family Formation », in Blank R. M. and Haskins R. (eds.), The New World of Welfare, Washington D. C., Brookings Institution Press, pp. 137-168.

Neyrand G., 1994, L'enfant face à la séparation des parents. Une solution, la résidence alternée, Paris, Syros, 304 p.

Parsons T., 1955, Family, Socialization and Interaction Process, Glencœ, Free Press.

Paugam S., 1994, « La vie conjugale à l'épreuve du chômage », Informations sociales, n° 37, pp. 88-98.

- Piketty T., 2003, « The impact of divorce on school performance – evidence from France (1968-2002) », CEPR discussion paper series n° 4146.
- Poortman A. R., 2005, « Women's work and divorce : A matter of anticipation ? A research note », European Sociological Review, 21(3), pp. 301-309.
- Prioux F., 2005, « Mariage, vie en couple et rupture d'union. Sous l'angle de la démographie », Informations sociales, 122(2), pp. 38-50.
- Prioux F., 2006, « Vivre en couple, se marier, se séparer : contrastes européens », Population et sociétés, n° 422.
- Prioux F., 2007, « L'évolution démographique récente en France : la fécondité à son plus haut niveau depuis plus de trente ans », Population-F, 62 (3), pp. 489-532.
- Raux M., 1890, Nos jeunes détenus. Étude sur l'enfance coupable avant, pendant et après son séjour au quartier correctionnel, Lyon, Storck.

- Roussel L., 1970, « Les divorces et les séparations de corps en France (1936-1967) », *Population*, 25(2), pp. 275-302.
- Roussel L., 1974, « Le divorce et les Français. Enquête d'opinion », *Population*, 29 (1), pp. 109-112.
- Roussel L., 1975, « Le divorce et les Français. Le point de vue des divorcés », *Population*, 30 (3), pp. 523-525.
- Roussel L., 1980, « Mariages et divorces : contribution à une analyse systématique des modèles matrimoniaux », *Population*, (35)6, pp. 1025-1039.
- Sardon J.-P., 1996, « L'évolution du divorce en France », *Population*, (51) 3, pp. 717- 750.
- Sigle-Rushton W., McLanahan S., 2002, « Pour le meilleur ou pour le pire ? Le mariage comme moyen d'échapper à la pauvreté aux États-Unis », *Population*, 57(3), p. 519- 538.
- Singly de F., 1987, « Théorie critique de l'homogamie », *L'Année sociologique*, n° 37, pp. 181-204.

Singly de F., 1999, « Le divorce, l'après-divorce et l'avant-divorce », in J. Hauser (dir.), Sociologie judiciaire du divorce, Paris, Economica, 117 p.

Singly de F., 2000, Libres ensemble. L'individualisme dans la vie commune, Paris, Nathan, 253 p.

Singly de F., 2003, « Intimité conjugale et intimité personnelle. À la recherche d'un équilibre entre deux exigences dans les sociétés modernes avancées », Sociologie et sociétés, 35(2), pp. 79-96.

Schwartz O., 1993, « L'empirisme irréductible », postface in Anderson N., Le Hobo. Sociologie du sans-abri, Paris, Nathan, p. 283.

Théry I., 1993, Le démariage. Justice et vie privée, Paris, Odile Jacob, 396 p.

Thierry X., 1993, « La nuptialité à l'épreuve de la cohabitation », Population, 48(4), pp. 939-974.

Touraine A., 1984, Le retour de l'acteur. Essai de sociologie, Paris, Fayard, 255 p.

Vanderschelden M., 2006, « Les ruptures d'unions : plus fréquentes mais pas plus précoces », Insee Première, n° 1107.

Vérin J., 1973, Le divorce en France. Années 1970, Paris, ministère de la Justice, La Documentation française.

Verjus A., 2007, « Conflit de couple et maintien du lien parental : Introduction », Recherches et Prévisions, n° 89, pp. 3-4.

Wilson S., Waddoups S., 2002, « Good marriages gone bad : Health mismatches as a cause of later-life marital dissolution », Population Research and Policy Review, 21 (6), pp. 505-533.

Whitehurst R. N., 1968, « Premarital reference-group orientations and marriage adjustment », Journal of Marriage and the Family, 30, pp. 397-410.a

الفهارس

فهرس الرسومات البيانية

الوصف	رسم بياني رقم
السلسلة الزمنية للطلاق بإنجلترا وويلز	1
السلسلة الزمنية للزواج بإنجلترا وويلز	2
تطور نسب الطلاق بإنجلترا وويلز	3
تطور نسب المواليد خارج منظومة الزواج بإنجلترا وويلز	4
تطور نسب الطلاق المربك لأحد الطرفين بإنجلترا وويلز	5
تطور نسب الطلاق المربك لكلا الطرفين بإنجلترا وويلز	6
السلسلة الزمنية للزواج في الولايات المتحدة	7
السلسلة الزمنية للطلاق في الولايات المتحدة	8

9	تطور نسب الطلاق في الولايات المتحدة
10	تطور نسب المواليد خارج منظومة الزواج بالولايات المتحدة
11	السلسلة الزمنية للطلاق بفرنسا
12	السلسلة الزمنية للزواج بفرنسا
13	تطور نسب الطلاق بفرنسا
14	السلسلة الزمنية للمواليد خارج منظومة الزواج بفرنسا
15	تطور نسب المواليد خارج منظومة الزواج بفرنسا
16	مقارنة بين نسب الطلاق في أمريكا وإنجلترا وفرنسا لعام 2015
17	مقارنة بين نسب الطلاق في أمريكا وإنجلترا وفرنسا لعام 2010
18	مقارنة بين نسب المواليد خارج منظومة الزواج في أمريكا وإنجلترا وفرنسا لعام 2015

19	مقارنة بين نسب المواليد خارج منظومة الزواج في أمريكا وإنجلترا وفرنسا لعام 2010
20	السلسلة الزمنية للزواج في الكويت
21	السلسلة الزمنية للطلاق في الكويت
22	تطور نسب الطلاق في الكويت
23	السلسلة الزمنية للزواج في الإمارات
24	السلسلة الزمنية للطلاق في الإمارات
25	تطور نسب الطلاق في الإمارات
26	السلسلة الزمنية للطلاق في السعودية
27	السلسلة الزمنية للزواج في السعودية
28	تطور نسب الطلاق في السعودية
29	السلسلة الزمنية للزواج في مصر
30	السلسلة الزمنية للطلاق في مصر

31	تطور نسب الطلاق في مصر
32	السلسلة الزمنية للزواج في الجزائر
33	السلسلة الزمنية للطلاق في الجزائر
34	تطور نسب الطلاق في الجزائر
35	مقارنة بين نسب الطلاق في الدول العربية محل البحث لعام 2015
36	مقارنة بين نسب الطلاق في الدول العربية محل البحث لعام 2010
37	نسبة الوفيات حسب النوع في الإمارات لعام 2015
38	نسبة الوفيات حسب النوع في الكويت لعام 2015
39	نسبة الوفيات حسب النوع في مصر لعام 2015
40	نسبة الوفيات حسب النوع في السعودية لعام 2005
41	نسبة الوفيات حسب النوع في الجزائر لعام 2015

فهرس الإحصائيات الرسمية

الإحصائيات الرسمية لإنجلترا وويلز

ويشمل:

الإحصائيات الرسمية

للولايات المتحدة الأمريكية

VITAL STATISTICS OF THE UNITED STATES, Volume III-Mariage and divorce 1960,
U.S. DEPARTEMENT OF HEALTH, EDUCATION, and welfare, washington 1964 (U.S.A.) .

100Years of Mariage and Divorce Statistics United States, 1867-1967, DHEW Publication No.
(HRA) 74-1902, U.S. DEPARTEMENT OF HEALTH, EDUCATION, and welfare, December
1973 (U.S.A.).

National Vital Statistics Reports (NVSS), Volume 64, Number 1, Births : Final Data for 2013,
January 15, 2015 (U.S.A.)

الإحصائيات الرسمية لفرنسا

الإحصائيات الرسمية لدولة الكويت

الإدارة المركزية للإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية، الزواج والطلاق، للأعوام : من 2002 إلى 2015

الإدارة المركزية للإحصاء، النشرة التحليلية للإحصاءات الحيوية، المواليد والوفيات، للأعوام : من 2002 إلى 2015

متاح على الموقع الإلكتروني للإدارة المركزية للإحصاء

<https://www.csb.gov.kw>

الإحصائيات الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة

المركز الوطني للإحصاء، تقرير الزواج والطلاق للأعوام : من 2005 إلى 2015، أيضًا

2009-2006 2005-2000 2000-1995

متاح على الموقع الإلكتروني للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

<http://old.fcsa.gov.ae>

المركز الوطني للإحصاء، تقرير المواليد والوفيات للأعوام : من 1977 إلى 2012 .

متاح على الموقع الإلكتروني للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

<http://old.fcsa.gov.ae>

الإحصائيات الرسمية للمملكة العربية السعودية

الهيئة العامة للإحصاء، عقود الزواج وصكوك الطلاق وعدد المأذونين المرخص لهم

بمناطق المملكة، الكتاب الإحصائي السنوي للأعوام : 2001 إلى 2016

متاح على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإحصاء <https://www.stats.gov.s>

الهيئة العامة للإحصاء، عدد المتوفين الذين تم دفنهم من قبل البلديات موزعين حسب
فئات السن والجنس، الكتاب الإحصائي السنوي للأعوام : 2001 إلى 2016

متاح على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإحصاء <https://www.stats.gov.s>

الإحصائيات الرسمية لجمهورية مصر العربية

الإحصائيات الرسمية لدولة الجزائر

الديوان الوطني للإحصائيات

اليونسكو

المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية (أوراق مختارة)، 15 - 14 مارس 2005،
عمان، الأردن

الإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة

كتاب السكان السنوي باللغتين الإنجليزية والفرنسية،

Demographic Year book & Annuaire démographique

للعوام : 1959، 1969، 1980، 1985، 1989، 1990، 1995، 1999،

2000، 2005، 2009-2010، 2014، 2015

الفهرس

د	اهداء
هـ	إيضاح
ز	تقديم
ي	تَوَطُّة
1	بادئة لازمة : الاختيار بين التأنس والتسلُّع
1.....	النماذج الناجحة : عندما يتأنس الإنسان !
3.....	النماذج الفاشلة : عندما يتسلُّع الإنسان !
4	في اختيار الطلاق والتَّرمُل موضوعاً
5.....	حالة الخطر و وشيكة الهاوية.....
6.....	مغلوطية المعلومة ومظلومية المُجتمَع العربي والعالم الإسلامي.....
10.....	خُلُو المكتبة الأكاديمية العربية.....
12.....	مؤتمر بروكسل والمسؤولية الأكاديمية.....
13.....	تجاوزية الآثار : الإسهام في استِفحال ظاهرة العنوسة.....
15.....	ذاتية الباعث : الفضول العلمي والتطلُّع المعرفي.....
16.....	شخصية التجربة.....
20	مفاهيم... أطر... مضامين...

21.....	ماهية الزواج وخصائصه
26.....	ماهية الطّلاق وخصائصه
29.....	ماهية التّرمّل
30.....	ماهية المخاطر
33.....	الطلاق بين الوبائية والعلاجية
35.....	خطّة المكافحة
40.....	في تهديد الأمن الاجتماعيّ مخاطرًا
45	الأمن الاجتماعيّ
45.....	ماهية الأمن الاجتماعيّ : متعدّية المفهوم وشمولية المحتوى
47.....	الأمن الاجتماعيّ العربيّ : الأسرة المُجتمعيّة والمُجتمع الأسريّ
49.....	ركائز الأمن الاجتماعيّ العربيّ
56.....	خصائص الأمن الاجتماعيّ
59	آثار الطّلاق والتّرمّل : خاتمة في مقام مقدّمة
59.....	الآثار الاجتماعيّة للطلاق والتّرمّل
69.....	الآثار النفسيّة للطلاق والتّرمّل
76.....	الآثار الاقتصاديّة للطلاق: الطّلاق معوّق للتنمية
81	عالمية ظاهرة الطّلاق وعروبية الخصوصية

82.....	حقيقة وواقع الطلاق في النظم الغربية.....
92.....	تطور ظاهرة الطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية.....
97.....	تطور ظاهرة الطلاق في فرنسا:.....
102.....	الترمُّل في ألمانيا ونموذجية التجربة.....
106.....	نظرة تقييمية لظاهرة الطلاق في الدول الغربية.....
111.....	الخصوصية العربية للطلاق ومغلوطية المعلومة.....
133	مقابلة بين متركزات الأمن الاجتماعي وآثار الطلاق
133.....	تناقضية آثار الطلاق مع متركزات الأمن الاجتماعي.....
136.....	بالغية الخطورة وحالة التدخل وحتمية الاضطلاع بالمسؤولية.....
137	وصفاً لدواء
141.....	بحثاً عن أسرة.....
155.....	مرحلة الإعداد للزواج.....
175.....	أدبيات الزواج.....
178.....	تصدُّع أسرة.....
205.....	فن إدارة الخلافات الزوجية.....
215	وكانت أسرة

215.....	وقعت الواقعة.....
216.....	الخيانة الزوجية.....
217.....	غياب القناعة : الظروف الاقتصادية والطُّمُوحات غير المسقوفة.....
223.....	الجُزُر المنعزلة والتفُور الجنسي.....
225.....	الندية وصراع الزعامة.....
227.....	الغيرة وأصحاب السوء.....
230.....	الإعلام والدراما التليفزيونية.....
233.....	الإدِّمان.....
235.....	طلاق نِت.....
236.....	طلاق سياسي.....
242.....	السادية والمازوخية.....
243.....	حالات أخرى.....
246	البحث الفرنسي
247	أسباب الطلاق
247.....	المحاكاة وأنس الواقعة واعتياد حدوثها.....
248.....	الأنانية.....
248.....	السلوك الفردي.....

249.....	الخيانة الزوجية.....
249.....	السلوك التعسفي.....
249.....	غياب وحده الهدف.....
250.....	عدم الكفاءة.....
250.....	المال والعمل.....
250.....	الأهل.....
251.....	الزواج المبكر جدًا.....
251.....	التوجه السياسي.....
251.....	نتائج البحث.....
253.....	تقييم نتائج البحث.....
256	أدبيات الطلاق
256.....	التهيئة النفسية للأبناء.....
259.....	عدم إفشاء الأسرار الزوجية.....
260.....	مشاعر الأبناء.....
262.....	ود متصل.....
263.....	رجولة غائبة.....
267.....	دولة راعية.....
268.....	ألسن آثمة.....

273	وبقيت أسرة
274.....	حُضن دفيئ
277.....	كشف حساب
280.....	التواجد الذُّكوري
285.....	قرار حرّ
288.....	أدبيات الزواج الثاني
301	خاتمة
302.....	هل الطلاق حلّ لمشكلة أم مشكلة تبحث عن حلّ؟! ..
303.....	التباسية الحقيقة ومظلومية المُجتمَع العربي
306.....	حرصية الإسلام على الأمن الاجتماعي
306.....	تهديدية المذّ الشيعي والزحف الغربي للأمن الاجتماعي العربي
308.....	المُطلّقة والأرملة ليستا مواطنات من الدرجة الثانية
308.....	لزومية بقاء الأسرة أساساً للمُجتمَع: الأسرة عنواناً للهوية الوطنية
310	توصيات
311.....	الثقافة الجنسية & التربية الجنسية
311.....	في الأمن الاجتماعي مقررّاً دراسياً

312.....	إطالة فترة الخطبة والتَّمكن من الرؤية الشرعية
313.....	دورات تثقيفية قبل الزواج
316.....	شهادة بالحالة الاجتماعية
316.....	الكشف الطبي
317.....	تأجيل الإنجاب
318.....	مراكز إيواء ضحايا العنف الزوجي
319.....	دورات إلزامية قبل بائية الطلاق
319.....	مراكز إيواء للمطلقات والأرامل
320.....	دورة قبل الزواج الثاني
320.....	مركز حماية الأسرة العربية
322	سلاماً
324	المصادر والمراجع
324.....	المراجع العربية
328.....	المراجع الأجنبية: Références

346	الفهارس
346.....	فهرس الرسومات البيانية
350.....	فهرس الإحصائيات الرسمية
354	الفهرس
362	قائمة المحتويات
382	شكر وتقدير

قائمة المحتويات

م	المحتويات
	تقديم
	توطئة
	بادئة لازمة : الاختيار بين التأنس والتسلّع
	النماذج الناجحة : عندما يتأنس الإنسان !
	النماذج الفاشلة : عندما يتسلّع الإنسان !
	في اختيار الطلاق والترمّل موضوعاً
	حالة الخطر و وشيكة الهاوية
	مغلوطية المعلومة ومظلومية المُجتمَع العربي والعالم الإسلامي

خُلُوّ المكتبة الأكاديمية العربية من دراسات في الموضوع مع غياب الدراسة المُقارنة	
مؤتمر بروكسل والمسؤولية الأكاديمية	
تجاوزية الآثار : الإسهام في استِفعال ظاهرة العنوسة	
ذاتية الباعث : الفضول العلمي والتطلُّع المعرفي	
شخصية التجربة	
مفاهيم... أطر... مضامين...	
ماهية الزواج وخصائصه	
دينية الزواج	
اجتماعية الزواج	
ماهية الطلاق وخصائصه	
دينية الطلاق	

فوضويّة الطّلاق	
حربائيّة العدو المُجابَه	
ماهيّة التّرمّل	
ماهيّة المخاطر	
الخطر	
المجازفة	
ذاتيّة المخاطر في الطّلاق والتّرمّل	
الطلاق بين الوبائيّة والعلاجيّة	
خطّة المُكافَحة	
في تهديد الأمن الاجتماعيّ مخاطرًا	
في حاجة الإنسان إلى الأمن	
الأمن ضرورة حياتيّة	

الأمن غريزة بقائيّة	
في أقسام الأمن	
الأمن الإنساني	
الأمن القومي والأمن الدولي	
الأمن الاجتماعيّ	
ماهية الأمن الاجتماعيّ: متعدّية المفهوم وشمولية المحتوى	
الأمن الاجتماعيّ العربيّ: الأسرة المُجتمعيّة والمُجتمع الأسري	
ركائز الأمن الاجتماعيّ العربي	
الركائز الاجتماعيّة	
الأسرة وحدة المُجتمع: في استباقية وقاية الأمن الاجتماعيّ	

مؤسسات المُجتمَع المدنيّ	
الانتماء للأسرة انتماءً للوطن: توطين مفهوم الأسرة في نفوس الأبناء	
الرّكائز الاقتصاديّة للأمن الاجتماعيّ : الأمن الاجتماعيّ مفتاح التنمية	
الرّكائز السياسيّة للأمن الاجتماعيّ: الأمن الاجتماعيّ مفتاح بناء الدّولة	
خصائص الأمن الاجتماعيّ	
التمرد على الفرض	
تغيريّة المحتوى ونسيبة المضمون	
مركزيّة دور الأسرة : الأسرة عنواناً للهويّة الوطنيّة	
آثار الطّلاق والتّرمّل : خاتمة في مقام مقدّمة	
الآثار الاجتماعيّة للطّلاق والتّرمّل	

الآثار الاجتماعية للطلاق والتَّرمُل على الرجل والمرأة	
التغيرية القيمية والصدمة الأولى	
استفحالية التعقيد	
تنامي الانحرافات السلوكية	
الآثار الاجتماعية للطلاق والتَّرمُل على الأبناء	
تعطّل غياب التكيف الاجتماعي	
الجنوح والتَّسرب من التعليم	
الآثار الاجتماعية للطلاق والتَّرمُل على المجتمع	
اضطرابية العلاقات الاجتماعية	
تزعزع الجهود الأمنية وتشتت الأجهزة الأمنية	
تهديدية مباشرة للأمن الاجتماعي	
الآثار النفسية للطلاق والتَّرمُل	

الآثار النفسيّة للطلاق والتّرمّل على الرجل والمرأة	
الآثار النفسيّة للطلاق والتّرمّل على الأبناء	
الآثار الاقتصاديّة للطلاق: الطلاق معوّق للتنمية	
الآثار الاقتصاديّة للطلاق على الأسرة	
الآثار الاقتصاديّة للطلاق على الدولة	
عالمية ظاهرة الطلاق وعروبيّة الخصوصية	
حقيقة وواقع الطلاق في النظم الغربيّة	
تطور ظاهرة الطلاق في المملكة المتّحدة	
بحثاً عن النسبة الفعلية للطلاق بإنجلترا وويلز	
الدلالة الأولى : الأطفال المولودين خارج منظومة الزواج	
الدلالة الثانية : سوابق الزواج & الطلاق المركّب	

الدلالة الثالثة : ظاهرة "Boy friend & Girl friend"	
تطور ظاهرة الطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية	
بحثاً عن النسبة الفعلية للطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية	
تطور ظاهرة الطلاق في فرنسا	
فريدة الحالة الفرنسية في الطلاق	
بحثاً عن النسبة الفعلية للطلاق في فرنسا	
التّرمّل في ألمانيا ونموذجية التجربة	
نظرة تقييمية لظاهرة الطلاق في الدول الغربية	
الخصوصية العربية للطلاق ومغلوطية المعلومة	
دولة الكويت	
دولة الإمارات العربية المتحدة	

المملكة العربيّة السّعوديّة	
جمهورية مصر العربيّة	
الجمهورية الجزائريّة	
تقابليّة نسب الطّلاق في الدّول الخمس	
التّرمّل في الدّول العربيّة	
مقابلة بين مرّكّزات الأمن الاجتماعيّ وآثار الطّلاق	
تناقضيّة آثار الطّلاق مع مرّكّزات الأمن الاجتماعيّ	
بالغيّة الخطورة وحالّة التدخّل وحتميّة الاضطلاع بالمسؤوليّة	
وصفّ الدّواء	
بحثاً عن أسرة	
دفع أسري	
أظافر ناعمة	

المُكُونُ الأسري	
صداقة الأبوة	
الارتباط الشرطي	
مرحلة الإعداد للزّواج	
الأسرة والإعداد للزّواج	
توافقية قرار	
المصارحة والمكاشفة	
روحانية الزّواج بين التّأنّس والتسلّع	
ذوو الدّين	
الكفاءة	
زواج نّت	
ذوو القدرات الخاصّة	

الثقافة الجنسية	
الدَّوْلَة والإعداد للزَّوْج	
دورات تثقيفية	
الفحص الطَّبي	
أدبيات الزَّواج	
المولود الأوَّل	
لِسانَة حاضرة	
تصدُّع أسرة	
مخالب جارحة	
أهلية سلبية	
سطوة أمِّ الزَّوْج: استنساخ نموذج ماري منيب	
ذكورية مجتمعة	

صَرَّة نَتَّ	
فن إدارة الخلافات الزوجية	
ثقافة الاعتذار	
مشاعر متأرجحة	
الأهل وفن إدارة الخلافات الزوجية	
الرتابة الزوجية	
التَّخْلِي عن الأنوثة	
الغيرة الوظيفية	
وكانت أسرة	
وقعت الواقعة	
الخيانة الزوجية	
غياب القناعة: الظروف الاقتصادية والطُّمُوحات غير المسقوفة	

الجَزَر المنعزلة والنُفُور الجِنسي	
النَدِيَّة وصراع الزعامة	
الغِيَرَة وأصحاب السَّوء	
الإعلام والدِراما التليفزيونية	
الإِدْمَان	
طلاقِ نِتَّ	
طلاقِ سياسي	
السادية والمازوخية	
حالات أخرى	
البَحْث الفرنسي	
أسباب الطَّلَاق	
المحاكاة وأنس الواقعة واعتياد حدوثها	

الأُنانية	
الخيانة الزوجية	
السلوك التعسّفي	
غياب وحده الهدف	
عدم الكفاءة	
المال والعمل	
الأهل	
الزّواج المبكّر جدًّا	
التوجّه السّياسي	
نتائج البحث	

تقييم نتائج البحث	
أدبيات الطلاق	
التهيئة النفسية للأبناء	
عدم إفشاء الأسرار الزوجية	
مشاعر الأبناء	
ودّ متصل	
رجولة غائبة	
دولة راعية	
ألسن آثمة	
وبقيت أسرة	
حُضن دفيئ	
حُضور أسري	

راشدية دولة	
مسؤولية مجتمعية	
كشف حساب	
التواجد الذكوري	
قرار حرّ	
الأرملة واستئناف الحياة الزوجية	
المطلقة واستئناف الحياة الزوجية	
أدبيات الزواج الثاني	
طي صفحة الماضي	
الإعداد النفسي للأبناء	
حيطة واجبة	

حقوق الأبناء: مسؤولية مُضاعفة	
ميزانية الأسرة الجديدة	
خاتمة	
هل الطلاق حلّ لمشكلة أم مشكلة تبحث عن حلّ؟!	
التبائية الحقيقة ومظلومية المجتمع العربي	
تسمية الأسرة للأمن الاجتماعي: الطلاق معول هدم للدولة ومعوق للتنمية	
حرصية الإسلام على الأمن الاجتماعي	
تهديدية المدّ الشيوعي والزحف الغربي للأمن الاجتماعي العربي	
المطلقة والأرملة ليستا مواطنات من الدرجة الثانية	
لزومية بقاء الأسرة أساساً للمجتمع : الأسرة عنواناً للهوية الوطنية	

توصيات	
الدراما الكرتونية	
الثقافة الجنسية & التربية الجنسية	
في الأمن الاجتماعي مقررًا دراسيًا	
إطالة فترة الخطبة والتمكين من الرؤية الشرعية	
دورات تثقيفية قبل الزواج	
شهادة بالحالة الاجتماعية	
الكشف الطبي	
تأجيل الإنجاب	
مراكز إيواء ضحايا العنف الزوجي	
دورات إلزامية قبل بائنة الطلاق	
مراكز إيواء للمطلقات والأرامل	

دورة قبل الزواج الثاني	
مركز حماية الأسرة العربية	
سَلامًا	
المَصَادِرِ وَالْمَرَاJعِ	
القرآن الكريم	
المراجع العربية	
Références: المراجع الأجنبية	
الفهارس	
فهرس الرسومات البيانية	
فهرس الإحصائيات الرسمية	
الإحصائيات الرسمية لإنجلترا وويلز	

الإحصائيات الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية	
الإحصائيات الرسمية لفرنسا	
الإحصائيات الرسمية لدولة الكويت	
الإحصائيات الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة	
الإحصائيات الرسمية للمملكة العربية السعودية	
الإحصائيات الرسمية لجمهورية مصر العربية	
الإحصائيات الرسمية لدولة الجزائر	
الإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة	

شكر وتقدير

نزجي أسمى آيات الشكر والعرفان لكل مَنْ أسَّهمَ في إنجاز هذا الكتاب، مِنْ
أصدقاء، ومُتخصِّصين، ومراكز بحثية وهيئات حكومية، وأفاضل وفضلياتهم شملهم
البحث...

ونخصُّ منهم بالذِّكر :

الهيئات الحكومية

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بدولة الإمارات العربية المتحدة

هيئة تنمية المجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة

حكومة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة

الإدارة المركزية للإحصاء بدولة الكويت

وزارة العدل السعودية

الهيئة العامة للإحصاء بالسعودية

الديوان الوطني للإحصائيات بدولة الجزائر

Centers for Disease Control and Prevention (CDC), U.S.A.

The U.S. Census Bureau (CDC), U.S.A.

The President's Council on Fitness, Sport & Nutrition (PCFSN),
U.S.A.

Office for National Statistics (ONS), U.K.

L'Institut national de la statistique et des études économiques
(INSEE), France

Cour d'Appel de Lyon, de Paris, France

Cour d'Appel de Paris, France

Ville de Lyon, France

Ville de Grenoble, France

Ville de Paris, France

Ville de Marseille, France

Ville de Saint-Etienne, France

Ville de Genève, Suisse

Ville de Bruxelles, Belgique

Cour européenne des droits de l'Homme (CEDH), Strasbourg,
France

Département des Affaires économiques et sociales, NU.

Division de la Statistique, NU.

Eurostat, Union européenne

الجمعيات الأهلية

AFBLI, Lyon, France

Espace femmes, France

Filactions, France

Force femmes, Lyon, France

Viffil Savdoc, France

VIFFIL SOS Femmes, Lyon, France

SOS Femmes, France

المستشار محمد زكي خميس

الحاج قطب جيلي

مهندس محمد مهدي عبيد

الأستاذ طارق حسن

دكتور عماد العبد

الأستاذ محمد أبو زيد

السيد جالول زيچار

دكتور مفرج الحقباني

السيدة بدور السيف

السيدة ميرفت بسيوني

السيدة آية الشربيني

السيدة أمل محمد

DRISCOLL Anne, (CDC), U.S.A.

MARTIN Joyce A., (CDC), U.S.A.

MUZNY Petr, unige, Suisse

RAY Athena, (ONS), U.K.

ROTHWELL Charles, (CDC), U.S.A.

ABITBOUL Marine

AMINI Eloise

BONATO Morgane

BORDJI Samir

DOSSANTOS Marion

DURILLON Marine

EYGLUNENT Fabienne

LERAY Mathilde

PEREIRA Sarah

PUCHEU Margaux